

محاضرات في مناهج
تحقيق المخطوطات العربية

الدكتور بشار عواد معروف

الأمين العام للرابطة العالمية لعلماء الحديث

الإصدار الأول

الدكتور بشار عواد معروف

محاضرات

في مناهج تحقيق المخطوطات العربية

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على المبعوث رحمةً للبشريةِ سيِّدنا وإمامِنا وقدوتِنا محمدٍ، وعلى آلِه الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين، وبعد،

فيسعدُني ويُشرِّفني أن أُقدِّمَ لشُدَاةِ علم تحقيق النُّصوص بعضَ تجربتي في هذا العلم الخطير متمثلة بمجموعةِ محاضرات كنتُ ألقيتها في دورات عُنيت بهذا الشأن نَظّمتها مؤسسةُ الفُرقان في لندن، وإستانبول، ومصر، والمغرب، فأحسنت تَنْظيمَها وخَرّجت المئات من طَلَبة العِلْم وسَلّحتهم بالعلم النافع القائم على الخبرة العميقة الشاملة، وبَذَلت من أجلِ ذلك جُهدًا مباركًا حِسْبة لله تعالى، وقصْدًا لمرضاته، وعنايةً بتراث الأمة مخزنِ تجربتها على أنحاءٍ شَتّى من المعارف الإنسانية، فحُق لهذه المؤسسةِ الرائدة الباذلةِ المال والنَّفِيس أن يُنوَّه بفضلها، وتُوشَّحَ بحُلَلِ الثناء وتُطُوَّقَ بقلائد الشَّكرِ والدُّعاء، فإنَّ ذلك حَرِي أن يُحفِّز القائمين عليها على مَزِيدٍ من هذه الـهِبَات والعَطايا الـمُباركات الهادفات إلى تحقيق أملٍ منشودٍ وهَدَفٍ مَقْصود في رَبْط الإنسان الـمُسلم بتراثِه والاعتزاز به وحَثِّه على العناية به.

تنتظمُ هذه المحاضرات جماع أُسس تحقيق التراث من اختيار النص الذي يُراد تحقيقه وجَمع نُسخِه وأسس الـمُفاضلة بينها، والانتساخ، وتنظيم مادة النص بالنُّقَط والفواصل وبداية الفقرات لإظهار المعاني، والمقابلة بين النسخ وترجيح القراءة الصواب التي قصدها المؤلف، ثم ضبط النص وتقييده لإظهار معناه الحقيقي ودفع أي إبهام أو إيهام قد يقع فيه القارئ، سواء كان ذلك في ضبط الأسماء والبلدان أم في وضوح موقع اللفظة الإعرابي.

كما اشتملت على الإشارة إلى ضرورة مقابلة النص بمن اقتبس منه، إذ لا يُشك أن المقتبسين كانوا مالكين لنسخ من الكتاب ربما لم تصل إلينا، فكأنهم بهذا الاقتباس يوفرون للمحقق نسخًا غير التي وقف عليها المحقق وأقام تحقيقه استنادًا إليها.

ومنها التعليق على النص وما يثير من خُلف وجَدَل بين المحققين بين مَن يرى إخراج النص مصححًا مجردًا من كل تعليق، وآخرين اجتهدوا فرأوا أن من أهم الواجب توضيح النص بالتعليق على كل مفصل من مفاصله، فقدَّمَت في هذا المضمار نظرية مستوحاة من التجربة القائمة على الخبرة بالتفريق بين التعليق الذي يخدم ضبط النص والتعليق الذي يخدم المستفيد منه، الأول من فروض التحقيق لا بد من الالتزام به، والآخر من نوافله وهو ما يؤجر عليه المحقق ولكنه لا يُلام إن تركه، وإنما تحدد النصوص ونوعية المستفيد منها طبيعة هذه التعليقات وأنواعها، وانتهت بالكشافات الضرورية التي أصبحت من العمليات الفنية الأساسية الملحقة بتحقيق النصوص ونشرها لما لها من دور في الحفظ والاسترجاع خدمة للباحثين والدارسين المستفيدين من النص المحقق وتيسير الوصول إلى كل مفصل من مفاصله، بسهولة ويسر.

إن قيمة هذه المحاضرات تتمثل باستخلاص الكثير من الأنظار والأمثلة الناتجة عن خبرة في هذا المجال امتدت على أكثر من نصف قرن أنتجَتْ أكثر من مئتي مجلد من التراث العربي في التاريخ عامة وعلم الرجال والتراجم خاصة، فضلًا عن النصوص التفسيرية والحديثية والفقهية والأدبية، رأيتُ من المفيد أن أجمعها على صعيد واحد ليستفيد منها طلبة هذا العلم الشريف، ويقفوا على بعض فوائدها وعوائدها، والله من وراء القصد وهو الموفق للصواب، إليه المرجع والمآب.

كتبه بدار هجرته عمان البلقاء في غرة جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧هـ.

أفقر العباد

بشار بن عواد

مناهج تحقيق مخطوطات العلوم الإنسانية

توطئة:

يهدفُ علمُ تحقيق النصوص في العلوم الإنسانية إلى إخراج نصٍّ صحيحٍ مطابقٍ لما كتبهُ مؤلفه وارتضاهُ في آخر حياته وتوثيقه نسبةً ومادةً، والعناية بضَبْطه وتوضيح دلالاته التي قصدها مؤلفُه.

وعلمُ تحقيق النصوص ليس بِدْعًا ولا جديدًا على الثقافة العربية، فمئات المخطوطات المتقنة اعتنى بها العلماءُ وقابَلوا بين نُسَخها، واستخرجوا من كل ذلك أصحَّ نسخةٍ مطابِقة جُهدَ المستطاع لما كتبه المؤلِّف، ويكفي أن أشير إلى تعليقات العلماء على كثير من النُّسَخ ومقابلتها بنُسَخ أخرى، والإشارة إلى فروق النُّسَخ في حواشي النُّسَخ الخطية، وعنايتهم الدائمة بخطوط العلماء المتقَنة عند المقابَلة والاقتباس، فكان العلماء المتقنون يحاولون جهد استطاعتهم أن يعتمدوا المصدرَ المكتوبَ بخطِّ مؤلِّفه، أو أن يكون توقيعه عليه للتدليل على صحة النسخة، أو تكون النسخة بخطِّ عالِـم متقِن ثقةٍ، من نحو قول الذهبي مثلًا: «قرأتُ بخط الكِنْدي في تذكرته» و«نقلتُ هذا وما قبلَهُ من خط أمين الدين محمد بن أحمد بن شُهَيْد، قال: وجدت بخطِّ عبد الغني بن سعيد الحافظ، فذكر ذلك» و«قرأتُ بخطِّ الضياء» و«قرأتُ بخطِّ ابن نُقْطة» و«قرأتُ بخطِّ ابن مَسْدِي» و«وجدتُ بخط السيف ابن المجد»... إلخ[1].

كما يتعين علينا الإشارة إلى نموذجين من «تحقيق النصوص» عند علمائنا الأقدمين للدلالة على انتشار هذا العلم ومعرفة العلماء به وعنايتهم بتفاصيله وأُسسه.

أَوَّلُـهما: «موطَّأ» الإمام مالك برواية اللَّيْثي، نسخة جمال الدين محمد بن يوسف المعروف بابن مَسْدِي الأندلسي الغَرْناطي نزيل مكة المكرمة ودَفِينها (٥٩٩-٦٦٣هـ).

---

(١) ينظر كتابنا: الذهبي ومنهجه ٤٤٢-٤٤٣ (ط. القاهرة ١٩٧٦م).

عُني ابن مَسْدي بالموطَّأ فأخذه عن العديد من شيوخه ببلاد شتى وأسانيد كثيرة، وقابَل بين نسخه، وعمِل لنفسه منه نسخةً محقَّقةً مدقَّقةً مستنِدةً إلى العديد من الروايات، ورمز لكل رواية من الروايات التي أخذها عن شيوخه برمز معين ذكره في صدر نسخته، ثم صار يحدِّث بها[١].

وثانيهما: هو قيام اليُونيني (ت ٦٥٨هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بجمع العديد من روايات صحيح البخاري والمقابَلة بينها وإعطاء رمز لكل رواية منها، وإثبات الاختلافات بينها، وعُرفت هذه النسخة بالنسخة اليونينية التي تُعدُّ أفضل نسخة محقَّقة من «صحيح البخاري».

وفي القرن التاسعَ عشرَ كانت حركة الاستشراق قد خَطت خطوات واسعة في خدمة النص التراثي العربي، فنُشِرت العديد من الكتب التراثية العربية نَشْراتٍ علمية متقَنة قياسًا بذلك العصر، نذكر منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ المكتبة الجغرافية العربية، والمكتبة الأندلسية، وتاريخ الطبري، وتاريخ ابن الأثير، وتاريخ اليعقوبي، وتاريخ المسعودي، وتاريخ أبي الفدا، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، وغيرها من الكتب التي يصعب حصرها وتعدادها لكثرتها.

وقد أفاد عدد من العُلماء من هذه الطرائق العلمية، وساروا على هذا المنهج، فكانت تحقيقاتهم متقَنةً أضافوا بتحقيقها جديدًا للمعرفة، وبرزَ فيها الجُهد المستنِدُ إلى المناهج العلمية والمعرفة بما يقدِّمونه. وكان زملاؤهم من المحقِّقين والباحثين يتلقَّوْنها بالنقد المنصِف، ويتَعقَّبون ما يتسرَّب إلى أعمالهم من بعض الأخطاء المتأتِّية عن سوء قراءة أو غلط طبعي، فيتقبله العلماء المحققون بخُلُق العلماء، ويُنوِّه بما استُدْرِك عليه[٢].

---

(١) تنظر مقدمتي للموطأ برواية الليثي، ص١٣ فما بعد (بيروت ١٩٩٦م).

(٢) تنظر مقدمة صديقنا العلّامة إبراهيم شبوح لكتابي: في تحقيق النص ٧-٨ (بيروت ٢٠٠٤م).

ولا بد لي من الإشارة إلى أن بدء الحركة التحقيقية الجادة الحديثة قد صاحَبَها ظهور نشرات ودراسات في أصول تحقيق النصوص، مثل تلك التي أصدرها برجستراسر، ومصطفى جواد، وعبد السلام هارون، وبشار عواد معروف، وغيرهم. وكان من حُسن صَنيع «معهد المخطوطات العربية» أن بادر إلى اجتماع ببغداد سنة ١٩٨٠م لوضع المنهج الموحَّد لتحقيق النصوص، شارك فيه كبار المحققين من الوطن العربي، وتُوِّج بإصدار «أُسس تحقيق التراث» وكانت اللجنة برئاسة شيخنا علامة العراق محمد بهجة الأثري، يرحمه الله، وكنتُ نائبًا لرئيسها، نشره المعهد المذكور بالعنوان نفسه بعد سنوات خمس (١٩٨٥م).

إنَّ منهجَ تحقيق العُلوم الإنسانية لا يختلفُ في إطاره العام عن مناهج تحقيق المخطوطات في العلوم الأُخرى في أُسسه العامّة، ولكنَّ كُلَّ حقلٍ من حقول المعرفة الإنسانية قد تكون له خصوصية في طرائق إخراج نصوصه تختلفُ عن الأُخرى بعض الاختلاف، وهو أمرٌ يتأتى من طبيعة النَّص الـمُحقق ومحتواه.

وفي العلوم الإنسانية نفسِها التي مارستُ التحقيق لنصوصها مدة نصف قَرْن تقريبًا أنتجتُ فيها قرابة مئتي مجلد، صرتُ أعتقدُ أنَّ كلَّ نص من النصوص يتعين مُراعاة طبيعة مادته عند وضع المنهج لتحقيقه بما يؤدِّي إلى الـهَدَف الـمُراد من إخراجه ومراعاة المستفيدينَ منه بعد ذلك، ولا سيما عند التعليق عليه.

وأُولَى الأشياء التي يتعيَّنُ مراعاتها في علم تحقيق النصوص هو الاختصاص، ذلكَ أنَّ المحققَ ينبغي أن يكونَ متخصِّصًا بالعلم الذي يُحقق أي نص فيه، وكُلّما ضَيّق مجالَ اختصاصه كان أجدَى وأكثر فائدة في فَهْم مدلولات النُّصوص، وأكثر قُدرة على حَلِّ مشكلات النص، وتَبَيّن موضع الأصالة في بعضها دون بعضها الآخر.

ومن المعلوم بداهةً أنَّ العُلوم الإنسانية العربية مفهومٌ واسعٌ وشاملٌ للعديد من المعارف المتنوعة، ومن ثمّ يتعينُ على الـمُمارس لتحقيق النصوص فيها أن يختص بنوع واحدٍ منها، أو بأنواع متقاربة في مجالاتها.

والضابطُ لكل هذا هو مَدَى تعمق الـمُحقق في المجال الذي يتصدَّى إلى تحقيق نصٍّ فيه، كأن يكون مُتخصصًا في تحقيق كُتُب علوم القرآن، أو الحديث، أو الفقه، أو التاريخ، أو التّراجم، أو الفلسفة، أو الجغرافية، أو اللغة والبلاغة، أو النَّحو والصَّرْف، أو الآداب العربية من شعرٍ ونَثْرٍ، وهلم جرًا.

وقد لاحظتُ من تتبعي لبعض ما يَخرجُ من نصوص لغير مُـخْتَصين بالعلم الذي يتناوله النص كثرةَ الأخطاء، وتحريفَ النصوص، التي غالبًا ما تتأتَّى من عدم قُدرة المحقق في فَهْم النص ودِلالاته وإشاراته ومُصْطلحاته وحَلِّ مُشْكلاته التي تواجهه عند محاولة تحقيقة.

إنَّ الـمُحققَ العالـمَ بموضوع النَّص هو القادرُ على كَشْف إشارات النص والـمَنازع التي صدر منها، وهو جهدٌ، وإن كان يبدو في ظاهره أقرب إلى الدِّراسة منه إلى التحقيق، لكنه من أعظم ضَمانات إخراج نصٍّ صحيح غير محرف.

ومن ثم فإن النصوص المحتوية على أكثر من علم يتعين أن يشترك في تحقيقها أكثر من مُحقق، أو أن يستعين الـمُحقق فيما لا يُحسنه من علوم باختصاصيين في ذلك العلم، فالنص الفقهي أو التاريخي المحتوي، مثلًا، على نصوص من الأحاديث النبوية الشريفة ينبغي للمحقق غير المختص بالحديث النبوي الشريف أن يستعين بمن هو أهلٌ لذلك، ليكون عمله أكثر دقة وإتقانًا، لأنَّ السُّكوت عن نصوص الأحاديث وعدم تمييز الصحيح من السقيم منها، قد يؤدي إلى اعتمادها في حُكمٍ من الأحكام، أو العمل بها، أو بما يُستفاد منها، وهي، مثلًا، غير ثابتة عن النبي ﷺ وفي ذلك من المخاطر ما لا يَـخْفَى.

اختيار النص:

من هذا الـمُنْطلق الذي نوَّهْتُ، يتعين اختيار النص الذي يسعَى المحققُ إلى إخراجه، إذ المحقق العالم بموضوع النص هو الأقدرُ على معرفة قيمة المادة التي احتواها ذلك النص، ومدى الأصالة التي تميز بها عن النصوص التي من بابته، وأن لا ينساقَ إلى

السَّهْل الـمُيَسَّر فيتجه، مثلًا، إلى اختيار مخطوطات جيّدة الـخَطِّ والضَّبْط لكنها أقلُّ أهمية من مثيلاتها، لأنَّها أقلُّ مؤونة في الدراسة والتحقيق.

ومما يؤسف عليه أنَّ مثل هذا الأمر قد انتشرَ عند كثير من المحققين، مما أدَّى إلى نشر نصوص قليلة الأهمية والفائدة وبقاء كثير من أُمهات الأُصول من غير تحقيقٍ ونشرٍ عشرات السنين، أذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر مما نُشِر من الفُروع قبل الأصول: كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حَجَر (ت ٨٥٢ هـ)، ومختصره «تقريب التهذيب»، ولم يُنْشر أصلُه «تهذيب الكمال» لجمال الدين الـمِزِّي (ت ٧٤٢هـ) إلا بعد أكثر من خمسة وسبعين عامًا، ونُشِرت «خلاصة تذهيب التهذيب» للخَزْرجي (ت ٩٢٣هـ)، ولم يُنْشر أصلُه «تذهيب التهذيب» للذهبي (ت ٧٤٨هـ) إلا بعد أكثر من مئة عام. وكذا الحال في كتاب «الأنساب» لأبي سعد السَّمْعاني (ت ٥٦٢هـ) حيث طُبع مختصرُه «اللباب في تهذيب الأنساب» لعز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، بل مختصره «لب اللباب» للسيوطي (ت ٩١١هـ) قبل الأصل بعشرات السنين.

والدافعُ لمثل هذا العمل في الأغلب الأعم، هو أنَّ نشر مثل هذه النصوص أقل مؤونة من غيرها؛ من حيث توفر النسخ الجيدة، أو سهولة الحصول عليها، أو أقل مؤونة مادية في نشرها، أو توقع ربح عاجل لشُهرة مؤلفيها، أو أسباب أخرى ليس هذا مجال استقصائها.

إن التُّراث فيه الغث والسَّمين، الضار والـمُفيد، الأصيل والتافه، ولذلك فإن اختيار ما يُحقق ويُنشر من النصوص يتعين أن تُراعَى فيه مثل هذه الأمور، فيُعتنَى بالأصيل المفيد الذي يُستفاد منه، وأن لا يُنشر كل التراث بشكل عشوائي، إذ ربما يكون نفعه قليل وضرره وَبيل.

ومما يؤسف عليه أنَّ كثيرًا ممن يتعانَوْن هذا العلم، يُصْبحون، من غير إدراك منهم، أُسارى النصوص التي يحققونها، يدافعون عنها بحق وباطل، وهي ظاهرةٌ مُنافية للبحث العلمي الرَّصين القائم على الحيادية والنَّزاهة، فمؤلفُ النص فردٌ من

آحاد الناس دَوَّنَ نصَّهُ وسَجّله، وأساليبُهُ وأحكامُه يجب أن تخضعَ لمعايير النَّقْد العلمي، فالأهواء البَشَرية أزليّة أبديّة، وينبغي على الـمُحقق الـمُدَقّق أن يراعيها وينَـبِّه عليها عند اختيار النص الذي يسعَى إلى تحقيقه، وفي الدراسة التي يُصَدِّرُ بها تحقيقَهُ فيما بعد.

فمن ذلك مثلًا أنني بينتُ في مقدمتي لكتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) الذي أنهيت تحقيقه سنة ٢٠٠١م في سبعة عشر مجلدًا أنَّ هذا الكتاب على أهميته العظيمة قد عُني بذكر شرائح معينة من المجتمع البغدادي، وأنَّ المؤلف أسقطَ كثيرًا من تراجم النُّخْبة الذين وجدهُم بناء على تكوينه الفكري والثقافي غير جديرين بالذكر، ومن ثم فإنه لا يُصَوّر الحركةَ الفكرية ببغداد في المدة التي تناولها تصويرًا حقيقيًا وأمينًا. كما أنَّ تكوينَهُ الفكري والثقافي أثَّر في تناوله للمُتَرْجمين من حيث طول التَّرجمة وقصرها. كما انتقدتُ المؤلفَ لاستعماله التدليس بكثرة عند ذكر شيوخه، إذ كان يذكرهم بصيغ مُختلفةٍ ليُشْعِرَ القارئ بكثرة شيوخه وتنوعهم. وبيّنتُ أنَّ إكثارَ المؤلف من استعمال الإسناد في عَصْره الذي انتشرَ فيه التدوين، ونَقْلَهُ عن المؤلفات السابقة باستعماله الإسناد دائمًا من غير ذكرٍ للكتاب الذي ينقلُ منه قد أخفى كثيرًا من المصادر الحقيقية التي أفادَ منها المؤلفُ في تأليف كتابه، بحيث صارَ من العَسِير على غير المختص اختصاصًا عميقًا معرفة المصدر الذي ينقلُ منه لاختفائه في ثنايا الإسناد.

ومع أنني أثنيتُ في مواضع متعددة على جُهد الخطيب البغداديّ وبيَّنْت مواضعَ الإبداع عنده، لكنني لم أتَعَصّب له، فبينتُ ما لَهُ وما عليه في سيرته ومنهجه، واضعًا كل ذلك في سياق تاريخي مقارن مع الكتب التي من بابته[1].

---

(١) تنظر مقدمتي الموسعة لتاريخ مدينة السلام، لا سيما ص٧٥-١٢٠ من المجلد الأول (بيروت، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠١م)، ومقالي: «العمل في التراث: الاتجاهات والغايات» المنشور في كتاب «مستقبل التراث» تنسيق وتحقيق د. فيصل الحفيان (القاهرة ٢٠٠١م).

وفي تحقيقي لكتاب «التكملة» لابن الأبار (ت ٦٥٨هـ)، بينتُ المنزلة العلمية الرفيعة التي احتلها هذا العالم، لكنني أوضحتُ بجلاءٍ أنَّ في سيرة هذا الرجل وشخصيته جوانب لا تسر الـمُحب، إذ كان طموحُه لا يقفُ عند حد في حُبِّه للوظائف والتقرب من الـحُكّام، أي حكام، بكل وسيلة، لينال الدُّنيا العريضة والجاه الذي كَرَّس حياته ومنزلتَهُ العلمية ليصل إليه بكل ممكن وغير ممكن، ومنه كيل المديح بلا حدود إلى أُناس لا يستحقونه، وبهذه الوسائل الـمُجافية لطبيعة فُضلاء العُلماء استطاعَ أن يتوصل إلى مُراده، ثم انتهت حياته بأن قُتل شر قتلة جراء هذا الطموح[1].

جَـمْع النُّسخ والمقابلة بينها:

لا بُد لمن يتصدَّى لتحقيق نصٍّ من النصوص أن يبحثَ عن نُسخِهِ الخطيّة ويحصل على صور منها إن أمكنَهُ ذلك، وأن لا يَدَع نسخةً معتبرةً إلا ويطلع عليها.

وحين تتوفر النُّسخ عنده يبدأ بقراءتها لأمرين رئيسين؛ أولهما للتشبع بالنص وإدراك مدلولاته، وثانيهما لمعرفة قيمة كلِّ نُسخة ومصدرِها، وعلاقتِها بالنُّسخ الأخرى، ومن ثم ليعمدَ فيها بعد لاستبعاد النسخ المنسوخة عن نسخة تَـحَصَّل عليها، فالنُّسخ الكثيرة في نتيجتها النهائية ستتكون من «عوائل» تنتظمُ كُل عائلة نسخة أو أكثر.

ومن المعلوم في بدائه علم تحقيق النصوص أنَّ نسخة المؤلف التي كتبها بخطه إذا توفرت عند الباحث فلا قيمة حقيقية بعد ذلك لجميع النُّسخ الـمُنْتَسخة عنها، فلا يجوز أن تُرجّح عليها أية نُسخة أُخرى، كما يفعل بعض الجهلة[2].

---

(١) ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة ١/ ١٨-٢٤ (تونس، دار الغرب الإسلامي ٢٠١١م).

(٢) من طرائف ذلك أن باكستانيًا اسمه «أبو الأشبال صغير أحمد شاغف» قد أصدر طبعة محققة، زعمَ، من كتاب «التقريب» للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) استعمل فيها زعم نسخة المؤلف الخطية التي لم يكتب غيرها، ولكنه كان يزيد عليها، أو يصحح ما وقع فيها من أخطاء، من نسخ منتسخة عنها (الرياض، دار العاصمة ١٤١٦هـ).

ولكنَّ المؤلف قد يضيفُ إلى نسخته فيما بعد، أو يحذف منها، أو يعدِّل فيها، وقد يكون هذا على أصل نُسخته، أو يعيد نَسْخ كتابه مرةً أخرى، فإذا ما وصلَ إلينا كلُّ ذلك فلا أهمية لأية نسخة أخرى، ولكن إذا فُقدت النُّسخة أو النسخ التي كتبها المؤلف بخطه، فعندئذٍ لا بد من التحرز وجمع النسخ والمقابلة بينها للوصول إلى النص الذي كتبه المؤلف وارتضاه في آخر حياته.

فالنُّسخ التي نُسِخت عن نسخة المؤلف في حياته تكون أكثر خطورة من النُّسخ التي نُسخت عن نُسخة المؤلف بعد وفاته، إذ قد يكون الناسخ قد نسخَ نُسختَهُ عند أول تأليف الكتاب وقبل إجراء التعديلات عليه، أو يكون قد نسخَ من نُسخةٍ للمؤلِّفِ قد تركها مؤلفُها ونسخَ فيما بعد غيرَها بعد أن أجرَى تعديلات بالإضافة أو الحذف عليها. وقد نقفُ على نسخةٍ انتُسِخَت من نُسخةٍ أجرى المؤلف عليها التعديلات أو نسخَها ثانيةً، وكل ذلك جائز وله أمثلة كثيرة في المخطوطات التي وصلت إلينا، وهو ما ينطبقُ عمومًا على المؤلفات التي كُتبت في القرن الرابع الهجري وبعده.

أما في المؤلفات التي دوِّنت في القرنين الثالث والرابع الهجريين، فغالبًا ما يُنسب الكتاب إلى المؤلف مع ذكر تلميذه الذي روى الكتاب عنه، ومن ثم تختلف النُّسخ بناءً على اختلاف الراوي عن المؤلف، ولا نعلم عندئذٍ على وجه دقيق فيما إذا كان هذا التغيير في الألفاظ أو الزيادة والنقص بين رواية وأخرى فيما إذا كان من مؤلف الكتاب أم من الراوي.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك الروايات المتعددة التي وصلت إلينا من «موطأ» الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، أو التي نقلَ منها العُلماء المتقنون مثل البُخاري، ومُسلم، والتِّرمذي، ونحوهم ولم تصل إلينا. وقد رَوَى «الموطأ» عن مالك الجمُّ الغفيرُ من العُلماء، فكان كل «موطأ» يُنْسب إلى راويه، مثل يحيى بن يحيى الليثي، وأبي مُصعب الزُّهري، وعبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبي، وعليّ بن زياد، وعبد الرحمن بن القاسم، وسُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني، وابن بُكَيْر، ومحمد بن الحَسَن الشيباني. وممن لم تصل إلينا رواياتهم مثل عبد الله بن يوسُف التِّنِّيسي، ويحيى بن يحيى النَّيْسابوري، ومَعْن بن عيسى القَزّاز،

وإسماعيل بن أبي أُويس وغيرهم. وهذه الروايات تختلفُ فيما بينها اختلافات كبيرة في الألفاظ وفي عدد الأحاديث، مما حدا بأهل العلم اعتبار كل رواية كتابًا مستقلًا مُختلفًا عن الآخر، وهكذا حُققت وطُبعت الروايات التي وصلت إلينا كاملة أو قطعًا منها[1].

ومن أمثلة الكتب المتأخرة مما حققتُ كتاب «جذوة المقتبس في تاريخ عُلماء الأندلس» لأبي عبد الله الحُمَيْديّ (ت ٤٨٨هـ) حيث لم نكن نعرف لهذا الكتاب سوى نسخة واحدة فريدة محفوظة في مكتبة البودليان بأكسفورد أقمنا التحقيق عليها في أوائل سنة ٢٠٠٨م[2]. وفي شهر أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها أتحفني صديقي العلامة المحقق الأستاذ الدكتور محمد بن شريفة بنسخة أخرى مصورة من «الجذوة» كان قد حصل عليها من أحد الفضلاء. ومع أنَّ النُّسخةَ مخرومةٌ من أولها وآخرها فقد قابلتها بالنسخة البودليانية التي نشرنا عليها الكتاب، وتبيّن لي من غير ريب أنَّ النُّسخة الفاسية هذه رواية ثانية، أو نشرة ثانية، للكتاب، راويها هو أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سَلْمان المعروف بابن البَطِّي (٤٧٧-٥٦٤هـ) الذي نسخ الكتاب، فيما أرى، عن نسخة معدَّلة لكتاب «الجذوة» تختلف عن النسخة البودليانية من حيث:

١ ـ الاختلاف في عدد الأجزاء وتقسيمها.

٢ ـ وجود بعض الزيادات في أثناء التراجم.

٣ ـ وجود تراجم غير موجودة في النسخة البودليانية.

٤ ـ اختلاف بَيّن في سَبْك بعض عبارات الكتاب أو فقراته.

وهذه الزيادات والتراجم وإن كانت قليلة جدًا لكن ابن عَمِيرة الضبي لم ينقل شيئًا منها البتة في «بغية الملتمس» مع معرفتنا بعنايته بنقل ما جاء في «الجذوة» مما يدل على أنه لم يطلع على رواية ابن البَطِّي عن الحميدي لهذا الكتاب.

---

(١) نشرتُ من هذا الكتاب روايتين مهمتين هما: رواية أبي مصعب الزُّهري في مجلدين (بيروت، مؤسسة الرسالة ١٩٩٢م)، ورواية الليثي في مجلدين (بيروت، دار الغرب ١٩٩٦م).

(٢) حققته بالاشتراك مع ولدي الدكتور محمد بشار عواد (بيروت، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٨م).

وقد ظهر لي من غير ريب أنَّ الحميديَّ قد أعادَ النَّظر في بعض جوانب كتابه في هذه الرواية، ولعلها آخر ما ارتضاه، فهي النشرة الأخيرة منه، ولعله حدَّث بهذه الرواية في آخر حياته، فابن البَطِّي كان في الحادية عشرة من عمره عند وفاة الحميدي. ومن الطبيعي أن يعيد المؤلف النظر ببعض التراجم، ويضيف تراجم أخرى، ويعدل بعض العبارات، وكان بعض من أخذ الكتاب عن الحميدي قبل ذلك قد كتب نسخته، فنسخت عنها النسخ، بدلالة اعتماد عدد من العلماء على الرواية الأولى، مثل ابن بشكوال وابن عَمِيرة الضبي وغيرهما[1].

والمثل الثاني هو معجم شيوخ الذهبي الكبير (ت ٧٤٨هـ) فقد وصلت إلينا منه نسختان كلتاهما منسوختان عن نسخة المؤلف، تُـمثِّل إحداهُما النشرة الأولى وفيها (١٢٧٨) ترجمة بموجب إحصاء تم في سنة ٧٣٨هـ، وهي محفوظة في مكتبة السُّلطان أحمد الثالث بتركيا برقم (٤٦٢). أما النسخة الثانية فتحتوي على (١٠٤٠) ترجمة فقط، أي بفارق قدره (٢٣٨) ترجمة، وهذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٦٥ حديث)، وهي النشرة الأخيرة من الكتاب حيث قُرئت على المؤلف في مجالس آخرها يوم السبت الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة ٧٤٥هـ، وذلك أنَّ المؤلف الذهبي أشارَ بإسقاط جماعة من المكتوبين على حواشي الأصل من أصحاب ابن البُخاري، فكانت هذه النتيجة. ويلاحظ أيضًا أن المؤلف كان كثير المراجعة لنسخته تعديلًا وإضافة وحذفًا[2]، وقد حافظ الناسخ على هذه الزيادات على الرغم من عدم اتساقها مع بعض ما ذُكر فمن ذلك مثلًا: «والله يمد في عُمره. توفي ليلة الجُمعة سابع جمادى الأولى سنة تسع وعشرين وسبع مئة»[3]، وقوله في

---

(١) ينظر بحثي: «ظهور رواية أخرى لكتاب جذوة المقتبس للحميدي» المنشور في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد ٥٤، القاهرة ٢٠١٠م).

(٢) كان الانتهاء من تأليف الكتاب في أول صفر من سنة ٧٢٧هـ، كما نص هو على ذلك.

(٣) معجم الشيوخ، م ١، الورقة ٢٨.

ترجمة رفيقه البرْزالي: «فالله يُلهمه رُشده ويمد في عُمره» ثم يقول في آخر الترجمة: «توفي بخُلَيْص في ثالث ذي الحجة سنة تسع وثلاثين»[١]، وقال في آخر: «فالله يبارك في عُمره... توفي في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسبع مئة»[٢]، وغير ذلك كثير[٣]. ويلاحظ أن النسخة الأصغر هي الـمُعْتمدة.

إنَّ البحث عن النُّسخ ينبغي أن لا يقتصر على النُّسخ التي وصلت إلينا كاملة أو ناقصة، وإنما يتعين أن يتجاوزَ إلى النُّسخ التي كانت عند المؤلفين اللاحقين الذين كتبوا في موضوعٍ يتصلُ بمادة الكتاب واقتبسوا من النسخ التي كانت بحوزتهم أو اطلعوا عليها، ولا سيما العُلماء الـمُتْقنون الملتزمون بالنَّقْل الحرفي من الكتاب.

ومن أمثلة ذلك أنني أقمتُ تحقيقي لكتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي (ت ٤٧٣هـ) على نُسخ ومجلدات من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، والمكتبة الأزهرية بالقاهرة، ودار الكتب المصرية بالقاهرة أيضًا، والمكتبة الأحمدية بتونس، والمكتبة الوطنية بالجزائر، والمكتبة الوطنية بباريس، والمتحفة البريطانية بلندن، ومكتبة جستربتي بدبلن، ومكتبة كوبرلي، ومكتبة فيض الله كلاهما بإستانبول. ومع ذلك كان من أهم عنايتي أن أتتبع النسخ التي كانت عند العلماء، ومنها نسخة المؤلف التي بخطه والتي أهداها المؤلف لصديقه عبد الـمُحسن بن محمد الشِّيْحي الفقيه المالكي (ت ببغداد سنة ٤٨٩هـ) والتي استقرت فيما بعد بخزانة كتب المدرسة المستنصرية، وفُقدت فلا نعلم اليوم أيَّ شيءٍ عنها، وقد نَقَل كثيرٌ من المؤلفين عنها.

ومنها النسخة التي كتبها الشيخ شُجاع بن فارس الذُّهْلي (ت ٥٠٧هـ) لأبي غالب محمد بن عبد الواحد القزاز، وسمعها هو وأبو الفضل بن خَيْرون وصاحبُها أبو غالب محمد بن عبد الواحد وابنُه أبو منصور عبد الرحمن بن محمد القزاز، وكان

---

(١) معجم الشيوخ، م ٢، الورقة ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، م ٢، الورقة ٣١.

(٣) ينظر كتابي: الذهبي ومنهجه، ص٦٠-٦١ (طبعة دار الغرب الثانية، بيروت ٢٠٠٨م).

في حدود العاشرة من عُمره، وغيرهم من العلماء والطلبة، وهي النسخة التي اعتمدها أبو سَعْد السَّمْعاني (ت ٥٦٢هـ) في النقل من هذا الكتاب، قال: «لما رجعت إلى خراسان حصل لي تاريخ الخطيب بخط شُجاع بن فارس الذُّهلي الأصل، الذي كَتَبَهُ بخطه لأبي غالب محمد بن عبد الواحد القزاز، وعلى وجه كل واحد من الأجزاء مكتوب سماع لأبي غالب ولابنه أبي منصور عبد الرحمن ولأخيه عبد المحسن إلا هذا الجزء السادس والثلاثين»[١]. وقال السَّمعاني في «البَرْذعي» من الأنساب: «والمشهور بهذه النسبة أبو عَمرو سعيد بن القاسم بن العلاء بن خالد البَرْذعي، هكذا رأيته مقيدًا بخط شُجاع بن فارس الذهلي في تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب».ثم قال: «وأبو عليّ الـحُسين بن صَفْوان بن إسحاق بن إبراهيم البَرْذعي، هكذا رأيته بالذال الـمُعجمة مضبوطًا بخط شُجاع الذُهلي». ثم قال: «وأما أبو الـحُسين محمد بن جعفر بن عبد الله المقرئ البَرْذَعي بالذال المعجمة يُعرف بابن الصَّابوني من أهل بَرْذَعة، هكذا رأيتُ بخط شجاع بن فارس الذهلي في تاريخ بغداد مقيدًا». وقال في «الـمُرِّيقي» من الأنساب: «هكذا رأيتُ هذه النسبة بخط شُجاع بن فارس الذُّهلي في تاريخ أبي بكر الخطيب». وقال في «الفُتَيْتي» من الأنساب: «هكذا رأيته مقيدًا مضبوطًا في تاريخ بغداد». فلا أدري فيما إذا كان السمعاني قد اعتمد نسخة المؤلف التي بخطه أثناء وجوده ببغداد أم لا.

ومن النُّسخ المتقنة التي نُسِخت عن نسخة المصنف هي تلك التي نسخها الإمام الفقيه العلامة المحدث الثبت أبو الحسن محمد بن مَرْزوق بن عبد الرزاق البغدادي الزَّعْفراني الجَلَّاب الشافعي (٤٤٢-٥١٧هـ)، قال ابن الجوزي: «وكتب تصانيف الخطيب وسمعها منه»[٢].

---

(١) ياقوت: معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس ١/ ٣٩٠ (بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣م)، والذهبي: تاريخ الإسلام ١١/ ٦٣٢ (بتحقيقنا، بيروت، دار الغرب ٢٠٠٣م)،

(٢) ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٩/ ٢٤٩ (حيدرآباد ١٣٥٧هـ).

والظاهر أنَّ هذه النسخة النَّفيسة قد انتقلت إلى دمشق فاستقرت موقوفة بالخانقاه(١) السُّمَيْساطية(٢)، وهي النسخة التي نُسِخَت عنها الأجزاء المحفوظة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة وظنها ناشرو تاريخ الخطيب سنة ١٩٣١م أنها هي نُسخة السُّمَيْساطية، ولم ينتبهوا إلى تصريح الناسخ بأنه نسخها من النسخة التي كتبها الزَّعْفراني وأوقفت في السُّمَيْساطية، فقد قال الناسخ في نهاية المجلد الرابع منها: «ووافق الفراغ من نسخه، وهو المجلد الرابع من أصل الوقف بالصُّمَيْصاطي بخط الزَّعْفراني بحمد الله ومنه في العشر الأول من شعبان سنة أربع وثلاثين وست مئة»، وقال في نهاية المجلد الخامس: «ووافق الفراغ من نسخه، وهو المجلد الخامس من أصل نُسخة بخط الزَّعْفراني وقف بالصُّمَيْصاطي تاسع ذي الحجة من سنة أربع وثلاثين وست مئة».

وقد كتب الزعفراني هذه النسخة في عشر مجلدات، كما يظهر من النسخة التي نُسخت عنها.

ونُسخة الزَّعفراني هذه هي التي أفادَ منها الحافظ أبو الحجاج يوسف المِزِّي عند تأليف كتابه «تهذيب الكمال»، والذهبي في «تاريخ الإسلام» وكتبه الأخرى، فقد قال في ترجمة داود بن صَغِير من «الميزان»: و«صَغِير بخط الحافظ الضياء بمُهملة وبضم، وهو خطأ، فإنَّ هذا الرجل في تاريخ الخطيب نقلتُه من نسخة السُّمَيْساطية، وهي مُتقَنَةٌ مكتوبةٌ من خط المصنِّف صَغِير بالفتح ثم بغين معجمة»(٣). ومن المحتمل

---

(١) الخانقاه أو الخانكاه هي دار الصوفية.

(٢) كانت في أصلها دارًا للخليفة عمر بن عبد العزيز، ثم ملكها الشيخ العالم الرئيس أبو القاسم علي بن محمد بن يحيى السلمي الدمشقي المعروف بالسميساطي (٣٧٤-٤٥٣هـ)، قال الكتاني في وفياته: «ودفن من الغد في داره بباب الناطفيين وكان قد وقفها على الفقراء الصوفية، ووقف علوها على الجامع، ووقف أكثر نعمته على وجوه البر (مخطوطة المتحفة البريطانية، وفيات سنة ٤٥٣هـ).

(٣) الذهبي: ميزان الاعتدال ٢/ ٩، ونقله عنه ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٥/ ٤٢٧-٤٢٨. وانظر تاريخ الخطيب ٩/ الترجمة ٤٤١٩.

أنهما أفادا أيضًا من نسخة الحافظ الصائن ابن عساكر، ولعلهما فضلا نسخة الزعفراني لما فيها من عناية ناسخها بنقل ضبط المصنف.

إنَّ جودة أية نسخة من نسخ المخطوطات تعتمد أولًا وآخرًا على الناسخ فيما إذا كان دقيقًا في النسخ، وفيما إذا كان متقنًا، معنيًا بمقابلة نسخته عن الأصل المنتسخ منه، وثبّت النص كما في النسخة التي نقل منها بأمانة وإتقان.

وقد جَرَت العادة عند كثير من المحققين أن يقيّموا بعض النسخ استنادًا إلى طباق السماعات الواردة فيها، وأسماء العلماء الذين سمعوا الكتاب.

وقد تبين لي من طُول ممارستي ومُعاناتي للنُّسخ الخطية والسَّماعات التي عليها أنَّ الباحث لا ينبغي أن يغتر بأسماء السَّامعين المكتوبين في طباق السَّماعات عند الحُكم على جودة نسخة ما من المخطوطات، فقد جرَّبنا الوقوف على سماعات كثيرة لكبار العُلماء على نُسخ يكثر فيها التَّصحيف والتحريف والسَّقَط، مما يدل على أنَّ أكثر هؤلاء السَّامعين لم يكن يهمهم أكثر من أن تُذكَر أسماؤهم في طبقة السَّماع من غير أن يعتنوا بالمقابلة والفَهْم. ومن جَرّب قراءة هذه الطِّباق علم أنَّ هذه المجالس لم تكن مجالس عِلْم حقيقية، كالمجالس التي كان يعقدها المحدِّثون الأوائل ويَتَناظرون فيها، فهي مجالس يحضرها عمومًا الجم الغفير من الرضع والأطفال والصِّبْيان، والقارئ يقرأ بسرعة، وغالبًا ما لا يرد عليه أحد. وإنما العِبْرة بطلبة العِلْم البالغين الـمُدْركين لأهمية المادة التي يقرؤونها على الشيخ لا سيما أصحاب النُّسخ الذين أرادوا لنُسَخِهم أن تكون مُتقَنة.

لقد قرأ الخطيب البغدادي «صحيح البخاري» بمكة على كريمة بنت أحمد الـمَرْوَزية[1]، وقرأه مرة أخرى على إسماعيل بن أحمد الحيري عند مروره ببغداد سنة ٤٢٣هـ في ثلاثة مجالس فقط، اثنان منها في ليلتين، والثالثة امتدت من ضحوة النهار إلى وقت طلوع الفجر لأن الشيخ سافر إلى الحج في اليوم التالي[2].

---

(١) ابن الجوزي: المنتظم ٨/ ٢٦٥.

(٢) الخطيب: تاريخ ٧/ ٣١٨-٣١٩.

ويحق لنا أن نسأل عندئذٍ: ما هي الفائدة العلمية التي حصل عليها الخطيب جراء هذه القراءة السريعة، وماذا نفعته في ضبط نسخته من صحيح البخاري، سوى أن يقال: إنّه سمع الكتاب من فلانة وفلان.

والحق أنَّ العُلماء غالبًا ما كانوا يعتنون بعلو السماع عند كتابة الشيوخ والتلاميذ، لا بعلم السامع وقُدراته في فهم النص واستيعابه وضبطه على مَن سمعه عليه.

إن أسانيد معجمات الطبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير، كلها تروى من طريق فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية عن ابن رِيْذَة عن الطبراني، وقد سمعت هذه الكتب من ابن ريذة وهي في العاشرة من عمرها أو أقل، وعُمّرت (٩٩) سنة فصارت «أسند أهل العصر مطلقًا» على حد تعبير الذهبي[١]، ومثلها أبو منصور القزاز راوي «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي حيث سمعه وهو في العاشرة أو أقل من عمره سنة ٤٦٣هـ وما قبلها، وعُمّر إلى سنة ٥٣٥هـ، فصار أسند أهل زمانه في هذا الكتاب، وعنه روى «التاريخ» ابن الجوزي، وعُمر بن طَبَرْزَد، وأبو اليُمْن الكِنْدي وغيرُهم[٢]، ونسأل عندئذٍ: ما هي قيمة كل هذه السماعات لهؤلاء الأطفال الذين لا يمكن أن يصلحوا خطأ أو وهمًا في النص!

وهذه السماعات في حقيقتها شكلية لا قيمة لها بدليل وجود سماعات متعددة لنص واحد، مما يدل على عدم عنايتهم بهذا الأمر وأنَّ المسألة صارت تقليدًا لا أكثر، فنحن نعلم مثلًا أنَّ الخطيب قد حدَّث بتاريخه لأول مرة في سنة ٤٥١هـ في الأقل حين استقر بدمشق إن لم يكن قد حدَّث به قبل ذلك ببغداد. وقد سمع عليه في تلك المدة غيرُ واحد ممن روى عنه التاريخ، منهم مثلًا عبد العزيز بن أحمد الكتّاني الدِّمشقي المتوفى سنة ٤٦٦هـ، والشريف النسيب علي بن إبراهيم المعروف بابن أبي الجن

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام ١١/ ٤٠٤-٤٠٥ حيث توفيت في رجب من سنة ٥٢٤هـ وكان مولدها سنة ٤٢٥هـ تقريبًا، وسمعت من ابن ريذة سنة ٤٣٥هـ.

(٢) الذهبي: تاريخ الإسلام ١١/ ٦٣٢-٦٣٣.

المتوفى سنة ٥٠٨هـ، وأبو الحسن علي بن أحمد بن منصور الغَسَّاني المالكي المتوفى سنة ٥٣٠هـ، وغيرهم. ونحن نعلم جيدًا أنَّ الخطيب ظل يضيف إلى نُسخته إلى قريب وفاته، وهي إضافات غير قليلة في الأسانيد والروايات والوفيات. ومن ثم يتحصل من هذا أنَّ الذين سَمِعوا من الخطيب منذ سنة ٤٥١هـ كان ينبغي أن تكون رواياتهم مختلفة عن الذين سمعوا الكتاب في نشرته الأخيرة حينما حدَّث الخطيب به ببغداد في سنة ٤٦٣هـ، لكننا في الواقع لا نجد من ذلك شيئًا، مما يدل على أنَّ العُلماء في عصر الخطيب والعُصور التالية كانوا يتَسَمَّحون في مثل هذا الأمر، وأنَّ مجرد إثبات اسم السَّامع على نُسخة المؤلف أو جزء منها، فهذا يعني أنه سَمعَ ذلك الكتاب أو الجزء حتى وإن أضافَ المصنِّف إلى كتابه أو حذف منه بعد القراءة عليه.

ومع أننا لم نَقِف على النُّسخ التي نُسِخَت عن نسخة الخطيب وهو بدمشق مثل نسخة الشريف النَّسيب ابن أبي الجن أو نسخة الكتّاني أو غيرها، لكننا وقفنا على طلبة سمعوا على ابن أبي الجن وأبي الحسن الغسّاني وغيرهما مثل الصائن ابن عساكر فوجدنا نسختَه تمثِّل النشرةَ الأخيرة من الكتاب، مع أنه ثبَّتَ عليها سَماعه من الشَّريف النسيب بحق سماعه من الخطيب ابتداءً من سنة ٤٥١هـ، ثم سماعه للكتاب على شيوخ سمعوا النشرة الأخيرة ببغداد مثل أبي نصر ابن البَيِّع.

إنَّ هذا يقتضي أحد أمرين: إما أن يكون السامعونَ الأوَّلون قد أضافوا إلى نُسَخِهم ما استجد من إضافات أضافها الخطيب فيما بعد، أو يكونوا قد استحدثوا نسخة جديدة نسخت عن نسخة المؤلف بعد اكتمال كتابه، ثقة بأن أسماءهم مُدَوَّنة على نُسخة المؤلف الأصلية، أو يكون مَن سمع من تلامذة الخطيب قد نَسَخ نُسخَته إما من نُسخة المصنف أو من نُسخةٍ نُسِخت عنها بعد اكتمالها ثم قوبلت بنُسخة المصنِّف أو غيرها من النُّسخ المتقنة واعتبروا هذه السَّماعات الأولى شاملةً للإضافات الأخيرة، وهو الأرجح عندي ولأنَّ المؤلفين كانوا يعتنون بالنُّسخ الـمُتقَنة عند الحاجة إلى النَّقْل من الكتاب إلى مؤلفاتهم، ثم يذكرون أسانيدهم العالية إليها إن أرادوا ذلك،

لكن هذا الإسناد العالي في حقيقته لا يمثل شيئًا، لأننا نجده مدونًا في كثير من الأحيان على نُسَخٍ متقنة ونسخٍ غير متقنة.

من كل ما تقدم يتضح لنا أنَّ العِبْرة بالنُّسخ المتقنة لا بالسَّماعات التي عليها، وأن جَوْدة النُّسخة بمن نَسَخَ وأتقنَ وقابلَ واعتنَى بالـمُقابلة وثبَّتَ كلَّ ما أراده مؤلف الكتاب بأمانة وإتقان، لا بطفل سمعَ وهو في التاسعة من عُمره، فأطال الله عمره، فعَلَت روايته، واشتُهِرَ بين الناس، وصارت الطُّرق تلتقي عنده، فصار بعض الناس لا يذكرون الكتاب إلا ويذكرون روايته له، كأبي منصور القزاز، وكأنه هو الذي ضبطَ تاريخ الخطيب[1]!

الانتساخ:

اختلف الكتاب والنُّساخ في عصر المخطوطات وحتى هذا اليوم في رسم بعض الألفاظ والحُروف، واستخدموا صيغًا معينة، ومختصرات اتفقوا عليها في الكتابة لتيسير عَمَلهم. والخط العربي تطور على مر الأزمنة، والرسم الكتابي متغيّر، ولو كان مثل هذا الأمر مُقَدَّسًا لكان خط الـمُصْحف هو الأولى بالاتباع، ومن ثم فإن على المحقق كتابه النص على ما تعارف عليه أهل عصرنا، فلا فائدة من كتابة الحارث «الحرث» ولا عدم إعجام الياء المتطرفة كما يفعل أهل مصر، ولا كتابة مئة «مائة» حتى صار الناس يظنون أنها ينبغي أن تُقرأ كما تُـكْتَب.

تنظيم مادة النص:

ولا بد من تنظيم مادة النص بالنقط والفواصل وبداية الفقرات لإظهار المعاني، واستعمال الطرائق الحديثة في هذا المجال، وهي مما تعارف عليه الغربيون في كتاباتهم، فلا بأس من الإفادة منه. ومنه أيضًا، فصل التعليقات عن متن النص ووضعها في الحواشي، والإشارة إليها بالحروف أو الأرقام.

---

(١) تنظر مقدمتنا لتاريخ الخطيب ١/ ١٩٠-١٩١.

المقابلة بين النسخ وترجيح القراءة الصواب:

جرت عادة كثير من المحققين من المستشرقين والعرب اختيار إحدى النسخ وتسميتها بالنسخة الأم، واتخاذها أصلًا، ثم يثبتون اختلافات النسخ الأخرى في الهامش من غير ترجيح، وهي عملية لا تقدمُ فائدةً متعينةً لأنها تترك التَّرجيح للقارئ، وربما كان ما وضع في الهامش هو الصواب، وما أثبت في الأصل خطأ.

إنَّ مفهوم النُّسخة الأم مفهوم غائم عند كثير من المحققين، وأرى أن هذا يتعين أن يُطْلَق على النسخة التي كتبها المؤلف بخطه، أو نسخها أحدهم وقرئت عليه قراءة دَرْس وتمحيص، وظهرت آثار ذلك في حواشيها، أو قرأها المؤلف نفسه وأصلَحَ بعض ما رآه، غلطًا فيها، كما فعل العلامة ابن خَلْدون في بعض نُسخ المقدمة والتاريخ، حين عهد إلى أحد النساخ تبييض النسخة ثم قرأها وأصلحَ بعضها وكَتَب المشجرات النَّسَبِية بخطه[1].

أما غير مثل هذه النُّسخ فيتعين المقابلة بينها وإثبات المحقق لما يراه صوابًا في المتن، وإثبات القراءات المرجوحة في الهامش، وهو ملزمٌ في كل ذلك أن يُعَلِّل هذا الصَّنِيع بالأدلة التي تُقنع القارئ بصحة هذا الترجيح، وإلا صارت المقابلة بغير هذا الترجيح خالية من الفائدة في توثيق النص ودعم صحته.

ويُلاحظ أنَّ المحافظة على النص مسألة علمية وأخلاقية في آن واحد، فإثبات الخطأ الذي وقعَ فيه المؤلف من كل نوع واجب علمي وأخلاقي، وعلى الـمُحقق التنبه إلى ما قد يُصْلَح من النص بعد المؤلِّف، فقد اعتادَ بعض طلبة المؤلف، أو الرواة عنه، أو النُّساخ تصحيح أخطاء وقعَ بها مؤلف النَّص، وانتقَده من أجلها من جاء بعده، فإذا ببعض المخطوطات تصل إلينا وقد أُصْلِحت، فيصبح الـمُنْتَقِد وكأنه يَفْتري على المؤلف.

---

(١) تنظر مثلًا مقدمة العلامة الأستاذ إبراهيم شبوح للجزء الرابع من كتاب «العبر» بتحقيقنا، تونس ٢٠٠٧م.

وقد أَلَّفْتُ في هذا الشأن كتابًا بعنوان «تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين» نشرته دار الغرب الإسلامي بتونس سنة ٢٠١٠م قدمتُ فيه ثلاثة نماذج من النصوص التي أُصْلِحت بعض أخطائها فيما بعد، وهي: موطأ الإمام مالك برواية الليثي حيث قام المحدث محمد بن وضَّاح الـمَرْواني (ت ٢٨٧هـ) بالتسور عليه وإصلاح الكثير مما أخطأ فيه يحيى الليثي حينما رواه عنه، بينما حافظ ابنه عُبيد الله بن يحيى على الأخطاء في روايته عن أبيه، ومن ثم انتشرت روايات ابن وضَّاح الـمُصَحّحة حتى صارت جزءًا من مخطوطات متقدمة.

أما الثاني فهو تاريخ البخاري الكبير الذي انتقده العالمان الجهبذان أبو زُرْعَة الرازي وأبو حاتِم الرَّازي، وجمع أقوالهما عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في كتاب مستقل، ولكننا نجد أكثر هذه الانتقادات قد وصلت إلينا مُصَحّحة في المخطوطات التي وصلت إلينا من هذا التاريخ مما يقطع بأنها قد أُصلحت بعد المؤلف.

وأما المثال الثالث فهو أكثرها وضوحًا، وهو كتاب «التقريب» لحافظ عصره شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (ت ٨٥٢هـ) حيث وصلت إلينا النُّسخة التي كتبها بخطه، وعليها تصحيحاته وإضافاته إلى قريب وفاته، ولا يُعرف للحافظ ابن حَجَر غير هذه النسخة باتفاق أهل العلم.

وقد وقعت له أخطاء في الأسماء، والوفيات، والرُّقوم الموضوعة على التراجم لبيان مَن أخرج لصاحب الترجمة من أصحاب الكتب الستة في مصنفاتهم. ومع ذلك وجدنا الكثير من النسخ المنتسخة عنها قد أُصْلِحت فيها تلك الأخطاء، بَلْه ما فعله بعض جهلة (المحققين) من الاستدلال على صحة نص الحافظ ابن حَجَر بمثل هذه النُّسخ أو النشرات المطبوعة وتغليبها على نسخة المؤلف التي بخطه وهو صنيع خطير يدل على جهل بأوليات هذا العلم.

ضَبْط النص:

تختلف اللغة العربية عن كثير من اللغات الأخرى بوجود الحركات فيها، وهي جزء من القراءة السَّلِيمة والنُّطق الصحيح لأية لفظة، ولذلك فإنَّ تحقيق النصوص من غير ضبطها بهذه الحركات الضرورية يوقع القارئ بقراءات غير سَلِيمة في كثير من الأحيان، وقد تلتبس المعاني جراء غيابها.

لقد صرت اعتقد من طول ممارستي لهذا العلم أنَّ ضبط النص بالحركات من لوازم التحقيق الدقيق الجيد لإظهار المعنى الحقيقي للنص ودفع أي إبهام قد يقع فيه القارئ بسبب من عدم وجود هذا الضبط، سواء أكان ذلك في ضبط الأسماء أم في وضوح موقع الكلمة الإعرابي له.

إنَّ الأسماء مثل: «سَلِيم» و«سُلَيْم»، و«حَمِيد» و«حُمَيْد»، و«مُسْلِم» و«مُسَلَّم»، و«كَثِير» و«كُثَيِّر»، و«سَلَام» و«سَلَّام» ومئات من مثيلاتها لا يمكن أن تُضْبَط إلا بالحركات، وبالرجوع إلى الموارد المعنية بهذا الفن، وهي كُتب المُشْتبه والمُختلف والمؤتلِف من الأسماء والكنى والألقاب ونحوها، مثل كتاب «الإكمال» للأمير ابن ماكولا (ت ٤٧٧هـ)، و«إكمال الإكمال» لمعين الدين ابن نُقْطة البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، و«تكملة إكمال الإكمال» لابن الصَّابوني (ت ٦٨٠هـ)، و«المشتبه» للذَّهبي (ت ٧٤٨هـ)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) وغيرها من كتب هذا الفن.

أما الأسماء المغربية والأندلسية، فهي أكثر صعوبة، ويصعب تلفظها على الوجه الصَّحيح من غير تقييد وضبط، لأن الكثير منها من أصول أعجمية، فيتعين معرفة أصولها، وتحتاج إلى خبرة لمعرفة كيفية لفظها عند أهلها وتتبع ما قيّدهُ النساخ المتقنون الثقات والتعمق في دراسة أساليب الكتابة عندهم، فضلًا عن معرفة أصولها في اللغات الأخرى مثل اللاتينية والإسبانية والبربرية ونحوها.

مقابلة النص بمن اقتبس منه:

إنَّ مقابلة النص بمن اقتبس منه ممن جاءَ بعده من الأمور الضرورية في توثيق النص وضَبْطه، لأنَّ هؤلاء المقتبسين كانوا بلا شك يملكون نسخًا من الكتاب، فكأنَّهم بهذا الاقتباس يوفِّرونَ نُسخًا إضافية للنسخ التي وقف عليها المحقق، ولا سيما إذا كان النص المحقق قد صار مصدرًا لبعض المؤلفين المتقنين المشهود لهم بالدقة والضبط في النقل.

وتبرز أهمية هذا الأمر أكثر وضوحًا وفائدة حينما لا تتوفر من النص سوى نسخة واحدة، فحينما حققنا كتاب «جذوة المقتبس» للحُميدي على نسخته الفريدة يومئذٍ، نسخة البودليان الأكسفوردية، كنا حريصين على تتبع الناقلين عن هذا الكتاب، وكان في طليعتهم ابن عَمِيرة الضَّبِّي (ت ٥٩٩هـ) في «بُغية الـمُلْتَمس» حيث يُعد هذا الكتاب، لكثرة اقتباساته من «الجذوة» نسخةً ثانيةً منه. ثم وجدنا من الناقلين المكثرين عن الحُميدي: ابن ماكولا (ت ٤٧٧هـ) في «الإكمال»، وابن بَشْكوال (ت ٥٧٨هـ) في «الصلة»، وياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في «معجم الأدباء»، والذهبي (ت ٧٤٨هـ) في «تاريخ الإسلام»، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في «بغية الوعاة» وغيرهم ممن أشرنا إليهم في تعليقاتنا على النص. ولقد تبيّن أنَّ ابن بَسّام الشَّنْتَريني صاحب كتاب «الذَّخيرة» كان يمتلك نسخة من «جذوة المقتبس»، فكانت هذه النقول بمثابة نسخ تعضد النسخة الفريدة التي وقفنا عليها يومئذٍ، ولا شك أنها قوَّمَت النص بشكل أفضل.

ولا يُسْتَغْنَى عن مثلِ هذا الصَّنيع حتى عند توفر نسخ متعددة من أي نص من النصوص، كما تقدم الكلام عليه وتوضيحه في صنيعي عند تحقيق كتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي.

وكذلك هو الحال فيما اختصَر ابنُ الأثير (ت ٦٣٠هـ) في كتابه «الكامل» من تاريخ الطبري، وما اقتبسه ابن خَلْدون من الطبري، فيما زعم، في حين كان اعتماده على ما اختصره ابن الأثير في «الكامل» عرفنا ذلك بالمقابلة وبنوعية اختيار الروايات.

كل هذا يشير إلى أنَّ المحقق العالم بموضوع النص المتعمق بمعرفة منهجه وموارده سوف يستفيد استفادة جُلّى من الموارد التي اقتبس منها صاحب النص، فيراجعها، ويشير إليها وتساعده عندئذٍ في توثيق النص وتدقيق صحته.

التعليق على النص:

إنَّ التعليقَ على النص يثير كثيرًا من الاختلاف والجَدَل بين المحققين فمنذُ أن بدأ العربُ يُعْنَون بتحقيق المخطوطات ونشرها ظهر رأيان حول الطريقة التي ينبغي اتباعها عند نشر التُّراث العربي؛ فريق يرى الاقتصار على إخراج النص مُصَححًا مُجردًا من كل تعليق، وفريقٌ يرى أنَّ من أهم الواجب على المحقق توضيح النص بالتعليق على كل مفصل من مفاصله، من شرح لغريبه، وما أبهم منه، وتعريف بتراجمه، ومواضع الأمكنة والبقاع الواردة فيه، وتخريج أحاديثه، والكلام عليها جرحًا وتعديلًا... إلخ.

وأقامَ الفريقُ الأول رأيه على أن الغاية من التحقيق هي إخراج ما يسمّى بـ«النَّص الصحيح»، فلا حاجة بعد ذلك إلى إثقاله بالهوامش والتعليقات، وقد أخذتْ به كثرةٌ كاثرةٌ من المستشرقين ومَن سار على نهجهم من العرب.

وارتأى الفريقُ الثاني أن طبع النَّص مجرّدًا هو تحريف لطبيعة البحث العلمي واستقامته باعتبار أن الأصل في إخراج النص أن ينظر المحقق فيه وفيما حوله... وأن يكشف إثاراته وأن يَبِينَ عن إشاراته، وأن يدل على الـمَنازِع التي صدر عنها، ومثل هذا الجهد الذي لا بد منه في التحقيق، لا بد منه بعد ذلك في الدراسة.

فمن الخير إذًا أن يندمج هذان الجهدان معًا، فيتولى مُحقِّقو النصوص بالذات عمليات الشروح الأولى هذه، لكي تصبح جاهزة للبحث الأدبي الصِّرف، أو للبحث التأريخي الصِّرف، أو لهما معًا، فتجلى مضيئة من غير عتمة، نيّرة من غير لبس، مخدومة

خدمة محرّرة تتيح للباحث أن ينطلق بعد ذلك عنها، دون أن يضطر إلى مُعاودة الجهد الذي بذله المحققون[1].

وقد بالغ بعض الـمُتَعانين لهذا الفن، فأثقلوا هوامش الكتب التي عنوا بنشرها بتعليقات وتعاريف لا مبرر لها ولا مسوّغ، كأنهم يريدون تَوْبلة الكتاب بها تاركين خلفهم الصعب المبهم الذي هو بالتعليق خليق، حتى بلغ الأمرُ ببعضهم أن عَرّف بأعلام الناس كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومالك والشافعي ونحوهم، وعَرّف بمشاهير المواضع والبلدان مثل دمشق وحلب وحمص وبغداد والموصل والبصرة والقاهرة والإسكندرية ونحوها، كما أن بعضهم كرر التعريف بالعلم المشهور في أكثر من موضع فأخرجوا التحقيق الدقيق عن طريقه القويم.

والحق أنّ التعليق على النص نوعان:

نوع يهدف إلى تحقيق النص، فيعلق المحقق على كل ما هو ضروري لخدمة توثيق النص وضبطه، من حيث تنظيم مادة النص، وتقييده بالحركات الضرورية التي تؤدي إلى قراءة صحيحة، وما يستلزمه كل ذلك من رجوع إلى الكُتب المعنية بذلك، وتثبيت الاختلافات الـمُهمة بين النسخ والترجيح بينها وما يحتاجه من تعليق يُعَلَّلُ به ذلك الترجيح، والإشارة إلى مناجم النص، وإثبات الاختلافات الجوهرية بينها وبين النص، وإثبات الناقلين لهذا النص باعتباره نسخة أخرى يُعْتَدُّ بها، ولا سيما إذا كان الناقل من العلماء المتقنين. ومثل هذه التعليقات بمثابة الفروض التي يتعين على المحقق الالتزام بها لتقديم نص صحيح موثق.

ومنها أيضًا الملاحظات التي أبداها بعض العلماء على النص في أصل المخطوطات، والتي غالبًا ما نجدها في حواشيها، من تصححٍ للنص، أو توضيح لمعلومة، أو استدراك على مؤلف النص، أو تعقب عليه، ولا سيما إذا كانت لعالم معروف متقن.

---

(١) تنظر مقدمة الدكتور شكري فيصل يرحمه الله للجزء الثالث من «الخريدة» قسم بلاد الشام، ص٢٤-٢٥ (دمشق ١٩٥٥م).

ولعلي أذكر من ذلك مَثَلين؛ الأول تلك التعقبات النفيسة والزيادات التي كتبها العلامة شرف الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الحُسامي الدِّمياطي (ت ٧٤٩هـ) بخطه على نسخة «صلة التكملة لوفيات النقلة» لعز الدين الحُسيني (ت ٦٩٥هـ) التي كتبها بخطه، وهي المحفوظة بمكتبة كوبرلي برقم (١١٠١)، وهي على نوعين: الأول استدراكات مضافة إلى تراجم الحُسيني من مصادر أغلبها مفقود اليوم، وتصحيحات وتعقبات، فكأنه كان يحقق معلومات هذا الكتاب. والثاني: تراجم جديدة لم يذكرها الحُسيني استدركها عليه في مواضعها، وكتبها بخطه الدقيق في حواشي النُّسخة. كما وجدنا عليها تعليقات يسيرة بخط العالم الفاضل أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأُدفوي (ت ٧٤٨هـ) صاحب كتاب «الطالع السعيد الجامع أسماء نُجباء الصعيد»، فكان لا بُد من إثبات هذه التعليقات النفيسة لأنها تخدم النص وتوثقه[1].

أما المثل الثاني فهي نسخة المكتبة الوطنية بتونس ذات الرقم (١٦١٠١) من كتاب «الصلة» لابن بَشْكوال (ت ٥٧٨هـ)، فقد وجدنا عليها تعقبات بخط الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، فضلًا عن تعليقات نفيسة لأبي القاسم القَنْطري، محمد بن عبد الله بن أحمد الأندلسي الشلبي المتوفى بمراكش سنة (٥٦١هـ)[2].

أما التعليقات التي يمكن أن تقدم خدمة للباحث والقارئ المستفيد من هذا النص، فهي تختلف باختلاف موضوع النص والهدف المرجو منه مع أنها ليست من الفروض، ولكنها نوافل إذا تركها المحقق لا يُعاب عليه تحقيقه، وإن ذكرها قدَّمَ خدمةً مُضافةً إلى النص وإن لم تكن من مُسْتلزمات التحقيق.

---

(١) تنظر مقدمتي لكتاب «صلة التكملة» للحسيني (ت ٦٩٥هـ)، بيروت، دار الغرب، ٢٠٠٧م.

(٢) تنظر مقدمتي لكتاب «الصلة» لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، تونس، دار الغرب، ٢٠١٠م.

ففي كتب الحديث مثلًا يُستحسن تخريج الحديث، والكلام عليه تصحيحًا وتضعيفًا، وفي كتب التراجم لا بأس بذكر موارد لكل ترجمة من السابقين واللاحقين، وفي كتب الرجال المعنية بالجرح والتعديل لا بأس باستقصاء ما قيل في الرجل من جرح وتعديل يضاف إلى ما ذكره صاحب النص، وفي كتب الشعر يُستحسن ذكر موارد القصيدة في المصادر الأخرى. ومن ذلك أيضًا التعريف بالمغمور من الأسماء الواردة في المتن، أو البلدان والمواقع غير المشهورة، ونحو ذلك. ومثل هذه الأنواع من التعليقات لا علاقة لها في حقيقة الأمر بالتحقيق، لأنها لا تهدف إلى توثيق النص أو ضَبْطه. ولكنها، من أسف، صارت عند كثيرين من شروط التحقيق، فوجدنا بعض من يَتَعانى النَّقْد، وهو لم يحقق في حياته نصًا واحدًا، يعد عدم تخريج بيت من الشعر في النص، أو نسبة بيت مشهور إلى قائله نقصًا وعيبًا يُنْعَى على الـمُحقق. وصرنا نجد في مناقشات طلبة الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات من يَعُد هذه التعليقات أمرًا لا بُد منه، بل هو عندهم من شروط التحقيق العلمي الرصين، وهو أمر جعل من هذا العلم الرصين عند بعضهم ليس إلا تعريفًا بالأعلام والمواضع والكتب ونحوها، تاركين خلفهم ما هو بالتعليق خليق لتوثيق النص وضبطه وتقديمه كما كتبه مؤلفه جهد المستطاع.

نقد النص:

ومن نوافل التحقيق، وإن لم يكن من مستلزماته، العناية بنقد النص، فمن المعلوم في بدائه العقول أن عمل أي من المؤلفين لا يخلو أن تخالطه بعض الأوهام، وأنَّ المحققَ الذي سَبَرَ النص وعاناه وأطلعَ على موضوع الكتاب وخَبر مادته من أكثر النّاس قُدرةً في التنبيه على تلك الأوهام، على أن يكون كل ذلك بالبناء والتشييد لا بالتقليد، ومن ذلك تتبع هفوات المؤلفين والتنبيه عليها سواء كان ذلك في اقتباس النصوص والدقة في النقل، أم في ضبط الأسماء والمواضع، أم في التصحيف

والتحريف الذي قلما يسلم منه مؤلف من المؤلفين فضلًا عن الآراء التي جانب فيها الصواب من أحكام في الرجال، أو تقويم للروايات تصحيحًا وتضعيفًا.

ومعلوم أن مثل هذه التنبيهات والاستدراكات تنبئ عن ثقافة المحقق ومديات معرفته بمادة النص المحقق والتصاقه به، وقدرته على بيان مدى أصالته، مقابَلًا بما سبقه من النصوص وما تلاه، مع التنبيه إلى ضرورة حذره الشديد في هذا المضمار بحيث لا يقدم على مثل هذه الأمور إلا بعد تيقنه من صحة ما يذهب إليه من نقد أو استدراك، ومن يطالع تعليقاتنا على الكتب التي حققناها يجد مئات المواضع التي تعقبنا فيها مؤلفي النصوص المحققة.

في تحقيق النسبة

تفسير الطبراني المزعوم نموذجًا

إن من ضرورات تحقيق النصوص في العلوم جميعًا إثبات نسبة النص إلى مؤلفه، باتباع الأساليب العلمية، ومنها: أن ينص العلماء على نسبة النص إليه، ومنها مقابلة الناقلين عنه بالنص الذي يراد إثبات نسبته مع التصريح باسمه أو باسم الكتاب المنقول منه، ومنها: معرفة موارد النص واتفاقها مع الزمن الذي عاشه المؤلف، ومنها: ظهور ذاتية المؤلف في النص من مثل أن يذكر بعض أقربائه أو شيوخه أو أصحابه، أو يذكر بعض مؤلفاته الأخرى، فضلًا عن دراسة منهجه مقابلًا بمنهجه في مؤلفاته الأخرى، والعناية باستعمالاته اللغوية وأسلوبه الأدبي، وما إلى ذلك من الأمور الدالة على صحة النسبة.

وقد جَرّبنا الوقوف على عدد لا يستهان به من النصوص نُسبت إلى غير مؤلفيها، كشف البحثُ العلمي الرصين والخبرةُ العميقة الشاملة عن مؤلفيها الأصليين، أو دفع صحة النسبة التي ألزقت بها زورًا.

ولا شك أن انتحال المؤلفات أو نسبتها إلى غير مؤلفيها له دوافع متباينة، لعل من أبرزها الترويج للكتاب عند نسبته إلى مؤلف مشهور، أو السرقة الهادفة إلى ادعاء العلم والمعرفة، ونحو ذلك.

وفي سنة ٢٠٠٨م صدر تفسير في ستة مجلدات عن دار الكتاب الثقافي في الأردن بعنوان «التفسير الكبير، تفسير القرآن العظيم، للإمام الطبراني» كتب على غلافه أنه من (تحقيق) هشام البدراني، والمقصود أنه من تأليف أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ) صاحب «المعجم الكبير» و«المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير» و«الدعاء» و«مسند

الشاميين» وغيرها من كتب الحديث التي اعتنى بها خاصة صديقنا الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي الأنكصوري يرحمه الله تعالى، وغيره.

وقد تبين لنا بعد الدراسة المستفيضة أن هذا التفسير لا يمكن أن يكون لأبي القاسم الطبراني وإنما هو تفسير لأحد الحنفية المتأخرين، هو أبو بكر الحداد اليمني المتوفى سنة ٨٠٠هـ والذي سبق أن حققه الأستاذ محمد إبراهيم يحيى، ونشرته دار المدار الإسلامي منذ سنة ٢٠٠٣م وعنوانه «كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل» على عدة نسخ منها النسخة الوحيدة التي نُشِر عنها ما زُعِم أنه »التفسير الكبير» لأبي القاسم الطبراني.

وقد نُشِرَ الكتاب على نسخة واحدة موجودة في المكتبة الوطنية في ستراسبورغ في فرنسا، انتهي من نسخها يوم الثلاثاء بافتتاح شهر رجب الفرد سنة ٩٦٤هـ ورَمَّجَ أحدهم اسم الناسخ، كما يظهر في الورقة الأخيرة من الكتاب.

وأقام المحقق دعواه استنادًا إلى ما جاء بخط أحد الجهلاء ينسب هذا الكتاب إلى الطبراني، بخط قريب من الخطوط الحديثة، خارج النص؛ إما في حواشي النسخة أو في ورقة مستقلة، وهو خط ركيك لا يشبه بأي حال خط ناسخ الكتاب، وهو أمر يدركه كل من له أدنى معرفة بالخطوط مع زعم المحقق أن هذه النسبة بخط الناسخ، ولا يصح هذا الادعاء البتة، ويدرك هذا من يتطلع إلى الصور المنشورة في آخر هذا البحث.

وصاحب هذا التفسير أبو بكر الحداد حنفي المذهب، وقد فَسّر جميع آيات الأحكام الواردة فيه تفسيرًا يتناغم مع المذهب الحنفي، فهو يسير في تفسيره على منهج أسلافه من علماء الحنفية، والمعروف عن أبي القاسم الطبراني أنه حنبلي المذهب، وقد ذكره المؤلفون لتراجم الحنابلة في كتبهم، ومنهم ابن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ)، قال:

«سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطَير اللخمي الطبراني، أبو القاسم بن أبي ذر. وافَى أصبهان وسكن بها سمع جماعة من أصحاب إمامنا: أبا زرعة الدمشقي وعبد الله بن أحمد... مولده بعكا سنة ستين ومئتين ومات بأصبهان سنة ستين وثلاث مئة، ودفن بباب مدينة أصبهان عند قبر حممة الدوسي صاحب رسول الله ﷺ في تربة واحدة... قال الطبراني: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: قال الشافعي: يا أبا عبد الله إذا صح الحديث عندكم عن رسول الله ﷺ فأخبرونا نرجع إليه. وقال الطبراني: حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: سمعت محمد بن يحيى النيسابوري حين بلغه وفاة أحمد بن حنبل يقول: ينبغي لأهل كل دار ببغداد أن يقيموا على أحمد بن حنبل النياحة في دورهم»[1].

ولأجل أن يتناغم موضوع الكتاب مع النسبة التي أصر عليها (محققه) الجاهل اللجوج ادعى أنَّ أبا القاسم الطبراني كان حنيفًا، وقال:

«ربما يقع البعض في الخطأ عندما يقيسون الأمور قياسًا عامًا، وينظرون إلى كل محدِّث على أنه حنبلي المذهب، ومن ذلك نظرتهم لمذهب الإمام الطبراني رحمه الله، حيث نجد أن البعض يدرجه في تراجم الحنابلة وطبقاتهم، فنقف عند هذا الملحظ لنصحح الرأي فيه، مع أن الأمر سيان، حيث إنه لا يؤثر مذهب الفقيه أو المفسر أو المحدِّث في التعامل مع فكره في الرأي والفقه، ولكن للضرورة العلمية ومن خلال دراستنا لكتابه التفسير الكبير، نجد أن الإمام الطبراني حنفي المذهب، متوازن الرأي منصف للآخر، بل إن الإمام الطبراني فضلًا عن وضوح آرائه في الاتجاه الحنفي، فإنه من الناحية التاريخية لم يكن حنبليًا أيضًا»، ثم دلل على حنفيته بما يأتي:

١ ـ أنه قضى أكثر من نصف حياته في أصفهان.

---

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ٤٩-٥١.

٢ ـ أن مذهب أهل أصفهان بين الشافعية والحنفية، ويتولى زعامة الشافعية فيها أسرة الخجنديين وزعامة الأحناف أسرة الصاعديين، واستمر الأمر على هذا سوى ما كان من ظهور الشيعة والزيدية بين الفينة والفينة.

٣ ـ لم يغير أهل أصفهان مذهبهم حتى زمن الشاه إسماعيل.

٤ ـ انسجم الإمام الطبراني مع مناخ أصفهان الفكري والفقهي.

٥ ـ أن الطبراني لم يصرح بمذهبه الفقهي كغيره من علماء زمانه إلا للضرورة البحثية كما في التفسير... وأنه تبنى مذهب الأحناف على ما يترجح عنده بالدليل حيث لا نجده يتعصب لرأي بل يسلك منهج العلماء في تبنيه المذهب والجواب على مسائل الشافعية، وهو ما نجده واضحًا في تفسيره عند التعامل مع الرأي الآخر بهدوء وموضوعية. ثم ختم بحثه الغريب هذا بقوله: «وعلى هذا فإن الإمام الطبراني حنفي المذهب من أهل السنة والجماعة محدث بارع ومفسر»[١].

فانظر إلى هذا البناء الغريب القائم على أدلة من هذا الكتاب الحنفي ليثبت أن الطبراني كان حنفيًا، ولم يسأل نفسه كيف ألف هذا الحنفي كتابًا في «السُّنّة»، وكيف ألّف هذا الحنفي كتابًا في مناقب الإمام أحمد بن حنبل[٢]، ولم يسأل نفسه: إذا كان الرجل حنفيًا وعلى هذا القدر العظيم من العلم: لِمَ لم يترجم له أحد ممن كتب في تراجم الحنفية، مثل القرشي في «الجواهر المضيئة»، والتميمي في «الطبقات السنية» واللكنوي في «الفوائد البهية»، وطاش كبري زادة وعلي القاري وغيرهم، وقد ذكروا مَن له أدنى صلة بالأحناف من المحدثين والفقهاء وغيرهم، مع كونه من العلماء المعمَّرين المشهورين الذين يتفاخر بهم أصحاب كل مذهب فينسبونه إليهم. ثم كيف جَوّز لنفسه أن يبني كل هذه الادعاءات على كتاب واحد من كتب الطبراني ـ إن صح أنه له ـ ولا يجد دليلًا واحدًا في

---

(١) مقدمة التفسير ١/ ٨٥-٨٨.

(٢) ذكرهما الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٢٨.

كتبه الأخرى، ولم يسأل نفسه أين نذهب بكتبه الأخرى التي تظهر فيها رواياته واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار مؤيدة لما ذهب إليه أهل الحديث والحنابلة في مسائل العقائد مما لا يحده حصر؟!

في المنهج:

من المعروف أن أبا القاسم الطبراني كان من كبار المحدثين الملتزمين بذكر الأحاديث والأخبار بأسانيده، وهو أمر ظاهر في جميع كتبه التي وصلت إلينا ومنها معاجمه الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير و«مسند الشاميين» و«الأحاديث الطوال» و«الدعاء» ونحوها ، ولم يُعرف عنه أي كتاب خالف فيه هذا المنهج، فلماذا يخالف منهجه في هذا الكتاب فيذكر الأحاديث بغير إسناد. يضاف إلى ذلك أننا لم نجد محدثًا مرموقًا قد ألف تفسيرًا بغير إسناد، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، والطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، وابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، وابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ، والسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، وكتبهم مطبوعة منتشرة مشهورة، فلماذا يشذ الطبراني عنهم فيورد الأحاديث من غير إسناد أو تعليق وفيها عشرات الأحاديث التالفة والموضوعة؟!

والأعجب من ذلك هو قول (المحقق):

«ربما يفاجأ القارئ المطَّلع ويتعجب متسائلًا عن سببِ تأخير ظهور هذا التفسير، وبخاصة أن الإمامَ الطبراني يسلكُ فيه منهج المفسِّرين ويسيرُ بطرائقهم وفقَ قواعد علم التفسير وأصوله، وهو العالِم المحدِّث الحافظ ليراهُ على غيرِ المعهود الذهنيِّ الذي يرسمه النابهُ للمحدِّث؛ حيث صورته في التعامل مع النصِّ القرآني، ليس كما هو معروفٌ من أسلوبِ المحدِّثين حين النظرِ في موضوع الآيات وإسناد أسبابِ النزول أو ما يتعلق بدلالةِ الآية في المجال الحديثيّ.

نجدُ الإمامَ الطبرانيَّ في منهجه يسيرُ على أصولِ علم التفسير منضبطًا بقواعده مُتعاملًا مع النصِّ بالبيان من السُّنة، والتعريفِ بدلالة ألفاظ النص على

معهودِ لسانِ العرب أو مفردات لُغتهم بأسلوبِ المفكِّر المفسِّر غير المتأثِّر بأساليب أهل الحديث من الوقوف عند ظاهر النص، أو أساليب أهل الكلام من التعامل الجدلي مع الرأي الآخر»[1].

فهذا الكلام يُخرج أبا القاسم الطبراني من زمرة أهل الحديث، وهو الذي ألّف جميع كتبه قاطبة على منهج أهل الحديث، وهو كلام يشعر أن أصول علم التفسير لا تقوم على أساليب المحدثين من ذكر الإسناد والعناية بأسباب نزول الآيات ودلالاتها، وهذا يدل بلا شك على جهل مدقع، نسأل الله السلامة منه.

وإذا كنّا نعلم علم اليقين أن الطبراني محدث مكثر استعمل الإسناد في جميع مؤلفاته، فلماذا يقتصر في هذا التفسير على المتون حسب، وهل يوجد كتاب واحد ساق فيه الطبراني أحاديثه بهذه الطريقة؟

هذا فضلًا عن أنه استوعب في كتبه الحديثية جل الأحاديث التي رواها بإسناده، ونقلها عنه العلماء منذ زمنه وهلم جرًا وزخرت بها كتب أهل الحديث في شتى المجالات، وفي هذا التفسير أحاديث كثيرة جدًا لا تُعرف من رواية الطبراني، ولم يشر أحد ممن جاء بعده أن الطبراني رواها، ولا سيما تلك الأحاديث التي ساقها الثعلبي المتوفى سنة ٤٢٧هـ في تفسيره ونقلها صاحب هذا التفسير عنه كما سيأتي بيانه لاحقًا، فضلًا عن بعض المخالفات الظاهرة في نسبة الحديث بين صحابي وآخر، مما حَيّر (المحقق) فاضطر إلى تغيير النص ليتسق مع مراده فقد جاء في ج١ ص٣٠٦ ما يأتي:

«وعن واثلة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنزِلَتْ صُحفُ إبراهيمَ في ثلاثِ ليالٍ مَضَيْنَ من شَهْرِ رمضانَ، وأُنزِلَتِ التَّوراةُ في ستٍّ ليالٍ مَضَيْنَ من شَهْرِ رمضانَ، وأُنزِلَ الإنجيلُ في ثلاثِ عَشْرةَ مَضَيْنَ من رمضانَ، وأُنزِلَ الزَّبورُ في ثماني عَشْرةَ ليلةً مَضَتْ من رمضانَ، وأُنزِلَ الفُرقانُ على محمدٍ ﷺ في الرّابعةِ

(١) مقدمة التفسير ١/ ٨٨-٨٩.

والعِشْرينَ من شَهْرِ رمضانَ». وروي أن التوراةَ أُنزِلَت في اثنتي عشرةَ ليلةً خلت من رمضان، والإنجيلَ في ثماني عشرةَ من رمضان».

ثم علق عليها (المحقق) فقال:

«أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢٢/ ٦٢: الحديث (١٥٨). والإمام أحمد في المسند ٤/ ١٠٧. وفي مجمع الزوائد ١/ ١٩٧: باب التاريخ؛ قال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عمران بن داود (كذا والصواب: داور) القطان، ضعفه يحيى، ووثقه ابن حبان، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وبقية رجاله رجال ثقات». **وفي المخطوط ساق الحديث عن أبي ذر، والصحيح عن واثلة. والله أعلم**».

هكذا يكون التحقيق والتدقيق، يُغيّر النص المخطوط بناءً على أن هذا الكتاب للطبراني، فكيف يأتي عند الطبراني ما يخالفه؟! وأزيده علمًا بأن الطبراني قال في المعجم الأوسط (٣٧٥٢) بعد أن رواه من طريق عمران بن داور القطان، عن قتادة، عن أبي المليح، عن واثلة بن الأسقع: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران القطان، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد».

(والمحقق المدقق الجهبذ) لا يريد أن يعترف بأن هذا النص منقول حرفيًا من كتاب الثعلبي (ت٤٢٧هـ) «الكشف والبيان» قال الثعلبي: «شهاب بن طارق، عن أبي ذر الغفاري، عن النبي ﷺ، قال: «أُنزِلتْ صُحفُ إبراهيمَ في ثلاثِ ليالٍ مَضَيْنَ من رمضانَ...» الحديث[1]. وهذا ديدن مؤلف هذا التفسير في النقل من الثعلبي كما سيأتي بيانه بعد قليل.

النسخة الفريدة:

أقر (المحقق) بأنه أقام تحقيقه على نسخة فريدة كتبت في القرن العاشر الهجري وأنه بذل الوسع ليقف على نسخة أخرى فلم يوفق.

---

(١) تفسير الثعلبي: الكشف والبيان ٢/ ٦٨.

ومن المعلوم في علم تحقيق المخطوطات أنه حينما تتوفر نسخة فريدة من أي مخطوط فلا بد عندئذٍ من البحث عن كل ما يعزز صحة نسبة النص إلى مؤلفه ويثبت صحته. ومن أكثر هذه الطرائق أهمية: البحث عن مناجم الكتاب، وهي الموارد التي نقل منها المؤلف، ثم الموارد التي نقلت عنه ممن جاء بعده، فتقابل النقول مع النص فضلًا عن طرائق أخرى نوَهّنا إلى بعضها في أول هذا البحث.

وعلى العكس من ذلك وجدنا صاحب هذا التفسير ينقل تصريحًا من مصادر توفي أصحابها بعده بزمن بعيد، مثل تفسير الثعلبي المتوفى سنة ٤٢٧هـ، وبدلًا من أن يستدل المحقق بهذه النصوص الصريحة في النقل عن هذا المصدر فإنه حذف من النص جميع التصريحات بالنقل عنه ليستقيم له الأمر وبحجة واهية مفادها أن هذا ليس من النص وأن الناسخ أدرجه فيه، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فزعم أن الثعلبي هو الذي ينقل عن الطبراني، وكلها دعاوى بلا دليل، وعمل يرفضه البحث العلمي السليم والتحقيق الدقيق، وإليك دلالات ذلك:

١ ـ إن الثعلبي ـ وكتابه مطبوع منتشر مشهور ـ لم يشر في موضع واحد من كتابه أنه ينقل من الطبراني، وكثير من النصوص الموجودة في هذا التفسير لم تأت إلا عنده، فكيف يُعدل إلى عكس الموضوع فيقال: إنه نقل من الطبراني أو أن الناسخ أدرج كلامه من غير تصريح ولا دليل.

٢ ـ لو كان النقل عن هذا الكتاب في حاشية النسخة لهان الأمر، أما أن ينقل عنه في المتن، ثم يحذف التصريح بحجة الإدراج فهذا أمر لم نعهده لا في التحقيق الجيد ولا في الرديء، وهو تلاعب بالنص، يقول (المحقق):

«يلاحظ أن هذه النقولات ليست بنقولات، وإنما هي ذكر عبارة واضحة تخالف منهج المفسر، فيدرجها الناسخ بقوله: (كذا في تفسير الثعلبي) أو (كذا قال عبد الصمد) أو (كذا في الصحيحين). فهي في تقديرنا إدراج من الناسخ وليس من المؤلف.

ثم إن هذا الاستدراك من الناسخ يأتي دائمًا في نهاية عبارة المصنف وبعد إتمام فكرته وانتهائه منها. ثم يذكر العبارة على سبيل الحكاية، لا على سبيل الرواية أو الإسناد، والإدراج فيها واضح. وحقيقة في البدء اضطرب عندي الأمر وأنا أنظر في هذه العبارة المقحمة، ثم وجدت بعد أن اعتدتُ على أسلوبِ المصنف رحمه الله، أن هذه العبارات مقحمة من الناسخ، وهذا يردُ عند النسّاخ فعله وهو لا يخفى بعد التأمل.

بل ربما لا يخفى على الناظر، أن الإمام أبي (كذا) إسحاق الثعلبي أنه ينقل من تفسير الإمام الطبراني، أو من تفسير مَن نقل عنه، حتى أنه يكاد يأتي بالعبارة نفسها، أو بالآثار ونصوص الأحاديث ذاكرًا الإسناد، وكل من أتى بعد الثعلبي كان يشير إلى تفسير الثعلبي حين ينقل عنه بقولهم: (قال الثعلبي) كما هو معروف في كتب التفسير كالجامع لأحكام القرآن وغيره على سبيل الرواية والإسناد إليه، لا على سبيل الحكاية والمثال أنه كذا في تفسير الثعلبي أو غيره من كتب التفسير، وهذا مما ينبغي ملاحظته عند المحقق أو التحقيق»[1].

والحق أن المصدر الرئيس لهذا التفسير هو الثعلبي، فجل ما جاء فيه منقول منه بالحرف، لكن (المحقق) حذف جميع النصوص الدالة على ذلك بحجة الإدراج، وأشار في مواضع إلى بعضها منها ما نقله صاحب التفسير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، قال:

«يعني آدم وذريته. واختلفوا في معنى الخليفة، فروي: أن رجلًا سأل طلحة والزبير وكعبًا وسلمان: ما الخليفة؛ وما الملكُ؟ فقال طلحة والزبير: «ما ندري» وقال سلمان: «الخليفة: هو الذي يعدل في رعيته ويقسم بينهم بالسوية ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله والوالد على ولده؛ ويقضي بكتاب الله تعالى». فقال كعب: «ما كنت أحسب أن أحدًا يفرق الخليفة من الملك غيري؛ ولكن الله ملأ سلمانَ علمًا وحلمًا وعدلًا».

---

(١) مقدمة التفسير ١/ ٨٣.

وروي أن عمر رضي الله عنه قال لسلمان: أملكٌ أنا أم خليفة؟ قال سلمان: «إن أنتَ جَبيْتَ أرضَ المسلمين درهمًا أو أكثر أو أقل؛ ووضعته في غير حقِّه!! فأنتَ ملكٌ. وإنْ أنتَ فعلتَ بالعدل والإنصاف فأنتَ خليفة» فاستغفر عمر رضي الله عنه.

وروي أن معاوية كان يقول إذا جلس على المنبر: يا أيها الناسُ إنَّ الخلافةَ ليست بجمع المال ولا تفريقه؛ ولكنَّ الخلافةَ العمل بالحق؛ والحكمُ بالعدل؛ وأخذُ الناس بأمر الله عز وجل. كذا في تفسير الثعلبي رحمه الله»[1].

ومن أجل أن يتسق الأمر (للمحقق) حذف قوله: «كذا في تفسير الثعلبي رحمه الله»، بل قال في تعليقه: «وذكر ـ يعني الثعلبي ـ ما ذكره الطبراني بلفظ قريب»، فعكس الأمر، مع أن الثعلبي لم يذكر في هذا الموضع ولا في غيره أنه ينقل عن الطبراني، وهذا نص ما ذكره الثعلبي:

«قيل: سأل أمير المؤمنين الخطاب[2] طلحة والزبير وكعبًا وسلمان: ما الخليفة من الملك؟ فقال طلحة والزبير: ما ندري. فقال سلمان: الخليفة الذي يعدل في الرعية ويقسم بينهم بالسوية ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله، ويقضي بكتاب الله، فقال كعب: ما كنت أحسب أن في المجلس أحدًا يعرف الخليفة من الملك غيري، ولكن الله عز وجل ملأ سلمان حكمًا وعلمًا وعدلًا.

وروى زاذان عن سلمان: أنَّ عمر قال له: أملكٌ أنا أم خليفة؟ فقال سلمان: إن أنتَ جبيتَ من أرض المسلمين درهمًا أو أقل أو أكثر ووضعته في غير حقه فأنتَ ملكٌ [وإن أنتَ فعلتَ بالعدل والإنصاف فأنتَ خليفة][3] فاستعبر[4] عمر رضي الله عنه.

---

(١) التفسير ١/ ١٤٥.

(٢) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: «عمر بن الخطاب»، والتصحيف والتحريف والسقط في هذا الكتاب كثير.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع ولا يستقيم النص إلا به.

(٤) وقع في المطبوع من التفسير المزعوم: «فاستغفر»، وما هنا أصح.

وعن يونس أن معاوية كان يقول إذا جلس على المنبر: أيها الناس إن الخلافة ليست لجمع المال ولا تفريقه، ولكن الخلافة بالحق والحكم بالعدل وأخذ الناس بأمر الله عز وجل»[1].

ونحن نسأل (المحقق): إذا كان الثعلبي ينقل من الطبراني فمن أين أتى الثعلبي بذكر «زادان» في الإسناد، ومن أين جاء في الخبر الأخير قوله: «عن يونس»؟!

ومن ذلك ما جاء في التفسير المنسوب للطبراني:

«روي عن عليٍّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لما أراد أن يخلق الخيل قال للريح الجنوب: إني خالقٌ منكِ خلقًا فأجعله عزًا لأوليائي؛ ومذلةً لأعدائي؛ وجمالًا لأهل طاعتي، ثم خلق منها فرسًا وقال له: خلقتُكَ وجعلتُ الخيرَ معقودًا بناصيتكَ؛ والغنائمَ مجموعة على ظهرك؛ وعطفتُ عليكَ صاحبك، وجعلتكَ تطيرُ بلا جناح؛ وأنت للطَّلب وأنت للهرب، وسأجعل على ظهركَ رجالًا يُسبِّحونَني ويَحمدونَني ويُهلِّلونَني ويُكبرونَني. كذا في تفسير الثعلبي»[2].

فحذف (المحقق) قوله: «كذا في تفسير الثعلبي» من النص، بل قال في تعليق له: «أدرج الناسخ عبارة (كذا في تفسير الثعلبي) في المتن كعادته، وعلى ما يبدو أن الثعلبي نقل من هنا أو أخذ عنه»! وهذا النص في تفسير الثعلبي وليس فيه أدنى إشارة إلى ما زعم (المحقق)[3].

وجاء في التفسير المنسوب عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤].

«وقال عمرو بن مكثوم:

ألا لا يَجْهلَــنَّ أحــدٌ علينــا   فنجهـلَ فـوقَ جَهْـل الجاهلِينا

(١) الكشف والبيان ١/ ١٧٧.

(٢) التفسير ٢/ ٢٠.

(٣) الكشف والبيان ٣/ ٢٦.

وسأل رجلٌ جنيدًا: كيف رضي الله المكر لنفسه وقد عاب به غيره؟ قال: لا أدري، ولكن أنشدني:

فديتُكَ قد جُبلتُ على هواكَ ... فنفسي لا يُنازعُني سِوَاكَا

أحبُّكَ لا ببعض، بل بكلٍّ ... وإنْ لم يُبْقِ حُبُّكَ لي حِراكَا

ويَقْبُحُ من سُؤاكَ الفِعلُ عندي ... وتفعلُهُ فيَحسُنُ منكَ ذاكَا

فقال الرجل: أسألكَ عن آيةٍ في كتاب الله تعالى وتجيبني بشعر فلان؟! فقال: ويحكَ! قد أجبتُكَ إن كنتَ تعقلُ، ومكرُ الله بهم خاصة في هذه الآيةِ إلقاؤُهُ الشَّبه على صاحبهم الذي أراد قتل عيسى عليه السلام. كذا في تفسير الثعلبي»[1].

وعلى عادة (المحقق) حذف العبارة الأخيرة الدالة على الاقتباس، بل قال: «أدرج الناسخ عبارة (كذا في تفسير الثعلبي) في المتن كعادته، وعلى ما يبدو أن الثعلبي نقل من هنا أو أخذ عنه».

هكذا قال بكل وقاحة ومن غير روية، ولو كان راجع النص في تفسير الثعلبي لوجد أن كل ما قاله لا يعدو الهراء، فإن الثعلبي في هذا الموضع ذكر مصدره فقال بعد أن روى بيت عمرو بن كلثوم:

«سمعتُ أبا القاسم بن حبيب يقول: سمعتُ أبا عبد الله محمد بن عبد الله البغدادي يقول: سأل رجل جنيدًا: كيف رضي المكر لنفسه، وقد عاب به غيره؟ فقال: لا أدري ما يقول، ولكن... إلخ»[2].

فأين الطبراني من هذا النص الصريح الذي لا يرتاب فيه من له أدنى معرفة، ولكنها اللجاجة على الباطل.

---

(١) التفسير ٢/ ٥٨-٥٩.

(٢) الكشف والبيان ٣/ ٧٩.

ومن ذلك ما جاء في التفسير المنسوب: «قال محمد بن يحيى: قد صح حديث ملك الموت وموسى عن رسول الله ﷺ: لا يرده إلا كل مبتدع. كذا في تفسير الثعلبي»[1].

فحذف (المحقق) عبارة «كذا في تفسير الثعلبي»، وذكر أن الناسخ أدرجها. ورحم الله الثعلبي الذي ذكر مصدره في هذه الرواية أيضًا فقال: «سمعتُ أبا سعيد بن حمدون، قال: سمعتُ أبا حامد المقرئ، قال: سمعتُ محمد بن يحيى يقول: قد صح هذا من رسول الله ﷺ معنى قصة ملك الموت وموسى لا يردها إلا ضال»[2].

فنسأل: أين النقل عن الطبرني، وقد ذكر الرجل إسناده؟

ومؤلف هذا الكتاب يتابع تفسير الثعلبي حتى في الخطأ الذي يقع فيه فقد جاء في تفسير الثعلبي: «وقال يحيى بن عامر: كتبت إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن قوله: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] فكتب إليّ: إن ذلك في النساء والذرية والرهبان ولم ينصب الحرب منهم»[3]، فنقلها مؤلف هذا التفسير كما هي[4] وفيها تحريف، فالصواب في هذه الرواية: «يحيى بن يحيى»، وهو الغساني، وأشار إلى ذلك (المحقق) بعد أن غيّرها إلى الصواب في المتن!

ومثل ذلك حذفه كل تصريح بالنقل عن أبي الفتح عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي الحنفي، بل قد حذف في بعض الأحيان النصوص التي نقلها من تفسيره المعروف بـ«تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء» بحجة أن هذا من المدرج مع وروده في أصل النسخة الخطية، فقد قال صاحب هذا التفسير في معرض تفسيره لقوله عز وجل: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٣]: «قال في تفسير عبد الصمد: وذكر الإمام أبو عاصم العامري، محمد بن

---

(١) التفسير ٢/ ٣٨٠.

(٢) الكشف والبيان ٤/ ٤٦.

(٣) الكشف والبيان ٢/ ٨٧.

(٤) التفسير ١/ ٣٢٩.

أحمد عن أصحابنا: «أن سلطانًا لو دخل بلدًا فذبح الناسُ الذبائحَ تقرُّبًا إليه بذبحها وإراقة دمها؛ لم يحل تناول شيءٍ منها؛ لأنه قد أهلَّ بها لغير الله وتُقرِّبَ بذبحِها إلى غير الله». وكان يُفرّق بين هذا وبين ما يذبحه الرجل لضيفه بمعنى: أن صاحب الضيف إنما يتقرَّبُ إلى ضيفه باللحم دون إراقة الدم، ألا ترى أنه لو ذبح الشاة باسمه ونسبه ولم يقرِّبها إليه لم يكن تقريبًا إليه.

«فأما ما يُذبحُ لأجل الأمراء عند دخولهم البلاد، إنما يتقرَّبون إليهم بالذبح وإراقة الدم دون اللحم، فإن اللحم لا يحمل إليهم ولا يرجع إليهم شيء من منافعه، فلذلك افترقا. وكان يُحكى عن بعض المشايخ: أن هذه المسألة وقعت ببعض بلاد ما وراء النهر؛ فاختلف فيها فقهاؤها؛ فكتبوا إلى أئمة بخارى؛ فأفتوا بتحريمها».

وقال المحقق: «ولاحظ أن أسلوب المفسر في عبارته يختلف عن أسلوب المصنف رحمه الله، فضلًا عن وضوح الإدراج في السياق»[1].

فتأمل هذا العبث المتعمد بالنصوص، لمجرد إثبات نسبة نص إلى مؤلف ما لا يمكن أن يكون له بحال من الأحوال. ومثل هذا الصنيع له عشرات نظائر أضربنا عن ذكرها وفيما قدمنا كفاية لمن له أدنى معرفة بأصول تحقيق النصوص التي ابتليت بعدد من الجهلة.

عزو الحديث إلى مخرجه:

وفي نص التفسير الذي زُعِمَ أنه للطبراني أحاديث نسبها عدد من العلماء إلى غيره، ومنهم الثعلبي المتوفى سنة ٤٢٧هـ ولم ينسبها أحد البتة إلى الطبراني، فمن ذلك ما نقله مؤلف هذا التفسير من تفسير الثعلبي في فضل سورة يوسف، حديث أُبيّ بن كعب رضي الله عنه أنه قال: «عَلّموا أرقاءكم سورة يوسف»[2]، قال ابن كثير في تفسيره بعد أن أورده: «رواه الثعلبي وغيره»[3] فلو كان هذا من رواية الطبراني

(١) التفسير ٢/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) التفسير ٣/ ٤٦٤.

(٣) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٤٨.

لصرح به ابن كثير، وهو العليم بالطبراني وكتبه ولما نسبه إلى الثعلبي المتأخر، وهو أمر يدل دلالة أكيدة على أن مؤلف هذا التفسير نقله من تفسير الثعلبي.

ومثله ما جاء في هذا التفسير في فضائل سورة الرعد[1]، قال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف: «أخرجه الثعلبي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبيّ بن كعب وابن مردويه والواحدي بإسناد واهٍ» ـ كما نقل (محققه) فلو كان في تفسير الطبراني (الحنفي فيما زعم المحقق) فلماذا لم يعزه الزيلعي الحنفي إلى الطبراني وعزاه إلى غيره؟ ومثله حديث أُبيّ في فضل سورة إبراهيم[2] وهو حديث معروف للثعلبي[3]، ومنه في فضل سورة الكهف[4] وهو عند الثعلبي[5] ولم يعزه أحد إلى الطبراني!

ومنه ما جاء في هذا التفسير[6]: «وعن عبد الرحمن بن السائب (كذا) قال: بين الركن والمقام وزمزم تسعةً وتسعين (كذا) نبيًا، وإن قبر هود وشعيب وصالح وإسماعيل في تلك البقعة».

فهذا النص المحرف مذكور في تفسير الثعلبي[7] وهو معروف، ولم يعزه أحد إلى الطبراني، ولكن تحرف عند المحقق في موضعين: الأول في نسبة القول إلى عبد الرحمن بن السائب، وقد حرّفه (المحقق) مع أنه جاء في المخطوط «السائط» وهو أقرب إلى الصحة لأن صوابه «السابط» فهو عبد الرحمن بن السابط المتوفى سنة ١١٨هـ وهو من رجال التهذيب[8]، وقد روى له مسلم والأربعة وهو مترجم في تاريخ الإسلام[9] وغيره، وقد حَرّفه (المحقق) فقال في تعليقه: «في

(١) التفسير ٤/ ٥.
(٢) التفسير ٤/ ٣٩.
(٣) الكشف والبيان ٥/ ٣٠٤.
(٤) التفسير ٤/ ١٩٧.
(٥) الكشف والبيان ٦/ ١٤٤.
(٦) التفسير ٣/ ١٦١.
(٧) الكشف والبيان ٤/ ٢٥٠.
(٨) تهذيب الكمال ١٧/ ١٢٣-١٢٨ (بتحقيقنا).
(٩) تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٢٧٢ (بتحقيقنا).

المخطوط عبد الرحمن بن السائط، وهو تحريف، والصحيح عبد الرحمن بن السائب أخو عبد الله بن السائب، قتل يوم الجمل، ترجم له ابن عبد البر في الاستيعاب الرقم ١٤٢٥»! فلا ندري على أي شيء استند في هذا الترجيح مع أن النص جاء على الصواب في المصدر الذي نقل منه المؤلف وهو تفسير الثعلبي!

ثم لا ندري كيف أعرب «تسعة وتسعين» فالمفروض أن تكون بموجب هذا النص: «تسعةٌ وتسعون» ولكن سقطت من النص لفظة «قبر» وهي ثابتة في تفسير الثعلبي الذي ينقل منه المؤلف وأحال عليه، فيكون الصواب: «قبر تسعةٍ وتسعين» كما في تفسير الثعلبي الذي ينقل منه صاحب هذا التفسير، ولا وجه في كل حال إلى نصب «تسعة» كما فعل المحقق، ومثل هذه الأمور تدل على عدم دقة (المحقق) ومجازفته في كثير من أقواله.

ويلاحظ بعد هذا أن الإمام الذهبي ذكر تفسير الطبراني ووصفه بأنه كبير جدًا[1]، وهذا الوصف لا ينطبق على هذا المطبوع في ستة مجلدات متوسطة الحجم نصف الكلام فيها تعليقات وحواشي، وقد رأى الذهبي أمهات التفاسير الكبيرة ولم يصف الكثير منها بهذا الوصف.

أما تحقيق هذا النص والتعليق عليه فضحكة، في الحذف من النص، وعدم القدرة على قراءته قراءة سليمة، وكثرة الأخطاء النحوية واللغوية التي لا يقع فيها من له أدنى معرفة بالعربية، والتعليقات السمجة التي حشى بها الكتاب، مما يتعين إيجاد ضوابط لهذا العلم وللمتعانين له فقد صار يتطفل عليه من لا معرفة له فيسيء إلى تراث الأمة، خزين فكرها وتجربتها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

أفقر العباد بشار بن عواد

---

(١) تاريخ الإسلام ٨/ ١٤٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١٢٨.

هذا الجزء الاول من تفسير القران العظيم تأليف فريد عصره الامام الهمام شيخ الاسلام الشيخ الطبراني الكبير نفع الله به النفع العميم

الحمد لله الذي اكرمنا بالنور المبين وهدانا الحق اليقين كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والصلاة والسلام على نبي الرحمة وامام الحكمة المنتخب من طينة الكرم وسلالة المجد الاقدم سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى اله الطيبين الطاهرين قوله عز وجل [illegible] بسم الله الرحمن الرحيم تعليم منه سبحانه ليذكروا اسمه عند افتتاح القراءة وعند ما تبركا به ومعناه ابدا بسم الله لان حرف الباء مع سائر حروف الجر لا يستغني عن فعل مضمر ومظهر فكان ضمير الباء في هذه الاية الامر واختلف الناس في معنى اشتقاق الاسم واكثر اهل اللغة على انه مشتق من السمو وهو الرفعة ومعنى الاسم التنبيه على المسمى والدلالة عليه وقال بعضهم مشتق من السمة وهي العلامة فكان الاسم علامة للمسمى واما الله فقال بعضهم هو اسم لا اشتقاق له مثل قولك فرس ورجل وجبل ومعناه عند اهل اللسان المستحق للعبادة ولذلك سمت العرب اصنامهم الهة لاعتقادهم استحقاقها للعبادة وقال بعضهم هو من قولهم اله الرجل الى فلان يأله الها اذا فزع اليه من امر نزل به كأنه اي لجأ اليه وامنه ويقال للاله لوه اليه الها كما قالوا للمؤتم به اماما فمعناه ان الخلائق يألهون ويتضرعون اليه في الحوائج والشدائد واختلفوا في بسم الله الرحمن الرحيم هل هي اية من الفاتحة فقال قراء الكوفة هي اية منها وابى ذلك اهل المدينة والبصرة واما قوله الرحمن الرحيم فهما اسمان ماخوذان من الرحمة ووزنهما من الفعل نديم وندمان من المنادمة وفعلان ابلغ من الفعيل وهو من ابنية المبالغة ولا يكون الا في الصفات كقولك شبعان وغضبان ولهذا [illegible] اسم الرحمن مختصا بالله لا يوصف به غيره واما اسم الرحيم فمشترك وعن عثمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الرحمن العاطف على جميع خلقه بادرار الرزق عليهم والرحمة من الله تع الانعام على المحتاج ومن الادميين رقة القلب وانما جمع بين الرحمن والرحيم للنهاية في الرحمة والاحسان بعد الامتنان وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال هما اسمان رقيقان احدهما ارق من الاخر ولو قال لطيفان لكان احسن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكتب في اوائل الكتب في اول الاسلام باسمك اللهم حتى نزل بسم الله مجراها فكتب بسم الله ثم نزل قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فكتب بسم الله الرحمن فنزل بسم الله الرحمن الرحيم في سورة النمل فكتب حينئذ بسم الله الرحمن الرحيم فان قيل لم قدم اسم الله على الرحمن قيل لانه اسم لا ينبغي الا لله عز وجل وقيل في تفسير قوله تع هل تعلم له سميا اي هل تعرف في السهل والجبل والبر والبحر والمشرق والمغرب احدا اسمه الله غير الله وقيل هو اسمه الاعظم وقدم الرحمن على الرحيم لان الرحمن اسم خاص به الله والرحيم مشترك يقال رجل رحيم ولا يقال رجل رحمن وقيل الرحمن امدح والرحيم ارق وانما اسقطت الالف من اسم الله واصله باسم الله لانها كثرت على السنة العرب عند الاكل والشرب والقيام والقعود فحذفت اختصارا من الخط وان ذكرت اسما غيره من اسماء الله لم تحذف الالف لقلة الاستعمال نحو قولك باسم الرب وباسم العزيز وان اتيت بحرف سوى الباء لم تحذف الالف ايضا نحو قولك لاسم الله حلاوة في القلوب وليس اسم كاسم الله وكذلك باسم الرحمن واسم الجليل واقرأ باسم ربك [illegible] سبع ايات وخمس وعشرون كلمة ومائة وثلاث و[illegible] وهي مكية عند ابن عباس ومدنية عند مجاهد وقتادة واسماء [illegible] الشكر نظيره الا ان الحمد اعم من حيث ان فيه معنى المدح

١٤٩

سورة الأنعام

هذا الجزء الثاني من تفسير القرآن العظيم إلى فريد دهره ووحيد عصره شيخ الإسلام [illegible] الكبير

... الكتاب مكتوبة في ليلة القدر فقال جبريل يا محمد من قرأها من أمتك إيمانا واحتسابا لم يسلط عليه السبعون الألف ملك
[illegible] ما الكتب بعد كلامه [illegible] وليلة نزل النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] شكرا لله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق السموات

والأرض [illegible] الكتب [illegible] فاتحة التوراة [illegible] الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وختم بها خاتمته
[illegible] السموات والأرض [illegible] قال المشركون للنبي صلى الله عليه وسلم من ربك قال الذي
خلق السموات والأرض فكذبوه فأنزل الله تعالى [illegible] بتوحيده الحمد لله الذي خلق السموات
والأرض [illegible] السموات [illegible] والأرض [illegible] الصخرة [illegible]
[illegible] خلق السموات [illegible] يوم الأحد ويوم الاثنين وخلق الأرض [illegible] في يومين
[illegible] قوله تعالى وجعل الظلمات والنور قال السدي يعني الليل والنهار وقال
[illegible] الظلمات والنور [illegible] الكفر [illegible] هذه الآية [illegible] الليل والنهار
[illegible] قال الحسن يعني الكفر والإيمان وقيل خلق الليل والنهار [illegible]
[illegible] الليل [illegible] بالنهار [illegible] الظلمات ووحد النور لأن النور [illegible] الظلمة
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الحمد لله الذي خلق السموات والأرض والظلمات
[illegible] السموات والأرض وجعل الظلمات والنور لأنه خلق الظلمة والنور قبل السموات
[illegible] خلق [illegible] السموات قبل الأرض [illegible] الظلمة [illegible]
[illegible] جوهرة [illegible]
[illegible] السموات [illegible] الأرض قوله عز وجل ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
[illegible] الذين كفروا [illegible] البيان [illegible] يعدلون [illegible] المشركون وقيل معناه يعدلون
[illegible] الحجارة والموات [illegible] هذه الأشياء [illegible]
[illegible] قوله تعالى هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلا معناه خلقكم من آدم عليه السلام
[illegible] قال السدي لما أراد الله أن يخلق آدم بعث جبريل إلى الأرض ليأتيه بطائفة
[illegible] استعاذت الأرض بالله أن ينقص منها [illegible] فبعث ميكائيل فاستعاذت فبعث الله
ملك الموت فاستعاذت [illegible] فأخذ من وجه الأرض فخلط
[illegible] الذي [illegible] بني آدم [illegible]
[illegible] الله تعالى [illegible] ملك الموت [illegible] جبريل وميكائيل [illegible]
[illegible] من هذا الطين [illegible] وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
[illegible] خلق آدم من تراب وجعله طينا ثم تركه حتى كان حمأ مسنونا ثم خلقه وصوره ثم تركه
[illegible] إبليس لعنه الله [illegible] لأمر عظيم ثم نفخ الله فيه الروح قوله تعالى
[illegible] أجلا أي خلقكم من آدم عليه السلام ثم قضى أجلا أي جعل لكل [illegible]
[illegible] قوله تعالى وأجل مسمى عنده أي مدة انقضاء الدنيا [illegible] أن تقوم الساعة
[illegible] أجل الدنيا وأجل مسمى عنده [illegible]
قوله تعالى ثم أنتم تمترون أي ثم أنتم بعد هذا البيان تشكون في موضع ليس هو موضع الشك
[illegible] بالشبهة [illegible] قوله عز وجل
وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم معناه هو الله المعبود والمنفرد بالتدبير في السموات

[illegible] متعلق باسم الله والمعنى هو المستحق للعبادة [illegible] كقوله وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله [illegible]

ماكرين امواتا ... فقال يا محمد ... على الحي الذي لا يموت والحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا
ابن ابي ... في الفرج والبيهقي ... اسماعيل بن ابي فديك ... في ... بن ... تصير ...

فقد تم هذا الجزء الثالث من تفسير المظهري

الي مولفه الفاضل الهمام شيخ الاسلام شيخ الطريق ابي ... نفع الله به جميع العالمين

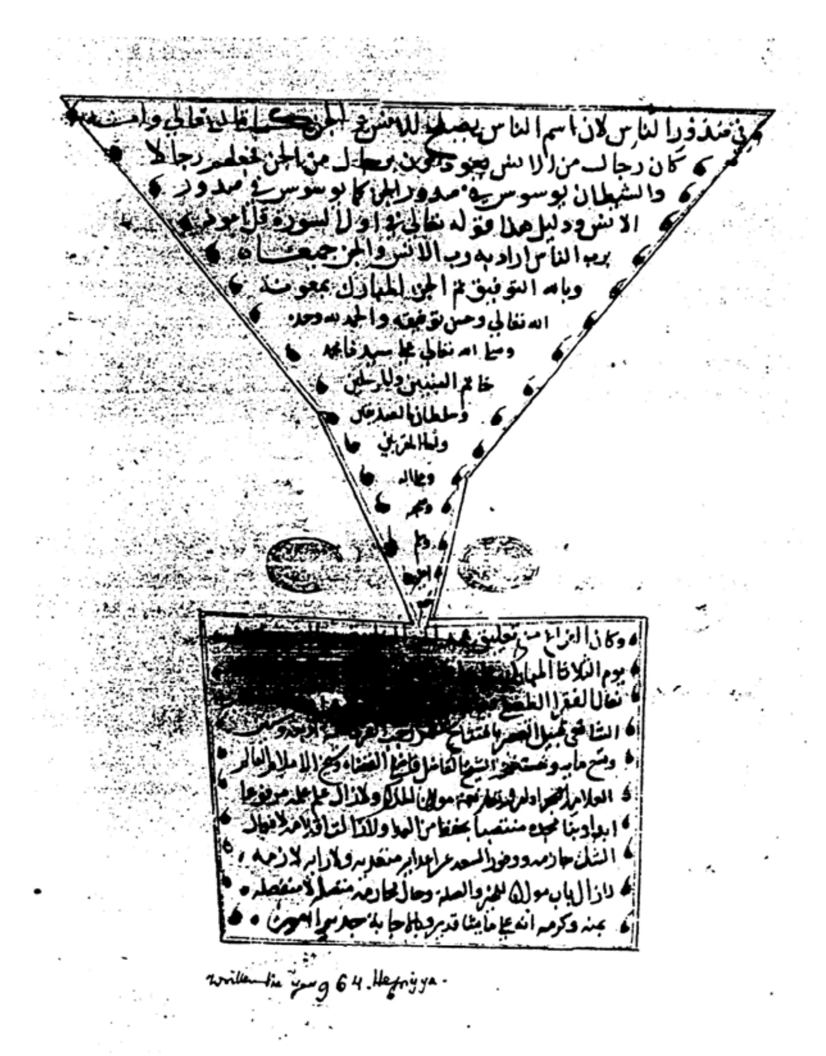
الا يا بكر زد في صوتك وقال لعمر انقص من صوتك وعن ابن عباس ان معنى الاية لا تصلي مراياة
الناس ولا تدعها مخافة الناس وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الناس قراءة فقال
الذي اذا سمعت قراءته رايت انه يخشى الله تع قوله تع وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في
ملكه او بسربه او ينتفع به وهذا تكذيب لليهود والنصارى ومن هم من اهل الشرك قوله تع ولم يكن
له شريك في الملك يعاونه عليه ولم يكن له ولي من الذل اي من اهل الذل وهم اليهود والنصارى ...
اخراج ... ويقولون نحن ابناء الله واحباؤه وقال مجاهد معناه ولم يحالف احدا ولم يبتغ نصر احد
والمعنى انه عز وجل لا يحتاج الي موالاة احد لذل يلحقه فهو مستغن عن الولي والنصير قوله تع وكبره
تكبيرا اي عظمه عظمة تامة عن ان يكون له شريك او ولي وصفه بانه اكبر من كل شي وانه القادر
الذي لا يعجزه شي العالم الذي لا يخفى عليه شي الغني عن كل شي مفتقر اليه كل شي يملك كل الاشياء
على امره فيما امرك وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا افصح الولد من بني عبد المطلب
علمه هذه الاية وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الاية وروي ان رجلا جاء الي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني كثير الدين كثير الهم فقال اقرا اخر سورة بني اسرائيل قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن الي اخر السورة ثم قل توكلت على الحي الذي لا يموت ثلاث مرات وعن ابن عباس انه
قال من قرا سورة بني اسرائيل في ... ايمانا واحتسابا ... الله عليه ... من ...
الغرق والحرق والسرق ومن ... انه قال من قرا اخر بني اسرائيل كتب الله له من الاجر مثل ...
السموات والارضين السبع ... الجبال سورة الكهف مكية غير ايتين منها واصبر نفسك
الي اخرهما وعدد حروفها ستة الاف وثلثمائة وستون حرفا وكلماتها الف وخمسمائة وسبع وسبعون
كلمة واياتها مائة وعشر ايات عند الكوفيين واحد عشر عند البصريين بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب اي الذي انزل على عبده محمد صلى الله عليه وسلم القران ولم يجعل له
عوجا اي لم يجعله ملتبسا لا يفهم ومعوجا لا يستقيم قوله تع قيما اي مستقيما معتدلا اي مستويا قيما على
الكتب كلها ناسخا للشرائع بعدها قوله تع لينذر باسا شديدا من لدنه اي لينذر العبد الذي انزل عليه
الكتاب باسا شديدا اي لينذر الكفار عذابا شديدا من عند الله تع قوله تع ويبشر المومنين الذين
يعملون الصالحات ان لهم اجرا حسنا اي ثوابا حسنا في الجنة ماكثين فيه ابدا اي مقيمين في ذلك
الاجر خالدين فيه قوله تع وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولدا وهم قريش واليهود والنصارى فان
قريشا قالوا الملائكة بنات الله واليهود قالوا عزير ابن الله والنصارى قالوا المسيح ابن الله قوله تع
ما لهم به من علم ولا لابائهم اي هم واباؤهم كلهم مقلد ليس لهم على ذلك برهان ولا حجة بل قالوا جهلا
قوله تع كبرت كلمة تخرج من افواههم ... كبرت مقالتهم تلك كلمة تخرج من افواههم ما يقولون الا كذبا
وكلمة نصب على التمييز وانما كبرت هذه الكلمة لان صاحبها يستحق بها العذاب ومن ذلك سميت
الكبيرة كبيرة لان عقابها يزيد على استطاعة صاحبها قوله تع فلعلك باخع نفسك على اثارهم ...
فيه نهي للنبي صلى الله عليه وسلم من اهلاك نفسه حزنا عليهم بسبب اعراضهم من الايمان لشدة
شفقته عليهم وحقيقة الاسف الحزن على من فات ومعنى الاية فلعلك قاتل نفسك يقال بخع
الرجل نفسه اذا قتلها غيظا من شدة حزنه على الشي او وجده بالشي وقوله تع على اثارهم
اي من بعدهم يعني من بعد توليهم واعراضهم عنك ان لم يومنوا بهذا الحديث يعني القران لهم
وقوله تع اسفا اي حزنا قوله تع انا جعلنا ما على الارض زينة لها اي جعلنا جميع ما على الارض من
الاشجار والثمار والنبات والمياه والذهب والفضة والدواب هم منها زينة للارض وجعلناها

الخال قال عمار اهل النار والمراد بالتكبر ان يكون التكبر لا ويرجع الى الدنيا فاما يكون من ذلك لازالة
المنكر واقامة حق من حقوق الله فلا يكون ذلك من التكبر في شي وانما هو تمسك بالدين
قوله تع من جا بالحسنة فله خير منها قد تقدم تفسيره ومن جا بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا
السيئات الا ما كانوا يعملون اي ومن جا بالسيئة فلا يزاد في عقوبته اكثر مما يستحقه والمعنى ان
الذين اشركوا يجزون بما كانوا يعملون من الشرك وجزاوهم النار وقوله تع ان الذي فرض عليك القران
لرادك الى معاد معناه ان الذي فرض عليك العمل بالقران لرادك الى بلدك يعني مكة قال
الزجاج معاد الرجل بلده وقيل معناه ان الذي فرض عليك القران اي انزل عليك القران وقال الزجاج فرض
عليك العمل بما يوجبه القران تقدير الكلام فرض عليك احكام القران او فرائض القران لرادك الى
معاد يعني مكة قال لما خرج النبي صلى الله وسلم الى الغار ليلا ثم هاجر من وجهه ذلك الى المدينة
سار في غير طريق مخافة الطلب فلما امن رجع الى الطريق فنزل بالجحفة بين مكة والمدينة
وعرف الطريق الى مكة فاشتاق اليها وذكر مولده ومولد ابائه فاتاه جبريل فقال ان الله
له اتشتاق الى بلدك ومولدك قال نعم قال جبريل فان الله تع يقول ان الذي فرض عليك
القران لرادك الى معاد يعني الى مكة ظاهرا عليها فنزلت هذه الاية بالجحفة لا انها
مكية ولا مدنية قوله تع قل ربي اعلم من جا بالهدى ومن هو في ضلال مبين هذا
جواب كفار مكة لما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم انك في ضلال مبين فقال الله تعالى ربي اعلم
من جا بالهدى يعني النبي صلى الله عليه وسلم ومن هو في ضلال مبين يعني المشركين والمعنى
ان الله قد علم اني جيت بالهدى وانكم في ضلال مبين قوله تعالى وما كنت ترجوا
ان يلقى اليك الكتاب الا رحمة من ربك معناه ما كنت يا محمد ترجوا ان يوحى اليك هذا
القران وانك تكون نبيا تتلو على اهل مكة قصص الاولين الا ان ربك رحمك واراد
بك الخير فاوحى اليك الكتاب واكرمك بالنبوة نعمة منه عليك فلا تكونن ظهيرا
للكافرين اي عونا للكافرين على دينهم وذلك حين دعوه الى دين ابائه فذكره الله النعمة
ونهاه عن مظاهرتهم على ما كانوا عليه وامره بالتحذر منهم قوله تعالى ولا يصدنك عن
ايات الله بعد اذ انزلت اليك اي لا يصرفنك عن العمل بايات الله بعد اذ انزلت
اليك وادع الى ربك اي الى طاعته ولا تكونن من المشركين قال ابن عباس الخطاب للنبي
صلى الله عليه وسلم والمراد به اهل دينه اي لا تظاهروا الكفار ولا توافقوهم قوله تعالى ولا تدع
مع الله الها اخر اي لا تعبد احدا سوى الله ولا تدع الخلق الى احد دون الله
وقوله تع لا اله الا هو لا معبود سواه قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه
اي الا هو واستصب قوله وجهه على الاستثنا كانه قال الا اياه وقال عطا معناه
كل شي هالك الا ما اريد به وجهه وكل عمل لغيره فهو هالك الا ما كان له وقوله
تعالى له الحكم اي الفصل بين الخلايق دون غيره واليه ترجعون
في الاخرة فيجزيكم باعمالكم والله اعلم بالصواب

و اليه المرجع و الماب تم هذا الجزء لمولفه
الامام الهمام شيخ الاسلام الشيخ الطير انى الكبير

اي يعني المسلمين ان الذي
[illegible] في وجه على ان يعود
حين توجه هذه الاية ان
الذي فرض عليك القران لرادك
الى معاد الاية فانه يعود منه
سالما غانما باذن الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم
وشرف وعظم على اشرف الانبيا
والمرسلين وجميع الخلق اجمعين
سيدنا ونبينا وحبيبنا وشفيعنا .
محمد وعلى اله واصحابه وازواجه وذرياته
واهل بيته وجميع المسلمين اجمعين
وعلم ايها الواقف على هذا التفسير العظيم
الذي قل ان يوجد له نظير بين العالمين
حيث ان مولفه الفاضل الهمام الامام شيخ
الاسلام الشيخ الطبراني الكبير
ساعلى طريق الحق القويم في تفسيره
هذا القران العظيم جعله الله
خالصا لوجهه الكريم ونفع الله به
النفع العظيم بمنه وكرمه انه على
ما يشاء قدير وبالاجابة جدير
وهذا اول الجزء الرابع من احسب الناس
سورة العنكبوت



في صدور الناس لان اسم الناس يصلح للانس والجن كما قال الله تعالى وانه
كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فجعلهم رجالا
والشيطان يوسوس في صدور الجن كما يوسوس في صدور
الانس ودليل هذا قوله تعالى في اول السورة قل اعوذ
برب الناس اراد به رب الانس والجن جميعا
وبالله التوفيق تم الجزء المبارك بعون
الله تعالى وحسن توفيقه والحمد لله وحده
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد
خاتم النبيين والمرسلين
وسلطان الصديقين
وامام المقربين
وعلى آله
وصحبه
وسلم
اجمعين

وكان الفراغ من تعليقه [illegible]
يوم الثلاثاء المبارك [illegible]
تعالى الفقير الى [illegible]
الشافعي [illegible]
وصح مابه [illegible] الشيخ الفاضل قاضي القضاة شيخ الاسلام العالم
العلامة [illegible] مولانا [illegible] ولا زال علم [illegible] مرفوعا
[illegible] منتصبا [illegible] ولا زال [illegible]
[illegible]
ولا زال [illegible]
بمنه وكرمه انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير آمين

[illegible] 964. Hejriyya

أسس المفاضلة بين النسخ

من المعلوم في بدائه علم تحقيق النصوص أنَّ نسخة المؤلف التي كتبها بخطه إذا توفرت عند الباحث فلا قيمة حقيقية بعد ذلك لجميع النُّسخ الـمُنْتَسخة عنها، فلا يجوز أن تُرجّح عليها أية نُسخة أُخرى، كما يفعل بعض الجهلة.

ومعلوم أن كل مؤلف من المؤلفين لا بد أن يقع في بعض الهنات التي تقتضيها الطبيعة البشرية، أو يغفل عن لفظة فتسقط منه حال النقل، أو يسيء قراءتها، أو تتحرف عليه لسبب من الأسباب، وهو مما لا ينفك البشر عنه، فيقف عليها قارئ أو ناسخ أو محقق فيصلح الخطأ، فينتقل هذا الإصلاح إلى النسخ المنتسخة عن نسخة المؤلف، فيغتر بعض الجهلة الأغبياء من أدعياء التحقيق ممن لا نعرف لهم في العلم ناقة ولا بيضة فيجعل النسخ المنتسخة عن نسخة المؤلف أو غيرها حاكمة على نسخة المؤلف، وهو صنيع لا يمكن قبوله أو تبريره بأي حال من الأحوال.

ومن طرائف ذلك أن باكستانيًا اسمه «أبو الأشبال صغير أحمد شاغف» قد أصدر طبعة محققة، زعمَ، من كتاب «التقريب» للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) استعمل فيها زعم نسخة المؤلف الخطية التي لم يَكتُبْ غيرَها، ولكنه كان يزيد عليها، أو يصحح ما وقع فيها من أخطاء، من نسخ منتسخة عنها[١]، وهو صنيع ينبئ عن جهل مدقع بأبسط قواعد تحقيق النصوص.

ولكنَّ المؤلف قد يضيفُ إلى نسخته فيما بعد، أو يحذف منها، أو يعدِّل فيها، وقد يكون هذا على أصل نُسخته، أو يعيد نَسْخ كتابه مرةً أخرى، فإذا ما

---

(١) نشرتها دار العاصمة بالرياض ١٤١٦هـ.

وصلَ إلينا كلُّ ذلك فلا أهمية لأية نسخة أخرى، ولكن إذا فُقدت النُّسخة أو النسخ التي كتبها المؤلف بخطه، فعندئذٍ لا بد من التحرز وجمع النسخ والمقابلة بينها للوصول إلى النص الذي كتبه المؤلف وارتضاه في آخر حياته.

فالنُّسخ التي نُسِخت عن نسخة المؤلف في حياته تكون أكثر خطورة من النُّسخ التي نُسخت عن نُسخة المؤلف بعد وفاته، إذ قد يكون الناسخ قد نسخَ نُسختَهُ عند أول تأليف الكتاب وقبل إجراء التعديلات عليه، أو يكون قد نسخَ من نُسخةٍ للمؤلِّفِ قد تركها مؤلفُها وكَتَب فيما بعد غيرَها بعد أن أجرَى تعديلات بالإضافة أو الحذف عليها. وقد نقفُ على نسخةٍ انتُسِخَت من نُسخةٍ أجرى المؤلف عليها التعديلات أو نسخَها ثانيةً، وكل ذلك جائز وله أمثلة كثيرة في المخطوطات التي وصلت إلينا، وهو ما ينطبقُ عمومًا على المؤلفات التي كُتبت في القرن الرابع الهجري وبعده.

أما في المؤلفات التي دوِّنت في القرنين الثالث والرابع الهجريين، فغالبًا ما يُنسب الكتاب إلى المؤلف مع ذكر تلميذه الذي روى الكتاب عنه، ومن ثم تختلف النُّسخ بناءً على اختلاف الراوي عن المؤلف، ولا نعلم عندئذٍ على وجه دقيق فيما إذا كان هذا التغيير في الألفاظ أو الزيادة والنقص بين رواية وأخرى فيما إذا كان من مؤلف الكتاب أم من الراوي.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك الروايات المتعددة التي وصلت إلينا من «موطأ» الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، أو التي نقلَ منها العُلماء المتقنون مثل البُخاري، ومُسلم، والتِّرمذي، ونحوهم ولم تصل إلينا. وقد رَوَى «الموطأ» عن مالك الجمُّ الغفيرُ من العُلماء، فكان كل «موطأ» يُنْسب إلى راويه، مثل يحيى بن يحيى الليثي، وأبي مُصعب الزُّهري، وعبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبي،

وعليّ بن زياد، وعبد الرحمن بن القاسم، وسُوَيْد بن سعيد الـحَدَثاني، وابن بُكَيْر، ومحمد بن الـحَسَن الشيباني. وممن لم تصل إلينا رواياتهم مثل عبد الله بن يوسُف التِّـنِّيسي، ويحيى بن يحيى النَّيْسابوري، ومَعْن بن عيسى القَزّاز، وإسماعيل بن أبي أُويس وغيرهم. وهذه الروايات تختلفُ فيما بينها اختلافات كبيرة في الألفاظ وفي عدد الأحاديث، مما حدا بأهل العلم إلى اعتبار كل رواية كتابًا مستقلًا مُختلفًا عن الآخر، وهكذا حُققت وطُبعت الروايات التي وصلت إلينا كاملة أو قطعٌ منها.

لقد أعاد كثير من المؤلفين النظر في كتبهم، ومنهم من كان يكتب على أصل نسخته، فإذا كان التغيير جوهريًا أو كثيرًا لا تحتمله حواشي الكتاب، أعاد المؤلف تبييض كتابه أو قسم منه، فحينما انتهى الذهبي من تدوين تاريخه «تاريخ الإسلام» لأول مرة سنة ٧١٤هـ صار الكتاب كما يبدو في تسعةَ عشَرَ مجلدًا ضخمًا بخطه. ثم بدأ منذ ذلك التاريخ يضيف إليه في حواشي نسخته، لكن الزيادات والتصويبات التي وقعت في المئة الثانية من الكتاب كانت كثيرة بحيث اضطر إلى إعادة كتابتها سنة ٧٢٦هـ. وقد وصل إلينا من هذا القسم المبيض تبييضًا ثانيًا بخط المؤلف قسم من وفيات الطبقة الثامنةَ عشْرةَ في أثناء ترجمة الإمام مالك بن أنس وجميع الطبقتين التاسعةَ عشْرةَ والعشرين في حوادثهما ووفياتهما[1]، وقد جاء في نهاية المجلد: «فرغت من تبييض الطبقة تبييضًا ثانيًا في سنة ٧٢٦». أما المجلدات التسعة الأخرى التي وصلت إلينا بخطه، فالزيادات والتصويبات بقيت في حواشيها.

وقد يكتب المؤلف من كتابه أولًا «مسودة» ثم يبيضها، وهو صنيع كثير من المؤلفين، فتجد بعض النساخ ينتسخ من المسودة، وينتسخ آخر من المبيضة،

---

(١) مجلد أياصوفيا (٣٠٠٦).

فحينما ذكر الذهبي الكتب التي أفاد منها في تأليف كتابه «تاريخ الإسلام» قال: «طالعت مسوّدة تهذيب الكمال لشيخنا الحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، ثم طالعت المبيضة كلها»[1]. وتوفي أبو طاهر السلفي (ت ٥٧٦) وترك كتابه «معجم السَّفَر» جزازات، فبقيت هذه الجزازات كما هي إلى أن هيأ الله لها أحد الفضلاء فدونها على شكل كتاب، وهذا الفاضل هو زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ صاحب الكتاب المشهور «التكملة لوفيات النقلة»، وقام ولده الشاب رشيد الدين المنذري المتوفى شابًا سنة ٦٤٣هـ بنسخه عن نسخة والده. وكان السلفي قد كتب كل ترجمة بجزازة فبيضها المنذري كما تجيء لا كما يجب، قال شمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ في «الإعلان بالتوبيخ» عند كلامه على كتابه المرتب على حروف المعجم: «وجمعتُ كتابًا حافلًا على حروف المعجم أصلته من تاريخ الإسلام للذهبي، وزدت عليهم خلقًا أغفلهم أو تجددوا بعده... فاستوفيت عليه... ومعجم السفر للسلفي، وهو في مجلد كثير الفوائد بخط محمد ابن المنذري، قال عن أبيه الزكي: إنه وقع له بخط السِّلفي في جزازات فبيضها ورتبها كما تجيء لا كما يجب. وكذا لم يكن ترتيبه كما ينبغي»[2].

وكتب تقي الدين المقريزي المتوفى سنة ٨٤٥هـ كتابه «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» مسودة، ثم بَيّضه، وتوجد قطعة من المسودة في كوتا (Gotha) في ألمانيا تحمل الرقم (٢٧٠ عربيات)، ثم وقفنا على نسخة كاملة منه نسخت عن المبيضة محفوظة في خزانة صديقنا العالم الدكتور الطبيب محمود الجليلي يرحمه الله تعالى، حيث أعنته في تحقيق الكتاب ونشرته دار الغرب الإسلامي بتحقيقه سنة ٢٠٠٢م في أربعة مجلدات.

---

(١) تاريخ الإسلام ١/ ٧.

(٢) الإعلان، ص٥٨٩، ٥٩٢ (تحقيق روزنتال، وترجمة العلي).

ووقفت في سنة ٢٠١٢م على نسخة مصورة نفيسة من كتاب «الضعفاء» للعقيلي المتوفى سنة ٣٢٢هـ كتبت سنة ٣٨٢هـ، وهي من محفوظات الزاوية العثمانية بمدينة طولقة التابعة لولاية بسكرة بالجزائر أهدى صورتها إليّ الصديق الأستاذ أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري عند زيارتي لمدينة الجلفة في ذلك العام.

والنسخة تتكوَّنُ من جزءَيْن يبدأُ الثاني منهما عند الورقة (٢٤١أ) ونصُّه: «الجزءُ الثاني من كتاب الضعفاء ممن يُنسَبُ إلى الكذبِ ووضع الحديث ومَن غَلَب على حديثه الوَهَمُ، ومَن يَهِم في بعض حديثه، ومَـجْهول رَوى ما لا يُتابَعُ عليه، وصاحب بِدعة كان يَغْلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حالُه مستقيمة، مؤلَّفٌ على حروف المعجم، تأليف: أبي جعفر محمد بن عَمْرو بن موسى بن محمد بن حمّاد العُقَيْلي، روايةَ: أبي يعقوبَ يوسُفَ بن أحمد الصَّيْدلاني عنه، سماعٌ لإبراهيم بن محمد بن جعفر بن هارونَ الشاشي، نفَعَه اللهُ بما فيه، ومتَّعه به».

وجاء سندُ النسخة في الجزء الأول: «أخبرنا الشيخُ أبو يعقوب يوسُف بنُ أحمدَ بن يوسُف الصَّيْدلانيُّ بمكّةَ في شهر ذي الحجة سنةَ إحدى وثمانينَ وثلاث مئة، قراءةً عليه، قال: حدَّثنا أبو جعفرٍ محمد بن عَمْرو بن موسى بن محمد بن حمّاد العُقَيْلي».

وجاء في الجزءِ الثاني: «أخبرنا أبو يعقوبَ يوسفُ بن أحمد بن يوسُف الصَّيْدلانيُّ يومَ الأربعاء لخمس مَضَيْن من ربيع الأول من سنة اثنتينِ وثمانينَ وثلاث مئة، قال: حدَّثنا أبو جعفر محمدُ بن عَمْرو العُقَيْليّ».

وقد فُرِغ من كتابة هذه النُّسخة وسماعِها على أبي يعقوبَ يوسُف بن أحمد الصَّيْدلانيِّ في ربيع الأول سنة اثنتينِ وثمانين وثلاث مئة، كما نُصّ عليه في آخرها. وسامعُها هو صاحبُها إبراهيمُ بن محمد بن جعفرِ بن هارونَ الشّاشيُّ، بقراءة أبي محمد عبد الملك الشاشي.

كما سمعَها آخرونَ مرةً أخرى سنة ٣٨٧هـ على أبي يعقوبَ الصَّيْدلانيِّ بقراءة أبي الفتح بن أبي الفوارس كما هو مُثبَتٌ في مجموعة كبيرة من البلاغات أشرنا إليها في مواضعها، وممن سمعها بهذه القراءة:

١ ـ الـمُحَسِّن بن محمد النَّسَوي.

٢ ـ أبو الـحُسين محمد بن عبيد الله بن حمدانَ البَغْدادي.

٣ ـ أبو المظفَّر بن أبي عليّ البخاريّ.

٤ ـ حمزةُ بن عبد الملك بن محمد النَّـرْسي البغدادي.

٥ ـ محمدُ بن الـحَسَن الحدّاد.

٦ ـ أحمد بن محمد بن الضَّرير البغدادي.

وجميعُ هذه السَّماعات على أبي يعقوبَ يوسُف كانت بالمسجد الحرام.

وقد اطَّلع على هذه النسخة الحافظُ شهابُ الدِّين ابنُ حَجَر العسقلانيّ، ووضع خَطَّه في أول الـجزء الثاني منها حيث كتب بخطِّه الرديء المعروف: «مَرّ عليه من أوّله إلى هنا ـ مُنتخِبًا ـ أحمدُ بن عليّ بن محمد بن حَجَر الشافعيُّ بمدينة حَلَبَ حرسها الله، في ذي القَعْدة سنة ستٍّ وثلاثينَ وثمان مئة».

ومنها نعلمُ أنّ النُّسخةَ كانت من مخزوناتِ مكتبات حَلَب في البلاد الشاميّة، والظاهرُ أن أحدَ الجزائريِّينَ اشتراها وأوْدَعَها الزاويةَ العثمانيةَ بأَخَرة.

وراويةُ هذه النسخة، أبو يعقوبَ يوسُفُ بن أحمد بن يوسُف بن الدَّخيل الصَّيْدلانيُّ المكيُّ المتوفَّى سنة ٣٨٨هـ، هو الراويةُ الرئيسُ لكتاب «الضعفاء» للعُقَيْلي، وروايتُه هي المعروفةُ المشتهرةُ بينَ رُواة العلم والـمُحَدِّثين والمؤرِّخين كما سيأتي بيانُه مفصَّلًا بعد قليل، وقد ترجمه الذهبيُّ في وَفَيات سنة ٣٨٨ من تاريخ الإسلام[١].

---

(١) تاريخ الإسلام ٨/ ٦٤٣.

وقد بينت دراستنا لهذه النسخة، والنسخة المحفوظة بدار الكتب الظاهرية بدمشق والتي طبع عنها كتاب «الضعفاء» للعقيلي غير مرة، أن هذه النسخة إنما هي إبرازة ثانية للكتاب فيها زيادات على نسخة الظاهرية منها تراجم كاملة، وتقدُّم وتأخُّر في كثير من النصوص، فضلًا عن إعادة سبك كثير من العبارات التقويمية التي يُنْهي بها العقيلي التراجم عادة.

ويبدو أن هذه الإبرازة كانت متأخرة، وأن العديد من نسخ «الضعفاء» قد نسخت عن الإبرازة الأولى، ومنها النسخة المحفوظة بالظاهرية والتي اطلع عليها كثير من المؤلفين فنقلوا منها.

ومما يؤسَفُ عليه أنّ هذه الإبرازةَ الأجوَدَ لم تكنْ محطَّ أنظارِ المستفيدينَ من هذا الكتاب، فلا نعلمُ أحدًا أفاد منها إلا القليلَ النادر، منهم: الحافظُ ابنُ حجر في بعض زياداته على «الميزان» في «لسان الميزان» كونَه اطَّلع على هذه النسخة، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» في أحايين قليلة، وسببُ ذلك أنّ ابنَ الجوزي ربّما لا ينقلُ عن كتاب العقيلي مباشرةً، وإنّما يستعملُ مواردَ نقَلتْ من هذا الكتاب، ومنها: تاريخ الخطيب وتاريخ ابن عساكر، وغيرُهما مما لم نقفْ عليه، فتجدُ نُقولَه في الأغلب الأعمِّ موافقةً للإبرازة التي ظهرت في نسخة الظاهرية، وفي أحيان قليلة موافقةً لهذه الإبرازة الثانية، ومنهم: ابنُ القطّان الفاسيُّ في بعض نُقوله[1].

ونسخةُ الجزائر من كتاب «الضعفاء»، على فضل قِدَمِها، ليست من النسخ الـمُتْقَنة، فالناسخُ كما يظهر لم يكنْ من العلماء ولا من المتقنين، فالنسخة لم تقابَلْ على أصلها مقابلةً مُتقَنة، ولا ثبّت السامعونَ لها من مثل أبي الفتح بن أبي

(١) ينظر كتابه: الوهم والإيهام ٢/ ٣١١-٣١٢.

الفوارس أيةَ ملاحظات على النصّ الذي سَمِعوه، ففاتَهم الكثير من السَّقْط، والتحريف، وسوءِ الضَّبط، ولم نجدْ لهم أثرًا في حواشي النسخة البتة.

وقد تبيَّن لي من طُول ممارستي ومُعاناتي للنُّسخ الخطية والسَّماعات التي عليها أنَّ الباحثَ لا ينبغي له أن يغترَّ بأسماءِ السَّامعين المكتوبينَ في طباق السَّماعات عند الـحُكْم على جَوْدة نسخةٍ ما من المخطوطات، فقد جَرَّبنا الوقوفَ على سماعاتٍ كثيرة لكبار العُلماء على نُسخ يكثر فيها التَّصحيف والتحريف والسَّقْط، مما يدُلُّ على أنَّ أكثرَ هؤلاء السَّامعين لم يكنْ يهمُّهم أكثرُ من أن تُذْكَر أسماؤهم في طبقة السَّماع من غير أن يعتنوا بالمقابلة والفَهْم. ومن جَرَّب قراءةَ هذه الطباق عَلِم أنَّ هذه المجالسَ لم تكنْ مجالسَ عِلْم حقيقية، كالمجالس التي كان يعقدُها المحدِّثون الأوائل ويَتَناظرون فيها.

من كلِّ ما تقدَّم يتضحُ لنا أنَّ العِبْرَةَ بالنُّسخ المتقنة، لا بالسَّماعات التي عليها، وأن جَوْدة النُّسخة بمن نَسَخَ وأتقنَ وقابَلَ واعتنَى بالـمُقابلة وثَبَّتَ كُلَّ ما أراده مؤلفُ الكتاب بأمانة وإتقان.

وناسخُ الأصل لم يتقنْ عملَه كما ذكرتُ، معَ إيماننا بأنّ هذه الإبرازةَ هي الأجوَدُ والأصحُّ لهذا الكتاب. ولو كان أتقنَ عملَه لما كنّا بحاجة ماسّة إلى اعتماد غيرها من النُّسخ أو الزيادة عليها، باعتبارها تمثِّـلُ النشرةَ الأخيرة للكتاب، لكنّ كثرةَ الأخطاء، والسَّقْط، جعَلَنا لا نركَنُ إليها، فنرى من المفيد والأحوط أن يُزادَ عليها ما هو ضروري خوفًا من أن يكون من الساقط، ومِن ثَمّ صار الاعتمادُ عليها وعلى نسخة الظاهريّة التي تمثِّلُ الإبرازةَ الأولى لهذا الكتاب، من ضرورات التحقيق السَّليم، وهكذا فعلنا عند تحقيقنا لهذا الكتاب[1].

(١) نشرته دار الغرب الإسلامي بتونس هذا العام ٢٠١٥م في خمسة مجلدات.

ولا بد للمحقق الملم بموضوع النص العارف بخباياه وقيمته والناقلين منه أن يعلم أن كل من نقل عن هذا الكتاب كان لا بد قد نقل من نسخة خطية كانت بحوزته أو في إحدى خزائن الكتب، ومن ثم فإن البحث عن النُّسخ ينبغي أن لا يقتصر على النُّسخ التي وصلت إلينا كاملة أو ناقصة، وإنما يتعين أن يتجاوزَ إلى النُّسخ التي كانت عند المؤلفين اللاحقين الذين كتبوا في موضوعٍ يتصلُ بمادة الكتاب واقتبسوا من النسخ التي كانت بحوزتهم أو اطلعوا عليها، ولا سيما العُلماء الـمُتْقنون الملتزمون بالنَّقْل الحرفي من الكتاب.

ومن أمثلة ذلك أنني أقمتُ تحقيقي لكتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي (ت ٤٧٣هـ) على نُسخ ومجلدات من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، والمكتبة الأزهرية بالقاهرة، ودار الكتب المصرية بالقاهرة أيضًا، والمكتبة الأحمدية بتونس، والمكتبة الوطنية بالجزائر، والمكتبة الوطنية بباريس، والمتحفة البريطانية بلندن، ومكتبة جستربتي بدبلن، ومكتبة كوبرلي، ومكتبة فيض الله كلاهما بإستانبول. ومع ذلك كان من أهم عنايتي أن أتتبع النسخ التي كانت عند العلماء، ومنها نسخة المؤلف التي بخطه والتي أهداها المؤلف لصديقه عبد الـمُحسن بن محمد الشِّيْحي الفقيه المالكي (ت ببغداد سنة ٤٨٩هـ) والتي استقرت فيما بعد بخزانة كتب المدرسة المستنصرية، وفُقدت فلا نعلم اليوم أيَّ شيءٍ عنها، وقد نَقَل كثيرٌ من المؤلفين عنها، فضلًا عن نسخ أخرى أشرنا إليها في محاضرة سابقة.

فكانت هذه النُّسخ، ومنها نسخة المؤلف، هي معوّل كثير من الناقلين من تاريخ الخطيب، ومن ثم فإن مقابلة هذه النقول بالنص من أبرز واجبات المحقق المدقق الذي يهدف إلى إخراج نص صحيح متقن كما كتبه مؤلفه.

ومما يؤسف عليه أيضًا أن أكثر المحققين لا يعيرون هذه المسألة أهمية عند تحقيق النصوص في أي علم من العلوم إلا القليل النادر منهم.

وأرى من المفيد أن أقدم نموذجًا يبين أهمية مقابلة النص بالناقلين منه، وما تؤدي هذه المقابلة من تصحيح بعض النصوص أو تقديم قراءات أخرى تُعِينُ على فهم النص وتوضيحه. فنحن نعلم مثلًا أن كتاب «تاريخ الأمم والملوك» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) من أوسع التواريخ التي عنيت بتاريخ الأمة الإسلامية إلى قريب من نهاية المئة الثالثة للهجرة من حيث سعةُ معلوماته وكثرة موارده. وقد طبع الكتاب في أوربا ومصر، وتعد الطبعة الأوربية أجود الطبعات على خلل في قراءة النصوص ووقوع كثير من التصحيف والتحريف فيها. ونحن نعلم أيضًا أن السيد «محمد أبو الفضل إبراهيم» زعم تحقيق الكتاب واستعمل بعض النسخ الخطية، ولكنه في حقيقة الأمر تابع الطبعة الأوربية في أخطائها وسوء قراءة محققيها، فصار من المتعين ضرورة إعادة تحقيق الكتاب على وفق المناهج العلمية الحديثة القائمة على جمع كل النسخ الخطية المتوفرة من هذا الكتاب والمقابلة بينها، فضلًا عن مقابلة الكتاب بمن نقل عنه من المؤلفين المتقنين الملتزمين بالنقل الحرفي، إذ من المعلوم أن هذا الكتاب صار مصدرًا رئيسًا لكل من أرخ هذه المدة أو ما يتصل بها.

والنموذج الذي أقدمه يتصل بما ذكره الطبري عن سبب وفاة أسد بن عبد الله القسري الذي ذكره الطبري في حوادث سنة ١٢٠هـ[١]، بعد مقابلته بما نقله عنه الحافظان: أبو القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) في تاريخ دمشق[٢]، وأبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ) في تهذيب الكمال[٣].

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ٧/ ١٣٩-١٤١ من طبعة أبي الفضل إبراهيم = ٢/ ١٦٣٥-١٦٣٩ من الطبعة الأوربية.

(٢) تاريخ دمشق ٨/ ٣١٨-٣٢٠.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٥٠٧-٥١١.

قال الطبري: وفيها كانت وفاة أسد بن عبد الله في قول المدائني.

ذكر الخبر عن سبب وفاته:

وكان سبب ذلك أنه كانت به ـ فيما ذُكر ـ دُبَيلة في جوفه، فحضر المهرجان وهو ببلخ، فقدم عليه الأمراء والدّهاقين بالهدايا[1]، فكان ممن قدم عليه إبراهيم بن عبد الرحمن الحنفيّ عامله على هَراة، وخُراسان دِهقان هراة[2]، فقدما عليه بهدية قُوّمت ألفَ ألف[3]، فكان فيما قَدِما به قصران: قصر من فضة وقصر من ذهب[4]، وأباريق من ذهب وأباريق من فضة، وصحاف من ذهب وفضة، فأقبلا وأسد جالس على السرير[5]، وأشراف خُراسان على الكراسي، فوضعا القصرين، ثم وضعا خلفهما الأباريق والصِّحاف والديباج المروي والقوهيّ والهرويّ وغير ذلك، حتى امتلأ السماط، وكان فيما حَبَا[6] به الدّهقان أسدًا كُرَة من ذهب، ثم قام الدهقان خطيبًا، فقال: أصلح الله الأمير! إنّا معشر العجم، أكلنا الدنيا أربع مئة سنة، أكلناها بالحلم والعقل والوقار، ليس فينا كتاب ناطق، ولا نبي مرسل، وكانت الرجال عندنا ثلاثة: فرجل[7] ميمون النقيبة أينما توجه فتح الله عليه[8]،

---

(١) سقطت هذه اللفظة من المطبوع، وهي ثابتة في تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

(٢) في المطبوع: «عامله على هراة وخراسان، ودهقان هراة»، وهو تحريف إذ صار إبراهيم بن عبد الرحمن الحنفي عاملًا لأسد على هراة وخراسان، فخراسان هنا ليس اسم الموضع كما ظن المحقق، إنما هو اسم دهقان هراة، كما سيأتي منصوصًا عليه في سياق الحديث، والمثبت من تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

(٣) في المطبوع: «بألف ألف»، والمثبت من تاريخ ابن عساكر والتهذيب، مفعول به ثانٍ.

(٤) في تاريخ ابن عساكر والتهذيب: «قصران من ذهب وقصر من فضة»، وما جاء في المطبوع أصح لقوله بعد: «فوضعا القصرين».

(٥) في تاريخ ابن عساكر والتهذيب: «سرير».

(٦) في م وتاريخ ابن عساكر: «جاء»، والمثبت من تهذيب الكمال، وهو الصواب.

(٧) سقطت هذه اللفظة من م، وهي ثابتة في تهذيب الكمال، وفي المطبوع من تاريخ ابن عساكر: «رجل».

(٨) في م: «فتح الله على يده»، والمثبت من تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

والذي يليه رجل تمت مرُوّته في بيته فإن كان رُجِيَ وعُظِّم، وقوّد وقُدِّم[1]، ورجل رحُبَ صدرُه، وبَسَطَ يدَه فرُجِيَ، فإذا كان كذلك قوِّد وقُدِّم، وإن الله جعل صفات هؤلاء الرجال[2] الثلاثة الذين أكلنا الدنيا بهم أربع مئة سنة فيك أيها الأمير، وما نعلم أحدًا هو أتمّ كُنْداجية[3] منك، إنك ضبطتَ أهل بيتك وحشمك ومواليك، فليس منهم أحد يستطيع أن يتعدّى على صغير ولا كبير، ولا غنيّ ولا فقير، فهذا تمام الكُنْداجية[4]، ثم بنيتَ الإيوانات في المفاوز، فيجيءُ الجائي من المشرق والآخر من المغرب، فلا يجدان عيبًا إلا أن يقولا: سبحان الله ما أحسن ما بُني! ومن يُمن نقيبتك أنك لقيت خاقان وهو في مئة ألف، معه الحارث بن سريج فهزمتَه وفللتَه، وقتلت أصحابه، وأبحت عسكره. وأما رُحْب صدرِك وبَسْط يدك، فإنّا لا ندري أيّ المالين أقرّ لعينك؟ أمالٌ قَدِم عليك، أم مال خرج من عندك! بل أنتَ بما خرج أقرّ عينًا. فضحك أسد، وقال: أنت خير دهاقيننا[5] وأحسنهم هدية، وناوله تفاحة كانت في يده، فسجدَ[6] له خُراسانُ[7] دِهْقان هراة، وأطرق أسد ينظر إلى تلك الهدايا، فنظر عن يمينه، فقال: يا عُذافر بن زيد[8]، مُرْ بحَمْل[9] هذا القصر

---

(١) قوله: «وقُدّم» لم يرد في تاريخ دمشق وتهذيب الكمال.

(٢) هذه اللفظة سقطت من م، وهي ثابتة في تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

(٣) تحرفت في م والكامل لابن الأثير إلى: «كتخدانية»، ولا معنى لها البتة هنا والمثبت من تهذيب الكمال، وهي من «كندا» الفارسية، ومعناها هنا «تمام الحكمة» (ينظر: لغت نامة لعلي أكبر ٢٨/ ٢٤١، وبرهان قاطع ٣/ ١٧٠٤).

(٤) كذلك.

(٥) في تاريخ الطبري: «دهاقين خراسان»، والمثبت من تاريخ ابن عساكر والكامل لابن الأثير وتهذيب الكمال، وهو الصواب.

(٦) في المطبوع: «وسجد»، والمثبت من تهذيب الكمال، وهو الأصح.

(٧) سقط من المطبوع، وهو ثابت في تهذيب الكمال، وهو الأصوب.

(٨) في المطبوع: «يزيد» محرف، وما أثبتناه من تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

(٩) في المطبوع: «مرْ مَنْ يحمل»، والمثبت من تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

الذهب فحُمِلَ[1]، ثم قال: يا معن بن أحمر[2] رأس قيس ـ أو قال قنّسرين ـ مُرْ بهذا القصر يحمَل، ثم قال: يا فلان خذ إبريقًا، ويا فلان خذ إبريقًا، وأعطى الصِّحاف حتى بقيت صحفتان، ثم[3] قال: قم يا ابن الصيداء، فخذ صحفة[4]، فقام[5] فأخذ واحدة فرزنها فوضعها، ثم أخذ الأخرى فرزنها، فقال له أسد: ما لك؟ قال: آخذ أرزنهما، قال: خذهما جميعًا، وأعطى العُرَفاء وأصحاب البلاء، فقام أبو اليعفور[6] ـ وكان يسير أمام صاحب خراسان في المغازي ـ فنادى: هلمَّ إلى الطريق، فقال أسد: ما أحسن ما ذكّرت بنفسك! خذ ديباجتين، وقام ميمون العذّاب[7] فقال: إليّ، إلى يساركم، إلى الجادّة[8]، فقال: ما أحسن ما ذكّرت نفسك[9]! خذ ديباجة قال: فأعطى ما كان في السّماط كلّه، فقال نهر بن تَوْسعة:

تقِلُّون إنْ نادى لرَوعٍ مُثوِّبٌ وأنتم غَداةَ المهرَجانِ كثيرُ

ثم مرض أسد، فأفاق إفاقة فخرج يومًا، فأُتيَ بكمّثرى أول ما جاء، فأطعمَ الناس منه واحدة واحدة، وأخذ كُمّثراة فرمى بها إلى خراسان دهقان هراة، فانقطعت الدُّبَيلة، فهلك. واستخلف جعفرًا البهرانيّ، وهو جعفر بن

---

(١) سقطت من م، وهي ثابتة في تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

(٢) هكذا في م، وتاريخ دمشق والكامل لابن الأثير، وفي تهذيب الكمال: «أحمد»، وما أثبتناه هو الأصوب إن شاء الله.

(٣) سقطت من م، وهي ثابتة في تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

(٤) في م: «صُحيفة»، والمثبت من ا، ح، و تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

(٥) في م: «قال»، والمثبت من تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال، وهو الصواب.

(٦) في تاريخ ابن عساكر: «اليعقوق»، وفي تهذيب الكمال: «العَقُوق».

(٧) هكذا في م، وفي تاريخ ابن عساكر: «ميمون بن الغراب»، وفي تهذيب الكمال: «ميمون بن الفرات».

(٨) في تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال: «إني على يساركم إلى الجادة».

(٩) في تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال: «بنفسك».

حنظلة سنة عشرين ومئة فعمل أربعة أشهر، وجاء عهد نصر بن سيّار في رجب سنة إحدى وعشرين ومئة، فقال ابن عِرْس العبدي:

نَعَى أَسَدَ بنَ عبد الله نَاعِ ... فرِيعَ القلبُ للملِكِ المُطاعِ

بِبَلخٍ وافَقَ المِقدارُ يُسْرِي ... وما لقضاء ربك مِنْ دَفاعِ

فجودِي عَينُ بالعَبَراتِ سَحًّا ... ألم يُحْزنْكِ تَفْرِيقُ الجِماعِ!

أتاهُ حِمامُهُ في جوف صِيغٍ[1] ... وكم بالصيغِ من بطل شجاعِ!

كتائبُ قد يُجيبُونَ المنادي[2] ... على جُرْدٍ مسوّمة سِراعِ

سُقِيتَ الغيث إنّك كنت غيثًا ... مَريعًا عِندَ مُرْتاد النَّجاعِ

وقال سليمان بن قتّة مولى بني تيم بن مرة ـ وكان صديقًا لأسد:

سَقَى اللهُ بَلْخًا حَزْن بلخ وسهلَها[3] ... ومَرْوَى خُراسانَ السَّحابَ المُجمَّما

وما بي لتُسْقاهُ ولكنَّ حُفرَةً ... بها غيَّبُوا شِلْوًا كريمًا وأعظُما

مُراجِمَ أقوامٍ ومُرْدِي عَظِيمةٍ ... وطَلّابَ أوتارٍ عِفَرْنًا عَثَمثَما[4]

لقد كان يُعطِي السَّيفَ في الرَّوع حقَّهُ ... ويُرْوي السنانَ الزّاعبيَّ[5] المُقَوَّما

---

(١) قال ياقوت في معجم البلدان: «صيغ: بالكسر ثم السكون وآخره غين معجمة بلفظ ما لم يسم فاعله من ماضي صاغ يصوغ، ناحية من نواحي خراسان كما كان بها مهلك أسد بن عبد الله القسري (٣/ ٤٤٢).

(٢) في تهذيب الكمال: «يحبون المنايا».

(٣) في م: «سهل بلخ وحزنها»، والمثبت من تاريخ ابن عساكر وتهذيب الكمال.

(٤) العفرن، كهزبر: الأسد. والعثمثم: القويّ الطويل.

(٥) في م: «الزاغبي»، بالغين المعجمة، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه، قال الفيرزآبادي في (زعب) من القاموس: «ومنه: الرماح الزاعبية، أو هي التي إذا هزّت كأن كعوبها يجري بعضها في بعض».

عملية النسخ والمقابلة: الضوابط والفروق

من المعلوم في بدائه العقول أن الخط العربي مرّ بمراحل من التطور حتى استقر إلى ما هو عليه في عصرنا ولا سيما بعد ظهور الطباعة الحديثة.

واختلف الكتاب والنساخ في عصر المخطوطات في رسم بعض الألفاظ والحروف، واستخدموا صيغًا متنوعة، فضلًا عن اختلاف بيّن في رسم الحروف وطرائق كتابة الخط بين أهل المشرق عمومًا وأهل الأندلس والمغرب.

وإنما حصل هذا الـخُلْف البيّن لعلمهم أن الرسم الكتابي غير مقدس وهو متطور ويخدم الغرض الذي يبتغيه الكاتب، إذ لو كان مقدسًا لكان خط المصحف هو الأولى بالاتباع، فضلًا عن عدم وجود وحدة كتابية متفق عليها عند المتقدمين تنظم مثل هذه الأمور، كالطباعة الحديثة عندنا.

لقد كان النساخ والكتاب على حد سواء يراعون جملة أمور وقرت في أذهانهم عند الكتابة من أبرزها: دفع الاشتباه، وخوف وقوع القارئ في قراءة خاطئة، ثم تيسير عمل النسخ ومراعاة سرعة الناسخ.

ولذلك حذفوا بعض الحروف التي كان حقها أن تكتب، وزادوا حروفًا لم تكن من أصل اللفظ، وأبدلوا حروفًا مكان حروف أخرى.

١ ـ فمن ذلك: حذف الألف الوسيطة في كثير من الأعلام مثل «الحارث» و«خالد» و«إبراهيم» و«إسماعيل» و«إسحاق» و«هارون» و«مروان» و«سليمان» و«عثمان» و«معاوية».

فكتبوها: «الحرث» و«خلد» و«إبراهيم» و«إسمعيل» و«إسحق» و«هرون» و«مرون»، و«سليمن» و«عثمن» و«معوية» على التوالي.

وكتبوا: «السّمـوات» و«ثلثـة» و«ثلثين» و«ثمنيـة» و«ثمنين» و«الملئكة» و«سبحنه» ونحو ذلك من غير ألف، فينبغي في رأينا إرجاع ما حذف لزوال العلة.

٢ ـ ومعظم القدماء، وكثير من أهل عصرنا يكتبون «مئة» بزيادة ألف «مائة» وإنما فعلوا ذلك خوفًا من اشتباهها بلفظة «منه»[1]، ولكن كثيرًا من المتعلمين صاروا يقرأونها بلفظ الألف، وهو خطأ مبين ما نحن بحاجة إليه بعد زوال العِلَّة بظهور الطباعة الحديثة.

٣ ـ ومنه أيضًا: عدم وضع النقطتين تحت الياء المتطرفة في معظم المخطوطات، وقد أخذ به كثير من الناشرين والمحققين في عصرنا ولا سيما المصريون، فصارت تلتبس بالألف المقصورة، فالتبست عشرات أسماء منقوصة بأسماء مقصورة، أو صفات بمصادر، أو مصادر بمصادر، أو نحو ذلك، وما يزال الناسُ حتى يومنا هذا يُعانون التباس «الـمُتَوَفِّي» الذي هو الله سبحانه وتعالى «بالـمُتَوَفَّى» الذي هو الإنسان، بسبب عدم إعجام الياء.

وقد حاول بعضُ النُّسَّاخ القدماء التفرقة بين الياء المتطرفة والألف المقصورة بأن رسم كل ألف وَرَدَتْ في آخر الكلم ألفًا قائمة.

ومن طريف ما وجدتُ في المخطوطات أن العلامة أبا الحجاج يوسف الـمِزِّي قد أعجم الألف المقصورة التي على صورة الياء وأهمل الياء المتطرفة في الأجزاء التي بقيت من كتابه العظيم «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»[2]، والظاهر أنه إنما أعجمَ الألف لقلة دورانها في كتابه إذا قيس بكثرة دوران الياء المتطرفة، وهو في كل حالٍ إنما قصد التمييز حسب، لذا نرى ضرورة إعجام الياء المتطرفة دفعًا لمثل هذا اللبس وتيسيرًا للقارئ وتقويمًا لقراءته.

---

(١) انظر: صبح الأعشى للقلقشندي ٣/ ١٧٩، والوافي للصفدي ١/ ٣٨ وغيرهما.

(٢) انظر: مقدمتنا للمجلد الأول من «تهذيب الكمال» بيروت، ١٩٨٠م.

٤ ـ ولم يكن القدماء في الأغلب الأعم يكتبون الهمزة، ونادرًا ما يفعلون ذلك، فأدى هذا الأمرُ إلى اختلاط المقصور بالممدود، والكتبُ المطبوعة مليئة بمثل هذا الاختلاط، حسبك أن تُـمْعِن النظر فيها لتجد منها عشرات الأمثلة، فينبغي للمحقق ملاحظةُ هذا الأمر والتروي فيه ومراجعة المعجمات اللغوية والرجالية قبل القطع به.

ويلاحَظ أن كثيرًا من النساخ يضع مدة على الألف الذي يسبق الهمزة نحو كتابتهم «علياً» و«شيماً» ونحوهما فيتعين الانتباه إلى ذلك.

٥ ـ ومنه أيضًا: إثبات ألف «ابن» أو حذفها، حيث تجد هذه الألف محذوفة وتجدها تارة أخرى مثبتةً في الموضع الذي حُذِفت فيه، وأهل العربية مختلفون في ذلك اختلافًا كبيرًا[1]. فيتعيَّن وضع قاعدة عامة لذلك يسير عليها المحققون. أما نحن فترى حذفها في جميع المواضع إلا عند مجيئها مفردة أو في بداية السطر أو قبل الصفات المادحة مثل «الإمام» و«الحافظ» و«الشيخ»، والأنساب مثل «البغداديّ» و«الدمشقيّ» و«البصريّ» ونحوها، والألقاب مثل «جمال الدين» و«مُحيي الدين» و«الأثير» و«الفاروق» ونحوها.

٦ ـ واستعمل الـمُؤَلِّفون والنُّسّاخ جملة مختصرات اعتاد المحدثون خاصة استعمالها في الأسانيد من قديم الزمان وهلم جرًّا إلى أزمنة متأخرة، واقتصروا على الرمز في بعض ألفاظ التحمل.

فكتبوا مثلًا من «حدثنا» الثاء والنون من غير نقط «ثنا»، وقد تحذف الثاء ويقتصر على «نا».

وكتبوا من «أخبرنا» الهمزة والنون والألف من غير نقط «أنا» أو الهمزة والباء والنون والألف من غير نقط «أبنا»، والأحسن في رأينا إثباتها كاملة كما تلفظ؛ لأن كثيرًا من طلبة العلم صاروا يقرأونها بصورتها المختصرة من جهة؛

(١) انظر: «درة الغواص في أوهام الخواص» لأبي محمد القاسم الحريري، ومقدمة شيخنا العلامة الدكتور مصطفى جواد لـ«المختصر المحتاج إليه»، ومقدمتنا لكتاب «التكملة».

ولأن كثيرًا منهم أيضًا صار يظن أن (أبنا) إنما هي اختصار للفظة «أنبأنا» مع أن الـمُحَدِّثين لم يُـجوّزوا فيها اختصارًا البتة[1].

فضلًا عن استعمال مختصرات متنوعة لبعض الكتب من نحو «خ» للبخاري، و«م» لمسلم، و«ت» للترمذي، و«د» لأبي داود، و«س» أو «ن» للنسائي، و«ق» لابن ماجة القزويني، و«ع» لورود الحديث في الكتب الستة، و«٤» لورود الحديث في السنن الأربعة، و«طب» للطبراني، و«عب» لعبد الرزاق... إلخ مما هو مذكور في مقدمات بعض الكتب. وكل هذه الأمور يتعين كتابتها كاملة وترك هذه المختصرات بعد ظهور الطباعة الحديثة.

وقد تبدو هذه الأمورُ أوَّل وهلةٍ أنها ليست بمجموعها من الإهمام بحيث يقال فيها أخطأ فلان وأصاب فلان، لكنها صارت من غير شك تؤدي إلى أخطار لا يمكن تَـجَاهُلها، منها على سبيل الاختصار:

أ - التباس المقصور بالممدود.

ب - التباس المقصور بالياء.

جـ - ظهور تسميات غير موجودة أصلًا، مثل «الحرث» و«خلد» و«صلح» ونحوها مع أنها «الحارث» و«خالد» و«صالح» وهلم جرًّا.

د - صعوبة قراءة الخط العربي بسبب الحذف أو الزيادة.

هـ - ظهور أخطاء القراءة عند جمهرة المتعلّمين في قراءة «مئة» بسبب رسمها بزيادة الألف «مائة».

ومهما يكن من أمر فقد أصبحت مسألة رسم الكتابة من الأُمور المهمة في عصرنا؛ لأنها أُولى وسائل المعرفة، يشكو منها العالم كما يشكو منها الـمُتَعلِّم على ما قرَّرَه عَلّامة العراق أُستاذنا الشيخ محمد بهجة الأثري - يرحمه الله -[2].

---

(١) انظر: كتب مصطلح الحديث، ومنها مثلًا «تدريب الراوي» للسيوطي: ٣٠٢ فما بعد.

(٢) راجع تقريره الماتع المرفوع إلى المجمع اللغوي بالقاهرة والمنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي: م٤ العدد: ١ ص٣٢٠ فما بعد، بغداد، ١٩٥٦م.

وهذا كله ينبئ عن خُلف في طرائق الكتابة في عصر المخطوطات، وربما كان لكل كاتب أو ناسخ منهجه وطريقته الخاصة في الكتابة مما يتعين الانتباه إليه ودراسة النسخة الخطية دراسة متأنية في طريقة رسم حروفها واستعمال مختصراتها، قبل البدء بعملية النسخ.

أما الأندلسيون والمغاربة فلهم طرائق متباينة في رسم بعض الحروف ونقطها، فهم مثلًا ينقطون الفاء من تحت، وينقطون القاف نقطة واحدة، ونحو ذلك.

والنساخ عمومًا يستخدمون صيغًا متنوعة للتمييز بين الحروف المعجمة والمهملة، فبعضهم يرسم ما يشبه الرقم (٧) فوق الحرف المهمل ولا سيما في حرف الراء، وبعضهم ربما وضع حرفًا صغيرًا تحت الحاء المهملة ليميزها عن الجيم والخاء المعجمتين ووضع حرف العين تحت العين المهملة لتمييزها عن الغين المعجمة، ونحو ذلك مما يتعين الانتباه إليه عند النسخ.

وخلاصة القول: إن المحقق ملزم عند النسخ بكتابة النص على ما تعارف عليه أهل عصرنا في رسم الحروف والألفاظ، وكتابة المختصرات الواردة في المتن كاملة، ومنها ما حُذِف خطًا وطولب بلفظه، مثل لفظة «قال» في الأسانيد، ولنا في ذلك سلف، فإن أبا الحجاج المزي قد أثبتها في الأسانيد التي نقلها من «تاريخ الخطيب» إلى «تهذيب الكمال».

تنظيم مادة النص:

لم يكن المؤلفون والنساخ في عصر المخطوطات يعنون في الأغلب الأعم بتنظيم مادة النص كما هو متعارف عليه في عصرنا من حيث بداية الفقرات، ووضع النُّقط عند انتهاء المعاني، ولم يهتموا بالفواصل التي تُظهرها وتُـميِّزها، بل يسردون الكلام سَردًا ويوردونه متتاليًا، مما يقتضي إعادة تنظيم المادة بما يفيد فَهْم النص فهمًا جيدًا ويوضح معانيه ويُظهر النُّقول والتعقيبات بصورة واضحة وذلك عن طريق تقسيمه إلى فقرات وجمل.

ولعل من أكثر الأمور أهمية في تنظيم النَّص تعيين بداية الفقرة، حيث أنّ ذلك يُقدِّم انطباعًا بأنَّ المادة التي تتضمنها تكوِّن وحدةً مستقلةً ذات فكرة واحدة ومرتبطة، في الوقت نفسه، بالسياق العام لمجموع النَّص. ففي كتب التراجم مثلًا يتعين أن يعد كلَّ عنصر من عناصر الترجمة وحدةً مستقلة، وأنَّ النقل عن كل مورد من الموارد التي اعتمدها المصنف يكوّن بطبيعته وحدة قائمة بذاتها تنتهي عند الانتهاء من النقل.

وتحديد الانتهاء من النقل عن المورد قد يكون سهلًا عند توفر ذلك المورد، لكنه يُصبح غاية في الصعوبة في بعض الأحيان عند عدم الوقوف عليه وعدم وجود إشارة تدل عليه.

وقد لاحظنا في دراستنا لكتاب تاريخ الخطيب مثلًا أنّه يبدأ تعليقاته على بعض النصوص بلفظة «قلت»، وربما استعمل في حالات نادرة «قال الخطيب». وقد غيَّرها النُّساخ، ومنهم تلامذته عند رواية الكتاب عنه إلى: «قال الحافظ أبو بكر»، أو «قال الشيخ أبو بكر» أو نحو ذلك من العبارات، وهي حالةٌ كانت مألوفةً في تلك الأعصر. ومن المعلوم في بدائه العقول أن المصنِّف لا يسمِّي نفسَه حافظًا، بل ولا شيخًا، لذلك أعدنا هذه الألفاظ إلى أصلها فاستعملنا لفظة «قلت» في مثل هذه المواضع لإيماننا بأنَّ هذا هو صنيع المصنف، وكما جاء في بعض المخطوطات العتيقة التي حافظت على هذه اللفظة.

تقييد النص بالحركات:

ويتعين على المحقق أن يعتني عناية بالغة بتقييد النَّص وضَبْطه بالحركات، ولا سيما فيما يشتبه من الألفاظ وأسماء الناس وكُناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء البلدان والمواضع، وما يراه حريًّا بالتقييد من اللغة والنَّحو ومتون الأحاديث النبوية الشريفة، وربما يقيد المحقق ما يخشى وقوع التَّصحيف والتَّحريف فيه أن يضبطه بالحروف في الهامش زيادة في التحري.

ومع انتفاع المحقق من الضَّبط الذي يجيء في بعض النُّسخ العتيقة لكن المتعين عليه الرجوع في كل فنٍّ إلى كتبه الخاصة فيعود في تقييد اللُّغة وضَبْطها إلى معجمات اللغة، مثل «الصحاح» للجوهري، و«القاموس» للفيروزآبادي، و«اللسان» لابن منظور، و«التاج» للسيد الزَّبيدي. ويعتمد في ضَبْط الأنساب على كتاب أبي سعد السَّمْعاني ومختصره «اللباب» لابن الأثير. ويركنُ في تقييد المواضع والبلدان إلى «معجم البلدان» لياقوت الحموي ومختصره المسمى «مراصد الاطلاع» لابن عبد الحق البغدادي، وغيرها من كتب الفن، كل في موضوعه.

أما أسماء الناس فهي أولى الأشياء بالعناية والضبط لأنه شيءٌ لا يدخله القياس ليس هناك شيء قبله يدل عليه ولا شيءٌ بعده يدل عليه، ومن ثم لا بد له من الرجوع إلى الكتب المعنية بضبط ما يشبيه ويأتلف ويختلف من أسماء الناس، مثل كتب الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد المصري، والخطيب، والـجَيّاني، وابن ماكولا، والذيول عليه لابن نقطة، ومنصور بن سليم الإسكندراني، وابن الصابوني، ثم كتاب الذهبي العظيم «المشتبه» وشرحيه للحافظين ابن ناصر الدين وابن حجر. وأعظم هذه الكتب نفعًا وأبقاها على الأيام أثرًا هو كتاب علّامة الشام ابن ناصر الدين «توضيح المشتبه» لا سيما بعد تحقيقه تحقيقًا متقنًا مجودًا[١].

المقابلة بين النسخ وترجيح القراءة الصواب:

إن الهدف من المقابلة بين النُّسَخ هو التحقق من أنَّ النص الذي يقدِّمه المحققُ هو نص المؤلف من غير زيادة أو نقصان، ولذلك فإنَّ أي اختلاف بين النُّسخ المستخدمة في التحقيق، في حالة عدم الوقوف على نسخة المؤلف الأخيرة، يتعين أن يدرسه المحقق ويُصدر فيه حُكمًا، فيثبِّت في المتن ما يعتقد أنه من نص المؤلف، ويثبت في الهامش ما يراه مخالفًا لذلك من غَلَطٍ أو احتمال ضعيف. وهو

(١) حققه صديقنا الشيخ الفاضل محمد نعيم العرقسوسي، ونشرته مؤسسة الرسالة ببيروت في عشر مجلدات.

مطالبٌ دائمًا بتعليل هذا الترجيح وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار، إلا في حالة وُضوح الخطأ إو إجماع النسخ الـمُتقنة على قراءة تُخالف نسخة أقل شأنًا منها، أو مطبوعة أخطأ ناشرها في قراءة النص، أو غَلَطًا طَبعيًا في الكتب التي طُبعت سابقًا طبعة غير علمية.

وجرت عادة كثير من المحققين من المستشرقين والعرب اختيار إحدى النسخ وتسميتها بالنسخة الأم، واتخاذها أصلًا، ثم يثبتون اختلافات النسخ الأخرى في الهامش من غير ترجيح، وهي عملية لا تقدمُ فائدةً متعينةً لأنها تترك التَّرجيح للقارئ، وربما كان ما وضع في الهامش هو الصواب، وما أثبت في الأصل خطأ.

والنسخ المتحصلة عند المحقق ليست وحدها النسخ المعتمدة في التحقيق، فالمحقق البارع المتمكن من مادة موضوعه الذي يحققه يعلم أن المؤلفين الذين جاؤوا بعد المؤلف واقتبسوا من كتابه لا بد أنهم استعملوا نسخًا كانت بحوزتهم أو في بعض خزائن الكتب، ولا سيما المؤلفون البارعون الذين كانوا يعنون باختيار أصح النسخ عند النقل منها، وحرص الكثير منهم على النقل من خطوط المؤلفين من مثل شمس الدين الذهبي الذي كان يعنى بانتقاء أصح نسخ الموارد التي يعتمدها وينقل منها، فكان يحاول دائمًا أن يأخذ من المصدر المكتوب بخط مؤلفه، أو أن يكون توقيعه عليه للتدليل على صحة النسخة، أو يكون بخط عالم متقن ثقة. وكانت غايته من ذلك التأكد من صحة المادة التاريخية والإشارة إلى دقتها، وتطمين القارئ إلى أنه لم يقع أي تصحيف أو تحريف على النص المنقول عنه مما قد يحدث على أيدي النساخ، فكان لذلك دائم الإشارة إلى كاتب النسخة التي ينقل منها سواء أكان الكتاب من تأليف كاتبه أم من تأليف غيره نحو قوله: «قرأت بخط الكندي في تذكرته»[1]، و«نقلت هذا وما قبله من خط أمين الدين محمد بن أحمد بن شهيد، قال: وجدت بخط عبد الغني بن سعيد

---

(١) تاريخ الإسلام، الورقة ١٥٠ (مجلد أياصوفيا ٣٠١١).

الحافظ فذكر ذلك»[1]، و«وفاته بخط أبي حكيم أحمد بن إسماعيل بن فضلان العسكري اللغوي»[2]، و«قرأت بخط الضياء»[3]، و«قرأت بخط ابن نقطة»[4]، و«قرأت بخط ابن مسدي»[5]، و«وجدت بخط السيف ابن المجد»[6]، و«قرأت بخط عمر ابن الحاجب»[7]، و«قرأت وفاته بخط شيخنا ابن الظاهري»[8]، و«شاهدت بخط والده»[9]، ونحو قوله في ترجمة أبي حفص بن طبرزد البغدادي المتوفى سنة ٦٠٧هـ: «ورأيت بخط ابن طبرزد كتاب طبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن الفراء»[10] وقوله في ترجمة أحمد بن محمد بن واجب القيسي الأندلسي المتوفى سنة ٦١٤هـ: «قرأت في فهرسته وخطه عليه»[11] وغير هذا كثير في الكتاب.

فمثل هذه أصول يتعين المقابلة بها وعدها نسخًا أخرى.

ومثل هذا فعلت عند تحقيقي لكتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، فمع أنني اعتمدت جميع النسخ أو أجزائها المتوفرة في خزائن الكتب في المدينة المنورة، والقاهرة، وتونس، والجزائر، واستانبول،

---

(١) الورقة ٨١ (أياصوفيا ٣٠٠٨).

(٢) الورقة ١٦٤ من النسخة السابقة.

(٣) الورقة ٢٠، ٦٥، ٧٢، ٨٨، ١٠٨، ١٣٩، ١٥٦، ١٨٥، ١٨٦، (أياصوفيا ٣٠١١) والورقة ٢٨، ٣٨، ٤٠، ٤٦... إلخ (أياصوفيا ٣٠١٢).

(٤) الورقة ٤٦، ٤٨ (أياصوفيا ٣٠١١).

(٥) الورقة ٨٦، ١٣٩، ١٦٦ من النسخة السابقة.

(٦) الورقة ١٣٩ (أياصوفيا ٣٠١٢).

(٧) الورقة ٦٩، ١٥٨ (أياصوفيا ٣٠١١)، والورقة ٨٦ (أياصوفيا ٣٠١٢).

(٨) الورقة ٨٩ (أياصوفيا ٣٠١١).

(٩) الورقة ٥١ من النسخة السابقة.

(١٠) الورقة ٥٠ من النسخة السابقة.

(١١) الورقة ١٢١ من النسخة السابقة.

وباريس، ولندن، وإيرلندا، لكنني لم أستغن عن النسخ التي اعتمدها كبار العلماء أمثال أبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، والمزي (ت ٧٤٢هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ) وغيرهم من العلماء الذين نقلوا من هذا الكتاب، فكانت نقولهم بمثابة نسخ أخرى.

ويستحسن أن يقوم المحقق باستعمال أفضل النسخ، بعد دراسةٍ متأنية للنسخ كافة، ويتخذها أصلًا للنسخ، وليس أصلًا للتحقيق كما يفعل بعض المستشرقين أو بعض السائرين على خطاهم. أقول: يتخذها أصلًا للنسخ لأنها أقل النسخ غلطًا أو أكملها أو أجودها. وربما يضطر إلى اتخاذ قسم من نسخة أصلًا للنسخ، ويتخذ من نسخة أخرى تتمة لهذا النسخ إن كان في ذلك فائدة.

فإذا ما أتم النسخ، ونظم مادة النص إلى فقرات وجمل ومَيّز بينها، كما أوضحنا سابقًا، يقوم عندئذ بمقابلة هذا النص بالمخطوطات الأخرى.

وأرى من المستحسن أن يعين لكل نسخة لونًا إضافة إلى رمزها أو رقمها بحرف أو أكثر، فيثبت الاختلافات والقراءات المختلفة بذلك اللون دلالة على هذه النسخة.

فإذا ما انتهى من هذه المقابلة مع جميع النسخ المتوفرة لديه، يبدأ بترجيح الصواب وإثباته في الأصل، وتثبيت القراءات المرجوحة في الهامش مع بيان العلة في هذا الترجيح.

ويستحسن جمع القراءات المتشابهة بلفظ واحد في عدد من النسخ، فيقول مثلًا في أ، د، م: كذا، وفي س: كذا، والصواب أو الراجح ما أثبتنا لكذا وكذا فيبين الأسباب التي دعته إلى هذا الترجيح.

ويبالغ بعض جهلة المحققين بإثبات كل خلاف قد يتأتى من عدم النقط، أو اختلاف في رسم بعض الحروف، أو الإملاء، أو ما إلى ذلك، فهذا مما يتعين عدم الإشارة إليه وإثقال الهامش به من غير فائدة.

والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها أن المحقق مُطَالب دائمًا بتعليل الترجيح، وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار، حيث تصبح المقارنة بغير هذا التعليل خالية من أية فائدة ولا تقدم أي توثيق أو دعم لصحة النص. أما الترجيح بغير تعليل فإنه يوقع في الوهم ولا يُقَدِّم قراءة صحيحة للنَّص.

فمن أمثلة ذلك: ما جاء في كتاب «العبر» للذهبي حيث رَجّح محقق الجزء الرابع الدكتور الفاضل صلاح الدين المنجد اسم «الـحُطْئة» بدلًا من «الـحُطيْئة» في ترجمة أبي العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن الـحُطَيئة المتوفى سنة ٥٦٠هـ من غير تعليل، بل قال في الهامش: «كذا ضبط في الأصل، وفي الشذرات «الحطيئة»، وفي النجوم: «الـحُطَيئة» خطأ»[1]. هكذا قال، ولو عَلّل لوجد نفسه مخطئًا في هذا الترجيح غير الـمُعَلّل ولوجدَ أن الذي أثبته في الهامش هو الصحيح؛ ذلك أن الناسخ قد كتب الهمزة ياءً فلما اجتمعت عنده ياءان دمجهما وشدَّدَها، فكتبه «الحطيّة»، وقرأه المحقق «الحطئة»، وقد قيَّده شمس الدين ابن خَلِّكان بالحروف فقال: «بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعد الهمزة هاء»[2].

ومن ذلك مثلًا: ما وَرَد في كتاب «الـمُشتبه» للذهبي الذي حققه الشيخ البجاوي، فرجَّح وفاة أبي الحسن علي بن عبد الله ابن البُتَتِي الـمَشهور بسرعة القراءة سنة ٦٧١هـ بدلًا من سنة ٦٠٧هـ، وعلق في الهامش قائلًا: «في م، ص: ٦٠٧»[3] وترك الأمر هكذا، فلو راجع ودقق وأتعب نفسه قليلًا لوجد أن الذي أثبته في الهامش هو الصواب، وأن الذي أثبته في الأصل خطأ مبين لم يقل به لا الذهبي ولا غيره، وقد ذكره الذهبي نفسه في وفيات سنة

(١) العبر ٤/ ١٦٩.

(٢) وفيات الأعيان ١/ ١٧١ من طبعة العالم إحسان عباس.

(٣) المشتبه ١١٧-١١٨.

٦٠٧ من «تاريخ الإسلام»[١] وأكد وفاته هذه في «المختصر المحتاج إليه»[٢] و«معرفة القراء الكبار»[٣]، كما ذكر وفاته في الثامن من رمضان من السنة قبله ابنُ الدُّبَيْثي[٤]، والزكِيُّ المنذري[٥] والجمالُ ابنُ الصابوني[٦]، وذكره بعده العلامةُ ابنُ ناصرِ الدين في «توضيح المشتبه»[٧] وغيرهم[٨].

وجرت العادة عند بعض الـمَعْنيين بالتحقيق مقارنة النص ببعض الكتب المطبوعة التي أوردت المادة التاريخية الموجودة في النص من غير اعتناء باختيار الطبعات الدقيقة التي تستحق أن يُقارِن المحققُ نصَّه بها، حيث تؤدي المقارنةُ بالطبعات الرديئة إلى زيادة اضطراب النص وتكثيرِ الهوامشِ بغير فائدةٍ تُرتجَى ولا عائدةٍ تعمُّ النصّ.

مثال ذلك: ما جاء في مقدمة «معجم السفر» للسِّلفي: «أبو العباس أحمد بن عبد الغفار بن أمشته»، فعلَّقت المحققة الفاضلة على لفظ «أمشته» بقولها: «في تذكرة الحفاظ: أسنة»[٩]، وما انتبهتْ إلى أن كلا اللفظين مُصَحَّف، وأن الصواب فيه «أشته» بفتح الهمزة[١٠] وسكون الشين المعجمة وفتح المثناة، كما في «المشتبه» للذهبي[١١].

---

(١) ١٣/ ١٦٧ بتحقيقنا.

(٢) المختصر ٣/ ١٥٠.

(٣) ٢/ ٥٧٩ بتحقيقنا.

(٤) ذيل تاريخ مدينة السلام ٤/ ٥٧٣ بتحقيقنا.

(٥) التكملة، الترجمة: ١١٦٦ وتعليقنا عليها.

(٦) تكملة إكمال الإكمال: ٦١.

(٧) توضيح المشتبه ٢/ ٧٢.

(٨) وانظر أيضًا غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٥٢٦.

(٩) معجم السفر: ٢١.

(١٠) وقد ضمها بعضهم (انظر تبصير المنتبه لابن حجر ١/ ٢٠).

(١١) المشتبه: ٢٨ وانظر العبر ٣/ ٢٣١.

والطريفُ أن السِّلفي نفسه قد ترجم له في «معجم السّفر»[١] لكن الـمُحَقِّقة لم تنتبه إلى ذلك، فلو أن الـمُحَقِّقة رجعتْ إلى الكتب المختصة لما وقعتْ في هذا الخطأ الذي هو كثيرٌ في هذا الكتاب.

ومن ذلك: ما ورد في الجزء الأول من «تاريخ ابن الفرات»[٢]: «وقال الحافظ ابن الجوزي... وحدثني عبد الحياني».

وعلَّق عليها الـمُحَقِّق بقوله: «في الأصل: وحدثني عبد الله الجباي العبد الصالح ـ صححت بعد مراجعة المصدر السابق وابن خلكان «وفيات الأعيان» ١/ ٣٣٦».

فهذا تعليقٌ واهٍ، إذ إن كتابًا مثل «المنتظم» المطبوع طبعة رديئة لا يمكن أن يُتَّخذ أساسًا في التصحيح، ولا طبعة الشيخ محيي الدين عبد الحميد لكتاب «وفيات الأعيان» الرديئة السقيمة المليئة بالتصحيف والتحريف والسّقط.

والحق أن النص كان صحيحًا فأبدله المحققُ خطأً، فالرجل المذكور هو: «عبد الله الـجُبّائي».

قيَّده الذهبي في «الـمُشْتبه» فقال[٣]: «وعبد الله بن أبي الحسن الـجُبّائي، من الـجُبّة من عمل طرابلس نزل أصبهان وحدث...»، وذكره ياقوتُ الحموي في (جبة) من «معجم البلدان»[٤]، وابنُ نقطة في (الجبائي) من «إكمال الإكمال»، وفي كتاب «التقييد» له أيضًا[٥]، والزكيُّ المنذري في «التكملة»[٦]، وابنُ رجب[٧]،

---

(١) معجم السفر ١/ ١١٣.

(٢) ص٢٠٦.

(٣) ص١١٧.

(٤) ٢/ ٣٢.

(٥) الورقة: ١٣١ من نسخة الأزهر.

(٦) الترجمة: ١٠٥٩.

(٧) الذيل ٢/ ٤٤-٤٧.

والتادفي[1]، وابن العماد[2]، والقنوجي[3].

فلو رجع الـمُحَقِّق إلى بعض هذه الكتب الجيدة لما وقع في هذا الخطأ، لا سيما مشتبه الذهبي، وتوضيح ابن ناصر الدين، وتبصير ابن حجر، ومعجم ياقوت وغيرها.

والحقّ أن السلف الصالح من علمائنا قد تنبهوا إلى أهمية مراجعة النسخ الصحيحة أو الكتب المعنية عند ضبط أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع ونحوها، فكانوا يُعنون بانتقاء أصح النسخ عند اعتمادها في النقل، ويُنبهون على أن ما نقلوه هو من خط المؤلف أو خط عالم ثقة متقن صحيح النقل جيد الضبط.

ولا شك أن غايتهم من كل ذلك إنما كانت ترمي إلى تصحيح النص وتدقيقه وتطمين القارئ إلى صحّة ما كتبوه.

---

(١) قلائد الجواهر: ١٢٩-١٣٠.

(٢) شذرات الذهب ٥/ ١٥-١٦.

(٣) التاج المكلل: ٢١٩.

التعليل عند الترجيح

إن جمع النسخ الخطية للنص الذي يراد تحقيقه والمقابلة بينها وإثبات المحقق لما يراه صوابًا في المتن، وإثبات القراءات المرجوحة في الهامش من ضرورات التحقيق السليم، وهو ملزمٌ في كل ذلك أن يُعَلِّل هذا الصَّنِيع بالأدلة التي تُقنع القارئ بصحة هذا الترجيح، وإلا صارت المقابلة بغير هذا الترجيح خالية من الفائدة في توثيق النص ودعم صحته.

فمن ذلك مثلًا ما جاء في «المحلى» لابن حزم: «أخبرني أصبغ، قال: حدثنا إسحاق بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عمرو العُقيلي، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا مُعلّى بن أسد، قال: حدثنا عبد العزيز بن المختار... إلخ»[1].

وقوله: «محمد بن عمرو العقيلي» هكذا وقع في النسخ المعتمدة المتقنة، ووقع اسم أبيه في بعض النسخ: «عمر»، واعتمده العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله فكتب «عمر»، وقال في تعليق له: «في المصرية: محمد بن عمرو العقيلي، ورجحنا ما هنا ـ اتباعًا لليمنية ـ لأنا وجدنا في لسان الميزان (٥/ ٣٢١) ترجمة «محمد بن عمر أبو بكر العقيلي، عن هلال بن العلاء الرقي وجماعة، وعنه أبو الفتح الأزدي وابن شاهين وعدة، قال الدارقطني: ضعيف جدًا». وهذا من طبقة الذي هنا، فإن علي بن عبد العزيز البغوي الحافظ شيخ العقيلي في هذا الإسناد توفي سنة ٢٨٦هـ، وهلال بن العلاء الرقي مات سنة ٢٨٠هـ»[2].

قال بشار: هكذا قال رحمه الله، وهو غريب، فهو محمد بن عمرو العقيلي صاحب كتاب «الضعفاء» وغيرِه المتوفى سنة ٣٢٢هـ بلا شك، وروايته عن

---

(١) المحلى ٢/ ١٤ بتحقيقنا.

(٢) المحلى ١/ ٢١٢ من طبعته.

شيخه علي بن عبد العزيز البغوي مشهورة معروفة في كتابه «الضعفاء» حيث روى عنه فيه أكثر من مئة مرة، كما أن رواية علي بن عبد العزيز البغوي عن معلى بن أسد، عن عبد العزيز بن المختار مذكورة فيه وإن كانت في غير هذا الحديث (ينظر مثلًا: الضعفاء ٣/ ٤٢٦)، فما ذهب إليه الشيخ العلامة بعيد جدًا.

ومن ذلك أن لفظة «بَضْعة» الواردة في حديث: «هل هو إلا بضعة منك» جاءت في الأصل المعتمد من «المحلى»: «مُضْغة»، فرجحنا عليها «بضعة» الواردة في النسخ الأخرى لأنها هي الموافقة لما في مصادر التخريج، ولأنها جاءت على الصواب في فقرة أخرى[1]، فهذا تعليل للترجيح.

وقال ابن حزم رادًا على مخالفيه كما جاء في طبعة العلامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله من المحلى: «ولقد كان ينبغي لهم أن ينكروا على أنفسهم شرع الدين وإبطال السنن برواية أبي نصر بن مالك وعُمير والعالية زوجة أبي إسحاق... إلخ»، وعَلّق في الحاشية بقوله على «عمير»: «في اليمنية: قمير»[2]. وهذا صنيع لا فائدة فيه؛ لأنه رَجّح قراءة على أخرى من غير تعليل، فإذا ما عللنا وجدنا الراجح هو المرجوح، فالصواب «قَمِير» كما جاء في نسخة الأصل، وما جاء في ثلاث نسخ أخرى «عمير» لا يصح، وقمير هذه هي امرأة مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي، وهي تروي عن عائشة رضي الله عنها، ذكرها المزي في تهذيب الكمال، فقال: «قَمِير بنت عمرو الكوفية امرأة مسروق بن الأجدع. روت عن زوجها مسروق بن الأجدع (س)، وعائشة زوج النبي ﷺ (د). روى عنها عامر الشعبي، وعبد الله بن شبرمة (د)، ومحمد بن سيرين (س)، والمقدام بن شريح بن هانئ. قال أحمد بن عبد الله العجلي: تابعية

(١) المحلى ٢/ ٦٧ بتحقيقنا.

(٢) المحلى ١/ ٢٤٠ من طبعته.

ثقة» ثم ساق حديثها الذي أشار إليه ابن حزم عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال في المستحاضة: «تدع الصلاة أيام أقرائها...» الحديثَ[1]. وهذا الحديث من روايتها في مصنف عبد الرزاق (١١٧٠)، ومسند ابن الـجَعْد (٢٩٩٩) و(٣٠٠٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٣٦)، وسنن الدارمي (٨١٧) وغيرها، وهي بفتح القاف وكسر الميم.

وجاء في المسألة (١٦٤) من «المحلى» عند كلام المؤلف على نواقض الوضوء: «وأكل لحوم الإبل عمدًا نيئة ومطبوخة أو مشويةً، وهو يدري أنه لحم جمل أو ناقة، **فإنه ينقض الوضوء**، ولا ينقض الوضوء أكل شحومها محضة... إلخ»[2]، وعبارة «فإنه ينقض الوضوء» جاءت في نسختين مصريتين، ولذلك اعتمدها العلّامة أحمد شاكر فأثبتها في مطبوعته، أما في طبعتنا فإننا رجحنا حذف هذه العبارة، لأننا وجدنا ناسخ النسخة الإستانبولية، وهي نسخة متقنة، قد كتبها ثم وضع فوقها علامة الحذف وصحح على ما قبلها وعلى ما بعدها إشارة منه إلى استقامة العبارة من غيرها، إذ المؤلف إنما يتكلّم هنا على نواقض الوضوء عامة[3].

وجاء في طبعة العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله من «المحلى»: «وقال عبد الأعلى، ثنا معمر ويونس بن عبيد و**سعيد بن أبي عمروية**. قال معمر: عن الزهري، وقال يونس: عن الحسن، وقال سعيد: عن قتادة». وعَلّق على «سعيد بن أبي عمروية» بقوله: «في اليمنية: وعن سعيد بن أبي عروبة، وهو خطأ»[4]، ولم يبين وجه الخطأ في هذا الترجيح المستغرب من عالم جليل مثله، مع أن الذي في

(١) تهذيب الكمال ٣٥/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) المحلى ١/ ٢٤١ من طبعة العلّامة أحمد شاكر.

(٣) المحلى ٢/ ٧٣ بتحقيقنا.

(٤) المحلى ٢/ ٤٦ من طبعته.

الأصل وغيره: «**وعن سعيد بن أبي عروبة**» كما جاء في طبعتنا، وعلقنا على ورود «عن» بقولنا: «هكذا في النسخ، وكأنه لم يقل: «وسعيد بن أبي عروبة» من غير «عن» لأن عبد الأعلى رواه عن معمر ويونس مصرحًا بالتحديث، وعن سعيد بالعنعنة». أما ابن أبي عمروية فغلط محض، إذ قال بعده مباشرة: «وقال سعيد عن قتادة»، فهل ابن أبي عمروية هذا يروي عن قتادة[1]؟! ولم يسأل نفسه: مَن سعيد بن أبي عمروية هذا الذي لم نقف له على ترجمة في كتب الرجال؟

ومن ذلك: ما جاء في المسألة (٢٠٧) من «المحلى»: «قال إبراهيم ـ في الرجل تكون له المرأة أو الجارية، **فيراقب** امرأته بالغسل ـ إنه لا بأس بأن يغسل رأسه ثم يمكث ثم يغسل سائر جسده بعد ولا يغسل رأسه»[2].

ولفظة «فيراقب» جاءت في نسخة مصرية وفي طبعة العلّامة الشيخ أحمد شاكر[3]: «فيرافث»، ورجحنا «فيراقب»؛ لأنه هو الوارد في نسخة الأصل المتقنة ونسخة مصرية، ولأنه هو الذي في مصنف عبد الرزاق ١/ ٢٦٤ (١٠١٢) الذي ينقل منه المصنف، ومع أن العلّامة الشيخ أحمد شاكر ذكر أن لفظة «فيراقب» تصحيف، فإن التصحيف ما أثبته، لما ذكرنا من التعليل أولًا، ولفساد معنى «يرافث» هنا، إذ هو الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته، ولا مدخل له في هذه المسألة التي محورها الانتظار وتباعد المدة، ثم كيف يجوز له أن يرافث بعد أن غسل رأسه، ثم يكتفي بعد المرافثة بغسل سائر جسده ولا يغسل رأسه؟ وفي الصلاة لأبي نعيم الفضل بن دكين (٩٤): «سئل إبراهيم عن الرجل يغسل رأسه ثم يمكث ساعة لا يُحب أن يُعلمَ به، ثم يغتسل، فلم ير به بأسًا»، والله الموفق للصواب.

(١) المحلى ٢/ ٢٢٦ بتحقيقنا.

(٢) المحلى ٢/ ٢٧٨ بتحقيقنا.

(٣) المحلى ٢/ ٦٩.

وساق ابن حزم حديثًا من طريق يونس بن حبيب بن عبد القاهر، قال: حدثنا **أبو داود** الطيالسي، قال: حدثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد... إلخ[١].

وقد جاء في نسخة الأصل: «أبو الوليد» بدلًا من قوله: «أبو داود»، وهي محتملة أيضًا؛ لأن أبا الوليد يروي عن الحمّادين، ولكن الصواب ما جاء في النسخ الأخرى: «أبو داود» كون الحديث في مسنده بالإسناد عينه (١٢٦٢)، ولأن يونس بن حبيب بن عبد القاهر معروف بالرواية عن أبي داود، بل هو راوية مسنده، قال ابن حبان: «وهو صاحب مسند أبي داود الطيالسي»[٢]، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «كان من أروى الناس عن أبي داود»[٣]، ولا تُعرف له رواية عن أبي الوليد الطيالسي.

ومن التعليل ما يستند إلى المعرفة باللغة والنحو وما إليهما، فتُرجّح الرواية الأصوب التي يُعتقد أن المؤلف ـ إن كان من أهل العناية باللغة والأدب ـ قد أرادها دون غيرها، فمن ذلك مثلًا ما جاء في حديث أبي هريرة، وفيه قول الله عز وجل: «مَن **يَدْعُونِي** فأستجيب له»[٤]، وقد جاءت في النسخة الأصل: «يَدْعُني»، فرجحنا عليها «يدعوني» من نسخة مصرية؛ لأن هذه اللفظة هي التي في الموطأ (٥٧٠) وصحيح مسلم (٧٥٨) (١٦٨) وغيرهما، ولأن الـجَزْم ممتنع هنا ومرجوع كون السياق استفهاميًّا بدليل اقتران الفعل المضارع بعده بالفاء، فوجب الرفع.

وقال ابن حزم في المحلى: «وهذا قول لا **يُعلم** عن أحد من المتقدمين»[٥]، وقد جاء في الأصل مجودًا: «لا نعلم» بضمير النفس مجموعًا، وأثبتنا ما جاء في

---

(١) المحلى ٢/ ٣٠٥ بتحقيقنا.

(٢) الثقات ٩/ ٢٩١.

(٣) أخبار أصبهان ٢/ ٣٢٤.

(٤) المحلى ١/ ٢٥٩ بتحقيقنا.

(٥) المحلى ٢/ ٤١ بتحقيقنا.

بقية النسخ، إذ هو الموافق للغة، إذ يجب أن يقال: «لا نعلمه» بلفظ مفعوله معه، وقد جاء هذا الفعل متبوعًا بمفعوله بعد قليل.

ومنه قوله: «**أَنْعَظَ أو لم يُنْعِظْ**»[1]، وقد وجدنا ناسخ الأصل ضبطها: «أَنَعُظَ أو لم ينعَظ»، ورجحنا الأول، لأنه هو الغالب في معجمات اللغة، ويعضده استعمال المؤلف للإنعاظ رباعيًا في الصفحة نفسها.

ومنه قوله: «فإنه يلزمهم أنَّ من عليه خمس صلوات نام عنهن ثم استيقظ ـ وكان توضأ ولبس خفيه على طهارة ثم نام ـ أنه يمسح **لهن**، فإذا أتمهن لم يجز...»[2].

وقد جاءت «لهن» في طبعة العلّامة الشيخ أحمد شاكر: «عليهما»، وقال يرحمه الله تعالى: «في المصرية: «يمسح لهن»، وفي اليمنية: «يمسح عليهن»، وكل منهما خطأ؛ لأن المقصود: المسح عليهما، أي: على الخفين، وهذا ظاهر بأدنى تأمل»[3].

هكذا قال رحمه الله مع أن المقصود: يمسح على خفيه لأجل الصلوات الخمس، فالضمير في «لهن» للصلوات، وهو تعبير صحيح جاء في جميع النسخ المعتمدة لا شك فيه. أما الشيخ يرحمه الله فقد حصر كلام المصنف في مسألة المسح على الخفين مجردة من سياقها الذي أراده، وهو الكلام على مَن حَدَّ المسح بالصلوات الخمس، والمسح لها، وما أثبتنا من النسخ هو الذي يناسب مراده والسياق معًا، بدلالة قوله بعده: «فإذا أتمهن لم يجز...» فقوله: «لهن» راجع إلى «أتمهنَّ».

هذه نماذج يسيرة على ضرورة التعليل عند الترجيح، لها مئات نظائر في كتبنا المحققة، فمن أراد استزادة فليتصفح أي كتاب منها يجد أمثلة، وإنما

---

(١) المحلى ٢/ ٨٧ بتحقيقنا.

(٢) المحلى ٢/ ٣٣٤ بتحقيقنا.

(٣) المحلى ٢/ ٩٧ من طبعته.

ذكرت بعض أمثلة من «المحلى» كونه كتاب فقه يتناسب مع موضوع هذه الدورة المباركة.

ويتعين على المحقق عند الترجيح أن يثبت ما يرى أن المؤلف قد كتب ذلك، وأن لا يثبت ما يراه صحيحًا كما يفعل بعض المحققين، فهذه آفة عظمى وقع فيها كثير من المحققين، ومنهم ناشرو «موطأ» الإمام مالك بن أنس برواية يحيى بن يحيى الليثي التي تَسَوَّر عليها ابن وضّاح المرواني، فأصلح الكثير من الأخطاء التي وقعت ليحيى في روايته للموطأ، بل في بعض الأحيان بدل الصواب بالخطأ، وهو أمر نعاه عليه من جاء بعده، بينما روى ابنه عبيد الله بن يحيى «الموطأ» عن أبيه كما يجيء من غير إصلاح؛ فكان يتعين على كل محقق يتصدى لهذا الكتاب النفيس أن يبقي على هذه الهنات ويعلق عليها في الهامش.

لقد حاولت جهد المستطاع تخليص رواية يحيى بن يحيى الليثي من هذه الإصلاحات عند قيامي بتحقيق الموطأ بروايته، فوفقت في الكثير منها، وفاتني النزر اليسير الذي أنبهني عليه بعض أهل العلم المعنيين بهذا الشأن[1]، فاستدركتها مع بعض ما وقع من غلط الطبع في طبعة ٢٠١٠م الثالثة من الموطأ.

وقد نَبّه العلماء المعنيون بالموطأ ورواية يحيى خاصة إلى ما وقع فيها من أخطاء أو مخالفات للروايات الأخرى، مثل محمد بن الحارث الخشني (ت ٣٦١هـ)، وأبي الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشي (ت ٤٨٩هـ) وأبي عبد الله محمد بن الفرج مولى ابن الطلاع البكري(ت ٤٩٧هـ)، وأبي عمر أحمد بن محمد بن يحيى القرطبي المعروف بابن الحذَّاء (ت ٤٦٧هـ)، وأبي عمر بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، والقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، وأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) وغيرهم.

(١) تنظر الدراسة التي قام بها الأستاذ جعفر أهمدي: «رواية يحيى الليثي بين المطبوع والمخطوط» بإشراف صديقنا العلّامة المغربي الدكتور محمد الراوندي حفظه الله تعالى (سنة ٢٠٠٦م).

فمن ذلك ما في كتاب الصلاة، والوضوء ومس الفرج:

«حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر، **عن** محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء... الحديث»[1].

هكذا جاء الإسناد في النسخ الصحيحة «عن محمد بن عمرو»، وقد أصلحت في بعض النسخ والمطبوعات إلى «بن» على الصواب لقباحتها، قال ابن عبد البر: «في نسخة يحيى في الموطأ في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ غير مشكل، وقد يجوز أن يكون من خطأ اليد، فهو من قبيح الخطأ في الأسانيد، وذلك أنَّ في كتابه في هذا الحديث: مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد ابن عمرو بن حزم. فجعل في موضع «ابن» «عن» فأفسد الإسناد، وجعل الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم، وهكذا حدث به عنه ابنه عُبيد الله بن يحيى. وأما ابن وضاح فلم يحدث به هكذا، وحدث به على الصحة فقال: مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وهذا الذي لا شك فيه عند جماعة أهل العلم، وليس الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم عند أحد من أهل العلم بالحديث، ولا رواه محمد بن عمرو بن حزم بوجه من الوجوه، ومحمد بن عمرو بن حزم لا يروي مثله عن عروة ... الخ»[2].

ومنه في القراءة في المغرب والعشاء:

«وحدثني عن مالك، عن أبي عُبيد مولى سليمان بن عبد الملك، عن **عَباد بن نُسي**، عن قيس بن الحارث، عن أبي عبد الله الصنابحي أنه قال: قدمت المدينة

(١) الموطأ برواية يحيى (١٠٠) بتحقيقنا.

(٢) ينظر تعليقنا على الموطأ ١/ ٨٤.

في خلافة أبي بكر الصديق، فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة سورة من قصار المفصَّل... الحديث»[1].

وهذا مما أخطأ فيه يحيى بن يحيى إذ الصواب فيه «**عُبادة بن نُسِي**»كما في الروايات الأخرى، وقد كتب على الصواب في كثير من المخطوطات والمطبوعات.

وفي النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها:

«حدثني يحيى عن مالك، عن علقمة بن أبي علقمة أنَّ عائشة زوج النبي ﷺ قالت: أهدى أبو جهم بن حذيفة لرسول الله ﷺ خميصة شامية لها عَلَمٌ... الحديث»[2].

وقد صُحّح إسناد هذا الحديث في بعض المخطوطات والمطبوعات ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى: «**عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمّه أن عائشة**»، وهو غلط في رواية يحيى بن يحيى، قال ابن عبد البر بعد أن ساق إسناده كما أثبتناه: «هكذا قال يحيى عن مالك في إسناد هذا الحديث: عن علقمة بن أبي علقمة، أن عائشة. ولم يتابعه على ذلك أحد من الرواة، وكلهم رواه في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة، وسقط ليحيى عن أمه، وهو مما عُدَّ عليه، والحديث صحيح متصل لمالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه، عن عائشة، كذلك رواه جماعة أصحاب مالك عنه»[3].

ومنه قوله في صلاة النبيِّ ﷺ في الوتر:

«وحدثني عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه أنَّ عبد الله بن قيس بن مخرمة أخبره، عن زيد بن خالد الجهني، أنه قال: لأرمقن الليلة صلاة

---

(١) الموطأ (٢٠٩).

(٢) الموطأ (٢٥٩).

(٣) التمهيد ٢/ ١٠٨، وتنظر رواية أبي مصعب (٤٨٤)، وإسحاق بن موسى الطباع عند أحمد ٦/ ١٧٧، وسويد بن سعيد (١٥٥)، وعبد الرحمن بن مهدي عند أحمد ٦/ ١٧٧، وقتيبة بن سعيد عند الجوهري (٦١٢)، ويحيى بن يحيى النيسابوري عند البيهقي ٢/ ٣٤٩.

رسول الله ﷺ، قال: فتوسدتُ عتبته، أو فُسطاطه، فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين طويلتين طويلتين... الحديث»[1].

وقد جاء في بعض النسخ وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي: «طويلتين طويلتين طويلتين» ثلاث مرات، وهو خطأ بالنسبة لرواية يحيى، قال ابن عبد البر: «هكذا قال يحيى في الحديث: فقام رسول الله ﷺ فصلَّى ركعتين طويلتين طويلتين. ولم يتابعه على هذا أحد من رواة الموطأ عن مالك فيما علمتُ، والذي في الموطأ عن مالك عند جميعهم: فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين، فاسقط يحيى ذكر الركعتين الخفيفتين، وذلك خطأ واضح... وقال يحيى أيضًا: طويلتين طويلتين؛ مرتين، وغيره يقول ثلاث مرات: طويلتين طويلتين طويلتين»[2]، فتراها قد صححت على خلاف ما هو واقع في رواية يحيى.

وفيما جاء في العتمة والصُّبح:

«حدثني عن مالك، عن سُمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ، قال:«بينما رجل يمشي بطريق إذ وجد غُصن شوكٍ على الطريق فأخّره، فشكر الله له فغفر له». وقال: «الشهداء خمسة...»، وقال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوًا»[3].

هذه ثلاثة أحاديث في واحد، وكذا هي محفوظة عن أبي هريرة: أولها: حديث الذي نزع غصن الشوك عن الطريق، والثاني: حديث الشهداء، والثالث قوله: لو يعلم الناس ما في النداء.

(١) الموطأ (٣١٨).
(٢) التمهيد ١٧/ ٢٨٧-٢٨٨.
(٣) الموطأ (٣٤٦).

والحديث الثالث تقدم في رواية يحيى برقم (١٧٤) بتحقيقنا، وهذا الحديث الثالث سقط ليحيى في باب ما جاء في العتمة والصبح، قال ابن عبد البر: «فلم يروه عنه ابنه عبيد الله في ذلك الباب، ورواه ابن وضّاح عن يحيى، وهو عند جماعة الرواة للموطأ عن مالك لا يختلفون في ذلك فيما علمت»[1]، ونقلت كلامه هذا في تعليقي على الحديث (١٧٤) وأبقيتُ على ما زاده ابن وضاح في باب ما جاء في العتمة والصبح على أساس أن هذا من رواية ابن وضاح عن يحيى كما نص عليه ابن عبد البر، ولو حذفناه لكان أحسن، فالظاهر أنه من زياداته على يحيى.

و في الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر:

«حدثني يحيى عن مالك، عن داود بن الحصين عن الأعرج، أنَّ رسول الله ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك[2]».

وقد جاء في بعض المخطوطات وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي: «**عن الأعرج، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ**». مع أنَّ الراجح أن يحيى رواه مرسلًا كما بينه ابن عبد البر في التمهيد حين قال: «وهذا الحديث هكذا رواه جماعة من أصحاب مالك مرسلًا إلا أبا المصعب في غير الموطأ، ومحمد بن المبارك الصوري، ومحمد بن خالد بن عثمة، ومطرف، والحنيني، وإسماعيل ابن داود الـمخراقي، فإنهم قالوا: عن مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن أبي هريرة مسندًا».

ولكنه عاد فقال: «وذكر أحمد بن خالد أن يحيى بن يحيى روى هذا الحديث عن مالك... مسندًا، قال: وأصحاب مالك جميعًا على إرساله عن الأعرج». ثم قال ابن عبد البر: «وقد يمكن أن يكون ابن وَضّاح طرح أبا هريرة من روايته عن يحيى لأنه رأى ابن القاسم وغيره ممن انتهت إليه روايته عن مالك في الموطأ أرسل الحديث، فظن أنَّ رواية يحيى غلط لم يتابع عليه،

(١) التمهيد ٢٢/ ١١.

(٢) الموطأ (٣٨٢).

فرمى أبا هريرة وأرسل الحديث، فإن كان فعل هذا ففيه مالا يخفى على ذي لب، وقد كان له على يحيى تسوّر في الموطأ، في بعضه، فيمكن أن يكون هذا من ذلك إن صح أنَّ رواية يحيى لهذا الحديث على الإسناد والاتصال، وإلا فقول أحمد (بن خالد) وهم منه، ولا أدري كيف هذا، إلا أنَّ روايتنا لهذا الحديث في الموطأ عن يحيى مرسلًا... وقد تأملت رواية يحيى فيما أرسل من الحديث ووصل في الموطأ فرأيتها أشد موافقة لرواية أبي المصعب في الموطأ كله من غيره، وما رأيت في رواية في الموطأ أكثر اتفاقًا منها»[١].

قال بشار: قد رواه أبو مصعب الزهري في موطئه مرسلًا[٢]. ولا أدل على صحة إرساله في رواية يحيى هو ما ذكره الإمام الدارقطني حين نص على من رواه موصولًا من أصحاب مالك، ولم يذكر فيهم يحيى، بل ذكر أن أصحاب الموطأ أرسلوه، وهو الخبير بالموطأ[٣].

على أنَّ إشارة ابن عبد البر إلى احتمال صنيع ابن وَضّاح في رواية يحيى يشير من غير ريب أن ما أراده أحدهم من إصلاح قد يكون مآله إلى إفساد، وهو أمر انتقد عليه ابن وَضّاح كثيرًا وأشير إلى تسوّره على الموطأ، كما بينه ابن عبد البر وغيره[٤].

و في كتاب الصلاة، ما جاء في صلاة القاعد في النافلة:

«وحدثني عن مالك، عن عبد الله بن يزيد المدني، عن أبي النَّضْر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنّ رسول الله ﷺ كان يصلي جالسًا... الحديث»[٥].

---

(١) التمهيد ٢/ ٣٣٧-٣٣٩.

(٢) الموطأ، برواية الزهري (٣٦٤).

(٣) الدارقطني: العلل ١٠/ ٣٠٠-٣٠١ سؤال رقم ٢٠٢٠.

(٤) وينظر مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/ ٤.

(٥) الموطأ (٣٦٥).

هكذا رواية يحيى عن مالك:«**عن أبي النضر**»، والصواب: «**وعن أبي النضر**»، قال الخشني:«وهم فيه يحيى إنما هو: عن عبد الله بن يزيد وأبي النَّضْر، كما رواه أصحاب مالك»[1]، وكذا نبّه عليه أبو العباس الداني[2]، وأشير في نسخة مولى ابن الطلاّع إلى أن هذا من إصلاح ابن وضّاح، ومع ذلك لم يتنبه إلى هذا التصحيح من نشر الموطأ، بما فيهم أنا لوروده في كثير من المخطوطات مصححًا على الوجه!

وفي صلاة الضُّحى:

«وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي سُبحة الضحى قط، وإني **لأستحبها**... الحديث»[3].

هكذا في رواية يحيى: «لأستحبها»، وجاءت في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي «لأسبحها» وهي ليست في رواية يحيى، إنما هي لباقي الرواة كما بينه الزرقاني[4].

وفي جامع الصلاة:

«وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن **محمود بن لبيد** الأنصاري، أنَّ عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى... الحديث»[5].

وقد أُصلح في بعض المطبوعات من الموطأ، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى: «**محمود بن الربيع**» وهو وإن كان الصواب، لكنه خطأ من رواية يحيى بن يحيى، وذلك أن يحيى بن يحيى أخطأ فيه فرواة «لبيد» بدلًا من

---

(١) أخبار الفقهاء ٣٥١.

(٢) الإيماء ٤/ ٨٨-٨٩.

(٣) الموطأ (٤١٧).

(٤) شرح الزرقاني ١/ ٣٠٧.

(٥) الموطأ (٤٧٦).

«الربيع»، قال ابن عبد البر: «قال يحيى في هذا الحديث: عن مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن لبيد. وهو غلط بَيّن وخطأ غير مشكل ووهم صريح لا يعرج عليه... وهذا الحديث لم يروه أحد من أصحاب مالك ولا من أصحاب ابن شهاب إلا عن محمود بن الربيع، ولا يحفظ إلا لمحمود بن الربيع، وهو حديث لا يُعرف إلا به، وقد رواه عنه أنس بن مالك، عن عتبان بن مالك. ومحمود بن لبيد ذكره في هذا الحديث خطأ، والكمال لله، والعصمة به لا شريك له»[1]، فتبين أن تصحيحه كان خطأً.

وفي كتاب الجنائز، ما جاء في غُسل الميت:

«وحدثني عن مالك، عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد بن سيرين، عن أم عطية الأنصارية أنها قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال: «اغسلنها ثلاثًا، أو خمسًا، أو أكثر من ذلك، بماء وسدر... الحديثَ»[2].

هذه هي رواية يحيى، وقد رواها غيره بزيادة «**إن رأيتن ذلك**» بعد قوله ﷺ: أو أكثر من ذلك، كما في الطبعة التونسية والفاسية ومحمد فؤاد عبد الباقي مع أنها ليست من رواية يحيى بن يحيى، قال ابن عبد البر:«وكل من روى هذا الحديث فيما علمت عن مالك في الموطأ يقولون فيه بعد قوله «أو أكثر من ذلك»: «إن رأيتن ذلك» وسقط ليحيى«إن رأيتن ذلك» ليس في روايته، ولا في نسخته في الموطأ»[3].

وفي الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر:

«حدثني يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد، **عن واقد بن سعد بن معاذ،**

---

(١) التمهيد ٦/ ٢٧٧. وينظر الموطأ برواية الزهري (٥٧٢)، وعبد الرحمن بن القاسم (٨)، وصحيح البخاري (٦٦٧)، وسنن البيهقي ٣/ ٨١ و٨٧، وسنن النسائي ٢/ ٨٠.

(٢) الموطأ (٥٩٢).

(٣) التمهيد ١/ ٣٧٢، وتعليقنا على هذا الحديث في طبعتنا ١/ ٣٠٦.

عن نافع بن جبير بن مطعم، عن مسعود بن الحكم، عن علي بن أبي طالب أنَّ رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنائز، ثم جلس بعد»[1].

هذه هي رواية يحيى، وجاء في بعض النسخ وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي: «**عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ**»، وهذا وإن كان هو الأصح لكنه خطأ بالنسبة لرواية يحيى بن يحيى الليثي، قال ابن عبد البر بعد أن ساق إسناد الرواية كما ذكرها يحيى: هكذا قال يحيى عن مالك: واقد بن سعد بن معاذ. وتابعه على ذلك أبو مصعب وغيره. وسائر الرواة عن مالك يقولون: عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، وهو الصواب إن شاء الله، وكذلك قال ابن عيينة وزهير بن معاوية، وهو: واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ بن النعمان ابن امرئ القيس الأشهلي الأنصاري، يكنى أبا عبد الله مدني ثقة، كناه خليفة ابن خياط، وذكره الحسن بن عثمان في بني عبد الأشهل، وقال: كانت وفاته سنة عشرين ومئة، وكان محمد بن عمرو بن علقمة يقول فيه: واقد بن عمر بن سعد بن معاذ، يهم فيه»[2].

وفي زكاة العروض:

«حدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن **رُزَيْق بن حيان**، وكان رزيق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز... الحديثَ»[3].

وجاء اسم «رزيق» في بعض المطبوعات، ومنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي: «زريق» بتقديم الزاي على الراء، وهو وإن كان رواية فيه، لكنه خطأ بالنسبة لروايه يحيى، فقد نص الباجي على أن يحيى قد رواه بتقديم الراء المهملة، وهو رزيق بن حيان الدمشقي أبو المقدام، مولى بني فزارة، ذكره البخاري في

---

(١) الموطأ(٦٢٦)، ويُنظر تهذيب الكمال ٣٠/ ٤١٢، وتعليقنا على الموطأ.

(٢) التمهيد ٢٣/ ٢٦٠.

(٣) الموطأ (٦٩٠).

تاريخه الكبير[1] وغير واحد في باب الراء، وابن حزم و الأمير ابن ماكولا[2]، وقيّده أبو زرعة الدمشقي بالزاي، وقال: «وزريق لقب، واسمه سعيد بن حيان»[3]، وقيّده مصعب الزبيري في روايته بالراء أيضًا، ونقله عنه المزي[4].

وفي ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعَسَل:

«حدثني يحيى عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار **وعن** عراك بن مالك، عن أبي هريرة... الحديث»[5].

هكذا هي رواية يحيى، وقد أسقطت الواو من قوله «**وعن**» من بعض الطبعات، ومنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، مع أن وجودها في رواية يحيى منصوص عليه، وإن كان مخالفًا لرواية جماعة رواة الموطأ؛ قال ابن عبد البر: «وهذا الحديث أيضًا أخطأ فيه يحيى بن يحيى... وأدخل بين سليمان وعراك بن مالك واوًا، فجعل الحديث لعبد الله بن دينار وعراك، وهو خطأ غير مشكل مما عُدَّ عليه من غلطه في الموطأ، والحديث محفوظ في الموطآت كلها وغيرها لسليمان بن يسار عن عراك بن مالك، وهما تابعان نظيران، وعراك أسن من سليمان، وسليمان عندهم أفقه، وكلاهما ثقة جليل عالم، وعبد الله بن دينار تابع أيضًا ثقة، توفي عراك بن مالك الغفاري بالمدينة سنة اثنتين ومئة، وتوفي سليمان بن يسار سنة سبع ومئة... وما زال العلماء قديمًا يأخذ بعضهم عن بعض ويأخذ الكبير عن الصغير، والنظير عن النظير»[6].

---

(١) التاريخ الكبير ٣/ الترجمة ١٠٨٢.

(٢) الإكمال ٤/ ٤٧.

(٣) تاريخه ٦٩٤.

(٤) تهذيب الكمال ٩/ ١٨٢، وينظر تعليقنا على الموطأ ١/ ٣٤٦.

(٥) الموطأ (٧٥١) وتعليقنا عليه.

(٦) التمهيد ١٧/ ١٢٣-١٢٤.

وفي ما جاء في صيام الذي يصبح جنبًا:

«حدثني يحيى عن مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري، عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رجلًا قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب وأنا أسمع: يا رسول الله، إني أُصبح جنبًا وأنا أريد الصيام... الحديثَ»[1].

وقلت في التعليق عليه: «وقوله: عن عائشة زوج النبي ﷺ في بعض النسخ دون بعض، لأن عبيد الله بن يحيى قد رواه عن أبيه من غيرها، وأما ابن وَضَّاح فرواه عنه موصولًا مسندًا فذكر فيه عن عائشة، وكذلك هو عن جماعة الرواة للموطأ مثل رواية ابن وضّاح، لذلك رأينا إثباتها والإشارة إليها، وانظر التمهيد لابن عبد البر ١٧/ ٤١٨-٤١٩».

وقد استدرك بعض الفضلاء الفهماء على صنيعنا هذا وظن أننا غفلنا عن الرواية المرسلة[2] مع إشارتنا إليها في النسخة، ولعله نعى علينا إثباتها في الأصل، فساقها مرسلة وذكر بعض النسخ الخطية التي ساقتها مرسلة وقال: «وكذلك هي رواية يحيى مرسلة، وقد تفرد بإرسال هذا الحديث عن باقي رواة الموطأ، أما ابن وضاح فإنه استدرك السقط في روايته فقال: عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة أن رجلًا» ثم نقل عن ابن عبد البر قوله: «هكذا روى يحيى هذا الحديث مرسلًا، وهي رواية عبيد الله ابنه عنه، وأما ابن وضّاح في روايته عن يحيى في الموطأ فإنه جعله عن عائشة فوصله وأسنده، وكذلك هو عند جماعة الرواة للموطأ مسندًا عن عائشة منهم: ابن القاسم، والقعنبي، وابن بكير، وأبو المصعب، وعبد الله بن يوسف، وابن عبد الحكم وابن وهب»[3].

---

(١) الموطأ (٧٩٣) وتعليقنا عليها.

(٢) هو الأستاذ جعفر أهمدي في بحثه النافع: «رواية يحيى بن يحيى الليثي بين المخطوط والمطبوع (الرباط ٢٠٠٦م)».

(٣) التمهيد ١٧/ ٤١٨-٤١٩.

ويلاحظ على قول ابن عبد البر أنه لم يقل أن ابن وضّاح أصلحه أو غيّره، بل قال: «وأما ابن وضاح في روايته عن يحيى»، فهذا يحتمل أن يحيى بن يحيى رواه مرة موصولًا ومرة مرسلًا، أو أنَّ عبيد الله أخطأ في روايته.

أما قول الداني: «هذا مرسل عند يحيى بن يحيى سقط من كتابه «عن عائشة» واستدركه ابن وضّاح، وثبت لابن وهب وابن القاسم والقعنبي وسائر الرواة، وهو الصحيح»، فإن قول القاضي عياض في المشارق أفضل منه حين قال: «وفي صيام الجنب أبو يونس مولى عائشة عن عائشة، كذا قاله ابن بكير وابن القاسم، والقعنبي، وأبو مصعب، وسائر رواة الموطأ، **وكذا رواه ابن وضّاح عن يحيى**، وأسقط عبيد الله عن أبيه يحيى منه عائشة فأرسله، وكلهم على خلافه، وهو محفوظ عن عائشة مسندًا»[1]. ونقل الباحث الفاضل من حاشية نسخة ابن رشيد ما يأتي: «في رواية عبيد الله عن أبيه مرسل، وفي رواية ابن وضاح جعله مسندًا عن عائشة، وكذلك هو مسند عند جميع رواة الموطأ وسقط عن عائشة ليحيى فيما علمت والله أعلم».

فإذا سَلَّمنا أنَّ يحيى قد رواه مرسلًا، فكيف نفسّر قوله في متن الحديث: «أن رجلًا قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب، **وأنا أسمع**: يا رسول الله»، ومعلوم أن أبا يونس مولى عائشة لم يدرك النبي ﷺ[2]، فالقائل «وأنا أسمع» هي عائشة، فإن كان رضي بهذا المتن وساقه مرسلًا فتلك غفلة لا يقع فيها أجهل الناس، وهو ما نجل يحيى عن الوقوع به، فالأصح أن ابن وضاح رواه على الوجه عن يحيى، وليس من إصلاحه.

---

(١) مشارق الأنوار ٢/ ٣٣٥.

(٢) تهذيب الكمال ٣٤/ ٤١٨-٤١٩.

وفي ما جاء في الرخصة في القُبلة للصائم:

«وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد؛ أنَّ عاتكة **بنت سعيد** بن زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم فلا ينهاها»[1].

هكذا هي رواية يحيى الليثي، وهي من المواطن التي أخطأ فيها حين ذكر نسب عاتكة امرأة عمر، فأصلح ابن وضّاح الخطأ بإسقاط «**سعيد**» من النسب، فهي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، وانتقل هذا الإصلاح إلى العديد من النسخ والمطبوعات بما فيها طبعتي، وقد جاء التنبيه على هذا الإصلاح في بعض النسخ، ومنها في حاشية النسخة المرابطية: «هكذا وقع في رواية يحيى، والصواب: عاتكة بنت زيد بن عمرو، أمر ابن وضّاح بطرح سعيد»[2].

وفي كتاب الاعتكاف، قضاء الاعتكاف:

«حدثني زياد عن مالك، عن ابن شهاب[3]، عن عمرة بنت عبد الرحمن أنَّ رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف ... الحديث»[4].

هكذا رواية يحيى، وكذلك هو في الـموطآت كافة[5]، ووقع في بعض المطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: «**عن عمرة بنت**

---

(١) الموطأ (٧٩٩).

(٢) من فوائد الأستاذ جعفر أحمدي في بحثه سالف الذكر (المثال الخامس).

(٣) هكذا في الأصول كافة، وهو غلط من يحيى أو من زياد شبطون، فذكر الزهري هنا غير محفوظ، بل هو حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث ليحيى في الموطأ: عن مالك عن ابن شهاب، وهو غلط وخطأ مفرط لم يتابعه أحد من رواة الموطأ فيه عن ابن شهاب، وإنما هو في الموطأ لمالك عن يحيى بن سعيد... كذلك رواه مالك وغيره وجماعة عنه، ولا يُعرف هذا الحديث لابن شهاب، لا من حديث مالك، ولا من حديث غيره من أصحاب ابن شهاب، وهو من حديث يحي بن سعيد محفوظ صحيح سنده (التمهيد ١١/ ١٨٩).

(٤) الموطأ (٨٨٠).

(٥) تنظر مثلًا رواية أبي مصعب الزهري (٨٧٦) ورواية سويد بن سعيد (٤٤٩).

عبد الرحمن، عن عائشة، أنَّ رسول الله»، وهو غلط محض أصلحه بعضهم ظنًا منه أنه هو الصواب، فقد رواه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير ومحمد بن فضيل بن غزوان والأوزاعي وسفيان الثوري وغير واحدٍ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة موصولًا[1]. ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف التنيسي، عن مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة مرفوعًا[2]، لكن الـحافظ ابن حجر نبه على سقوط قوله «عن عائشة» من روايتي النسفي والكشميهني، ثم قال: « وكذا هو في الموطآت كلها. وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسلًا أيضًا، وجزم بأن البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف موصولًا، قال الترمذي: رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسلًا، وقال الدارقطني: تابع مالكًا على إرساله عبدُ الوهاب الثقفي، ورواه الناس عن يحيى موصولًا. وقال الإسماعيلي: تابع مالكًا أنسُ بنُ عياض وحماد بن زيد على اختلاف عنه، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع، عن مالك موصولًا، فحصلنا على جماعة وصلوه»[3].

ومنه ما جاء في ليلة القدر:

«وحدثني زياد عن مالك، أنّه بلغه أن رجالًا من أصحاب رسول الله ﷺ أُروا ليلة القدر في المنام ... الحديثَ»[4].

هكذا رواية يحيى الليثي، ووقع في بعض المطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: «**عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر**» وهو غلط محض بالنسبة لرواية يحيى، قال ابن عبد البر بعد أن ساقه بلاغًا كما هو في

(١) وهي في الصحيحين: البخاري ٣/ ٦٦ و٦٧، ومسلم ٣/ ٧٥.

(٢) البخاري ٣/ ٦٣ حديث رقم ٢٠٤٣.

(٣) فتح الباري ٤/ ٣٤٩.

(٤) الموطأ (٨٩٥) وتعليقنا عليه.

طبعتنا: «هكذا روى يحيى عن مالك هذا الحديث وتابعه قوم. ورواه القعنبي، والشافعي، وابن وهب، وابن القاسم، وابن بكير، وأكثر الرواة: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنَّ رجالًا من أصحاب رسول الله ﷺ، وذكروا الحديث مثله سواء[1]، وهو محفوظ مشهور من حديث نافع عن ابن عمر لمالك وغيره، ومحفوظ لمالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر»[2].

وفي كتاب الحج، غسل المُحرم:

«حدثني يحيى عن مالك، عن زيد بن أسلم، **عن نافع**، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، أنَّ عبد الله بن عباس والمِسْور بن مخرمة، اختلفا بالأبواء فقال عبد الله: يغسل المحرم رأسه... الحديثَ»[3].

هكذا هو إسناد الحديث في رواية يحيى بن يحيى الليثي، وهو خطأ، ومما انتقد عليه لإدخاله «نافع» بين زيد بن أسلم وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، فأمر محمد بن وضاح بحذفه ليصح الإسناد، فظهر محذوفًا في بعض المخطوطات والمطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، قال ابن عبد البر: «روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك عن زيد بن أسلم عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه، فذكره، ولم يتابعه على إدخال نافع بين زيد بن أسلم وبين إبراهيم بن عبد الله بن حنين أحد من رواة الموطأ عن مالك فيما علمتُ. وذكر نافع في هذا الإسناد عن مالك خطأ عندي لا أشك فيه، فلذلك لم أر لذكره

(١) تنظر رواية القعنبي في مسند الموطأ للجوهري (٦٦٠)، وابن وهب عند البيهقي ٤/ ٣١٠، وعبد الله بن يوسف التنيسي عند البخاري ٣/ ٥٩ حديث ٢٠١٥، وعبد الرحمن بن القاسم عند النسائي في الكبرى كما في التحفة (٨٣١٣)، ومعن بن عيسى القزاز عند ابن عبد البر في التمهيد ٢٤/ ٣٨٢، ويحيى بن يحيى النيسابوري عند مسلم ٣/ ١٧٠ كلهم من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

(٢) التمهيد ٢٤/ ٣٨٢.

(٣) الموطأ (٩٠١) وتعليقنا عليه.

في الإسناد وجهًا، وطرحته كما طرحه ابن وضّاح وغيره، وهو الصواب إن شاء الله. وهذا مما يُـحفظ من خطأ يحيى ابن يحيى في الموطأ وغلطه»[1].

وفي الاستلام في الطواف:

«وحدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنّه قال: قال رسول الله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف: «كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن؟» فقال عبد الرحمن... الحديث[2].

هكذا رواية يحيى في الأصل، وأضيف في بعض النسخ الخطية بعد قوله «استلام الركن» لفظة «الأسود» وهي من إضافات ابن وضّاح واصلاحاته[3]، قال ابن عبد البر: «كان ابن وَضّاح يقول: في موطأ يحيى إنما الحديث (كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن الأسود) وزعم أن يحيى سقط له من كتابه (الأسود)، وأمر ابن وضّاح بإلحاق (الأسود) في كتاب يحيى، ولم يرو يحيى (الأسود) ولكنه رواه ابن القاسم وابن وهب والقعنبي وجماعة. وقد روى أبو مصعب وغيره كما روى يحيى ولم يذكروا الأسود (كذا) وكذلك رواه ابن عيينة وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه ولم يذكروا الأسود كما روى يحيى، وهو أمر محتمل جائز في الوجهين جميعًا»[4]. والمهم إثبات أن رواية يحيى ليس فيها

(١) التمهيد ٤/ ٢٦١. والرواية المحفوظة من غير «نافع» من طريق مالك عند أبي مصعب الزهري (١٠٣٣)، ومن طريقه ابن ماجة (٢٩٣٤) وابن حبان (٣٩٤٨) والبغوي (١٩٨٣)، وعند سويد بن سعيد (٤٨٤)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي عند أبي داود (١٨٤٠) والجوهري (٣٦٢) والبيهقي في الكبرى ٥/ ٦٣، وعبد الله بن يوسف التنيسي عند البخاري (١٨٤٠)، وعبد الرحمن بن القاسم (١٧٩)، وعبد الرحمن بن مهدي عند أحمد ٥/ ٤١٨، وقتيبة بن سعيد عند مسلم ٤/ ٢٣، والشافعي في مسنده ١/ ٣٠٨ وغيرهم.

(٢) الموطأ (١٠٦٤) وتعليقنا عليه.

(٣) مثل نسخة ابن مسدي، والنسخة التي بدار صَدَّام برقم (١٣٠١٠) وغيرهما.

(٤) التمهيد ٢٢/ ٢٥٨.

«الأسود» وأن ابن وضّاح هو الذي ألحقها، فانتشرت في المخطوطات، وتنبهنا إليها ونبهنا عليها في تعليقنا على الحديث المذكور.

وفي تقبيل الركن الأسود في الاستلام:

«قال مالك: سمعت بعض أهل العلم يستحبُّ، إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن **اليماني**، أن يضعها على فيه»[١].

هكذا هي رواية يحيى، ولكن ابن وضّاح حذف في روايته لموطأ يحيى لفظة «اليماني» فظهرت في بعض النسخ ظنًا منه أنه يصحح فأخطأ، قال ابن عبد البر: «وهذا مما تسوّر فيه على رواية يحيى، وهي أصوب، من رواية يحيى[٢] ومن تابعه في هذا الموضع. وكذلك روى ابن وهب، وابن القاسم، وابن بكير، وأبو المصعب، وجماعة في هذا الموضع عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يستحب الذي إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني أن يضعها على فيه، زاد ابن وهب: من غير تقبيل، وقالوا كلهم: **الركن اليماني**. والعجب من ابن وضّاح وقد روى موطأ ابن القاسم وفيه «اليماني» كيف أنكره! وقد روى القعنبي عن مالك في ذلك، قال: سمعت بعض أهل العلم يستحبون إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن الأسود أن يضعها على فيه، هكذا قال القعنبي: الركن الأسود. وأظن ابن وضّاح إنما أنكر اليماني في رواية يحيى لأنه رأى رواية القعنبي أو من تابع القعنبي على قوله: الأسود، فمن هناك أنكر «اليماني». على أن ابن وضّاح لم يرو موطأ القعنبي، وروى موطأ ابن القاسم وموطأ ابن وهب، وفيهما جميعًا: اليماني، كما روى يحيى، وهي بأيدي أهل بلدنا في الشهرة كرواية يحيى، ولكن الغلط لا يسلم منه أحد»[٣].

---

(١) الموطأ (١٠٦٧) وتعليقنا عليه.

(٢) يعني: هي الصواب بالنسبة لرواية يحيى.

(٣) التمهيد ٢٢/ ٢٥٩.

وفي ما جاء في صيام أيام منى:

«وحدثني عن مالك، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن أبي مُرّة مولى أم هانئ **امرأة** عقيل بن أبي طالب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه أخبره أنه دخل على أبيه عمرو بن العاص فوجده يأكل... الحديثَ»[1].

هكذا رواية يحيى وفيها «أم هانئ امرأة عقيل» وهو خطأ صوابه «أخت عقيل»، ولذلك أصلحه محمد بن وضاح، وانتقل إصلاحه إلى كثير من النسخ والمطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ونبهت عليه في طبعتي للموطأ برواية يحيى ونقلت عن ابن عبد البر قوله: «وقال يحيى أيضًا: مولى أم هانئ امرأة عقيل، وهو خطأ فاحش أدركه عليه ابن وضّاح وأمر بطرحه، قال: والصواب أنها أخته لا امرأته؛ وقال سائر الرواة عن مالك، منهم القعنبي وابن القاسم وابن وهب وابن بكير وأبو مصعب ومعن والشافعي وروح بن عبادة ومحمد بن الحسن وغيرهم في هذا الحديث: عن يزيد بن الهاد، عن أبي مرة مولى أم هانئ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاص»[2]، وقبله قال محمد بن حارث الخشني وهو يتتبع أخطاء يحيى في الموطأ: «وهم فيه يحيى فقال: أم هانئ امرأة عقيل، وإنما هي أخته وليست امرأته واسمها فاختة»[3].

وفي تقديم النِّساء والصبيان:

«حدثني يحيى عن مالك، عن نافع، عن **سالم وعبد الله** ابني عبد الله بن عمر، أنَّ أباهما عبد الله بن عمر كان يقدّم أهله وصبيانه من المزدلفة إلى مِنًى... الحديثَ»[4].

هكذا رواية يحيى «عن سالم وعبد الله»، وإنما هو: سالم وعُبيد الله، كما روته

---

(١) الموطأ (١١٠٤) وتعليقنا عليه.
(٢) التمهيد ٢٣/ ٦٧-٦٨.
(٣) أخبار الفقهاء والمحدثين ٣٥٢.
(٤) الموطأ (١١٥٩).

الرواة عن مالك، نبّه على ذلك محمد بن الحارث الخشني[1]، وصَحّحه ابنُ وضّاح في نسخته فرواه على الصواب، وانتشر في النسخ المخطوطة والمطبوعة مُصَوَّبًا.

وفي السير في الدفعة:

«حدثني يحيى عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنّه قال: سُئِل أسامة بن زيد وأنا جالس معه: كيف كان يسير رسول الله ﷺ في حجة الوداع حين دفع؟ فقال: كان يسيرُ العَنَق، فإذا وجد **فرجة** نَصَّ. قال مالك: قال هشام: النصُّ فوق العَنَق»[2].

هكذا رواية يحيى «فرجة»، وغُيّرت في بعض المخطوطات والمطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى: «فجوة» وهو خطأ من رواية يحيى، قال ابن عبد البر ـ كما نقلناه في تعليقنا على طبعتنا ـ: «هكذا قال يحيى: فرجة. وتابعه جماعة منهم أبو مصعب[3]، وابن بكير، وسعيد بن عفير. وقالت طائفة، منهم ابن وهب وابن القاسم والقعنبي: فإذا وجد فجوة. والفجوة والفرجة سواء في اللغة»[4].

وفي الصلاة في البيت وقَصْر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة:

«حدثني يحيى عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر؛ أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال بن رباح وعثمان بن طلحة الحجبي، فأغلقها عليه ومكث فيها. قال عبد الله: فسألت بلالًا حين خرج: ما صنع رسول الله ﷺ؟ فقال: **جعل عمودًا عن يمينه وعمودين عن يساره**، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذٍ على ستة أعمدة فصلّى»[5].

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدثين ٣٥٣.

(٢) الموطأ (١١٦٤) وتعليقنا عليه..

(٣) ومما يؤسف عليه أنها وقعت فيها «فجوة» أيضًا (١٣٥١).

(٤) التمهيد ٢٢/ ٢٠١.

(٥) الموطأ (١١٨٦) وتعليقنا عليه.

قال ابن عبد البر بعد أن ساقه من رواية يحيى: «هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك، قالوا فيه: عمودًا عن يمينه وعمودين عن يساره، منهم يحيى بن يحيى النيسابوري، وبشر بن عمر الزهراني، وكذلك رواه الربيع عن الشافعي عن مالك... وقد روي ذلك عن ابن مهدي عن مالك في هذا الحديث: وجعل عمودين عن يمينه وعمودًا عن يساره، وكذلك رواه بندار عنه، وكذلك رواه الزعفراني عن الشافعي عن مالك، وكذلك رواه القعنبي، وأبو مصعب، وابن بكير، وابن القاسم، ومحمد بن الحسن الفقيه عن مالك»[1].

وقد وقع في بعض النسخ الخطية، ومنها نسخة ابن مسدي: «عمودًا عن يساره، وعمودين عن يمينه»[2]، وهي بلا شك مبدلة من بعض الروايات الأخرى المذكورة آنفًا.

وفي الرخصة في رمي الجمار:

«حدثني يحيى عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه أنّ **أبا البَـدّاح عاصم بن عدي** أخبره عن أبيه أنَّ رسول الله ﷺ أرخص لرعاء الإبل في البيتوتة عن منى... الحديثَ»[3].

هكذا هي رواية يحيى، جعل أبا البداح كنية لعاصم، مع أن الصواب فيه: أن أبا البداح بن عاصم بن عدي، وعَدَّ محمد بن الحارث الخشني ذلك من أوهام يحيى[4]، وكذلك قال أبو الوليد هشام بن أحمد الوقَّشي[5]. وذكر القاضي عياض أن ابن وضّاح أصلحه على ما عليه رواية الجماعة[6]، وانتشر هذا الإصلاح

---

(١) التمهيد ١٥/ ٣١٣-٣١٤.

(٢) ينظر تعليقنا على الحديث ١١٨٦ ج١ ص٥٣٣.

(٣) الموطأ (١٢٢٠).

(٤) أخبار الفقهاء ٣٥٣.

(٥) التعليق على الموطأ ١/ ٣٩٠.

(٦) مشارق الأنوار ١/ ٩٥.

منذ مدة مبكرة في العديد من النسخ حتى خفي على كثيرين بحيث قال ابن عبد البر في التمهيد: «والذي عندنا في رواية يحيى أنه كما رواه غيره سواء ... لم نجده عند شيوخنا في كتاب يحيى إلا عن أبي البداح بن عاصم بن عدي كما رواه جماعة الرواة عن مالك، وهو الصحيح في إسناد هذا الحديث كما قال أحمد (بن خالد) فإن كان يحيى رواه كما قال أحمد فهو غلط من يحيى، والله أعلم، أو من غيره»[1]، وبسبب ذلك أُبقي في كثير من المطبوعات، ومنها طبعتنا، وكان الأولى كتابته على الغلط والإشارة إلى تصويبه في الحاشية والله الموفق للصواب.

وفي فدية من حلق قبل أن ينحر:

«حدثني عن مالك، عن حميد بن قيس، عن **مجاهد بن الحجاج**، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجرة... الحديث»[2].

هكذا رواه يحيى، والصواب: «مجاهد أبي الحجاج» وقد أصلحه ابن وضاح، فانتشر في النسخ والمطبوعات. وقد نبه على ذلك أبو العباس الداني[3]، والزرقاني في شرحه، وهو مجاهد بن جبر المكي كنيتُه أبو الحجاج[4].

وفي جامع الحج:

«وحدثني عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ مَرّ بامرأة وهي في محفتها... الحديث»[5].

هكذا هي رواية يحيى مرسلة، وجاءت الرواية في الطبعات المصرية، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي موصولة: عن كريب مولى عبد الله ابن عباس، عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ ولا يصح ذلك من رواية يحيى،

---

(١) التمهيد ١٧/ ٢٥٢.

(٢) الموطأ (١٢٥١).

(٣) الإيماء ٢/ ١٩٢-١٩٣.

(٤) تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٢٨.

(٥) الموطأ (١٢٦٨) وتعليقنا عليه.

قال ابن عبد البر: «هذا الحديث مرسل عند أكثر الرواة للموطأ، وقد أسنده عن مالك: ابن وهب[1]، والشافعي[2]، وابن عثمة[3]، وأبو المصعب[4]، وعبد الله بن يوسف، قالوا فيه: عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ»[5].

ومنه:

«وحدثني عن مالك عن **إبراهيم بن عبد الله بن أبي عبلة،** عن طلحة عن عُبيد الله بن كريز أن رسول الله ﷺ قال: ما رؤي الشيطان يومًا، هو فيه أصغر ولا أدحر ولا أحقر ولا أغلظ منه في يوم عرفة... الحديث»[6].

هكذا رواية يحيى: «**إبراهيم بن عبد الله بن أبي عبلة**» وعَـدَّه ابن الحذاء من أوهامه[7]، وصوابه إسقاط «عبد الله»، كما أصلحه ابن وضاح، نبه عليه القاضي عياض فقال: «وفي جامع الحج: مالك عن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عبلة، قاله يحيى بن يحيى، وهو خطأ، وإنما هو إبراهيم بن أبي عبلة، واسم أبي عبلة شمر، وليس ابن عبد الله عند غير يحيى، وطرحه ابن وضاح»[8].

ومنه:

«وحدثني عن مالك، أنه بلغه أنَّ عبد الله بن عباس كان يقول: **ما بين الركن والمقام الملتزم**»[9].

---

(١) سنن النسائي ٥/ ١٢١، وشرح المعاني للطحاوي ٢/ ٢٥٦، وشرح مشكل الآثار (٢٥٥٦).

(٢) في مسنده ١/ ٢٨٣.

(٣) هو خالد بن عثمة، وهي عند ابن عبد البر في التمهيد ١/ ٩٦.

(٤) الموطأ، بروايته (١٢٥٦).

(٥) التمهيد ١/ ٩٩-١٠٠.

(٦) الموطأ (١٢٦٩).

(٧) التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال ٢/ ٧-٨.

(٨) مشارق الأنوار ٢/ ٣٣٦.

(٩) الموطأ (١٢٧٦) وتعليقنا عليه.

كذلك هي رواية يحيى بن يحيى، وهي من المواضع التي عَدّها محمد بن الحارث الخشني من أوهامه، فقال بعد أن ذكره: هكذا رواه يحيى وإنما هو: ما بين الركن والباب الملتزم، كما رواه القعنبي وابن بكير وغيرهما[1]. وقال ابن عبد البر: «رواية عبيد الله عن أبيه: ما بين الركن والمقام الملتزم خطأ لم يتابعوا عليه، وأمر ابن وضّاح برده: ما بين الركن والباب، وهو الصواب، وكذلك الرواية في الموطأ وغيره، وهو الركن الأسود وباب البيت»[2]. وقلت في تعليقي على هذا الأثر من طبعتي للموطأ: «وقوله ما بين الركن والباب» هو من رواية ابن وضاح عن يحيى، وأما رواية ابنه عبيد الله فقد جاء فيها: ما بين الركن والمقام، وهو خطأ لم يتابع عليه[3]. والأحسن منه القول أنه من إصلاحه.

وفي كتاب الجهاد، والنهي عن قتل النساء والولدان في الغزو:

«وحدثني عن مالك، عن نافع، أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان»[4].

هكذا رواه يحيى بن يحيى مرسلًا، وجاء في الطبعات المصرية ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي موصولًا: «**عن نافع، عن ابن عمر**» وهو خطأ من رواية يحيى، قال ابن عبد البر: «هكذا رواه يحيى عن مالك عن نافع مرسلًا، وتابعه أكثر رواة الموطأ»[5]، وقال الجوهري بعد أن رواه من طريق أبي مصعب موصولًا: «هذا حديث مرسل في الموطأ، وليس فيه عن ابن عمر غير أبي مصعب فإنه أسنده»[6] وقال محققوه: «بل هو مرسل كذلك في النسخة المطبوعة وعند يحيى مسند، فتأمل». قلت: فتأملنا فوجدنا أن نسخة محمد فؤاد عبد الباقي المطبوعة خطأ،

---

(١) أخبار الفقهاء ٣٥٣.

(٢) التمهيد.

(٣) الموطأ ١/ ٥٦٨.

(٤) الموطأ (١٢٩١) وتعليقنا عليه.

(٥) التمهيد ١٦/ ١٣٥.

(٦) مسند الموطأ (٦٧٦).

وأننا في نشرتنا لرواية أبي مصعب لم نوفق في ترجيح الرواية المرسلة مع إشارتنا في التعليق إلى الرواية الموصولة، والفيصل في ذلك هذه النصوص المذكورة عن الجوهري وابن عبد البر، وكذلك رواه موصولًا من طريق أبي مصعب إضافة إلى الجوهري: ابن حبان[1]، وابن عبد البر[2]، فيصحح ما جاء في رواية أبي مصعب.

وفي ما جاء في السلب في النفل:

«حدثني يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن **عمرو بن كثير** بن أفلح، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة بن ربعي؛ أنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين... الحديث»[3].

هكذا قال يحيى: «عن عمرو بن كثير» وأصلح في بعض الطبعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى «**عمر بن كثير**»، وهو وإن كان صوابـًا لكنه خطأ من رواية يحيى، قال محمد بن الحارث الخشني بعد أن ذكر رواية يحيى: وهم فيه يحيى فقال: «عن عمرو بن كثير»، والمحفوظ: «عمر بن كثير» كما رواه الرواة عن مالك[4]. وقال ابن عبد البر: «هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن كثير، وتابعه قوم، وقال الأكثر: عمر بن كثير بن أفلح. وقال الشافعي: عن مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن كثير بن أفلح، ولم يسمه. والصواب فيه عن مالك: عمر بن كثير، وكذلك قال فيه كل من رواه عن يحيى بن سعيد، ومنهم ابن عيينة، وحفص بن غياث»[5]. قلت: وعمر بن كثير بن أفلح المدني من رجال الشيخين[6].

---

(١) الإحسان (١٣٥) و(٤٧٨٥).

(٢) التمهيد ١٦/ ١٣٦.

(٣) الموطأ (١٣١١) وتعليقنا عليه.

(٤) أخبار الفقهاء ٣٥٢.

(٥) التمهيد ٢٣/ ٢٤٣.

(٦) ينظر تهذيب الكمال ٢١/ ٤٩١-٤٩٢ وتعليقنا عليه.

وفي ما جاء في الغلول:

«وحدثني عن مالك، عن ثور بن زيد الديلي، عن أبي الغيث سالم مولى ابن مطيع، عن أبي هريرة، أنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام **حنين** فلم نغنم ذهبًا ولا وَرِقًا... الحديث»[1].

هكذا رواية يحيى «عام حنين»، وهي من أوهامه التي أصلحها ابن وضّاح فجعلها «عام خيبر» قال محمد بن الحارث الخشني في بيان أخطاء يحيى في الموطأ: «وكذلك غلط في كل موضع ذكر فيه «حنين» من كتاب الجهاد وإنما هو يوم خيبر حيث وقع منه»[2]، وانتشر ذلك في كثير من النسخ الخطية والمطبوعات على الإصلاح، فقال العلامة محمد زكريا الكاندهلوي: «عام حنين، بالحاء المهملة ونونين بينهما تحتانية، هكذا في بعض النسخ الهندية، وفي أكثرها وجميع النسخ المصرية: خيبر، بالخاء المعجمة آخره راء مهملة، وهو وإن كان صحيحًا في نفسه لكنه غلط في نسخة يحيى هذه، لأنهم اتفقوا على غلط يحيى في ذلك. ولعل من ذكر لفظ خيبر هنا أراد تصحيح اللفظ، ولم يكن له حق على قواعد المحدثين كما هو معروف من أصولهم»[3].

ومن كتاب الفرائض، ميراث أهل الملك:

«وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن **إسماعيل بن حكيم** أنَّ نصرانيًا أعتقه عمر بن عبد العزيز هلك، قال إسماعيل: فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أجعل ماله في بيت المال»[4].

---

(١) الموطأ (١٣٢٢) ويصحح على الوجه «حنين»

(٢) أخبار الفقهاء ٣٥٢.

(٣) أوجز المسالك ٨/ ٣٣٤.

(٤) الموطأ (١٤٧٨).

هكذا رواية يحيى: «إسماعيل بن حكيم» وهو خطأ صوابه: إسماعيل بن أبي حكيم، أصلحه ابن وضّاح، كما هو ثابت في بعض النسخ الخطية[1].

ومن كتاب الطلاق، ظِهار الحر:

«حدثني يحيى عن مالك، عن **سَعْد** بن عمرو بن سُليم الزرقي أنه سأل القاسم بن محمد عن رجلٍ طلّق امرأة... الحديث»[2].

هكذا قال يحيى «سعد بن عمرو»، وهو خطأ صوابه: «سعيد بن عمرو»، وتعقبه عليه محمد بن الحارث الخشني فقال: «هكذا قال يحيى عن سعد بن عمرو، وإنما هو سعيد بن عمرو الزرقي كما روته الرواة عن مالك»[3]، وصُحّح في كثير من المخطوطات والمطبوعات لشهرته في الروايات الأخرى[4].

وفي طلاق المختلعة:

«حدثني يحيى عن مالك، عن نافع؛ أن رُبَيِّع بنت معوِّذ بن عفراء جاءت هي **وعَمَّتُها** إلى عبد الله بن عمر... الحديث»[5].

هكذا رواية يحيى كما جاءت في العديد من المخطوطات[6]. أما يحيى بن بكير فقال في روايته: «هي وعمها» ونص بعض العلماء أنها أصح، ومن ثم ثبتت في بعض المطبوعات.

---

(١) من فوائد جعفر أهمدي في بحثه سابق الذكر.

(٢) الموطأ (١٦١٠) ويصحح في طبعتنا.

(٣) أخبار الفقهاء ٣٥٤.

(٤) وينظر تاريخ البخاري الكبير ٣/ الترجمة ١٦٦١، والجرح والتعديل ٤/ الترجمة ٢١١، وتهذيب الكمال ١١/ ٢٢.

(٥) الموطأ(١٦٣٨) ويصحح.

(٦) ينظر المبحث الأول من دراسة الأستاذ جعفر أهمدي عن «اختلافات مردها إلى إقحام روايات أخرى للموطأ في رواية يحيى».

وفي طلاق البكر:

«وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج عن **النعمان بن أبي عياش** الأنصاري، عن عطاء بن يسار أنه قال: جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلّق امرأته ثلاثًا قبل أن يمسها... الأثـرَ»[1].

هكذا رواية يحيى، وهو معدود في أوهامه، صوابه: «النعمان بن أبي عياش»[2]، وهو مما أصلحه ابن وضّاح، فانتشر في كثير من المخطوطات والمطبوعات.

وفي ما جاء في ثمن الكلب:

«حدثني يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر عن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام، **وعن** أبي مسعود الأنصاري، أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحُلوان الكاهن»[3].

هكذا وقع في رواية يحيى «وعن أبي مسعود»، وهو خطأ واضح عُدَّ من أوهام يحيى، فقال محمد بن الحارث الخشني: «وهذا وهم إنما المحفوظ: عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود»[4]، وقال ابن عبد البر: «وقع في نسخة موطأ يحيى: وعن أبي مسعود الأنصاري. وهذا من الوهم البليغ والغلط الواضح الذي لا يعرج على مثله، والحديث محفوظ في جميع الموطآت وعند رواة ابن شهاب كلهم لأبي بكر عن أبي مسعود. وأما لابن شهاب عن أبي مسعود فلا يلتفت إلى مثل هذا لأنه خطأ اليد وسوء النقل»[5]، ولذلك أصلح في كثير من المطبوعات.

---

(١) الموطأ (١٦٥٨).

(٢) وهو مما تعقبه عليه محمد بن الحارث الخشني ٣٥٤.

(٣) الموطأ (١٩١٨) وتعليقنا عليه.

(٤) أخبار الفقهاء والمحدثين ٣٥٥.

(٥) التمهيد ٨/ ٣٩٧.

ومن كتاب الأقضية، القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلًا:

«حدثني يحيى عن مالك، عن سُهيل بن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أنَّ سعد ابن عبادة قال لرسول الله ﷺ: أرأيتَ إن وجدتُ مع امرأتي رجلًا... الحديث»[1].

هكذا رواه يحيى منقطعًا، وهو من أوهامه، وصوابه: «سهيل بن أبي صالح السمان، عن أبيه، عن أبي هريرة»، وهو مما أصلحه ابن وضّاح، قال محمد بن الحارث الخشني: «أسقط يحيى من الإسناد رجلًا، ورواه الرواة كلهم عن مالك عن سهيل بن أبي صالح [عن أبيه][2] عن أبي هريرة»[3]. وقال أبو العباس الداني: «وقع عند يحيى بن يحيى في الأقضية مقطوعًا ليس فيه (عن أبيه) وزاد ابن وضّاح هناك، فوصله كالذي في الرجم»[4]. وقد جاء به في الرجم من كتاب الحدود على الوجه الصحيح[5].

وفي صدقة الحي عن الميت:

«حدثني مالك عن سعيد عن عمرو بن شرحبيل **عن** سعيد بن سعد بن عبادة، عن أبيه، عن جده أنه قال: خرج سعد بن عبادة مع رسول الله ﷺ في بعض مغازيه، فحضرت أمه الوفاة بالمدينة... الحديثَ»[6].

هكذا هي رواية يحيى، وهي وهم صوابه: «سعيد بن عمرو بن شرحبيل **بن** سعيد بن سعد بن عبادة»، قال محمد بن الحارث الخشني بعد أن ساقه من رواية يحيى: «هكذا قال يحيى عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل عن سعيد بن سعد»، وإنما هو: «ابن سعيد بن سعد بن عبادة، وكذلك رواه جميع الرواة»[7].

---

(١) الموطأ (٢١٥٣) ويصحح.
(٢) زيادة متعينة كأنها سقطت من المطبوع.
(٣) أخبار الفقهاء ٣٥٦.
(٤) الإيماء ٣/ ٤٢٦.
(٥) الموطأ (٢٣٨٠).
(٦) الموطأ (٢٢١١).
(٧) أخبار الفقهاء ٣٥٦-٣٥٧. وتنظر رواية أبي مصعب الزهري (٢٩٩٩)، وتهذيب الكمال ١١/ ٢٣.

وفي جامع القضاء وكراهيته:

«وحدثني مالك، عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني؛ أن رجلًا من جهينة كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيغلي بها... الأثر»[1].

هكذا رواه يحيى، ورواه غيره: «عن أبيه أن رجلًا»، قال الزرقاني: «هكذا لبعض الرواة وبعضهم لم يقل: عن أبيه، والصواب إثباته؛ قاله ابن الحذاء. وقد وصله الدارقطني وابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر، عن ابن دلاف، عن أبيه، عن بلال بن الحارث، عن عمر أن رجلًا... الخ»[2].

ومن كتاب العتق والولاء، من اعتق رقيقًا لا يملك مالًا غيرهم:

«حدثني مالك عن يحيى بن سعيد، **عن** غير واحدٍ، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، عن محمد بن سيرين، أنَّ رجلًا في زمان رسول الله ﷺ أعتق عبيدًا له... الحديثَ»[3].

هكذا رواية يحيى: «عن يحيى بن سعيد عن غير واحد» وقال: «عن ابن سيرين» وعُدَّ ذلك من أوهامه والصواب: «عن يحيى بن سعيد وعن غير واحد عن الحسن بن أبي الحسن، وعن محمد بن سيرين»، قال أبو العباس الداني: «سقط ليحيى بن يحيى واو العطف في الموضعين، وذلك وهم، وإنما الحديث ليحيى بن سعيد وغيره عن الحسن وابن سيرين معًا»[4].

ووقع في بعض النسخ: «وغير واحد» بدلًا من «عن غير واحد»، قال ابن عبد البر: «هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك عن يحيى بن سعيد وغير واحدٍ، وتابعه طائفة من رواة الموطأ. وروته أيضًا جماعة عن مالك عن

(١) الموطأ (٢٢٣٦) وتعليقنا عليه.

(٢) شرح الزرقاني ٤/ ٧٥.

(٣) الموطأ (٢٢٤٤) وتعليقنا عليه.

(٤) نقلًا عن جعفر أهمدي.

يحيى بن سعيد عن غير واحد، عن الحسن وابن سيرين مثله مرسلًا»[1]، وهذا يدل على أن نسخة ابن عبد البر كانت مصححة، فلم يشر إلى أنَّ يحيى رواه عن «يحيى بن سعيد عن غير واحد».

والأعجب منه قول محمد بن الحارث الخشني: «ومن كتاب العتق: يحيى عن مالك أن رجلًا... فذكر الحديث وزاد يحيى في إسناده: يحيى بن سعيد»[2]، وهذا غريب لم يقل به أحد فيما أعلم!

ومن كتاب الجامع، النهي عن الأكل بالشمال:

«وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن **أبي بكر بن عبد الله** بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه... الحديثَ»[3].

هكذا قال يحيى: «عن أبي بكر بن عبد الله»، وهو غلط تُعقِّب عليه، وأصلح فظهر في بعض المخطوطات والمطبوعات على الصواب: «عن أبي بكر بن عبيد الله» كما في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، قال ابن عبد البر بعد أن ذكره كما أثبتناه: «هكذا قال يحيى: عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وهو وهم وغلط لا شك عند أحد من أهل العلم والآثار والأنساب. والصحيح أنه أبو بكر بن عُبيد الله على حسب ما قدمنا ذكره، لا يختلفون في ذلك، وكذلك قال جماعة من أصحاب مالك عنه في هذا الحديث وجماعة أصحاب ابن شهاب، منهم: ابن عيينة[4]، وعبيد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن

---

(١) التمهيد ٢٣/ ٤١٤.

(٢) أخبار الفقهاء ٣٥٥.

(٣) الموطأ (٢٦٧١) وتعليقنا عليه.

(٤) قلت: في قول ابن عبد البر أن سفيان بن عيينة سماه على الوجه فيه نظر، فقد ذكر الترمذي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري وسماه فيها: أبا بكر بن عبد الله بن عمر، وتعقبه على ذلك بقوله: كذا يقول ابن عيينة: «عن أبي بكر بن عبد الله، وإنما هو أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله» (العلل الكبير ٢٩٩).

إسحاق. ومن قال فيه: عن أبي بكر بن عبد الله فقد أخطأ»[1].

وفي الاستئذان:

«وحدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، **عن** غير واحد من علمائهم؛ أنَّ أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب... الحديثَ»[2].

هكذا رواية يحيى، وهي خطأ صوابه: «**وعن** غير واحدٍ»، وهذا مما أصلحه ابن وضّاح، قال أبو العباس الداني: «وقال فيه ابن وضاح: وعن غير واحدٍ بواوا العطف»[3]. فظهر في بعض المخطوطات، ورجحته في طبعتي لصحته، ولم أوفق، فإثبات رواية يحيى أولى.

وفيما جاء في أمر الغنم:

«وحدثني مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري؛ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غَنَمٌ يتبع بها **شُعَبَ** الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن»[4].

هكذا رواية يحيى «شُعب» فغيّرت في بعض المطبوعات إلى «شَعَف» باعتبارها الأصح في الروايات الأخرى، قال ابن عبد البر: هكذا وقع في هذه الرواية (شعب الجبال) وهو عندهم غلط، وإنما يرويه الناس (شَعَف الجبال)، وشعف الجبال عند أهل اللغة رؤوسها، وشعفة كل شيء أعلاه... وأما الشعب فهو عندهم ما انفرج بين الجبلين. وقد قيل في قوله (شعب الجبال) ما تشعب منها وتوعر»[5].

---

(١) التمهيد ١١/ ١٠٩-١١٠.

(٢) الموطأ (٢٧٦٨) ويصحح.

(٣) نقلًا من الاستاذ جعفر أحمدي.

(٤) الموطأ (٢٧٨١) وتعليقنا عليه.

(٥) التمهيد ١٩/ ٢١٩-٢٢٠. وتغليط ابن عبد البر لهذه الرواية فيه نظر، فهي واردة بهذا المعنى في حديث أبي هريرة عند مسلم، ولفظه: «رجل في رأس شعبة من هذه الشعاب»، وينظر الفتح ١٣/ ٣٥. على أننا أوردناه لتغيير رواية يحيى بحجة الإصلاح.

وفي ما يكره من الكلام بغير ذكر الله عز وجل:

«حدثني مالك عن زيد بن أسلم أنه قال: قدم رجلان من المشرق فخطبا، فعجب الناس لبيانهما، فقال رسول الله ﷺ: إن من البيان لسحرًا... الحديث»[١].

هكذا رواه يحيى مرسلًا، وجاء في بعض المطبوعات موصولًا عن عبد الله بن عمر، ومنها الطبعة التونسية وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي ظنًا منهم أن الموصول أصح، وهو وإن كان كذلك، لكنه من رواية يحيى مرسل، قال ابن عبد البر: «هكذا رواية يحيى، عن مالك، عن زيد بن أسلم مرسلًا، وما أظن أرسله عن مالك غيره. وقد وصله جماعة عن مالك منهم القعنبي[٢]، وابن وَهْب، وابن القاسم[٣]، وابن بكير، وابن نافع، ومطرف، والتنِّيسي[٤]، رووه كلهم عن مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ وهو الصواب، وسماع زيد بن أسلم من ابن عمر صحيح»[٥].

قلت: وممن رواه موصولًا أيضًا: أبو مصعب الزهري[٦] ومن طريقه ابن حبان[٧] والبغوي[٨]، وسويد بن سعيد[٩]، وعبد الرحمن بن مهدي[١٠]، ويحيى بن سعيد القطان[١١].

---

(١) الموطأ (٢٨٢٠) وتعليقنا عليه.
(٢) عند أبي داود (٥٠٠٧)، والجوهري (٣٤٠) وغيرهما.
(٣) الموطأ، بروايته (١٦٤).
(٤) عند البخاري (٥٧٦٧).
(٥) التمهيد ٥/ ١٦٩ – ١٧٠.
(٦) الموطأ، بروايته (٢٠٧٤).
(٧) الإحسان (٥٧٩٧).
(٨) البغوي (٣٣٩٣).
(٩) الموطأ، بروايته (٧٦١).
(١٠) مسند أحمد ٢/ ٦٢.
(١١) مسند أحمد ٢/ ١٦.

وفيما جاء في الغيبة:

«حدثني مالك عن الوليد بن عبد الله بن صيّاد؛ أن المطلب بن عبد الله بن **حويطب** المخزومي أخبره أنَّ رجلًا سأل رسول الله ﷺ: ما الغيبة... الحديثَ»[(1)].

هكذا قال يحيى: «المطلب بن عبد الله بن حويطب»، وهو وهم صوابه: «المطلب بن عبد الله بن حنطب»، ولذلك أصلح في بعض المخطوطات والمطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، قال ابن عبد البر بعد أن قيّده كما قيدناه في طبعتنا: «هكذا قال يحيى: المطلب بن عبد الله بن حويطب، وإنما هو المطلب بن عبد الله بن حنطب؛ وكذلك قال ابن وهب، وابن القاسم، وابن بكير، ومطرف، وابن نافع، والقعنبي عن مالك في الحديث: حنطب، لا حويطب، وهو الصواب، إن شاء الله وهو المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب المخزومي، عامة أحاديثه مراسيل، ويرسل عن الصحابة يحدث عنهم ولم يسمع منهم، وهو تابعي مدني ثقة»[(2)].

وفي ما جاء في إضاعة المال وذي الوجهين:

«حدثني مالك عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: إنَّ الله يرضى لكم ثلاثًا... الحديثَ»[(3)].

هكذا رواه يحيى مرسلًا، وتابعه غير واحد، ورواه الأكثر من أصحاب مالك موصولًا فقالوا فيه: «عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة»، وظهر موصولًا في بعض طبعات موطأ يحيى، ومنها الطبعة التونسية، وطبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ولا يصح ذلك، قال ابن عبد البر: «هكذا روى يحيى هذا

---

(1) الموطأ (٢٨٢٣) وتعليقنا عليه.

(2) التمهيد ٢٣/ ١٩.

(3) الموطأ (٢٨٣٣) وتعليقنا عليه.

الحديث مرسلًا لم يذكر أبا هريرة، وتابعه ابن وهب من رواية يونس بن عبد الأعلى عنه، والقعنبي، ومطرف، وابن نافع. وأسنده عن ابن وهب أحمد بن صالح والربيع بن سليمان ذكرا فيه أبا هريرة. كذلك رواه ابن بكير[1]، وأبو المصعب[2]، ومصعب الزبيري، وعبد الله بن يوسف التنيسي[3]، وسعيد بن عفير، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، وأبو قرة موسى بن طارق، والأويسي، وابن عبد الحكم، والحنيني وأكثر الرواة: عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مسندًا»[4].

وفي ما جاء في التعفف عن المسألة:

«وحدثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: والذي نفسي بيده **ليأخذ** أحدكم حبلة فيحتطب... الحديث»[5].

هكذا رواية يحيى «ليأخذ»، وغَيّرها ناشرو الطبعات المصرية، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى: «لأن يأخذ» وهي وإن كانت واردة من روايات أخرى لكنها خطأ من رواية يحيى، قال ابن عبد البر كما نقلناه في تعليقنا على طبعتنا من الموطأ: «هكذا في جل الموطآت: «ليأخذ». وروايته لابن نافع عن مالك: «لأن يأخذ». وكذلك رواه معن بن عيسى عن مالك، وهو المراد والمقصد، والمعنى مفهوم، والحمد لله»[6].

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٧١.

(٢) الموطأ، بروايته (٢٠٨٩)

(٣) عند البخاري في الأدب المفرد (٤٤٢).

(٤) التمهيد ٢١/ ٢٧٠.

(٥) الموطأ (٢٨٥٣) وتعليقنا عليه.

(٦) التمهيد ١٨/ ٣٢٠.

التعليق على النص

حين بدأ العربُ يُعْنَون بتحقيق المخطوطات العربية ونَشْرها منذ نهاية القرن التاسع عشر وإلى يوم الناس هذا ظهرَ رأيان في الطريقة التي يتعيَّن اتِّباعُها عِندَ نشر التُّراث العربي، الأول: يرى الاقتصارَ على إخراج النص مُصَححًا مُـجَردًا من كل تَعْليق سار عليه بعض المستشرقين الإنجليز والفرنسيين ومن تتبع خطاهم وحذا حذو منهجهم في نشر النصوص، والثاني: يرى أنَّ الواجبَ يقضي توضيح النص بالتعليق على كُلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ توضح النَّص حتى يكونَ كالشرح لذلك النص.

وقد نُشِرَ الكثيرُ من النُّصوص خالية من التَّعليقات، أو تكادُ، تتفاوت في صحتها بحسبِ جَوْدة النُّسَخ الـمُعْتَمدة في النَّشْرِ من جهة، ومَدَى معرفةِ القائم على نشرها (المحقق أو المصحح) بموضوعِ النَّص وقُدرتِه على قراءَةِ النص قراءةً صحيحةً وفَهْمه فَهْمًا قويمًا يبعدُه عن كَثْرة الخطأ والتَّصحيف والتَّحريف. ومَن يُطالع الطبعات المتقنة التي أخرجتها مطبعة بُولاق ـ مثلًا ـ يعلمُ أنَّ كبار المحققين لم يكونوا قادرين على إخراج نصوص أتقن ولا أصح من بعض تلك الطبعات. كما ظهرت في الوَقْت نفسه كتبٌ محققةٌ اقتصر فيها محققوها على ما هو ضروري من التَّعليقات.

ومما يؤسف عليه أن تظهرَ في العقودِ الأخيرة من المئة الماضِية عشرات النُّصوص وقد بالغَ محققوها بتعليقات لا مُسَوِّغ لها كأن المحقق يريد تفخيم النص الذي يحققه، أو تَوْبَلة الكتاب بها، تاركًا خلفه الصَّعْب الـمُبْهَم الذي هو بالتَّعليق خليق، فظهرَ من الكُتب ما هو محرف النَّص أو ناقصه، لكنه في الوَقْت نفسه مليء بتلك التَّعليقات التي لم تخدم النص، فظنَّ بعضُهم أنَّ هذا هو التحقيق الدَّقيق.

لقد بَيَّنتُ في غير موضع أنَّ التَّعليق الذي لا بد منه هو ذاك الذي يتوصَّل به المحقق إلى ضَبْط النص من حيث تنظيم مادة النص بما يُظهر معانيه ويوضح دلالاته، وتقييده بالحركات الضرورية التي تؤدي إلى قراءةٍ صحيحة وما يستلزمه كل ذلك من رجوع إلى الكُتب المعنية بهذا الفن، وتثبيت الاختلافات المهمة بين النُّسخ والترجيح بينها وما يحتاجه من تعليق يُعَلَّل به ذاك الترجيح، والإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص بعد الرجوع إليها سواء أكان قد صَرَّح بها أم أغفل التصريح وتأكد للمحقق اعتماده عليها، والعناية بإثبات الاختلافات الجوهرية بين تلك الموارد والأصول وبين النص الذي ذكره المؤلف مقتبسًا منها، ثم متابعة النقول التي اقتبسها منه المؤلفون الذين جاءوا بعده وتثبيت مواضعها ولا سيما فيما يتصل بالنَّاقلين الـمُتْقنين، كلُّ ذلك من أجل خدمة النص وتوثيقه وتصحيح نسبته.

على أنَّ هناك من التعليقات ما يمكن أن يقدِّمَ خدمةً إلى القارئ والباحث والمستفيد، فيُيَسِّر له مزيدَ استفادةٍ من النص، باعتبار أنَّ المحققَ الذي سَبَرَ غَوْر النص من طول معاناته له وللنصوص التي تدور حوله أقدر على فَهْم هذا النص من أيِّ باحثٍ آخر وإن كان متخصصًا، فيُعلِّق على النص بما يُـجَلِّيه وييسره، من نحو شرحٍ لمصطلح أو لفظٍ غريب، أو تعريفٍ بمبهمٍ مَغْمورٍ، أو كلامٍ على الأحاديث وتخريجها، أو بيان الأوهام التي قد يقع فيها مؤلف النص الـمُحَقَّق، أو تخريج للتراجم ونحوها. وهذا كله بلا شك لا علاقة له بضبط النص وتحقيقه، ومن ثم يمكن للمحقق أن يهمل أي أمرٍ من هذه الأمور، أو يُعطي له مزيدَ عنايةٍ بحسب ما يَرَاهُ مُناسبًا لقارئ الكتاب، وطبيعة الكتاب نَفْسه، من غير أن يُعَدَّ ذلك من باب الإهمال أو التقصير.

ولكن صار الكثير من الـمُتعانين لهذا العلم في عَصْرنا يخلطُ بين «التحقيق» و«التَّعليق»، مما خلقَ بلبلةً كبيرةً في طرائقِ الـمُحققين واختلافًا بَيِّنًا في منهاجهم

بسبب عدم اتضاحِ الـمَفْهُومينِ عند الكثرة منهم، وخَلْطهم بين التعليق الذي يهدفُ إلى ضَبْطَ النص وَتقْييده وبين التَّعليق الذي قد يفيد القارئ والباحثَ ويعينُه على مزيد استفادةٍ منه، حتى صِرْنا نجد في مُناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه من يعدُّ بعضَ هذه التعليقات أمرًا لا بُد منه، بل هو من شُروط التحقيق العلمي الرَّصين، ووجدنا بعضَ من يَتَعانى النَّقْد، وهو لم يحقق في حياته كتابًا، يعد عدم تخريج شعرٍ في النص أو نسبة بيت مشهور إلى قائله نقصًا وعَيْبًا في علم تحقيق النصوص! بل بلغ الأمرُ ببعضهم أن يعد الطبعة السُّلطانية من صحيح البخاري أو طبعة إستانبول من صحيح مسلم غير محققة لعدمِ وجودِ تعليقات عليها، مع أنهما من أصح الطبعات، ومن أجود التحقيقات التي يتمنى المحققون الكبار أن يصلوا إليها. وقد جاءني أحدُ الطلبة الرَّاغبين في تسجيل موضوع رسالة في تحقيق المخطوطات، فاقترح، مع عدد من الطلبة الذين أنهوا المتطلبات الدراسية، أن يشتركوا في تحقيق «التاريخ الكبير» للإمام البخاري الذي حققه العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي، اعتقادًا منهم أن الكتاب غير محقق، لأن المحقق لم يذكر مصادر التراجم، ولا عَرَّف بالتراجم الواردة عرضًا، ولا عَرَّف بالبلدان، أو الأنساب، ولا شرحَ التراجم القصيرة... إلخ، وربما كان هذا رأي من أَلْقى عليهم المحاضرات في تحقيق النصوص، ولم يعلموا أن تحقيق الكتاب المذكور من أجود التحقيقات، وأنَّ محققه ـ رحمه الله ـ من أكابر المحققين الـمُتْقنين.

وقد صارَ من الـمُتيَقن عندي، من طولِ مُعاناتي لهذا العلم، أنَّ التَّعْليق على النص ينبغي أن تُراعى فيه طبيعة موضوع الكتاب ونوعية الـمُسْتفيدين منه، ومن ثم فهو يختلفُ من كتابٍ إلى آخر، فزيادة على ما لم يَذْكره المِزِّي من أقوال الجرح والتعديل في المترجمين عند تحقيق كتابه «تهذيب الكمال» مثلًا يُعد من أكثر التعليقات فائدة، ذلك أنَّ الكتاب مؤَّلفٌ لهذا الغرض أَصْلًا، ألا تَرَى

كيف انتفعنا بمثل هذه الزيادات في تَعَقُّباتنا على الحفاظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» حين أَلَّفنا كتابنا «تحرير تقريب التهذيب». ومن ذلك تخريج الأحاديث والكلام عليها وبيان درجتها قوة وضَعْفًا من أنفع ما يُعَلِّق عليه محقق كتاب في الحديث النبوي الشريف، كما في تعليقاتنا على «موطأ» مالك برواية أبي مُصعب، وبرواية الليثي، وفي تحقيقنا لجامع التّرمذي، وسنن ابن ماجة، وتاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي؛ لأن هذه الكتب من مظان الحديث. ومنه أيضًا بيان مَن اقتبسَ من تاريخ الخطيب، وبيان من اقتبس منه الذهبي في «تاريخ الإسلام»، وهلم جرًا، فكل كتاب يُعَلَّق عليه بما ينفع ويجدي.

إن بعض هذه الأفكار الوجيزة كنتُ قد ضمنتها كُتَـيِّبًا لي صدرَ في سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ببغداد بعنوان «ضبط النص والتعليق عليه» (ثم أعادت نشره مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٩٨٢م ثم مكتبة الإمام البخاري بالقاهرة سنة ٢٠١٠م) وفي السنة التي كتبتُ فيها تلك التعليقة قامت المنظمة العربية للتَّربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية) بتأليف لجنة من كبار المحققين يومئذٍ لوضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه تشرفتُ أن أكون نائبًا لرئيسها شيخنا العلامة محمد بهجة الأثري طيَّب الله ثراه، فَوَضَعَتْ تقريرًا تضمن «أُسس تحقيق التراث العربي» نشره المعهد المذكور بالعنوان نفسه بعد سنوات خمس (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، وهو لا يختلفُ في فحواه عما ذكرتُ، فكان من المتعيِّن أن يُعَمَّم ويُلْزم به المتعلمون لهذا العلم الجليل، ولكننا من أسفٍ ما زلنا نجد خُلْفًا كبيرًا حتى في الرسائل الجامعية الصادرة عن بعض الجامعات العربية المحترمة.

ونظرًا لخطورة مخالفة أصول تحقيق النُّصوص المتفق عليها بين أهل العلم، وهي الأصول التي يشملها ضَبْط النص والتعليقات المتصلة به، فقد وجدتُ من المفيد الكلامَ على كل واحدةٍ منها بإيجاز ثم أضربُ الأمثلةَ عليها.

أولًا: تعليق الضبط:

ينبغي للمحقق أن يُقَيِّد النص ويضبطه بالحركات، ولا سيما فيما يشتبه من الألفاظ وأسماء الناس وكُناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء المواضع والبلدان، فضلًا عن تقييد ما يراه حَرِيًّا بالتقييد من اللغة والنحو بغية توضيح المعنى ودفع الاشتباه عنه.

وقد صرت أعتقد في السُّنَيات الأخيرة أن ضبط النص بالحركات من أكثر الأُمور أهمية في تحقيق النصوص، لما يُتَوخى من فوائده الـجَمَّة، التي منها:

أ ـ تمييز التحقيق الجيد من الرديء والتعرف على جهود المحقق ومراجعته وتحرِّيه وتدقيقه.

ب ـ إظهار المعنى الحقيقي للنص ودفع أي إيهام قد يقع فيه القارئ بسبب عدم وضوح موقع الكلمة الإعرابي له.

جـ ـ أن هذه الطريقة تقوّم لسان القارئ وتعوّده القراءة السليمة والنطق الصحيح ثم الحفظ القويم، سواء أكان ذلك في اللغة أم أسماء الأعلام، أم غيرهما، فتُغنيه القراءةُ الكثيرةُ عن كثير من القواعد وحفظها؛ إذ يصبح النطق السليم عنده عادة لا يحتاج إلى تفكير كثير.

د ـ رفع الاشتباه عن الأسماء والكنى والألقاب والأنساب والألفاظ المؤتلفة الرسم والنقط، المختلفة الحركات، مثل «حَـمِيد» و«حُـمَيْد»، و«سَلِيم» و«سُلَيْم»، و«مُسْلِم» و«مُسَلّم»، و«البَرْقي» و«البَرَقي»، و«البَطِّي» و«البُطِّي» و«البَطِيء»، و«الـجَلّابي» و«الـجُلّابي»، و«السَّلَفي» و«السِّلَفي» و«السُّلَفي»، و«السلقي» ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل هذا الفن.

يضاف إلى ذلك أن على الـمُحَقِّق تقييد كل ما يشتبه من الألفاظ والأعلام سواء أكان الاشتباه بالرسم أم باختلاف النقط أم بالحركات.

وقد قال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي في أول كتابه «المؤتلف والمختلف»: «حدثنا أبو عِمْران موسى بن عيسى الـحَنيفي[1]، قال: سمعت أبا إسحاق النَّجِيرمي[2] إبراهيم بن عبد الله يقول: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيءٌ لا يدخله القياس ولا قبله شيءٌ يدل عليه ولا بعده شيءٌ يدل عليه»[3].

وضبط الأسماء يعتمد على جملة أمور من أبرزها:

١ ـ توفر النسخ الخطية المتقنة التي يحقق أي كتاب عليها.

٢ ـ توفر مصادر محققة تحقيقًا علميًا متميزًا، أو توفرها بخطوط علماء مشهود لهم بالضبط والإتقان، مثل زكي الدين المنذري وعز الدين ابن الأثير، وعلم الدين البرزالي، والذهبي، والمزي، والسبكي، وابن المهندس، وابن حجر وأمثالهم.

٣ ـ توفر كتب المشتبه التي تعنى بضبط ما يشتبه من الأسماء والكنى والأنساب.

٤ ـ مراجعة الكتب التي عُني مؤلفوها بتقييد الأسماء وضبطها بالحروف، من مثل كتاب «التكملة لوفيات النقلة» للحافظ المنذري (ت ٦٥٦هـ)، وكتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان (ت ٦٨٠هـ)، و«الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي (ت بعد ٧١٢هـ)، و«تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وكلها محققة تحقيقًا علميًا متقنًا.

٥ ـ توظيف معرفة المحقق في أسماء الناس، فالمحققون الجيدون في هذا العلم يتعين أن يتمتعوا بحافظة قوية ومعرفة بطبقات الرواة، وهو أمر لا يتأتى إلا من طول معاناة لكتب الرجال، وكثرة إدمان على مطالعة كتب المشتبه والمؤتلف والمختلف، ومعرفة قيمة كل كتاب من هذه الكتب ومنزلته بين الكتب التي من بابته، ثم قدرة المحقق على الانتقال من مصدر لآخر عند تتبعه للأسماء والاحتمالات التي يتوقعها في كل مصدر لهذا الاسم أو ذاك.

---

(١) منسوب إلى بني حنيفة، ذكره الحافظ ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٣/ ٣٧٦.

(٢) منسوب إلى نجيرم، ويقال: نجارم، محلة بالبصرة، كما في أنساب السمعاني.

(٣) المؤتلف والمختلف ١/ ٤٩ (دار الغرب ٢٠٠٧م).

إن غياب أيٍّ من هذه المبادئ المذكورة أو ضعفها عند المحقق يؤدي بلا شك إلى اضطراب شديد لكثرة ما يقع من تصحيف أو تحريف لا يستطيع المحقق تداركه لقلة بضاعته في هذا العلم أو ضعف قدراته العلمية في جانب أو أكثر مما ذكرنا، ولعلي أضرب فيما بعد بعض أمثلة دالة على ذلك.

وينبغي على المحقق الرجوعُ إلى الكتب المتخصصة في كل فن من هذه الفنون.

فيرجع في تقييد اللغة وضبطها إلى المعجمات اللغوية المعتمدة، كـ: «صحاح الجوهري»، و«لسان ابن منظور»، و«قاموس الفيروزآبادي» و«تاج» السيد الزَّبيدي ونحوها.

وفي الأنساب إلى كتب الأنساب، مثل «أنساب السمعاني»، و«لباب ابن الأثير»، وغيرهما.

وفي الألقاب إلى المؤلفات المختصة بها، كتلك التي لابن الفوطي وابن حجر والسخاويّ.

وفي المواضع إلى المعجمات الجغرافية كـ«معجم ياقوت»، و«مراصد» ابن عبد الحق البغدادي ونحوها.

ولعل من أعظم الكتب في هذا الفن خطرًا وأكثرها نفعًا وأبقاها على الأيام أثرًا هي كُتب الـمُشْتبه.

وقد بذل العلماء المسلمون من السلف الصالح جهودًا جبارة في تقييد مَنْ فيه أدنى اشتباه من أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع، باعتبار أن الأسماء شيء لا يدخله القياس، ليس هناك شيء قبلها يدل عليها ولا شيء بعدها يدل عليها، فليس لها إلا التقييد والضبط، سواء أكان التقييد والضبط بالقلم (يعني وضع الحركات فوق الحروف أو تحتها) أو التقييد والضبط بالحروف كما هو مشهور.

وهذه الكتب هي المرجع الأمين والركن الركين التي يجب على كل محقق أن يعرفها ويطلع عليها ويقتنيها.

وتضم المكتبة العربية اليوم عددًا لا يُسْتهان به من الكتب المؤلفة في هذا الفن الجليل الخطير، حيث شمَّر العلماءُ عن سواعدهم منذ فترة مبكرة، وألَّفُوا فيه، منهم مثلًا:

١ ـ حمزة الأصفهاني المتوفى سنة ٣٦٠هـ في كتابه «التنبيه على حدوث التصحيف والتحريف»، عرض فيه للخط العربي وصفته وتطوره، وما وقع فيه كبارُ العلماء وغيرهم من التصحيف الشنيع[١].

٢ ـ أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ في كتابه «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»[٢].

٣ ـ أبو الحسن علي بن عمر الدّارقطني البغدادي المتوفى سنة ٣٨٥هـ في كتابه «المؤتلِف والمختلِف»[٣]، وهو من الكتب الرئيسة التي أفاد منها الخطيبُ البغداديُّ في مؤلفاته كما أفاد منه كُتّابُ المشتبه الآخرون.

٤ ـ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة ٤٠٩هـ في كتابيه: «المؤتلف والمختلف»[٤] و«مشتبه النسبة»[٥].

٥ ـ الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ في كتابه «تلخيص المتشابه الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»، وهو كتاب حافل[٦].

---

(١) طبع بدمشق سنة ١٩٦٨م بتحقيق الدكتور أسعد طلس.

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٩٦٣م بتحقيق عبد العزيز أحمد.

(٣) منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية برقم ٥٤٦، ونشرته دار الغرب في ستة مجلدات سنة ١٩٨٦م.

(٤) نشرته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ٢٠٠٧م في مجلدين.

(٥) طبع بالهند سنة ١٣٢٧هـ بتحقيق محمد محيي الدين الجعفري.

(٦) منه نسخة بدار الكتب المصرية.

٦ ـ وممن كتب في المؤتلف والمختلف من أسماء القبائل الأديب المشهور محمد بن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥هـ في كتابه «مختلِف القبائل ومؤتلِفها»[1].

٧ ـ وألَّف أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة ٣٧٠هـ «المؤتلِف والمختلِف» في أسماء الشعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم[2].

٨ ـ ومنهم أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٨هـ في كتابه النافع «تقييد الـمُهْمَل وتمييز الـمُشْكل»، ضبط فيه كل ما يقع فيه اللبس من رجال صحيحي البخاري ومسلم، وهو مطبوع مشهور.

٩ ـ وفي القرن الخامس الهجري وُضِع أضخم كتاب في هذا الفن حتى ذلك العصر هو كتاب «الإكمال»[3] للأمير ابن ماكولا المقتول سنة ٤٧٥هـ، حيث جمع فيه معظم الكتب المتقدمة واستوعبها استيعابًا ذكيًّا فصار كتابه مُعَوِّضًا عن معظم تلك الكتب، وهو كتاب لا يستغني عنه المحقِّقون الـمَعْنيون بتحقيق الكتب التي تناولت عصره والعصور السابقة له.

١٠ـ وفي بداية القرن السابع الهجري ألف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نُقْطَة البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٩هـ كتابه الذي كمّل فيه كتاب ابن ماكولا وذيّل عليه وسماه «إكمال الإكمال»[4].

---

(١) طبعه وستنفلد الألماني سنة ١٨٥٠م.

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٣٥٤هـ.

(٣) حقق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي ستة أجزاء منه كان آخرها سنة ١٩٦٧م وتوفي ـ رحمه الله ـ قبل إتمامه، ثم طبع كاملًا في بيروت.

(٤) منه نسخ بدار الكتب الظاهرية برقم ٤٢٩ حديث، وفي دار الكتب المصرية برقم ١٠ مصطلح الحديث، وفي دار التحف البريطانية برقم ٤٥٨٦ شرقي. ثم نشرته جامعة أم القرى في ستة مجلدات سنة ١٩٨٧م باسم «تكملة الإكمال».

١١ـ وذيّل على ابن نقطة محدث الإسكندرية وجيه الدين أبو المظفر منصور بن سَلِيم بن فتوح الـهَمْداني المتوفى سنة ٦٧٣هـ[١]، وكان من طلبة المستنصرية.

١٢ـ كما ذيّل على ابن نقطة أيضًا أبو حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني المتوفى سنة ٦٨٠هـ بكتابه النافع «تكملة إكمال الإكمال»[٢].

١٣ـ وفي القرن الثامن الهجري ألف مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي كتابه العظيم المختصر «المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم»[٣] سنة ٧٢٣هـ.

وقد رتَّبَ الذهبي كتابه على حروف المعجم وجعل لكل حرف بابًا، واعتمد فيه أمهات الكتب المؤلفة في هذا الفن، مثل كتب: عبد الغني بن سعيد الأزدي، وابن ماكولا، وابن نقطة، وابن الصابوني، ومنصور بن سليم الإسكندراني وغيرهم، فضلًا عما أخذه من شيوخه ووقع له وتنبه إليه أثناء دراساته الواسعة وممارساته لعلم الرجال وعلم التراجم.

ولما كان موضوع الكتاب على غاية من الاتساع فإن مؤلفه بالغ في اختصاره واعتمد القلم في ضبط المشتبه إلا فيما يصعب ويشكل فكان يقيده بالحروف، وهو نادر.

---

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٨١ مصطلح الحديث وجاء العنوان فيه «ذيل على كتاب مشتبه الأسماء للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني»، والمعروف أن كتاب ابن نقطة يسمى «إكمال الإكمال»، ثم طبعته جامعة أم القرى في مجلدين سنة ١٤١٦هـ.

(٢) حققه شيخنا العلامة الدكتور مصطفى جواد، ونشره المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٧م.

(٣) حققه أولًا المستشرق الهولندي دي يونغ ونشره في ليدن سنة ١٨٦٣ في ٦١٢ صفحة، ثم أعادت طبعه مكتبة عيسى الحلبي سنة ١٩٦٢م بعناية علي البجاوي في جزأين معتمدًا نسخة أحمد الثالث (رقم ٣٠٢٨) مع وجود نسخ أحسن منها.

وكان الذهبيُّ يعلم جيدًا صعوبةَ الاعتماد على ضبط القلم، فنبه على ذلك في المقدمة بقوله: «فأتقنْ يا أخي نسختك واعتمدْ على الشّكل والنقط ولا بد، وإلا لم تصنع شيئًا».

وقد احتل كتابُ الذهبي هذا مكانًا رفيعًا بين الكتب المؤلفة في هذا الفن العسير، وهو في حقيقته يُغني عن كثير من الكتب الأخرى، لكنه يحتاج إلى تَـمرُّس ودُربة للإفادة منه.

١٤ـ وفي القرن التاسع الهجري طالع عَلّامةُ الشام الحافظ ابنُ ناصر الدين الدمشقي المتوفى سنة ٨٤٢هـ كتاب «المشتبه» للذهبي، وضبط لنفسه نسخة نفيسة منه، ثم ألف كتابه العظيم «توضيح المشتبه»[١]، قيد فيه الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب بالحروف لإيمانه بأن القلم لا يمكن اعتماده في مثل هذه الأمور، فأوضح بعض ما أهمله الذهبي، وشرح بعض ما رأى أنه شديد الاختصار، واستدرك على مؤرخ الإسلام استدراكاتٍ نفيسةً تدل على علم جمّ، ومعرفة وإتقان وبراعة تامة في هذا الفن، ولذلك يعد كتابه هذا ـ فيما أرى ـ من أنفس الكتب الموضوعة في هذا الفن على الإطلاق.

١٥ـ كما شرح كتاب الذهبي أيضًا الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب سماه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»[٢]، وهو كتاب قيّم، ولكن أنّى له أن يبلغ مرتبة توضيح ابن ناصر الدين؟!

---

(١) منه نسخة ناقصة في مكتبة سوهاج بالبلاد المصرية، وعنها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية، وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة كاملة منه، ثم نشرته مؤسسة الرسالة في عشرة مجلدات سنة ١٩٩٣م.

(٢) نشرته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر بالقاهرة بعناية البجاوي أيضًا ١٩٦٧م.

١٦ـ وحاول تلميذ الذهبي تقيّ الدين محمد بن رافع السّلامي المتوفى سنة ٧٧٤هـ أن يستدرك على كتاب شيخه في المشتبه[1]، فعمل جزءًا جعله كالذيل عليه.

هذه هي أشهر الكتب الـمُؤلَّفة في هذا الفن ـ وليس جميعها ـ، وهي سلاحُ الـمُحَقِّق الأول في ضبط الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب المشتبهة، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى دراية ودربة عند استعمالها، فلا ينبغي للمحقق عند الرجوع إليها أن يجزم بصحة تقييد الاسم المشتبه إلا عند نصها عليه وتصريحها به، وإلا انعدمت الفائدة وما صارت تُرتجى منها العائدة.

ومن أمثلة ذلك قيام الدكتور تدمري بتقييد والد عبدان بن زَرِّين بن محمد الأذربيجاني المقرئ المعروف المتوفى سنة ٥٤٤ (ط٥٥ ص١٩٠ من طبعته لتاريخ الإسلام للذهبي) حيث قيده «رزين» بتقديم الراء على الزاي ثم قوله في تعليق له عليه: «وقد ورد في الأصل زرين بتقديم الزاي وتشديد الراء، وكذا في مختصر تاريخ دمشق والمشتبه ١/ ٣١٦. أما في التحبير «رزين» بتقديم الراء».

فتأمل أيها القارئ هذا العجب العجاب الذي يحيّر أولي الألباب، فالاسم يأتي مضبوطًا في نسخته المعتمدة ثم يقيده المؤلف في كتاب خاص بتقييد ما يشتبه من الأسماء، ثم يأتي المحقق فيغير الصحيح إلى خطأ، ويستند في كل ذلك إلى كتاب مطبوع حققته آنسة كانت يومئذٍ طالبة تتعلم تحقيق النصوص مع قول المؤلف

---

(١) نَشَرَهُ الفاضل الدكتور صلاح الدين المنجد ببيروت سنة ١٩٧٤م، على نسختين من إستنبول، وذكر أنه قابل «تبصير» ابن حجر بذيل ابن رافع فتبين له أن ابن حجر لم يطلع عليه مدللًا على نفاسة الكتاب. ومثل هذه الأحكام المتسرعة كثيرة عند هذا العالم الفاضل، فقد أخطأ في هذا الحكم خطأً كبيرًا؛ لأن ابن حجر قد اطلع عليه ونصَّ على ذلك تصريحًا في آخر كتابه فقال: «وقد ذيل عليه الحافظ تقي الدين ابن رافع تلميذه في هذا المختصر جزءًا قدر عشر أوراق غالبه لا يرد عليه، لأنه إما أن يكون قد ذكره أو يكون لا يشتبه إلا على بعد» (التبصير ٤/ ١٥١٢-١٥١٣) فتأمل!

في المشتبه وهو كتاب أحال عليه (المحقق): «وبزاي مفتوحة ثم مشددة... وعبدان بن زَرِّين الدويني، شيخ ابن أبي لقمة». فماذا يريد المحقق بعد هذا؟ وهل من أحد اعترض على تقييد الذهبي هذا؟ الجواب: كلا، وها هو العلامة المحقق ابن ناصر الدين يقول في توضيح المشتبه ٤/ ١٨٣: «المشددة هي الراء وهي مكسورة. قال: وعبدان بن زَرِّين الدويني، شيخ ابن أبي لقمة. قلت: تقدم ذكره في حرف الدال المهملة (يعني في الدويني ٤/ ٥٩٠). وها هو الحافظ ابن حجر العسقلاني يقول في تبصير المنتبه ٢/ ٦٠٢: «وبزاي وتشديد الراء... وعبدان زَرِّين، شيخ لابن أبي لقمة. ثم جاء الاسم صحيحًا في المطبوع من سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٥٦، وفي تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٧/ ٣٥٤ فضلًا عن أن هذا القسم من تاريخ الإسلام وصل إلينا بخط المؤلف فإن كان المحقق صادقًا في استعمال النسخة التي بخط المؤلف كما وضع صورتها في بعض الأجزاء فكيف جاز له أن يغيِّر ما خطته يد المؤلف استنادًا إلى شيء ورد في كتاب آخر؟ نسأل الله السلامة لعقولنا وأفهامنا.

ومن ذلك ضبط الأنساب إذ يُعدُّ كتاب «الأنساب» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السَّمْعاني التَّميمي المتوفى سنة ٥٦٢هـ، ومختصره النافع «اللُّباب» للمؤرخ عز الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ من أكثر الكُتب نَفْعًا في ضَبْط الأنساب، فهما ممن يُعْنَى بالتقييد بالحروف، فلا يستغني عنهما محقق يُعنى بكتب التاريخ والتراجم.

على أن كثيرًا من المحققين يغفلون عن مسألة مهمة عند الرجوع إلى هذين الكتابين، وهي: ضرورة أن ينص السَّمْعاني أو ابن الأثير على ذكر الشخص المنسوب إلى هذه النسبة، وإلا فلا نفع في الرجوع إليهما عند ضبط نسبة أو التأكد من صحة نسبة المترجم بهذه النسبة، إذ قد يقع التحريف أو التصحيف في نسبة المترجم فيذهب المحقق ليُعَرِّفَ لنا هذه النسبة الـمُحَرَّفة أو الـمُصَحَّفة، فيثبت

التحريف والتصحيف بعزوه إلى مصدر مختص، فيقعُ القارئ أو المستفيد في خطأ مُركَّب، وهو أمرٌ في غاية التَّدْليس والتلبيس يتعين الحذر منه والابتعاد عنه وفضح كل من ينهج هذا النَّهْج الخاطئ الذَّميم.

فمن أمثلة ذلك: ما جاء في وَفَيات سنة ٥١٣هـ من كتاب العبر عند ذكر وفاة ابن عقيل البغدادي الظّفري.

فعلَّق محققه الفاضل على «الظّفري» في الهامش بقوله: «نسبه إلى ظَفَر بفتح الظاء المعجمة والفاء، بطن من الأنصار»[١] وأحال على كتاب «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير.

نعم ذكر ابنُ الأثير لفظ «الظفري» في اللباب ولكنه لم يُصَرِّح بنسبة ابن عقيل إليه. ومثل هذه الإحالة على «اللباب» تُشْعِر آثر ذي أثير بأنه منصوص على نسبته، وليس الأمر كذلك، فلم يكن ابن عقيل العلامة من بطن «ظفر» الأنصاريين، بل كان منسوبًا إلى الظفرية المحلة المشهورة من محال بغداد الشرقية، وهذه المحلة والنسبة إليها مذكورة أيضًا في «اللباب»، لكن تسرع المحقق وعدم التزامه بضرورة نص مؤلف الكتاب على النسبة أوقعه في هذا الغلط المستعظم على فاضل من مثله، ومثل هذا الذي ذكرت كثير في هذا الكتاب.

١ ـ ومن ذلك قول الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري في تعليقه على نسبة محمدة بن أحمد بن إسماعيل الدمشقي البَرْزي التي تصحفت عنده في (تحقيقه) لكتاب «تاريخ الإسلام» للذهبي (ط٤٢ ص٣٨٥) إلى «البزري» حيث قال معلقًا: «البَزْري: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الزاء بعدها راء، هذه النسبة إلى البزر، وهو حب يُعصر ويخرج منه الدهن للسراج، ويقال لمن يبيع هذا الدهن البزري» (الأنساب ٢/ ١٩٤). انتهى.

---

(١) العبر ٤/ ٢٩.

فهذا التعليق يوحي إلى القارئ بأن المحقق قد راجعَ فعَلِمَ ثم أراد أن يعلن عن علمه بذكر المصدر الذي نص على ذلك، ولكن الأمر في حقيقته ليس كذلك، وصاحب كتاب «الأنساب» الذي أحال عليه لم يذكر هذا الرجل في هذه النسبة، ولا يمكن أن يفعل ذلك لأن هذه ليست نسبته فهو «بَرْزي» منسوب إلى «بَرْزة» موضع من دمشق، وهي نسبة ذكرها صاحب «الأنساب» ولكن لم ينسب المترجم هذا إليها. على أنَّ العلامة ابن ناصر الدين نسبه إليها بعد أن ضبط هذه النسبة وقيدها، فقال بعد أن ذكر قول المؤلف الذهبي في المنسوب إلى برزة دمشق: «قلت: ومنها... وأبو عبد الله محمد بن أحمد البَرْزي المقرئ، حدث عن أبي سليمان بن زَبْر، توفي سنة خمس عشرة وأربع مئة» (توضيح المشتبه ١/ ٤٣٤)، وهو مترجم في تاريخ دمشق ٥١/ ١٦.

٢ ـ ومنه ما جاء في ترجمة أبي بكر محمد بن بكر النُّوقاني الطوسي المتوفى سنة ٤٢٠هـ (ط٤٢ ص٤٨٩) من أنه اشتغل ببغداد على «اليامي» فراح الدكتور يعلق على هذه النسبة بقوله: «اليامي: بفتح الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى يام، وهو بطن من هَـمْدان» (الأنساب ١٢/ ٣٨٥).

وهذا مِثلُ سابقه يوحي أنَّ الرجلَ قد راجع فعَلِمَ فكتبَ عِلْمَه ليفيد القارئ، وكله لا وجود له، فصاحب «الأنساب» لم يذكر هذا الرجل في هذه النسبة، ولا يمكن أن يفعل ذلك، وهو العالم المدقق العارف بأن هذه ليست نسبته، إنما هو «البافي»: بفتح الباء المنقوطة بواحدة في آخرها الفاء، نسبة إلى باف إحدى قرى خوارزم، وقد نصَّ عليه السَّمْعاني في هذه المادة من «الأنساب» فقال: «منها أبو محمد عبد الله بن محمد البخاري المعروف بالبافي، سكن بغداد، وكان من أفقه أهل وقته على مذهب الشافعي» وقد استفاد هذه الترجمة من تاريخ الخطيب ١١/ ٣٦٨-٣٧٠ (بتحقيقنا) وهو مترجم في كتب الشافعية، وفي المنتظم لابن الجوزي ٧/ ٢٤٠، وكتب الذهبي ومنها تاريخ الإسلام هذا، في وفيات سنة ٣٩٨.

٣ ـ ومن ذلك ما جاء في ترجمة ضمام بن محمد أبي يعلى الشعراني الهروي الصوفي المتوفى سنة ٤٢٥هـ (ط٤٣ ص١٥٦): «روى عن... وأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري البغوي». فعلق (المحقق) على هذه النسبة بقوله: «البغوي: نسبة إلى بلدة من بلاد خراسان بين مرو وهراة يقال لها: بغ وبغشور». وأحال على أنساب السمعاني.

قلت: هكذا تتحرف عند النسبة فلا يسكت، بل يؤكد هذا التحريف بإحالة على مصدر متخصص، مع أن المبتدئ بطلب العلم يعلم أن هذه النسبة خطأ فاضح، فهي «اللغوي» وليس «البغوي» وهو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري اللغوي صاحب «تهذيب اللغة» المشهور المذكور المتوفى سنة ٣٧٠هـ، ولم يكن الرجل بغويًا في يوم من الأيام، فهو هروي، فتأمل هذه المعرفة بالأنساب في مثل هذا العَلَم المشهور وتصوّر ما فعله بمئات المغمورين!

ومثل هذا له عشرات نظائر يدل على تنكب المنهج السليم في التحقيق والتعليق.

ثانيًا: تعليق التوثيق:

إن معظم النصوص الخطية التي وصلت إلينا لا بد أنها أفادت من مؤلفات سابقة، فمن المؤلفين من يذكر جملة الموارد التي أفاد منها في مقدمة كتابه، كما فعل ابن الفرضي، وابن بشكوال، وابن الأبار، وابن عبد الملك في تواريخهم الأندلسية، وكما فعل الذهبي في مقدمة «تاريخ الإسلام وغيرهم. ومنهم من يشير إلى الموارد في أثناء النص، والمحقق مطالب في كل تلك الأحوال بالرجوع إلى هذه الموارد، ومقابلة نقول المؤلف بها وتثبيت الاختلافات الجوهرية في هوامش النص.

وربما يغفل مؤلفو الكثير من النصوص عن ذكر مواردهم لأسباب متنوعة والباحث والمحقق البارع هو الذي يكتشف أصول مادة النص وإن لم يصرح المؤلف بها، ومن هنا كنا نؤكد دائمًا على ضرورة كون محقق النص من العلماء بموضوعه.

فحين حققت كتاب «التكملة لوفيات النقلة» قبل نصف قرن تقريبًا أدركتُ أن تراجم البغداديين إنما اقتبسها المنذري من كتاب «ذيل تاريخ مدينة السلام» لابن الدبيثي (ت ٦٣٧هـ)، عرفت ذلك بالمقارنة والمقابلة على الرغم من أنّ المنذري لم يصرح بذلك البتة، فكنت حريصًا على اعتبار تاريخ ابن الدبيثي بمثابة نسخة مساعدة في تحقيق «التكملة».

ثم علمتُ أن الذهبي قد اختصر كتاب «التكملة» وإن لم يصل إلينا ليستفيد منه في «تاريخ الإسلام» فكان «تاريخ الإسلام» عندئذ من الموارد الأساسية في ضبط «التكملة».

وحين أزمعت على تحقيق كتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي كنت أعلم أن الخطيب قد استخدم مئات الموارد في بناء كتابه، وهي موارد متنوعة تنوع المادة التي تَضَمَّنها هذا التاريخ الوسيع، فمنها الكتب التاريخية، والأدبية، وكتب رجال الحديث بتنظيماتها المتنوعة وموضوعاتها المختلفة، وكتب التَّراجم بأشكالها العديدة، فضلًا عن عشرات المصادر التي أفادَ منها في اقتباس الأحاديث النبوية، أو التعليق عليها. وقد بَيَّنت الدراسة الماتعة التي قام بها صديقنا الدكتور أكرم العُمري سعة هذه الموارد وتنوعها[1].

وقد كان من منهجي في تحقيق هذا الكتاب تتبع هذه الموارد والإشارة إلى موضع النَّقل ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وبما توفر منها، مطبوعها ومخطوطها،

---

(١) موارد الخطيب (دمشق ١٩٧٥م).

ومقابلة نص الخطيب بنص المورد الذي اقتبس منه، وتثبيت الاختلافات الأساسية. ولم يكن هذا الأمر هينًا لأنَّ الخطيب لا يُسمِّي مواردَه في الأغلب الأعم، بل قد تختفي في ثنايا الإسناد، كما بيناه مفصلًا عند كلامنا على أهمية تاريخ الخطيب بما أغنَى عن إعادته.

ولا شك أنَّ الموارد التي نهل منها المؤلف مادته ستساعد كثيرًا على تجلية النص، وتقدم عاضدًا قويًا للترجيح بين رواية وأخرى عند اختلاف النسخ، فتُرَجَّح الرواية الموافقة للمصدر المنقول منه بعد تحري الطبعات الجيدة أو المخطوطات المتقنة لذلك المورد. ومثل ذلك ما نقله المؤلفون الذين جاؤوا بعد مؤلف هذا الكتاب فإن المادة المنقولة تعد نسخة أخرى بعد التأكد من صحتها وأساليب هؤلاء المؤلفين وطرائقهم في النقل، فيُشار إلى تلك النصوص؛ فقد نقل عدد من كبار المؤلفين المتقنين من تاريخ الخطيب مثلًا، منهم ابن ماكولا في «الإكمال»، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، والسمعاني في «الأنساب»، وابن الجوزي في كتبه لا سيما «المنتظم»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وياقوت الحموي في كتابيه «معجم الأدباء» و«معجم البلدان»، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، والمزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في كتبه لا سيما «تاريخ الإسلام». فكل هؤلاء كانوا من كبار المصنفين المتقنين الذين عنوا بانتقاء النسخ الجيدة من هذا التاريخ عند الاقتباس منه، وأخص بالذكر منهم السمعاني والمزي والذهبي، كما بيناه عند كلامنا على نسخ تاريخ الخطيب[1]، ولذلك كنت حريصًا حين حققت تاريخ الخطيب على ذكر أبرز من اقتبس من الخطيب في كل ترجمة من تراجم الكتاب، وعددتُ ذلك نسخًا أخرى يقابل بها مع توفر صورة لأكثر النسخ التي وصلت إلينا من هذا التاريخ عندي.

---

(١) تنظر مقدمتنا لتاريخ الخطيب ١/ ١٨٢ فما بعد.

أما عند تحقيقي لكتاب «تاريخ الإسلام» للذهبي فقد اجتهدت أن أقف على الموارد التي استقى منها الذهبي كتابه سواء أشار إلى تلك الموارد أم لم يشر موظفًا خبرتي بهذا الكتاب وموارده التي تجاوزت الأربعين عامًا قلّما فارقته فيها، فكنت حريصًا على أن أذكر المصدر الذي اعتمده المؤلف الذهبي في بناء الترجمة أو مجموعة المصادر التي أفاد منها. وهذا أفضل بكثير مما يفعله بعض المتسببين إلى هذا العلم حين يحشد ما هب ودب من المصادر من غير فائدة ولا معرفة، واستعملت لأجل ذلك عبارات دالة عليه فحين أقول «من كذا» أو «اقتبسه من كذا» أو «أخذه من كذا» فإنما أشير إلى أن جملة الترجمة مأخوذة من هذا المصدر، وقد يضيف المؤلف هنا وهناك بعض الإضافات لا سيما في آخر الترجمة.

وهذه الطريقة استعملها صديقنا المستشرق الألماني البارع الأستاذ الدكتور يوسف فان أس في تحقيقه للجزء التاسع من كتاب «الوافي بالوفيات» للصفدي، كما سارت عليها الدكتورة صديقتنا الفاضلة دوروتيا كرافولسكي في تحقيقها للجزء السابع عشر من «الوافي» أيضًا، فقد أدركا أن أكثر التراجم إنما نقلها الصفدي من «تاريخ الإسلام» للذهبي، فجاء تحقيق الجزأين المذكورين مجودًا، لا سيما بعد أن راجع الجزء السابع عشر صديقنا العالم الجليل الأستاذ الدكتور رضوان السيد، وهو من العلماء القلائل الذين يفهمون قراءة النصوص قراءة جيدة، ويدركون مدى الأصالة في أي منها.

إن المعرفة بنُسَخ الكتاب وتتبعها ومعرفة الموارد التي أفاد منها المؤلف، والوقوف على المؤلفين الذين اقتبسوا من الكتاب المحقق، وتوافر علم غير قليل بمادة الكتاب كلُّها أمور تجعل المحقق، الحريص على إخراج نص صحيح كما كتبه مؤلفه جهد الإمكان، لا يقع في هوة اختلاط الأمور عليه وعدم إدراكه لماهية النص، كأن تختلط النسخ الكاملة بالمختصرات، أو يضاف إلى النص ما ليس منه فيظن المحقق أنه منه.

ثالثًا: تعليق الترجيح والتعليل:

إن المقابلة بين النسخ ينتج عنها اختلاف في القراءات أو زيادة أو نقصان ـ قد يكون سقطًا، وقد يكون هو الصواب ـ وفي كل ذلك على المحقق بعد انتهاء مقابلة النسخ أن يرجح الصواب الذي أراده المؤلف فيثبته في الأصل، ويثبت القراءات المرجوحة في الهامش.

والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها في محاضرة سابقة أن المحقق مطالب دائمًا بتعليل الترجيح وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار، فالترجيح بغير دليل مخالف لأصول البحث العلمي، وليس فيه أي توثيق للنص أو دعم لصحته.

وأرى من المفيد أن أقدم أمثلة توضيحية من «تحقيق» الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتاريخ الإسلام ليفيد منها الطلبة الساعون إلى إتقان هذا العلم الجليل، فقد جاء في الطبقة (٣٠) ص٤٢ من طبعته قوله: «أحمد بن الحسن بن أبان بن مُضر المصري الأيلي»، وذكر في تخريجه للترجمة كتاب «المجروحين» لابن حبان، و«الكامل» لابن عدي، و«المعجم الصغير» للطبراني، و«الضعفاء» لابن الجوزي، و«ميزان الاعتدال» للمصنف، و«المغني في الضعفاء» له أيضًا، و«لسان الميزان» لابن حجر. وحينما وجد ابن الجوزي قال: «بَصْري من أهل الأُبلة بالموحدة» سارع فغلّطه بغير دليل مع أنَّ الرجل قيد بالحروف، قال (المحقق) متعجلًا: «وهو غلط فهو مصري من أيلة (العقبة)». ثم قال في هامش آخر تعليقًا على «المصري» وهي النسبة التي أثبتها في المتن: «في الأصل: المضري، بمعجمة، والتحرير من أكثر المصادر»!

أقول: أي مصادر هذه التي رَجَّح، وكلها مطبوعة طبعات تجارية لا قيمة لها مليئة بالتصحيف والتحريف، وكأنه لا يعرف أن المعتمد في مثل هذا هي الكتب المتقنة المختصة، فما كان أجدره بالرجوع إلى أنساب السمعاني الذي قال: «**المُضَري: بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى**

مضر... منهم: أحمد بن الحسن الـمُضري البصري، حدَّث عن أبي عاصم وعبد الصمد بن حسان. روى عنه عبد الباقي بن قانع...».

وتابعه عز الدين ابن الأثير في اللباب فقال: «**الـمُضري: بضم الميم وفتح الضاد وفي آخرها راء، هذه نسبة إلى مضر بن نزار... منهم أحمد بن الحسن المضري البصري، روى عن أبي عاصم، وعبد الصمد بن حسان... إلخ**».

ولو كان من المتقنين لراجع كتب المشتبه ليحل هذا الاشتباه الذي وقع فيه، ولوجد أن المصنف نفسه قال في كتاب المشتبه (ص٥٩٤): «**الـمِصْري، أمم... وبضاد مفتوحة أحمد بن الحسن المضري، شيخ للطبراني، واهٍ**»، فرحم الله الذهبي الذي قيّد وضبط. ثم جاء شارحه العلامة ابن ناصر الدين ليزيد في الضبط والتقييد بعد قول المؤلف بضاد مفتوحة: «قلت: معجمة، مع ضم أوله. قال: أحمد بن الحسن المضري...إلخ». وأشار صديقنا الشيخ محمد نعيم العرقسوسي في تعليقه إلى تصحف هذه النسبة إلى «المصري» في بعض المصادر المطبوعة (توضيح المشتبه ٨/ ١٨١-١٨٢).

ومن أمثلة الترجيح بغير تعليل ولا دليل ما جاء في وفيات سنة ٤٢٠هـ (ط٤٢ ص٤٧٦ س٢-٣): «أحمد بن علي بن أحمد بن حماد، أبو العباس الجرجاني المقرئ المعروف بالـخَزّاز» هكذا أثبته بزايين، وعلق في الهامش بقوله: «تاريخ جرجان ١٢٦: الـخَزَّاز» يعني براء ثم بعد الألف زاي. ومثل هذا الترجيح لا معنى له وليس له من دليل، فالذي بخط المؤلف هو الذي جاء في المطبوع من تاريخ جرجان، فمن أين أتى (المحقق) بالزاي؟ نعم، جاء بها من نسخته السقيمة.

على أن (المحقق) لو راجع كتاب «المشتبه» للذهبي المؤلف لوجده عَدَّ هذا المترجم ضمن الـخَرَّازين لا الخزازين، كما في ص١٦١ منه، ولوجد أن شارحه العلامة ابن ناصر الدين قد أيده في «توضيح المشتبه» ٢/ ٣٤٦، ولو نقّر لوجد أكثر من الذي ذكرتُ في تقييده وضبطه.

ومن طرائف ما وقع للدكتور تدمري في ط٤٤ ص٤٤٥ ت١٩٥ عند ذكر ابن جميع الصيداوي الملقب بالسَّكَن حيث غيَّر اسمه من «الحسن» إلى «الحسين»، وقال في تعليق له: «في الأصل: الحسن، وهو غلط، والصحيح ما أثبتناه». ثم ذكر في تعليق له آخر مجموعة كبيرة من المصادر منها «تاريخ دمشق» لابن عساكر ومختصره لابن منظور و«سير أعلام النبلاء»، و«معرفة القراء»، و«غاية النهاية» لابن الجزري، و«شذرات الذهب»، ومنها كتابه الوسيع: «موسوعة علماء المسلمين في تاريخ لبنان الإسلامي»، مع إشارة إلى معجم الشيوخ لأبيه أبي الحسين محمد بن أحمد بن جُميع المتوفى سنة ٤٠٢هـ الذي حققه، وأشار إلى مقدمته ص١١-١٢، وبعض هذه المصادر ورد فيها اسمه عرضًا، وليس له فيها ترجمة.

والظاهر لي أن الذي دفعه إلى هذه المقالة البعيدة عن الصواب هي كنية أبيه، إذا كان يُكْنَى أبا الحسين، فظن الدكتور أن اسم ابنه لا بد أن يكون «الـحُسين»، ولم يدر أن الكنية لا علاقة لها بأسماء الأبناء دائمًا لا سيما عند أهل تلك العصور.

على أن هذا ليس هو المهم، فعلينا أن نفتش عن الأدلة التي تثبت قالته أو قالتنا، فيتبين لنا ما يأتي:

أ ـ إن هذا القسم من تاريخ الإسلام قد وصل إلينا بخط المؤلف، وقد جاء فيه الاسم «الحسن» بخط الذهبي المتقن المليح. وهذا وحده يكفي لدحض كل قالة.

ب ـ فإذا أردنا التوسع وذهبنا إلى كتب الذهبي الأخرى لوجدناه يذكره كذلك «الحسن» كما في «سير أعلام النبلاء»، فقد قال عند ذكر أبي بكر والد ابن جميع صاحب المعجم: «روى عنه ولده في معجمه، وحفيده الحسن الملقب بالسكن (١٧/ ١٥٦) ثم ترجمه (١٧/ ١٥٦-١٥٨).

جـ ـ وإذا عُدنا إلى مصدر الذهبي الرئيس في ترجمته وهو «تاريخ دمشق» لأبي القاسم ابن عساكر وجدناه فيه «الحسن» (١٣/ ٣٥٢-٣٥٤)، ومثل هذا لا يمكن أن يقع فيه التحريف لأنَّ الكتاب مرتب على حروف المعجم، والسكن هذا مذكور مع الـحَسَنين لا مع الـحُسَيْنيين! وكذلك هو في مختصراته التي ذكرها من بين مصادره!

د ـ وإذا رجعنا إلى كتاب «الأنساب» لأبي سعد السمعاني، لوجدناه فيه الحسن أيضًا.

هـ ـ وحين نقرأ مادة «صيدا» في معجم البلدان لياقوت الحموي نجده يذكر ابن جميع صاحب المعجم ثم يقول: «روى عنه ابنه الحسن وأبو سعد الماليني وغيرهما... إلخ» (٣/ ٤٣٧ من ط. دار المصادر).

فنسأل المحقق عندئذٍ: كيف غَلَّط المؤلف بغير دليل وغَيَّر اسم المترجم من «الحسن» إلى «الحسين» بعد كل هذا الذي ذكرناه؟!

وفيما ذكرناه كفاية، ومن أراد توسعة ومزيد أمثلة فليراجع كتابنا «في تحقيق النص» المطبوع بدار الغرب الإسلامي في بيروت سنة ٢٠٠٤م ص٤١٤ فما بعد.

رابعًا: التعليق الخادم للنص:

إن التعليقات المذكورة آنفًا تُعد من مستلزمات التحقيق الدقيق فهي بمثابة الفروض الواجب أداؤها واتباعها. على أن هناك من التعليقات ما يمكن أن تقدم خدمة للنص وللباحث والقارئ المستفيد منه فتجليه وتوضحه وتيسره لكل مستفيد. وهي بكل حال تختلف أهميتها وضرورتها باختلاف موضوع النص والهدف المرجو منه.

ففي كتب الحديث مثلًا يستحسن تخريج الحديث والكلام عليه تصحيحًا وتضعيفًا، إذ فيه بيان الحلال والحرام والهدي النبوي، فالعبرة ليس في ذكر مصادر الحديث وتركها على رسلها، فليست هذه هي الغاية التي ترمي إليها، وإنما يجب

أن يتجه المحقق ـ إن كان قادرًا ـ إلى تبيان درجة الحديث صحة وسقمًا حسب الأصول والقواعد الحديثة، لا سيما في الكتب التاريخية والأدبية والعقائدية التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، والتي لم يعتن مؤلفوها ببيان درجة صحتها أو سقمها. وقد أدى انتشار مثل هذه الكتب بين الناس إلى أن أصبح كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تدور على ألسنة الكثرة الكاثرة من الخطباء والمدرسين والمؤلفين، ويتلقاها عنهم الناس، فيعملون بها أو بما يستفاد منها.

وقد تطوّر هذا العلم بحمد الله ومَنّه خلال النصف الثاني من المئة الماضية، نتيجة حتمية لعناية الجامعات بهذا العلم، لا سيما الجامعات الإسلامية، وشهدنا نهضة علمية مباركة في هذا المضمار، فكانت الجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج تشجع طلبتها على هذا الاتجاه، وسرى النشاط إلى بلدان العالم الإسلامي، فأسستُ قسمًا للحديث ضمن كلية العقيدة والدعوة عند قيامي بتأسيس جامعة صدام للعلوم الإسلامية ببغداد سنة ١٩٨٩م وولايتي عليها، فتطور هذا القسم وخرَّج عشرات الطلبة ممن يحملون رتبة الماجستير والدكتوراه في هذا العلم الشريف، وكُتِبَ فيه رسائل نفيسة ستبقى محل اعتزاز وتقدير. وحدثت مثل هذه النهضة في كثير من البلدان مثل الأردن، والسودان، ومصر وغيرها.

ومن أكثر الأمور أهمية ضبط ألفاظ الحديث وتدقيقها، فلا يكون المحقق جاهلًا بمتونه، فإن كان قليل البضاعة في هذه الصناعة استعان بكتب الحديث، وكتب غريبه، وأهل الخبرة فيه، فهو أمر خطير أن يقع التصحيف والتحريف في المتون.

وفي كتب التراجم لا بأس بذكر موارد لكل ترجمة من السابقين واللاحقين، وفي كتب الرجال المعنية بالجرح والتعديل لا بأس باستقصاء ما قيل في الرجل من جرح وتعديل يضاف إلى ما ذكره صاحب النص، وفي كتب الشعر يُستحسن

ذكر موارد القصيدة في المصادر الأخرى. ومن ذلك أيضًا التعريف بالمغمور من الأسماء الواردة في المتن، أو البلدان والمواقع غير المشهورة، ونحو ذلك. ومثل هذه الأنواع من التعليقات لا علاقة لها في حقيقة الأمر بالتحقيق، لأنها لا تهدف إلى توثيق النص أو ضَبْطه. ولكنها، من أسف، صارت عند كثيرين من شروط التحقيق، فوجدنا بعض من يَتَعانى النَّقْد، وهو لم يحقق في حياته نصًا واحدًا، يعد عدم تخريج بيت من الشعر في النص، أو نسبة بيت مشهور إلى قائله نقصًا وعيبًا يُنْعَى على المُحقق. وصرنا نجد في مناقشات طلبة الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات من يَعُد هذه التعليقات أمرًا لا بُد منه، بل هو عندهم من شروط التحقيق العلمي الرصين، وهو أمر جعل من هذا العلم الرصين عند بعضهم ليس إلا تعريفًا بالأعلام والمواضع والكتب ونحوها، تاركين خلفهم ما هو بالتعليق خليق لتوثيق النص وضبطه وتقديمه كما كتبه مؤلفه جهد المستطاع.

خامسًا: التعليق النقدي:

ومن نوافل التحقيق، وإن لم يكن من مستلزماته، العناية بنقد النص، فمن المعلوم في بدائه العقول أن عمل أي من المؤلفين لا يخلو أن تخالطه بعض الأوهام، وأنَّ المحققَ الذي سَبرَ النص وعاناه وأطلعَ على موضوع الكتاب وخبر مادته من أكثر الناس قدرةً في التنبيه على تلك الأوهام، على أن يكون كل ذلك بالبناء والتشييد لا بالتقليد، ومن يطالع تعليقاتنا على الكتب التي حققناها يجد مئات المواضع التي تعقبنا فيها مؤلفي النصوص المحققة.

سادسًا: بين التحقيق والشرح:

يتعين التفريق الواضح بين التحقيق والشرح، فالمحقق في أصل عمله ليس شارحًا ولا مزيدًا من كيسه على منهج المؤلف في طريقة تأليفه أو كتابته للنص، فعلى المحقق الابتعاد عن التعليقات التي لا مسوغ لها، والتي يهدف بعض

المحققين إلى تضخيم النصوص بها، من مثل التعريف بالمشهور، والتذكير بالمعروف، وذكر كثير من المصادر من غير استفادة منها، ونقل نصوص من مصادر أخرى وإثباتها في حاشية النص هي ليست من شرط المؤلف والتي قد يكون المؤلف تركها عن عمدٍ سيرًا مع نهجه الذي انتهجه في كتابه، لا سيما في الكتب الضخمة ذوات المجلدات العديدة، فلا يجوز للمحقق مثلًا أن يزيد على نص أراد له مؤلفه أن يكون مختصرًا متوازنًا في الاختصار من نحو «تاريخ الإسلام» للذهبي الذي ذكر مؤلفه أنه وضعه «بأخصر عبارة وألخص لفظ... من غير تطويل ولا إكثار ولا استيعاب... إذ لو استوعبت التراجم والوقائع لبلغ الكتاب مئة مجلدة بل أكثر، لأن فيه مئة نفس يمكنني أن أذكر أحوالهم في خمسين مجلدًا».

من هنا تصبح الإضافة إلى هذا النص من المصادر الأخرى مخالفة صريحة لمنهج المؤلف واختياره لشكل الكتاب الذي أراد تقديمه إلى القراء.

ويتعين على المحقق دائمًا احترام جهود المحققين الآخرين ممن سبقوه ونسبة تعليقاتهم إليهم، فتلك أمانة علمية لا بد منها، ومسألة أخلاقية يتعين على كل محقق الالتزام بها، وإلا عُدَّ ذلك استلابًا وسرقة يُنْعَى على السارق أبد الدهر ويُعاب عليه سجيس الليالي، لكن بعض المحققين يستسهلون هذا الأمر ويستسيغونه غير مدركين للأخطار الناجمة عن مثل تلك الأفعال، ولكن أنَّى لهم أن يدركوا ذلك وهم يستسيغون سلب طبعات من مجلدات بكاملها!

مناهج تحقيق المخطوطات الفقهية
(المحلَّى لابن حزم نموذجًا)

ذكرنا غير مرة أن الهدف من التحقيق هو الوصول إلى نص صحيح كما كتبه مؤلفه.

وهذه العملية تشمل تحقيق النصوص عمومًا من غير تخصيص بعلم معين أو مجال محدد، تستوي في ذلك النصوص التاريخية والأدبية والحديثية والفقهية والعلمية، حيث تشتمل على ضرورة جمع النسخ ودراستها واختيار المناسب منها، والمقابلة بينها وترجيح الصواب الذي كتبه مؤلف النص بعد تعليل هذا الترجيح، ثم توحيد الانتساخ، وتنظيم مادة النص، والإشارة إلى مناجم النص والمقتبسين منه، وضبط النص بالحركات، وتلبية رغبات المؤلف.

على أنَّ كل علم من العلوم التي كُتبت بها نصوصٌ خطية يتميز بدقائق أخرى تناسب ذلك العلم في كل مفصل من المفاصل المذكورة، لا سيما إذا تذكرنا مسألة طالما أشرنا إليها وهي أن التعليق على أي نص من النصوص يشمل نوعين من التعليقات، أول هذين النوعين يقصد منه تحقيق النص وضبطه، وآخر يُعِينُ المستفيدَ منه، وفي هذا الأخير تتنوع التعليقات استنادًا إلى موضوع النص، فيلاحظ مثلًا في تحقيق كتب الفقه والنوازل ضرورة العناية بكتب المذاهب الفقهية عند الإشارة إلى مناجم النص، فضلًا عن عناية متميزة بالأدلة الفقهية

ودلالاتها، ولا سيما الأحاديث المرفوعة والموقوفة والحكم عليها، لبيان قيمة الاستدلالات التي يعتمدها مؤلف النص.

كما يتعين أن يكون المحقق على علم تام بموضوع النص، بحيث يتمكن من تتبع إشاراته وإثاراته وبيان مدى صحتها ودقتها، ومن ثم لا يكفي أن يكون المحقق عالـمًا بالفقه، ولكن يتعين أن يكون عالـمًا بموضوع الأدلة التي يستعملها الفقهاء خبيرًا مجتهدًا فيها، واقفًا على مصطلحاتها، عالـمًا بالكتاب العزيز وتفسيره ودلالاته، قادرًا على تخريج النصوص الحديثية من مظانها الأصيلة، والحكم عليها بناءً على معرفة جيدة بعلوم الحديث رواية ودراية، وترجيح رواية على أخرى استنادًا إلى ذلك، ومدى انطباق الاستدلال الذي يستدل به صاحب النص على المسألة التي يناقشها أو يصدر حكمًا فيها.

ولا بد عند تحقيق أي نص تراثي فقهي من تجميع ما وصل إلينا من نسخه الخطية ودراستها واختيار ما هو مناسب لإقامة التحقيق عليه.

وعلى الرغم من توفر عدد كبير من نسخ كتاب «المحلى» لابن حزم متوفرة في إستانبول، والقاهرة، واليمن، والمدينة المنورة، وجدة، والرياض، وأوربا، والولايات المتحدة، فإن العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله حينما حقق الكتاب سنة ١٣٤٩هـ لم يعتمد إلا نسختين متوفرتين في البلاد المصرية، ثم نسخة يمنية أهداها إليه الشيخ محمد نصيف الجدي، وهي نسخة متأخرة كتبت سنة ١٢٢١هـ في حين فاتته النسخ النفيسة في إستانبول، وهي من أفضل نسخ «المحلى»، وهي التي اعتمدناها أصلًا في إعادة تحقيق هذا الكتاب النفيس على وفق الطرائق العلمية في تحقيق النصوص.

ونتيجة لهذا التقصير العلمي في عدم الاستقصاء جاءت طبعته مليئة بالتصحيف والتحريف وسوء القراءة نظرًا لرداءة النسخ الـمعتمدة عنده، وللمنهجية غير العلمية التي اتبعها في التحقيق.

فقد جاء النص خلوًا من الضبط والتقييد مع أنه من الأمور المهمة في تحقيق النصوص لما يُتوخَّى من فوائده الجمة التي منها:

أ - تمييز التحقيق الجيد من الرديء والتعرف على جهود المحقق ومراجعته وتحرِّيه وتدقيقه.

ب - إظهار المعنى الحقيقي للنص ودفع أي إيهام قد يقع فيه القارئ بسبب عدم وضوح موقع الكلمة الإعرابي له.

جـ - أن هذه الطريقة تقوّم لسان القارئ وتعوّده القراءة السليمة والنطق الصحيح ثم الحفظ القويم، سواءً أكان ذلك في اللغة أم أسماء الأعلام، أم غيرهما، فتُغنيه القراءةُ الكثيرةُ عن كثير من القواعد وحفظها، إذ يصبح النطق السليم عنده عادة لا يحتاج إلى تفكير كثير.

د - رفع الاشتباه عن الأسماء والكنى والألقاب والأنساب والألفاظ المؤتلفة الرسم والنقط، المختلفة الحركات، مثل «حَـمِيد»، و«حُـمَيْد»، و«سَلِيم» و«سُلَيْم» و«مُسْلِم» و«مُسَلّم»، و«البَرْقي» و«البَرَقي»، و«البَطِّي» و«البُطِّي» و«البَطِيء»، و«الـجَلّابي» و«الـجُلّابي»، و«السَّلَفي» و«السِّلَفي» و«السُّلَفي»، و«السِّلْقي» و«السَّلَقي» ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل هذا الفن، وهو مما يكثر في أسانيد الأحاديث. يضاف إلى ذلك أن على الـمُحَقِّق تقييد كل ما يشتبه من الألفاظ والأعلام سواء أكان الاشتباه بالرسم أم باختلاف النقط أم بالحركات.

وينبغي للمحقق الرجوعُ إلى الكتب المتخصصة في كل فن من هذه الفنون، ولا سيما الكتب المعنية بشرح المصطلحات الفقهية.

ومن الأخطاء الشائعة عند كثير من المحققين أنهم يغيّرون النص بناءً على ما جاء في كتب مطبوعة نقل من أصولها مؤلف النص. وقد تكون هذه المطبوعة قد طبعت على نسخة واحدة، أو قد يكون ناشرها لم يستوف النسخ الخطية، أو أساء قراءة النص، فضلًا عن اختلاف روايات بعض الكتب لا سيما المتقدمة منها، فنحن نعلم مثلًا أن هناك روايات متعددة لصحيحي البخاري ومسلم، وأن لسنن أبي داود رواةً متعدِّدين رووا السنن عنه، ومثل ذلك كثير من الكتب. أو قد يكون المؤلف أعاد النظر في كتابه فأضاف إليه أو حذف منه أو غيّر في بعض عباراته، كما هو الحال مثلًا في كتاب «الضعفاء» لأبي جعفر العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢هـ حيث وقفنا أخيرًا على إبرازة جديدة من الكتاب يظهر أن المؤلف أعاد النظر فيها، فصارت تختلف اختلافًا كبيرًا عن الإبرازة الأولى المتمثلة بنسخة الظاهرية التي سبق أن نشر الكتاب استنادًا إليها، فأعدنا تحقيق الكتاب استنادًا إلى هذه الإبرازة الجديدة.

أما اختلاف الروايات فهو أمر معلوم مشتهر، إذ ربما تختلف رواية عن أخرى اختلافًا في الكمية أو الأسلوب، ولعل من أنصع الأمثلة على ذلك الروايات المتنوعة التي وصلت إلينا، أو بعضها، من «الموطأ» للإمام مالك، من مثل رواية يحيى الليثي، ورواية أبي مصعب الزهري، ورواية سويد بن سعيد الحدثاني، ورواية عبد الرحمن بن القاسم (بترتيب القابسي)، والقطع التي وصلت من رواية علي بن زياد، والقعنبي وغيرهم حتى صارت هذه الموطآت إنما تُعرف برواتها.

وعليه، فإن تغيير النصوص بناء على ما جاء في الكتب المطبوعة أو المخطوطة فيه الكثير من المخاطر التي تنافي التحقيق العلمي الرصين، لما ذكرنا أولًا من أن الكثير من هذه الكتب لم يستوف المنهج العلمي في التحقيق، فضلًا عن أن مؤلفًا من مثل ابن حزم كان قد اطلع بلا شك على نسخ خطية نقل منها قد تختلف عن النسخ التي طُبع عليها الكتاب.

وقد وجدنا العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله لهجًا بتغيير النص استنادًا إلى ما جاء في الكتب المطبوعة، لا سيما في صحيح مسلم، وصحيح البخاري، وسنن أبي داود والنسائي ونحوها، ومن أمثلة ذلك:

أنه زاد في الحديث الذي نقله ابن حزم من صحيح مسلم[1]: «إذا أحسن أحدكم إسلامه، فكل حسنة يعملُها تكتب بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، وكل سيئة تكتب [له] بمثلها حتى يلقى الله عز وجل»، فزاد ما بين الحاصرتين من طبعة مصرية لصحيح مسلم، ولم توجد في شيء من النسخ، ولا في الطبعة الإستانبولية من صحيح مسلم التي طبعت عنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي (١٢٩) (٢٠٥).

وزاد في حديث ابن عباس الذي نقله ابن حزم من صحيح مسلم (١٢٢) (١٩٣): أن ناسًا من أهل الشرك قَتَلوا فأكثروا، وزنوا فأكثروا، ثم أتوا النبي ﷺ فقالوا: إنّ الذي تقول وتدعو [إليه] لحسن... الحديثَ، مع أن ما بين الحاصرتين لم يرد في شيء من النسخ ولا في الطبعة الإستانبولية من صحيح مسلم، إنما زادها من طبعة مصرية لصحيح مسلم[2].

---

(١) المحلى ١/ ١٨ من طبعته = ١/ ٢٣٥ من طبعتنا.

(٢) المحلى ١/ ١٩ من طبعته = ١/ ٢٣٧ من طبعتنا.

وفي حديث المعراج الذي رواه مسلم (٢٦٤٣) (١): «ثم يُرْسَلُ الـمَلَكُ» جعلها العلّامة الشيخ أحمد شاكر من طبعة مصرية يستعملها من صحيح مسلم: «ثم يرسل الله تعالى الملك»[١] مع أن النص في جميع النسخ الخطية للمحلى ليس فيه «الله تعالى»، وكذلك هو في صحيح مسلم من الطبعة الإستانبولية المتقنة مضبوطًا بالشكل على البناء للمفعول.

ومن ذلك: حديث مسلم (٣٣٤) (٦٥) أن أمّ حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم، قال عائشة: رأيتُ مِرْكَنَها ملأى دمًا... الحديث.

هكذا في النسخ كافة مجودة من غير نون، وفي المطبوع من صحيح مسلم: «ملآن» على صيغة فعلان، والظاهر أنه كان كذلك من غير نون في النسخة التي اعتمدها العلامة ابن حزم من صحيح مسلم، فقد قال النووي: «وذكر القاضي عياض أنه روي أيضًا: ملأى، وكلاهما صحيح، الأول على لفظة المركن وهو مذكر، والثاني على معناه وهو الإجانة». وينظر: النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٦٠. وقد غير العلامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله ما كتبه ابن حزم وفضّل عليه اللفظ المطبوع في صحيح مسلم[٢]، وهو صنيع غير محمود في علم تحقيق المخطوطات إن ثبت عن المؤلف.

ومثل هذا كثير جدًا في تعامله مع النص فيما يتصل بصحيح مسلم، والأمثلة عل ذلك لا تحصى، وفيما قدمناهُ كفاية.

وعَلّق على لفظة «بئارها» التي وردت في الحديث الذي نقله ابن حزم من صحيح البخاري (٣٣٧٩) حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ الناس نزلوا

---

(١) المحلى ١/ ٣٧ من طبعته = ١/ ٢٧٠-٢٧١ من طبعتنا.

(٢) المحلى ٢/ ١٩٧ من طبعته = ٢/ ٥٣١ من طبعتنا.

مع رسول الله ﷺ أرض ثمود الحجر واستقوا من بئارها... الحديث، فقال رحمه الله: «في البخاري ج٣ ص١١٣: فاستقوا من بئرها واعتجنوا»[١]، ظنًا منه أن هذه اللفظة التي أوردها ابن حزم مخالفة لما هو ثابت في صحيح البخاري، مع أن لفظة «بئرها» قد وردت في أصح نسخ المحلى، وقد جَوّدها ناسخ الأصل وصحح عليها علامة على صحتها، وفي نسخة: «آبارها»، ولها وجه أيضًا. ولم يعرف العلّامة الشيخ يرحمه الله أن ابن حزم ينقل من رواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري، ففي أصل الطبعة السلطانية عن فرع النسخة اليونينية: «فاستوفوا» بالفاء، وفي هامشها: «واستقوا»، وهي رواية أبي ذر الهروي وأبي الوقت السجزي. كما أن في أصلها: «بئرها»، وهي رواية الجماعة، أما «بئارها» فهي رواية أبي ذر الهروي، وجاء على هامشها: كذا في النسخ الصحيحة، وفي القسطلاني أن رواية أبي ذر: «من آبارها» بمد الهمزة. وينظر إرشاد الساري ٥/ ٣٦٨.

ومثله ما وقع في حديث عمار بن ياسر الذي أخرجه البخاري في صحيحه (٣٤١) الذي قال فيه لعمر بن الخطاب: تمعكتُ فأتيتُ رسول الله ﷺ، فقال: «يكفيك الوجه والكفين».

هكذا في نسخ المحلى كافة، وتعجّل العلامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله فقال في تعليق له بعد أن غيَّرها رفعًا إلى «الكفان»: «في الأصلين: والكفين، وهو لحن صححناه من البخاري»[٢].

قال بشار: بل الصواب: «والكفين» كما في رواية أبي ذر وكريمة، بالنصب فيهما على المفعولية، إما بإضمار «أعني» أو التقدير: يكفيك أن تمسح

---

(١) المحلى ١/ ٢٢٠.

(٢) المحلى ٢/ ١٥٤ من طبعته = ٢/ ٤٤٢ من طبعتنا.

الوجه والكفين، أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفين على أنه مفعول معه. وقيل: إنه روي بالجر فيهما، ووجهَهُ ابنُ مالك بأن الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين، فحذف المضاف وبَقّى المجرورَ به على ما كان. أفاده الحافظ ابن حجر في الفتح في شرح الحديث المذكور.

قلت: ومعلومٌ أن رواية أبي ذر الهروي من صحيح البخاري هي التي كانت سائدة في بلاد المغرب والأندلس، فنقل العلامة ابن حزم منها، فلا يلام على ذلك، ولا يجوز تصحيح ما نقل من رواية استنادًا إلى رواية أخرى، إذ الرفع إنما هو معروف في رواية الأصيلي وغيره على الفاعلية، وهو واضح، والله الموفق.

وكان العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله يغيّر نص المحلى حينما ينقل عن النسائي، ويظنه ينقل من «المجتبى»، مع أن ابن حزم يرحمه الله ينقل في الأغلب الأعم من «السنن الكبرى»، وهي تختلف في بعض ألفاظها عن المجتبى، بدليل أنه توصّل إلى النسائي من طريق محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية الأموي المعروف بابن الأحمر المتوفى سنة ٣٥٨هـ[1]، وهو راوي «السنن الكبرى» للنسائي، وقد وصلت إلينا من طريقه، ففي حديث عائشة رضي الله عنها الذي نقله ابن حزم من السنن الكبرى ١/ ١٥٩ (٢١٧)، قالت: استحيضت فاطمة بنت أبي حبيش، فسألت النبي ﷺ، قالت: يا رسول الله إني أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلي عنك

(١) تنظر ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ٢/ ٩١ وتعليقنا عليه، وتاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ١٣٠، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٦٨.

أثر الدم وتوضئي...». زاد العلّامة الشيخ أحمد شاكر بعد هذا من «المجتبى»: «وصلي»[1]، ظنًا منه يرحمه الله أنَّ المؤلف ينقل من هذا الكتاب، وهو صنيع لا يجوز في علم تحقيق النصوص، حيث لم ترد هذه اللفظة في النسخ، ولا في «السنن الكبرى»، والمعنى من غير هذه الزيادة واضح لأنها إنما تتوضأ لتصلي.

وإنما يُزاد على النص حينما يعرف المحقق أن هناك سقطًا لا يصح الكلام إلا به، فقد ساق المؤلف حديثًا من طريق أبي داود السجستاني، قال فيه: «حدثنا علي بن نصر ـ هو الجهضمي ـ قال: حدثنا الأسود بن شيبان، قال: حدثنا خالد بن سمير... إلخ»[2]، فوقع عند المؤلف سقط بين علي بن نصر والأسود حيث الصواب: «حدثنا علي بن نصر ـ هو الجهضي ـ [قال: حدثنا وهب بن جرير]، قال: حدثنا الأسود بن شيبان، قال: حدثنا خالد بن سمير»، فلا يصح الإسناد إلا بهذه الزيادة التي نعتقد أنها سقطت من المؤلف حال النقل، بدلالة خلو جميع النسخ منها، وهي ثابتة في تحفة الأشراف للمزي[3]، وعلي بن نصر الجهضمي شيخ مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي لا يروي عن الأسود بن شيبان البتة، وروايته عن وهب بن جرير عند أبي داود ومسلم كما في تهذيب الكمال[4]، ولم ينتبه إلى هذا السقط العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله.

---

(١) المحلى ١/ ٢٥١ من طبعته = ٢/ ٩٣ من طبعتنا.

(٢) المحلى ١/ ٢١٠ بتحقيقنا.

(٣) تحفة الأشراف ٨/ ٥٢٩ (١٢٠٨٩).

(٤) تهذيب الكمال ٢١/ ١٦٠.

ومن ذلك مثلًا: ما سقط من المؤلف حينما نقل من صحيح مسلم، قال[1]: حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عاصم ـ هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ـ عن نافع... إلخ، والصواب في هذا الإسناد: «حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عاصم ـ هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ـ [عن زيد بن محمد]، عن نافع... إلخ، هكذا جاء النص في صحيح مسلم، وفي تحفة الأشراف[2]، وزيد بن محمد هذا هو أخو عاصم الراوي عنه.

وحينما نقل المصنف من سنن النسائي الكبرى في المسألة (١٥٨) جاء الإسناد عنده كما يأتي: «أخبرنا محمد بن عبد الأعلى، ويحيى بن آدم، وقتيبة بن سعيد، قال محمد: حدثنا شعبة... إلخ»[3]، وقع خطأ في موضعين من هذا الإسناد كان لا بد من تداركهما، الأول: أن النسائي لا يروي عن يحيى بن آدم، فسقطت عنده الواسطة بينه وبين يحيى بن آدم، وهو أحمد بن سليمان، والثاني: أن محمد بن عبد الأعلى لا يروي عن شعبة، إنما يروي هذا الحديث عن خالد بن الحارث بن عُبيد أبي عثمان البصري، فالصواب في هذا الإسناد كما يأتي:

«أخبرنا محمد بن عبد الأعلى، [وأحمد بن سليمان، قال: حدثنا] يحيى بن آدم، وقتيبة بن سعيد، قال محمد: [حدثنا خالد، قال: حدثنا] شعبة»[4]. والسبب الذي جعل المؤلف يقع في هذا الخطأ الغريب أنه جمع روايات محمد بن عبد الأعلى

(١) مسلم (١٨٥١) (٥٨)، وهو في المحلى ١/ ٢٨٨.

(٢) تحفة الأشراف ٥/ ٤٠٢ (٧٦٦٤).

(٣) المحلى ٢/ ٣٥-٣٦ بتحقيقنا.

(٤) المحلى ٢/ ٣٥-٣٦ بتحقيقنا.

وأحمد بن سليمان وقتيبة في مكان واحد، وإنما روى النسائي ذلك عن قتيبة وأحمد بن سليمان في مكان[1]، وروى عن محمد بن عبد الأعلى في مكانين آخرين[2]، فهما إسنادان مفترقان عند النسائي، فضلًا عن عدم الدقة حال النقل، وهو ما قد يقع لكل أحد، فاستُدرِك الأمرُ.

ومثله ما وقع في قوله: «وعن وكيع، عن يحيى البكاء، قال: سمعت ابن عمر يقول: المسح على الجوربين كالمسح على الخفين»، ويدرك المحقق الفطن أن وكيعًا لا يروي عن يحيى بن مسلم البكاء، فقد سقطت الواسطة بينهما، وهو أبو جعفر الرازي عيسى بن أبي عيسى ماهان[3]، فكان لا بد من إصلاح هذا الإسناد، فصار بعد التحقيق كما يأتي:

«وعن وكيع [عن أبي جعفر الرازي] عن يحيى البكاء، قال: ... إلخ»[4]

وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع، عن أبي جعفر الرازي[5]، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي مباشرة عن يحيى بن مسلم البكاء[6]، وأخرجه ابن المنذر في الأوسط من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن أبي جعفر الرازي، عن يحيى البكاء، به[7].

---

(١) السنن الكبرى، رقم (١٤٤).

(٢) السنن الكبرى، رقم (١٣١) و(١٤٥).

(٣) ينظر تهذيب الكمال ٣١/ ٥٤٣.

(٤) المحلى ٢/ ٣١١ بتحقيقنا.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٢٠٠٦) تحقيق عوامة.

(٦) مصنف عبد الرزاق ١/ ٢٠١ (٧٨٢) بتحقيق شيخنا العلّامة حبيب الرحمن.

(٧) الأوسط لابن المنذر ٢/ ١١٦ (٤٨٢).

ومثل هذا كثير وفيما قدمنا كفاية، فهذه زيادات متعينة لا يمكن إغفالها، أما الاختلاف في الألفاظ أو الاختصار أو التطويل في الأسماء، أو اختصار المتون فإنما هو من اختلاف النسخ الخطية التي كان المؤلفون يستعملونها، أو هو من منهج مؤلف النص، إذ ربما يذكر من الحديث أو النص موضع الاستدلال حسبُ، وهي منهجية لا يُلام عليها.

على أنَّ المحقق المدقق الفطن هو من لا يتعجل في التخطئة إلا بدليل دامغ، لما في ذلك من مخاطر جمة تفسد النص وتحيله إلى ما لم يقصده مؤلفه.

فمن أمثلة ذلك: أن ابن حزم نقل عن صحيح مسلم: «حدثنا عُبيد الله بن معاذ العَنْبَري، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا كهمس **النَّمَري**... إلخ»[1]، هكذا جاءت نسبة كهمس في جميع نسخ المحلى الخطية وصحح عليها ناسخ الأصل، إلا أن العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله غلّطها وكتب بدلها «التميمي»[2]، وهو خطأ، وما جاء في النسخ هو الصواب الذي ليس فيه ارتياب، قال الإمام المزي: «كهمس بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري، وأخواله قيس، **وهو من النمر بن قاسط**، وكان نازلًا في بني قيس، وقيل: التيمي، من **تيم الله بن النمر بن قاسط**، وليس فيهما تميم»[3]. قال بشار: فنسبة «النمري» بكل الأحوال هي الراجحة، وقول من قال: إنه «تميمي» مرجوحة، فضلًا عن أنَّ لفظة «التميمي» لم ترد في شيء من النسخ ولا وردت النسبة أصلًا في صحيح مسلم.

---

(١) المحلى ١/ ٢٧٢-٢٧٣ بتحقيقنا.

(٢) المحلى ١/ ٣٨ من طبعته.

(٣) تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٣٢.

ومن ذلك ما جاء في النسخ الخطية للمحلى اسمَ شيخ مسلم بن الحجاج: «أحمد بن يونس»، فزاد العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله في الاسم فجعله: «أحمد بن عبد الله بن يونس»، وقال: «الزيادة من صحيح مسلم»[1]. نعم، هكذا جاء في المطبوع من صحيح مسلم، لكن ما جاء في النسخ صحيح أيضًا، فهذا الرجل ينسب في كثير من الروايات إلى جده فيقال فيه: «أحمد بن يونس» كما نص عليه المزي في تهذيب الكمال[2]، فلعل النسخة التي اعتمدها من صحيح مسلم جاء فيها منسوبًا إلى جده، وقد جاء في صحيح البخاري منسوبًا إلى جده، قال البخاري[3]: «حدثنا أحمد بن يونس، قال: حدثنا عاصم بن محمد»، فذكره، فالأمر هيّن، ولم يكن الشيخ بحاجة إلى أن يزيد إلى النص ما ليس منه[4].

وجاء في نسخ «المحلى» جميعًا النص الآتي: «ورُويَ عن مالكٍ نحو هذا أيضًا. وروى سُحنون، عن **ابن غانم**، أنه سأل مالكًا عن الغدير ترده المواشي فتبول فيه وتبعر حتى يتغير لون الماء... إلخ»، فتعجل العلّامة الشيخ أحمد شاكر فغيّر «ابن غانم» إلى: «ابن القاسم»، وقال في تعليق له: «في المصرية: عن ابن غانم، وفي اليمنية: عن ابن غانم، وكلاهما فيما نرى خطأ، والصواب: عن ابن القاسم، فإن سحنون إنما يروي الفقه عن ابن القاسم عن مالك، وهكذا المدونة، هي رواية سحنون عن ابن القاسم».

---

(١) المحلى ١/ ٤٤ من طبعته.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ٣٧٥.

(٣) البخاري (٧٤٠).

(٤) المحلى ١/ ٢٨٥ بتحقيقنا.

قلت: هكذا قال العلّامة الشيخ يرحمه الله تعالى، وابن غانم المذكور هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن غانم، قال أبو العرب التميمي في طبقات علماء إفريقية: «عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، وكان ثقة ثبتًا نبيلًا، ولي القضاء... سمع من مالك»[1]. وذكره المزي في تهذيب الكمال فقال: «عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، أبو عبد الرحمن قاضي إفريقية. روى عن... ومالك بن أنس... قال أبو حاتم: مجهول، وقال أبو سعيد بن يونس: دخل الشام والعراق في طلب العلم، أحد الثقات الأثبات، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: أحاديثه مستقيمة ما أعلم حَدّث عنه غير القعنبي، لقيهُ بالأندلس»[2]، وذكره ابن حبان في المجروحين[3]، والقاضي عياض في ترتيب المدارك[4]، وذكرنا له مجموعة من الموارد في تعليقنا على تهذيب الكمال، وقال ابن حجر في التقريب: وثقه ابن يونس وغيره، ولم يعرفه أبو حاتم وأفرط ابن حبان في تضعيفه[5].

ومن دقائق علم تحقيق النصوص ضرورة المحافظة على نص المؤلف وإن كان غلطًا، إذ لا يجوز التسور عليه وتصحيحه بحجة أن هذا هو الصواب، كما فعل ابن وَضّاح حينما تسوّر على رواية يحيى بن يحيى الليثي للموطأ وأصلح الكثير من أوهامه فانتقلت هذه الآفة إلى المخطوطات القديمة التي نُسخت عن رواية ابن وَضّاح، أما ابنه عبيد الله بن يحيى فحافظ على رواية أبيه بأخطائها،

---

(١) الطبقات، ص٤٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ٣٤٤.

(٣) المجروحون ٢/ ٣٩.

(٤) ترتيب المدارك ٣/ ٦٥.

(٥) تقريب التهذيب (٣٤٩١)، وينظر المحلى ١/ ٦٠٨ بتحقيقنا.

ومن ثم صار قيام بعض النساخ أو الرواة أو المحققين بإصلاح ما يظنونه غلطًا شائعًا في المخطوطات والمطبوعات على حد سواء فأحدث إرباكًا كبيرًا[1].

وأرى من المفيد أن أقدم مثلًا واحدًا من «المحلى» لابن حزم أخطأ فيه كل من ابن حزم والشيخ أحمد شاكر يرحمهما الله تعالى، حينما ساق ابن حزم حديثًا من طريق ابن جريج فقال: «عن عبد الله بن محمد، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه **عمر بن طلحة،** عن أم حبيبة، أنها استحيضت فجعل رسول الله ﷺ أجل حيضتها ستة أيام أو سبعة».

وقوله في هذه الرواية: «عمر بن طلحة» هو الصواب في هذه الرواية، خطأ في غيرها، إذ هكذا سمّاه ابن جريج في روايته عن عبد الله بن محمد بن عَقِيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التيمي. وقد خولف ابن جريج في هذه الرواية، فقال زهير بن محمد وشريك بن عبد الله النخعي وعبيد الله بن عمرو الرقي: عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن **عمران بن طلحة،** عن أمه حمنة بنت جحش، وهو المحفوظ[2].

وتعجّل العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله فغلّط هذه الرواية وغيَّرها إلى «عمران بن طلحة»، فقال بعد أن ذكر اختلاف الروايات في النسخ: «وهو خطأ فيهما في اسم عمران بن طلحة»[3]، فبدّل الخطأ بالصّواب.

---

(١) تنظر التفاصيل في كتابنا: تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح النساخ والرواة والمحققين، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠١٠م، حيث تتبعنا فيه هذه الظاهرة في ثلاثة كتب هي: الموطأ برواية الليثي، وتاريخ البخاري الكبير، وتقريب التهذيب للحافظ ابن حجر.

(٢) ينظر تهذيب الكمال ٢١/ ٤٠١-٤٠٢ وتعليقنا عليه.

(٣) المحلى ٢/ ١٩٣ من طبعته.

ورواية ابن جريج، وهو عبد الملك بن عبد العزيز، أخرجها عبد الرزاق في المصنف[١]، ومن طريقه ابن ماجة[٢]، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني[٣]، وابن المنذر في الأوسط[٤]، والطبراني في الكبير[٥]، وجميعهم ذكره باسم «عمر بن طلحة» لأنهم أخرجوه من طريق ابن جريج.

أما الرواية التي فيها «عمران بن طلحة»، فهي رواية زهير وشريك وعبيد الله كما ذكرت.

ورواية زهير بن محمد الخراساني أخرجها: أحمد[٦]، وأبو داود[٧]، والترمذي[٨]، والطحاوي[٩]، والدارقطني[١٠]، والحاكم[١١]، وابن عبد البر[١٢]، والبيهقي[١٣].

---

(١) المصنف ٢/ ٢٩٩ (١١٤).

(٢) ابن ماجة (٦٢٢).

(٣) الآحاد والمثاني ٦/ ١٢ (٣١٨٩).

(٤) الأوسط لابن المنذر ٢/ ٣٤٩ (٨١٠).

(٥) المعجم الكبير ٢٤/ ٢١٧ حديث رقم (٥٥١).

(٦) المسند ٤٥/ ٤٦٧ (٢٧٤٧٤).

(٧) سنن أبي داود (٢٨٧).

(٨) الجامع الكبير (١٢٨).

(٩) شرح مشكل الآثار ٧/ ١٤٢-١٤٣ (٢٧١٧).

(١٠) سنن الدارقطني ١/ ٣٩٨ (٨٣٤) ط. الشيخ شعيب.

(١١) المستدرك ١/ ١٧٢-١٧٣.

(١٢) التمهيد ١٦/ ٦٢-٦٣.

(١٣) السنن الكبرى ١/ ٣٣٨ (١٦٦٥).

وراوية شريك بن عبد الله النخعي، أخرجها: أحمد[1]، والبخاري في الأدب المفرد[2]، وابن ماجة[3]، وابن أبي عاصم[4]، والطحاوي[5]، والطبراني[6]، والدارقطني[7].

وأما رواية عبيد الله بن عمرو الرقي، فأخرجها: الحاكم[8]، وأبو نعيم الأصبهاني[9]، وابن عبد البر[10]، والبيهقي في الكبرى[11]، وفي الخلافيات[12].

وأخطأ ابن حزم حينما ذكر رواية عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة فقال: «**عن عمه عمر بن طلحة**» ظنًا منه ـ يرحمه الله ـ أن الرواية كلها عن «عمر بن طلحة»، بدليل ورود النص في النسخ جميعًا، وبدليل قوله وهو ينقد هذا الحديث: «وأيضًا فعمر بن طلحة غير مخلوق، لا يُعرف لطلحة ابن اسمه عمر»، ولم يتنبه إلى أن من قال: «عمر بن طلحة» ـ وهو ابن جريج فقط ـ قد أخطأ في الاسم وأن صوابه «عمران بن طلحة».

---

(١) المسند ٤٥/ ١٢١ (٢٧١٤٤).

(٢) الأدب المفرد (٧٩٧).

(٣) سنن ابن ماجة (٦٢٧).

(٤) الآحاد والمثاني ٦/ ١٢ (٣١٩٠).

(٥) شرح مشكل الآثار ٧/ ١٤٥ (٢٧١٨).

(٦) المعجم الكبير ٢٤/ ٢١٨ حديث (٥٥٢).

(٧) سنن الدارقطني (٨٣٥).

(٨) المستدرك ١/ ١٧٢.

(٩) معرفة الصحابة ٦/ ٣٢٩٣ (٧٥٦٧).

(١٠) التمهيد ١٦/ ٦٢ (ط. المغربية).

(١١) السنن الكبرى ١/ ٣٣٨ (١٦٦٥).

(١٢) الخلافيات ٣/ ٣٢٧ (١٠١٤).

على أن بعض النساخ قد تنبه إلى هذا الخطأ، فكُتب في حاشية الأصل: «خ: عن عمه، عن عمران بن طلحة» على أنه صحّح في المتن على اسم عمر، مما يدل على أن «عمر» هو الذي كتبه المؤلف، وأن من كتب «عمران بن طلحة» في نسخة أخرى إنما هو فعل ناسخ أو قارئ تنبه إلى الخطأ فأصلحه. وكذا جاء في حاشية نسخة أخرى: «عمران بن طلحة في الأصل مصحح عليه» يعني «عمر» ومثله في حاشية نسخة ثالثة.

وهذا من دقائق علم تحقيق النصوص، إذ لا يجوز تصحيح أخطاء المؤلفين، فالأصل أن يثبت الخطأ في المتن ويعلّق عليه في الحاشية التي هي ملك المحقق إلا في حالات يعتقد المحقق أن هذا من شطح القلم فيصححه في المتن ويشير إلى ذلك في الحاشية، وإن كان الأول دائمًا أولى.

وفي تحقيقنا لكتاب «المحلى» لابن حزم أثبتنا الأخطاء التي وقع فيها المؤلف في المتن وبيّنا الصواب في الحاشية، فمن أمثلة ذلك: أنه ساق حديث النسائي في سننه الكبرى[1] عن هناد بن السري وابن أبي شيبة، عن حفص بن غياث، عن **داود الطائي**، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تستنجوا بالعظام ولا بالروث فإنها زاد إخوانكم من الجن». وذكرُ داودَ الطائي هنا خطأ اتفقت عليه النسخ صوابه: «**داود بن أبي هند**»، كما في تهذيب الكمال[2] ومصادر تخريج الحديث بما فيها سنن النسائي الكبرى[3].

---

(١) السنن الكبرى (٣٩).

(٢) تهذيب الكمال ٨/ ٤٥٥ و٤٦١.

(٣) الجامع الكبير للترمذي (١٨) و(٣٢٥٨)، وصحيح مسلم (٤٥٠) (١٥٠).

وقال في حديث رواه من طريق أبي داود، قال[1]: «حدثنا ابن أبي شيبة ـ **هو أبو بكر** ـ قال: حدثنا جرير ووكيع وأبو أسامة... إلخ»، وقول المؤلف: «هو أبو بكر» وهم منه رحمه الله، إذ هو **عثمان بن أبي شيبة**، كما في سنن أبي داود[2]، وتحفة الأشراف[3]. على أنّ الذي رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن نمير وأبي أسامة ووكيع هو مسلم في صحيحه[4].

وقال ابن حزم في المسألة (١٢٩) من المحلى[5]: «وعن ابن عباس، عن أمِّ المؤمنين **ميمونة** أنها دبغت جلد شاة ميتة، فلم تزل تنبذ فيه حتى بَلِـيَ».

كذا قال: «ميمونة»، والمحفوظ في هذا «**سودة زوج النبيِّ** ﷺ»، فقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف[6]، والبخاريُّ[7]، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار/ مسند ابن عباس[8] من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبيِّ، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن سودة زوج النبيِّ ﷺ، قالت: «ماتت شاةٌ، فدَبَغْنا مَسْكَها، ثم ما زلنا نَنْبِذُ فيه حتى صار شنًّا».

وهو عند أحمد في المسند[9]، وأبي يعلى في مسنده[10]، وابن المنذر في

---

(١) المحلى ١/ ٢٦٦ بتحقيقنا.

(٢) سنن أبي داود (٤٧٢٩).

(٣) تحفة الأشراف ٢/ ٥٧٢ (٣٢٢٣).

(٤) مسلم (٦٣٣) (٢١٢)، وينظر كتابنا: المسند المصنف المعلل ٧/ ٩٠-٩٢ (٣٥٠١).

(٥) المحلى ١/ ٤٣٩ بتحقيقنا.

(٦) المصنف (٢٥٢٦٩).

(٧) البخاري (٦٦٨٦).

(٨) تهذيب الآثار ٢/ ٨٠١ (١١٧٢).

(٩) مسند أحمد ٥/ ١٥٦ (٣٠٢٦) و٥/ ١٥٧ (٣٠٢٧).

(١٠) مسند أبي يعلى ٤/ ٢٢٢ (٢٣٣٤).

الأوسط[1]، والطحاوي في شرح معاني الآثار[2]، وشرح مشكل الآثار[3]، وابن حبّان في صحيحه[4]، من طريق سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكر فيه سودة رضي الله عنها، وفيه قولها: «فسلخت مَسْكَها، فاتَّـخذتُ منه قِرْبةً حتى تـخرَّقَتْ».

وقال في المسألة (١٣٧): «وما روي من طريق جرير، عن **سلمان** الشيباني، عن حسان بن المخارق، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حَرّم عليكم»[5].

هكذا جاء «سلمان» في الأصل مجودًا، وكذا في نسخة أخرى، وهو من أوهام ابن حزم يرحمه الله بدليل أنه سيكرره بهذه الصيغة أيضًا حيث قال: «وأما حديث: إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حَرّم عليكم» فباطل؛ لأن راويه سلمان الشيباني، وهو مجهول»[6]، وإنما هو **سليمان بن أبي سليمان** أبو إسحاق الشيباني الكوفي[7]، وإنما جَهّله لأنه ظنه غيره، إذ سليمان الشيباني ثقة معروف وثقه أئمة الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي وغيرهم كما في ترجمته في تهذيب الكمال[8].

---

(١) الأوسط لابن المنذر ٢/ ٣٨٨ (٨٣٦).

(٢) شرح معاني الآثار ١/ ٤٧١ (٢٧١٣).

(٣) شرح مشكل الآثار ٨/ ٢٨٥ (٣٢٤٢).

(٤) ابن حبان ١٢/ ٢٣٣ (٥٤١٥).

(٥) المحلى ١/ ٥٥٣ بتحقيقنا.

(٦) المحلى ١/ ٥٥٧ بتحقيقنا.

(٧) تهذيب الكمال ١١/ ٤٤٤.

(٨) تهذيب الكمال ١١/ ٤٤٦ فما بعد.

وقال في المسألة (١٣٧) أيضًا: «... بحديث رواه عيسى بن موسى بن أبي حرب الصفار، عن **يحيى بن أبي بكير**...»[١].

هكذا وقع «يحيى بن أبي بكير» في النسخ كافة، فعُلِمَ أنه من غلط المؤلف لذلك أثبتناه كما هو، وصوابه: «يحيى بن بكير» منسوب إلى جده، إذ هو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي أبو زكريا المصري، مولى بني مخزوم، قال المزي: وقد يُنسب إلى جده[٢]، وهو من رواة موطأ مالك، وقد جاء اسمه على الصواب في سند الحديث ـ الذي ساقه المصنف ـ عند الدارقطني في السنن[٣] وابن الجوزي في أحاديث الخلاف[٤].

وقال في المسألة (٢١٢): «وقال يحيى: عن **أبي الـجُلاس**، عن ابن عمر: أنه كان يمسحُ على جوربيه ونعليه»[٥].

هكذا في جميع النسخ الخطية «أبي الجلاس»، وكأن هذا الخطأ انتقل إليه من نسخة مصنف عبد الرزاق الخطية حيث جاء فيها هكذا أيضًا[٦]، وصوابه: «**الـجُلاس بن عمرو**»، كما في مصنف ابن أبي شيبة[٧]، وكذا سماه البخاري[٨] وابن أبي حاتم الرازي[٩]، قال: «جُلاس بن عمرو، بصري، روى عن ابن عمر،

---

(١) المحلى ١/ ٥٧١ بتحقيقنا.

(٢) تهذيب الكمال ٣١/ ٤٠١.

(٣) سنن الدارقطني (٤٦٠).

(٤) أحاديث الخلاف (٨٤).

(٥) المحلى ٢/ ٣٠٨ بتحقيقنا.

(٦) مصنف عبد الرزاق ١/ ١٩٩ (٧٧٦).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (١٩٨٦).

(٨) التاريخ الكبير ٢/ ٢٥٢ (٢٣٦٨).

(٩) الجرح والتعديل ٢/ ٥٤٦ (٢٢٧٠).

روى عنه أبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، سمعت أبي يقول ذلك». وسماه العقيلي: «جلاس بن عمير»[1] بالتصغير، وقال الذهبي: «جلاس بن عمرو، أو عمير»[2].

أما أبو الجلاس فهو كوفي يروي عن عليّ كما قال البخاري[3] ومسلم[4]، وهو مجهول، وله ترجمة في تهذيب الكمال، قال المزي: «أبو الجلاس الكوفي غير منسوب. عن علي بن أبي طالب»[5].

ومن عجب أنه تحرف عليه بعد قليل فسماه «**خلاس بن عمرو**» بالخاء المعجمة حينما قال: «وعن وكيع، عن أبي جناب، عن أبيه، عن خلاس بن عمرو، عن ابن عمر، قال: بال عمر بن الخطاب يوم الجمعة ثم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين وصلى بالناس الجمعة»[6].

وهو هو «جُلاس بن عمرو» الذي ذكرناه قبل قليل، وأبو جناب المذكور في الإسناد هو يحيى بن أبي حية الكلبي.

نعم، هناك في الرواة «خلاس بن عمرو» ـ بالخاء المعجمة ـ وهو الهجري البصري، وهو قطعًا غير هذا، فهو ثقة معروف، له ترجمة في تهذيب الكمال[7]، روى له الجماعة، البخاري مقرونًا، يروي عن ابن عباس وعلي وعمار بن ياسر

---

(١) الضعفاء ١/ ٢٠٣.
(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٠.
(٣) التاريخ الكبير ٩/ ٢١ (١٦٦).
(٤) الكنى والأسماء ١/ ١٩٠ (٥٧٩).
(٥) تهذيب الكمال ٣٣/ ٢١٣.
(٦) المحلى ٢/ ٣١٠ بتحقيقنا.
(٧) تهذيب الكمال ٨/ ٣٦٤.

وأبي هريرة وغيرهم. وأما جُلاس، بالجيم المضمومة، فهو كوفي كما ذكرنا، وقد فَـرَّق بينهما الإمام أحمد بن حنبل، وقد سأله عنهما أبو بكر الأثرم في سؤالاته له[1]، قال: «قلت لأبي عبد الله: حديث ابن عمر (يعني هذا الحديث في المسح على الجوربين والنعلين)، هو عن جُلاس بن عمرو؟ فقال: نعم، قلت له: قال إنسان: خلاس؟ فضحك وقال: إنما هو جُلاس، فقال أبو عبد الله: اختلف به وكيع وأبو معاوية، فقال أحدهما[2]: عن أبيه. قيل له: رواه غير أبي جناب؟ فقال: ما علمتُ. ثم قال لي أبو عبد الله: الذي قال: «خلاس» صاحب حديث هو؟! وتبسّم. قلتُ: أراه أراد: خِلاس بن عمرو الهجري. فقال: وأين هذا من ذاك؟».

قال بشار: وكذلك اختلط الأمر فيهما على العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله فقال في حاشيته على هذا الحديث من طبعته للمحلى: «خِلاس، بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام وآخره سين مهملة وأظنه الكوفي الذي يروي عن علي»[3]. مع أن كُتّاب المشتبه قيّدوه بالجيم، منهم الأمير ابن ماكولا[4]، والعلّامة ابن ناصر الدين[5]، وغيرهما، وصوابه جُلاس بن عمرو.

وقال في المسألة (٢٦٢): «وخبر آخر رويناه عن **عبد الوهاب بن عطاء الخفاف**، عن ابن أبي غنية، عن إسماعيل، عن جَسْرة بنت دجاجة، عن أم سلمة،

---

(١) السؤالات، ص٣١-٣٢ (٢٢).

(٢) هو وكيع.

(٣) المحلى ٢/ ٨٤ من طبعته.

(٤) الإكمال ٣/ ١٧١.

(٥) توضيح المشتبه ٢/ ٥٦٢.

قالت: قال رسول الله ﷺ: «هذا المسجد حرام على كل جُنب من الرجال وحائض من النساء إلا محمدًا وأزواجه وعليًا وفاطمة»[1].

هكذا قال في نسخة الأصل المتقنة: «عبد الوهاب بن عطاء الخفاف»، ووقع في نسختين مصريتين وطبعة العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله: «عبد الوهاب عن عطاء الخفاف»، وكله وهم، وهو خطأ قديم كما يظهر، يدل على ذلك أنّ هذا الحديث نقله عن ابن حزم: ابنُ القيم في حاشيته على سنن أبي داود المثبتة مع عون المعبود[2]، وابن الملقن في البدر المنير[3] فوقع فيه عندهما: «عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن ابن أبي غنية»، والصحيح حذف «عبد الوهاب بن» لعدة أسباب:

أولًا: أن هذا الحديث أخرجه ابن شبّة في تاريخ المدينة[4] عن موسى بن مروان، عن عطاء بن مسلم، عن ابن أبي غنية، عن جسرة بنت دجاجة، به. وهذا يعني أن الذي يروي عن عبد الملك بن أبي غنية هو عطاء بن مُسلم الخفّاف، وليس عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف.

ثانيًا: أنه لا يُعرف لعبد الوهاب بن عطاء رواية عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية.

ثالثًا: أن ذكر عبد الوهاب بن عطاءٍ الخفّاف في هذا الإسناد خطأٌ، لا ندري كيف أُقحِمَ هنا، فليس الحديث حديثَه، إنما هو لعطاء بن مسلم كما وقع

---

(١) المحلى ٢/ ٥٠٦-٥٠٨ بتحقيقنا.

(٢) عون المعبود ١/ ٣٩١.

(٣) البدر المنير ٢/ ٥٦٢.

(٤) تاريخ المدينة ١/ ٨٣.

عند ابن شبَّة، وليس هو والد عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف المعروف، كما ظنَّ ابنُ القيِّم وابن الملقِّن اللذان تعقّبا ابن حزم بتضعيفه إيّاه، توهُّمًا منهما أنه إنما أراد عبد الوهاب، وكلام ابن حزم الآتي واضحٌ في أنه أراد عطاءً لا عبد الوهاب.

ثم إن عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف بصري، سكن بغداد كما ذكر الخطيب في تاريخه[1]، والـمِزِّيُّ في تهذيب الكمال[2]، وقالا: أبو نصر العجلي، وأنه توفي سنة أربع ومئتين، وقيل: سنة ستٍّ ومئتين.

وأما عطاء بن مسلم، فهو كوفـيٌّ، نزل حلب، فيقال له: الحلبيّ، وقدم بغداد. وذكر المِزِّيُّ في ترجمته من تهذيب الكمال[3] من جملة مَنْ روى عنه: موسى بنَ مروان الرَّقِّيَّ، والأهمُّ من ذلك أنه ذكر هو والخطيب وغيرهما أنه توفي سنة تسعين ومئة، وكلاهما يروي عن محمد بن عمرو بن علقمة وعبد الله بن عمر العمري ومن هم في طبقتهما، كما أنه ليس من المحفوظ أن لعبد الوهاب بن عطاء الخفّاف والدًا يروي عنه، وإنما المحفوظ ما ذكرنا أن عطاء بن مسلم يروي عنه موسى بن مروان الرَّقِّي كما في تهذيب الكمال، وهو الموافق لما وقع عند ابن شبّة.

وبهذا يمكن القول أن الحديث من رواية عطاء بن مسلم الحلبيّ، ويؤكِّد ذلك أن البيهقيَّ روى هذا الحديث في سننه الكبرى[4] من طريق يحيى بن حمزة التَّمّار، «قال: سمعت عطاء بن مسلم يذكر عن إسماعيل بن أميّة، عن جَسْرةَ،

---

(١) تاريخ مدينة السلام ١٢/ ٢٧٦ بتحقيقنا.

(٢) تهذيب الكمال ١٨/ ٥٠٩.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠/ ١٠٥.

(٤) السنن الكبرى ٧/ ٦٥ (١٣٧٨٤).

عن أمِّ سلمة، فذكره»، وكلام ابن حزم الآتي يدلُّ على هذا، فهو إنما تكلَّم في عطاء، لا في عبد الوهّاب الذي لا يُعلم كيف تسلَّل ذكر اسمه هنا، وعلى هذا فلا معنى لِـمَا استدركه ابن القيِّم وابن الملقِّن على ابن حزم، لأنه إنما بُني على أوهام لا معنى لذكرها.

وعطاء بن مسلم الخفّاف هذا ضعيفٌ عند التفرد يعتبر بحديثه عند المتابعة، فقد ضعَّفه أبو داود، وأبو حاتم الرازيُّ، والعقيليُّ، وقال أحمد: «مضطرب الحديث»[1].

ومثل هذا الذي ذكرته كثير الوقوع في هذا الكتاب لكون ابن حزم في حقيقة الأمر ليس من فرسان الحديث المتميزين، وفيما قدمته من الأمثلة دال على عشرات من أمثاله.

ولا بُد لمحقق كتاب في الفقه أن يكون دقيقًا في الإشارة إلى مناجم النص، يعود إلى المورد الذي ينقل منه المؤلف، فيقابل المادة المنقولة بأصلها، ويثبت الاختلافات الضرورية، فإن لم يصرح المؤلف بمورده يحاول المحقق جهده أن يقف على المورد المنقول منه وإن لم يصرّح به المؤلف بناءً على معرفته وخبرته واطلاعه على هذا العلم، فإن لم يتمكن من ذلك أحال على كتب الفقه المعتمدة في كل مذهب عند الإشارة إلى مذهب معين، وإلى كتب الإجماع عند الإشارة إلى إجماع العلماء، وهلم جرًا.

وهو في كل ذلك مطالب بتتبع هذه النقول إن كانت صحيحة موافقة للمذهب أو ما ينسبه المؤلف إلى عالم معين، فيسكت عند تطابق الأقوال مكتفيًا

(١) تنظر تفاصيل ذلك في تهذيب الكمال ٢٠/ ١٠٥-١٠٦، وتحرير التقريب (٤٥٩٩).

بالإحالة، ولكن لا بد من تعقب المؤلف حينما يشذ في بيان رأي أحدهم فيكون ذلك غير منطبق على من نسب القول إليه، فهذا يعين المستفيد من النص ويجنبه الوقوع في الخطأ الذي وقع فيه مؤلف النص في نسبة قول أو رأي لأحد الفقهاء لم يقل به أو قال نقيضه.

فمن أمثلة ذلك أن ابن حزم يرحمه الله ذكر في مسألة الاستنجاء بالحجر: «وقال الشافعي: ثلاث مسحات بحجر واحد»[1].

فهذا النَّقلُ عن الشافعي يُفهم منه أن الشافعيَّ يُجيز الاستنجاء بأقلَّ من ثلاثة أحجار بشرط أن يشتمل ذلك على ثلاث مسحات، وهذا مخالفٌ لنصِّ كلامه في الأم، وهو: «وإن وَجَد حجرًا، أو آجُرَّةً، أو صِوانةً لها ثلاثُ وُجوهٍ فامتَسَح بكلِّ واحدةٍ منها امتساحةً كانت كثلاثةِ أحجارٍ امتَسَح بها، فإن امتَسَح بثلاثةِ أحجارٍ فعَلِمَ أنه أبقى أثرًا: لم يُـجْزِهِ إلّا أن يأتي من الامتساح على ما يرى أنه لم يُبْقِ أثرًا قائمًا، فأمّا أثرٌ لاصقٌ لا يُـخرجه إلا الماءُ فليس عليه إنقاؤُه؛ لأنه لو جَهِدَ لم يُنَقِّه بغير ماءٍ»[2].

فتبيَّن من نصِّ كلامه، أنّ ابنَ حزم قد غفل عن ذكر قول الشافعيِّ: «ثلاث وجوه، امتَسَح بكلِّ واحدةٍ منها امتساحةً كانت كثلاثة أحجار امتَسَح بها»، وهذا من دقيق علمه رحمه الله، ففرقٌ بين ما قاله وبين ما نقله ابن حزم، ثم كيف ينقل هذا عنه والمعروف عن مذهب الشافعيِّ بهذا عدم الإجزاء إلا بثلاثة أحجار؟ وقد وضّح النوويُّ في المجموع[3] وجهَ ما ذهب إليه الشافعيُّ

---

(١) المحلى ١/ ٣٨٥ بتحقيقنا.

(٢) الأم ١/ ٣٧.

(٣) المجموع ٢/ ١٣.

في هذا بقوله: «ثم هو مخيَّـرٌ بين المسح بثلاثةِ أحجارٍ أو بحجرٍ له ثلاثة أحرف؛ هكذا نصَّ عليه الشافعيُّ في الأمّ وغيره واتَّفق عليه الأصحابُ وفرَّقوا بينه وبين مَن رمى الـجِمارَ في الحجِّ بحجرٍ له ثلاثةُ أحرف، فإنه لا يُـحسَبُ إلّا حجرًا واحدًا؛ لأنّ المقصود هناك عددُ الرمي، والمقصود هنا عددُ الـمَسحات، قال الشافعيُّ والأصحاب: والمسحُ بثلاثةِ أحجارٍ أفضلُ من أحرُفِ حجرٍ للحديث: وليستنجِ بثلاثةِ أحجار».

ومنه قوله: «وقال أبو حنيفة: يَـهْرِقُ ما ولغَ فيه الـهِرُّ، ولا يجزئ الوضوء به، ويَغْسِلُ الإناء مرةً»[1].

قلت: ما نقله عن أبي حنيفة ليس صحيحًا، فهو مخالفٌ لما نقله أهل المذهب وغيرهم عنه، ومن بينهم صاحبه محمد بن الحسن الشيباني، فقد نقل عنه في كتابه الأصل المعروف بالمبسوط، له، قوله: «لا يُتوضّأ بسُؤر شيءٍ من السِّباع إلا بسُؤر السِّنَّور، فإنه يُتوضّأ بسُؤرها، ولا بأس بلُعابها» ثم نقل عنه قوله: «وغيرُ سؤرِها أحبُّ إلـيَّ أن يتوضّأ به»[2]. ونحو ذلك نقل عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار، فقال بعد أن ساق جملة من الأحاديث الواردة في هذا الباب: «فثبت بذلك كراهة سؤر السِّنَّور، فبهذا نأخذ، وهو قولُ أبي حنيفة رحمة الله عليه»[3].

وقال السرخسيُّ في المبسوط: «وأما السِّنَّور ففي كتاب الصلاة، قال: وإن توضّأ بغيره أحبُّ إلـيَّ، وفي الجامع الصغير، قال: هو مكروه، وهو قول أبي حنيفة

---

(١) المحلى ١/ ٤٢٨ بتحقيقنا.

(٢) المبسوط ١/ ٢٥٣.

(٣) شرح معاني الآثار ١/ ٢١.

ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا بأس بسؤره»[1]. وينظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي[2]، والهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني[3].

ونقل في سؤر الدجاج التي تأكل النتن، قول ابن القاسم: «يتوضأ به إن لم يجد غيره ويتيمم إذا علم أنها تأكل النتن»[4]. ثم قال: «وأما قول ابن القاسم: إنه لم يجد غيره يتوضأ به، ويتيمم إذا علم أنها تأكل النتن، فتناقض»[5].

قلت: هذا المنقول عن ابن القاسم في المدونة، خطأ، إذ الذي جاء فيها: «ولا أرى يتوضأ به وإن لم يجد غيره وليتيمم إذا علم أنها تأكل النتن»[6]. وفرق شاسع بين ما نقله عنه المصنف هنا، وبين ما نقله سُحنون، وأغلب الظن أن الحرف «ولا» الوارد في أول كلام ابن القاسم سقط من النسخة التي ينقل منها ابن حزم، أو يكون سقط منه حال النقل، فبنى ما قاله فيه على ذلك، وبوجود قوله: «ولا» كما هو في المطبوع من المدونة يسقط ما اتهم به المؤلف ابنَ القاسم من التناقض جملة وتفصيلًا.

ومن ذلك قوله: «وممن لم ير الغُسْل من الإيلاج في حياء البهيمة إن لمن يكن إنزال: أبو حنيفة والشافعي»[7]، فتعقبناه بقولنا: «كذا نقل عن الشافعي، بعدم وجوب الغسل من ذلك، ولا يصحّ هذا عنه، وقد نصّ ـ رحمه الله ـ على

---

(١) المبسوط للسرخسي ١/ ٥١.

(٢) مختصر اختلاف العلماء ١/ ١١٩.

(٣) الهداية ١/ ٢٦.

(٤) المحلى ١/ ٤٦٥ بتحقيقنا، وينظر المدونة ١/ ١١٦.

(٥) المحلى ١/ ٤٦٦.

(٦) المدونة ١/ ١١٦.

(٧) المحلى ٢/ ١٨٤ بتحقيقنا.

خلاف ذلك، قال في الأمّ في سياق كلامه على ما يوجب الغسل: «وكذلك كلُّ فَرْجٍ أو دُبرٍ أو غيره من امرأةٍ أو بهيمةٍ، وجَبَ عليه الغُسل إذا غيَّب حشفَةً فيه، مع معصية الله تعالى في إتيان ذلك من غير امرأته»(١).

وفي المجموع للنووي: «مذهبنا أن الإيلاج في فرج المرأة ودُبرها ودُبر الرجل، ودُبر البهيمة يُوجب الغُسْل وإن لم يُنزل»(٢).

ومنه قوله: «وقال بعض أصحاب مالك: يجزئ غُسْل واحد للجمعة وللجنابة»(٣)، فتعقبناه بقولنا: إنما هو قولُ مالك، فيما نقله عنه ابن القاسم في المدوّنة، قال: «قال مالك: لا بأس بأن يغتسل غُسلًا واحدًا للجمعة وللجنابة ينويهما جميعًا؛ وقد قاله ابن عمر وعمرُ بن عبد العزيز، ويزيد بن أبي حبيب، وابن أبي سلمة من حديث ابن وهبٍ»(٤). ومثل ذلك نقل عنه ابن المنذر في الأوسط(٥)، ولكن نقل ابن رشد في البيان والتحصيل أن أبا حامد الإسفرايينيّ روى عن مالك: أن الغُسل لا يجزيه إذا نوى به الجنابة والجمعة جميعًا، قال ابن رشد: «وهو بعيدٌ شاذّ»(٦).

وقال خليل بن إسحاق المالكي في مختصره: «أو نوى الجنابةَ والجمعةَ، أو نيابةً عن الجمعة: حَصَلا»(٧).

---

(١) الأم ١/ ٥٢-٥٣.

(٢) المجموع ٢/ ١٣٦.

(٣) المحلى ٢/ ٢٢٢ بتحقيقنا.

(٤) المدونة ١/ ٢٢٨.

(٥) الأوسط لابن المنذر ٤/ ٥٠.

(٦) البيان والتحصيل ١/ ٥٩.

(٧) مختصر خليل، ص٢٣.

ومنه قوله: «وممن رأى المسح على الجبائر أبو حنيفة ومالك والشافعي»[1]، فأوضحنا الأمر فيما يتصل بالشافعي فبينا أن الصحيح في هذا عن الشافعيِّ أنه كان وهو بالعراق يقول: «مَنْ كانت عليه جبائرُ توضّأ ومسَحَ عليها، ثم قال بمصرَ: فيها قولان؛ هذا أحدُهما، والثاني: أن يمسح بالماء على الجبائر، ويُعيد كلَّ صلاة صلّاها إذا قدر على الوضوء». قاله ابن المنذر في الأوسط[2].

وهذا نصَّ عليه في الأمّ إلّا أنه قال بعد أن يمسح بالماء: «ويتيمَّم ويُعيد كلَّ صلاة صلاها...»[3].

وقال المُزني في مختصره: «أَوْلى قوليه بالحقِّ عندي أن يُجزئه ولا يُعيد، وكذلك كلُّ ما عجَزَ عنه المصلّي وفيما رُخّص له في تركهِ من طُهْرٍ وغيرِه»[4].

وقال الربيع بن سليمان كما في الأمِّ بإثر كلام الشافعيِّ: «أحبُّ إلى الشافعيِّ أن يُعيد متى قدر على الوضوء، أو التيمُّم، لأنه لم يُصَلِّ بوضوءٍ بالماء، ولا يتيمَّم، وإنما جعل الله تعالى التيمُّم بدلًا من الماء، فلمّا لم يَصِلِ الماءُ إلى العُضو الذي عليه الماءُ والصعيدُ، كان عليه إذا قدر أن يُعيده»[5].

وأمثلة ذلك كثيرة وفيما قدمنا كفاية للتدليل على ما ذهبنا إليه من ضرورة تعقب المؤلف فيما ينسبه إلى الفقهاء من أقوال قد لا تكون دقيقة، وإنما يُعرف ذلك بالمقابلة، وبالعودة إلى مناجمها ليقف المحقق على دقة النقل من عدمه.

---

(١) المحلى ٢/ ٢٩٣.
(٢) الأوسط ٢/ ٢٤.
(٣) الأم ١/ ٦٠.
(٤) مختصر المزني ٨/ ٩٩.
(٥) الأم ١/ ٦٠.

وتعقُّبُ المؤلف فيما يقع فيه من خطأ وإن لم يكن من قواعد التحقيق، لكنه في الغاية من الأهمية للمستفيد للنص، نظرًا لكونه قد سبر غور النص من طول معاناته له، فهو مستطيع أكثر من أي مستفيد أن يكشف عن إثاراته وأن يبين عن إشاراته، وأن يدل على الأخطاء التي وقع فيها، إذ مثل هذا الجهد لا بد له فيما بعد للدارس المستفيد، فتهيئة شيء منه ييسر مهمة الدارس، فيصبح النص جاهزًا للبحث الفقهي الصرف، مضيئًا من غير عتمة، منيرًا من غير لبس، مخدومًا خدمة محررة.

وسيأتي في محاضرة قادمة أهمية مثل هذه التعقبات لا سيما في الحديث النبوي الشريف، في أسانيده ومتونه، وعلله، لأنه المصدر الرئيس بعد الكتاب العزيز في بناء الأحكام وفقهها، ومن كانت بضاعته مزجاة في هذا العلم يصعب عليه تعقب مؤلف النص فيما يذهب إليه من الاستدلال، والله الموفق للصواب إليه المرجع والمآب.

التعامل مع النصوص الحديثية عند تحقيق المخطوطات الفقهية

من بدائه القول أن السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقد ثبت ذلك في الكتاب والسنة نفسها والإجماع والمعقول.

فقد قرن الله سبحانه طاعته بطاعة رسوله في العديد من الآيات، منها قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ﴾ [آل عمران: ٣٢][1]، وخَصّه بالطاعة وحدَه في العديد من الآيات[2]، وجعل طاعة الرسول من طاعة الله فقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ﴾ [النساء: ٨٠]، وأمر المسلمين المؤمنين أن يأخذوا بما آتاهم الرسول ويتركوا ما نهاهم عنه ﷺ، فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ﴾ [الحشر: ٧]، وجعل من لوازم الإيمان الأخذ بالتوجيهات النبوية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وقد أعطى الله نبيّه ﷺ وظيفة البيان لما جاء في القرآن من أحكام مجملة أو تفسير

---

(١) وتنظر: آل عمران: ١٣٢، والأنفال: ١ و٢٠ و٤٦، والمجادلة: ١٣.

(٢) المائدة: ٩٢، والنور: ٥٤ و٥٦، ومحمد: ٣٣، والتغابن: ١٢، وغيرها.

أو تخصيص، فيكون بيانه متممًا للقرآن الكريم وضروريًا لمعرفة الحكم الشرعي الدقيق، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

أمّا في السنّة فقد ثبت عنه ﷺ من حديث أبي رافع، عن النبي ﷺ قوله: «لا ألفينَّ أحدَكم مُتكئًا على أريكته يأتيه الأمرُ مما أمرت به أو نهيتُ عنه، فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»[1]، ورواه المقدام بن معد يكرب الكندي عن النبي ﷺ بلفظ مقارب[2]، ومن هنا قال الإمام الشافعي رحمه الله: «فكلٌّ من قبل عن الله فرائضه قبل عن رسول الله ﷺ سنته، بفرض الله طاعةَ رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حُكمه، ومن قَبِلَ عن رسول الله، فمن الله قَبِلَ لما افترض الله من طاعته»[3].

أما الإجماع فقد اجتمع المسلمون من عهد النبي ﷺ وحتى يومنا هذا على وجوب الأخذ بالأحكام التي جاءت بها السنة النبوية، والوقائعُ الدالة على إجماعهم كثيرة لا تُحصى.

وأما المعقول فقد ثبت بالدليل القاطع أنّ محمدًا ﷺ رسول الله، وهو المبلّغ عن الله سبحانه، وهو جزء من الإيمان، ومقتضى الإيمان برسالته لزوم

(١) أخرجه الشافعي في المسند ١/ ١٧، والحميدي في مسنده (٥٥١)، وأحمد في المسند ٣٩/ ٣٠٢ (٢٣٨٧٦)، وأبو داود في سننه (٤٦٠٥)، وابن ماجة في سننه (١٣)، والترمذي في الجامع (٢٦٦٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٢٠٩، وابن حبان (١٣)، والطبراني في الكبير (٩٣٤) و(٩٣٥) و(٩٣٦)، والحاكم في المستدرك ١/ ١٠٨، والبيهقي في الكبرى ٧/ ٧٦، وغيرهم.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٨١٦)، وأحمد في المسند ٢٨/ ٤٢٩ (١٧١٩٤)، والدارمي في سننه (٦١٥)، وابن ماجة (١٢) و(٣١٩٣)، والترمذي (٢٦٦٤)، والطبراني في الكبير ٢٠/ حديث (٦٤٩) و(٦٥٠)، والدارقطني في السنن (٤٧٦٧)، والبيهقي ٧/ ٧٦ و٩/ ٣٣١، والمزي في تهذيب الكمال ٦/ ٧٢.

(٣) الرسالة، ص٣٣.

طاعته والانقياد لأحكامه، فيما يختص بالتشريع، والتأسي بآدابه وإرشاداته، ومن يقرأ كتب الفقه في جميع مذاهب المسلمين يجدها طافحة بالاستدلال بالسنة قولًا وفعلًا وتقريرًا.

ومما يؤسف عليه أن الفقهاء يختلفون في معرفتهم بالسنة النبوية وتمييز صحيحها من سقيمها، وكثيرٌ منهم قليل المعرفة بهذا الشأن، يعتمد في الأغلب الأعم على ما جاء في كتب فقه مذهبه، أو ما جاء عند المخالفين، ويستند في الأغلب الأعم على ترجيحاتهم في تصحيح الأحاديث أو توهينها، لا سيما عند المعاصرين إلا في القليل النادر منهم، مما يجعل محقق النصوص الفقهية غيرَ قادر على تتبع ما خالف مؤلف النص قواعد المحدثين في التصحيح والتضعيف، لا سيما إذا كان الحديث معلولًا بعلة خفية لا يقف عليها إلا المتمرس في هذا العلم.

وأولى الأمور التي يتعين على محقق كتاب في الحديث أو الفقه أن يخرّج الحديث من حيث استقاه مؤلف النص، ثم يتبعه بتخريجه من الموارد الأخرى التي ساقته من هذا الطريق أو من راوٍ في سند هذا الطريق، وأن يتنبه إلى رواة الأصول القديمة ليعرف من أين ينقل المؤلف، فإن المؤلفين في الأغلب الأعم يذكرون مؤلف المورد من غير ذكر كتابه، فإذا كان لمؤلف المورد أكثر من كتاب ربما اختلط الأمر على المحقق فلا يعرف من أين ينقل مؤلف النص، فضلًا عن أن للكتاب الواحد ربما تكون أكثر من رواية، كما في روايات «الموطأ» للإمام مالك وغيره، وكما هو الحال في سنن أبي داود حيث رواه عنه عدد من الرواة، منهم: أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن الأشناني البغدادي نزيل الرحبة، وأبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري، وأبو سعيد محمد بن زياد ابن الأعرابي ـ وله فيه فوت ـ وأبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري، وأبو علي محمد بن

أحمد بن عمرو اللؤلؤي، وهي المتداولة عندنا وفي بلاد الهند، وأبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسة التّمار، وروايته هي المتداولة في بلاد المغرب والأندلس إضافة إلى رواية ابن الأعرابي، فعلى المحقق أن يعرف من أي رواية ينقل المصنف، فالروايات قد تختلف في بعض الألفاظ، وفي عدد الأحاديث زيادة ونقصًا.

وقد ارتبك العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله في الإحالة على سنن النسائي عند تحقيقه «المحلى»، ظنًا منه أن ابنَ حزم ينقل من «المجتبى»، ولم يدرك أنه كان في الأغلب الأعم ينقل من «السنن الكبرى»، بدلالة الإسناد الذي يستعمله، فإن محمد بن معاوية الأموي المعروف بابن الأحمر هو راوية «السنن الكبرى»، فكان العلامة الشيخ يقابل النص بالمجتبى فيزيد في النص أو يغيّر بناءً على ما جاء في «المجتبى»، وهو صنيع ينافي أصول تحقيق النصوص، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا.

أما بعض جهلة المحققين بالحديث فتصدر عنهم عجائب في هذا المضمار، يُصبح التحقيق والتعليق معها ضحكة يتندر بها المتندرون، فمن طرائف ذلك أن الدكتور عمر عبد السلام تدمري عَلّق في الطبقة (١٧) ص٤٠١ من طبعته لتاريخ الإسلام على حديث أبي نَضْرةَ عن أبي سعيد الخدري، قال: بينما راع يرعى غنمًا إذ جاء ذئب... الحديث، بقوله: ذكره الترمذي في المناقب (٣٧٧٨) عن محمود بن غيلان، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: بينما رجل يرعى غنمًا.

فينظر إلى هذا التخليط العجيب، فالترمذي أخرج هذا الحديث وهو حديث أبي سعيد الخدري في أبواب الفتن، باب ما جاء في كلام السباع، وإنما أخرج المرفوع منه ثم قال بعده: «وفي الباب عن أبي هريرة. وهذا حديث حسن

صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث القاسم بن الفضل، والقاسم بن الفضل ثقة مأمون عند أهل الحديث، وثقه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي (جامع الترمذي ٢١٨١). وهذا الحديث قد ساقه العقيلي في ترجمة القاسم من كتابه الضعفاء (٣/ ٤٧٧-٤٧٨) لغرابته، وغرابته أن يروى من حديث أبي سعيد الخدري، إذ المحفوظ في هذا الحديث أنه من حديث أبي هريرة، وهو الذي ذكره الترمذي في المناقب (٣٦٩٥)، وأخرجه الشيخان في صحيحيْهما (البخاري (٢٣٢٤) و(٣٤٧١) و(٣٣٦٣)، ومسلم (٢٣٨٨)).

ومن هذا ما جاء في الطبقة (٥٥)، ص٢١٩ من طبعته لتاريخ الإسلام، حيث ساق الذهبي حديثًا من طريق كتاب «صلاة الضحى» للحاكم النيسابوري، حديث ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس، أنَّ رسول الله ﷺ أتى مسجد قباء، فإذا قوم يصلون صلاة الضحى، فقال: «صلاة رغبة ورهبة، كان الأوابون يصلونها حين ترمض الفصال». وقد علق الذهبي على الحديث، فقال: هذا حديث حسن ثابت الإسناد.

وقد عَلَّق المحقق مخرجًا للحديث، قال: أخرجه مسلم في صلاة المسافرين (١٤٣) و(١٤٤) باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، وأحمد في المسند ٢/ ٢٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٥، ٤١٩، ٤٧١، ٥٠٥.

قلت: هذا تخريج عجيب، فهذا الحديث من هذا الوجه ليس في شيءٍ من الكتب الستة ولا في مسند أحمد، إذ المحفوظ لهذا المتن حديث زيد بن أرقم الذي أخرجه مسلم (٧٤٨) (١٤٣) و(١٤٤)، وأحمد ٤/ ٣٦٦ و٣٦٧ و٣٧٢ و٣٧٤، وعبد بن حميد (٢٥٨) والدارمي (١٤٦٥) وابن خزيمة (١٢٢٧). وانظر المسند الجامع ٥/ ٤٨٢ حديث (٣٧٩٣).

أما ما أشار إليه المحقق من مسند أحمد ٢/ ٢٦٥ و٥٠٥ فهو حديث أبي هريرة المشهور: «أوصاني خليلي بصوم ثلاثة أيام من كل شهر، وبالوتر قبل النوم، وبصلاة الضحى، فإنها صلاة الأوابين». ولا علاقة لهذا الحديث بحديث ابن عباس ولا بحديث زيد بن أرقم[١]؟!

على أنّ بعض المحدثين والفقهاء قلما يتكلمون على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، فيتكلمون على ما يُستفاد منها في الاستدلال، مع أنَّ بعضها من الضعيف الذي لا يصلح للاستدلال به، لعدم ثبوته عن النبي ﷺ، ومن هؤلاء: الحافظ ابن عبد البر في كتابة «التمهيد» مع براعة هذا الرجل في الفقه والحديث، لكنه منهج انتهجه، فمثل هذا لا بد من بيان صحة ما استدل به من ضعفه، وهو صنيعُنا في تحقيقنا لهذا الكتاب النفيس، وأرى من المفيد أن أقدم بعض أمثلة من ذلك من المجلد الثالث من طبعتنا، وهو المتضمن لأحاديث زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقد استدل بخبر «صلاةُ النهار عَجْماء»[٢]، فبيّنا أن هذا إنما يروى عن الحسن البصري، وأبي عبيدة ـ وهو ابن عبد الله بن مسعود ـ من قولهما، أخرجه عنهما عبد الرزاق في المصنف ٣/ ٤٩٢، ٤٩٣ (٤١٩٩) و(٤٢٠١)، وابن أبي شيبة في المصنف ١/ ٣٦٤، قالا: صلاة الليل عَجْماءُ، وصلاة الليل تُسمع أُذنيك. ولم يرد في كتب السُّنة مرفوعًا إلا ما وقع عند أبي إسحاق الشيرازي في المهذَّب ١/ ١٤٢ قال: روى أبو هريرة رضي الله عنه أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا

---

(١) وعن مزيد أمثلة ينظر كتابنا: في تحقيق النص، ص٤٢٦ فما بعد (دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٤م).

(٢) التمهيد ٣/ ٧٠.

رأيتم مَن يجهر بالقراءة في صلاة النهار فارمُوه بالبَعَر» ويقال عن صلاة النهار عجماء، ثم أورده النووي في خلاصة الأحكام ص٣٩٤ (١٢٤٣) وقال: باطل لا أصل له. ونقل في شرح المهذب ٣/ ٤٦ عن الدارقطني وغيره من الحفاظ قولهم: هذا ليس من كلام النبيِّ ﷺ لم يُـرْوَ عنه، وإنما هو قولُ بعض الفقهاء.

واستدل بحديث القاسم بن فياض، عن عمه خلّاد بن عبد الرحمن بن جُنْدة، عن سعيـد بن المسيِّب، أنه سمع ابن عبـاس يقول: إن امرأة قالت: يا رسول الله، ما خير ما أعدت المرأة؟ قال: «الطاعة للزوج، والاعتراف بحقه». فقلنا معلقين[1]: ضعيف، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٧/ ١٦٢ في ترجمة القاسم بن فياض برقم (٧٢٥) عن عليّ بن المديني، به، والطبراني في الكبير ١٠/ ٢٩٣ (١٠٧٠٢) عن أبي خليفة الفضل بن الـحُباب، عن عليّ بن المديني، به، والبيهقي في شعب الإيمان ١١/ ١٦٩ (٨٣٥٤) من طريق عليّ بن عبد الله ـ وهو ابن المديني ـ به. وهو عندهم بلفظ: «قالت امرأة: يا رسول الله، ما جزاءُ غَزْوةِ المرأة؟ قال: طاعة الزَّوج، واعترافٌ بحقِّه». وفي إسناده القاسم بن فياض ـ وهو ابن عبد الرحمن بن جُنْدة الصنعاني ـ ضعّفه غير واحد كما في تهذيب الكمال ٢٣/ ٤١٤، وقال ابن حجر في التقريب (٥٤٨٣): مجهول.

واستدل بحديث: «نُـهيتُ عن قتل المصلين»[2]، مع أن هذا الحديث بهذا المتن لم يثبت، فهو ضعيف، أخرجه أبو داود (٤٩٢٨)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٩١٧ (٩٦٣)، والدارقطني في السنن ٢/ ٣٩٩ (١٧٥٨) من طريق أبي أسامة (حمّاد بن أسامة) عن مفضَّل بن يونس عن الأوزاعي عن أبي يسار القرشي،

---

(١) التمهيد ٣/ ٩٠.

(٢) التمهيد ٣/ ٣٤٣.

عن أبي هاشم، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا إلى النبي ﷺ. قال الدارقطني في العلل ١١/ ٢٣٠ بعد أن ذكر الاختلاف فيه على الأوزاعي: وأبو هاشم وأبو يسار مجهولان. وقال المنذري في الترغيب والترهيب ٣/ ٧٦: وفي متنه نكارة.

وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٩١٨ (٩٦٤)، والطبراني في الأوسط ٥/ ١٩٤ (٥٠٥٨) من طريق سعيد بن سليمان عن عبد الصمد بن سليمان الأزرق عن خصيب بن جحدر عن حبيب بن حِـمَار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا. وخصيب بن جحدر متروك الحديث كما في العلل لأحمد رواية المروزي ص٧٧ (٩٤)، وقال يحيى القطان كما في تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/ ٩٥ (٣٣٢٧): كان كذّابًا.

وأخرجه الطبراني في الكبير ١٨/ ٢٦ من طريق عامر بن يساف عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا. وعامر بن يساف منكر الحديث عن الثقات فيما ذكر ابن عدي في الكامل ٦/ ١٥٨ (١٢٦٢) والذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦١.

مع أنه ساق أحاديث صحيحة فيما بعد بغير هذا المتن وفيها النهي عن قتل المصلين، وكان يمكن أن يستغني بها عن ذكر هذا المتن.

وذكر حديث «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»، وقال: «أي أنه ليس له صلاة كاملة»[1]، مع أن هذا الحديث لا يصح فهو ضعيف، أخرجه الدارقطني في السنن ٢/ ٢٩٢ (١٥٥٢) من حديث محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعًا، وأخرجه أيضًا ٢/ ٢٩٢ (١٥٥٣)، والحاكم في المستدرك ١/ ٢٤٥ من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

---

(١) التمهيد ٣/ ٣٤٦.

ويروى موقوفًا من حديث أبي حيّان ـ يحيى بن سعيد التيمي ـ عن أبيه عن عليّ رضي الله عنه. قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٢/ ٣١ عن هذا الحديث: «مشهور بين الناس وهو ضعيف، ليس له إسناد ثابت، أخرجه الدارقطني عن جابر وأبي هريرة، وفي الباب عن عليّ وهو ضعيف أيضًا». وانظر العلل المتناهية ١/ ٤١٣ (٦٩٣).

واستدل بحديث «أصحابي كالنجوم»[١]، وهو حديث ضعيف جدًّا، أخرجه عبد بن حميد في المنتخب (٧٨٣)، وابن عدي في الكامل ٢/ ٣٧٧، والمؤلف معلّقًا في جامع بيـان العلم وفضله ٢/ ٩٢٤ (١٧٥٩) من طريق أبي شهاب الحنّاط ـ وهو عبد ربّه بن نافع ـ عن حمزة الـجَزَري، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما أصحابي مِثْل النُّجوم فبأيِّهم أخذتم بقوله فقد اهتديتم».

وحمزة الـجَزَريّ: هو حمزة بن أبي حمزة النَّصيبي متروك متهم بالوضع كما في التقريب (١٥١٩).

وهذا الحديث يروى أيضًا بأسانيد ضعيفة عن أبي هريرة وأبي موسى وغيرهما ساقها الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٤/ ١٩٠، ١٩١ وبيّن عللها، وينظر البدر المنير لابن الملقن ٩/ ٥٨٤.

ولربما ساق متنًا، قطعة منه صحيحة وأخرى لا تصح من نحو قوله: «ألا ترى إلى قوله ﷺ على جهة التعبير والتوبيخ: «لتَتَّبِعُنَّ سنن الذين كانوا قبلكم حذو النَّعل بالنَّعل، حتى إن أحدهم لو دخل جُحر ضب لدخلتموه»[٢]،

---

(١) التمهيد ٣/ ٣٦٩.

(٢) التمهيد ٣/ ٤٨٥.

فقلنا: أخرجه الطيالسي في مسنده ١/ ٢٨٩ (٢١٧٨)، وأحمد في المسند ١٨/ ٣٢٢ (١١٧٩٩)، والبخاري (٣٤٥٦) و(٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي ﷺ قال: «لتتَّبعنَّ سَنَن مَن كان قبلكم شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراع، حتى لو سلكوا جُحر ضبٍّ لسلكتموه». قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمَن؟».

وأما قوله: «حذو النَّعْل بالنَّعل» فوقع في سياق حديث آخر أخرجه ابن أبي عاصم في السُّنة (٤٥)، والطبراني في الكبير ١٧/ ١٣ (٣)، والمروزي في السنة (٤٢)، والآجري في الشريعة (٣٣) من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جدِّه، وإسناده ضعيف جدًّا، كثير بن عبد الله: وهو ابن عمرو بن عوف الـمُزني متروك كما قال النسائي والدارقطني كما في تهذيب الكمال ٢٤/ ١٣٩.

وساق ابن عبد البر حديث «ذهبت النبوة وبقيت المبشرات، من رواية الحميدي في مسنده ١/ ١٦٧ (٣٤٨)، عن سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز الكعبية، وصححه[1]، مع أن هذا الحديث مما أخطأ فيه سفيان بن عيينة حيث رواه عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع، فزاد بين عبيد الله وسباع أبا يزيد، نص عليه الإمام أحمد عقب الحديث (٢٧١٤٢)، وأبو داود عقب الحديث (٢٨٣٦)، والبيهقي ٩/ ٣٠٠، وابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام ٤/ ٥٨٨-٥٨٩. وقد خالفه في هذه الرواية: حمادُ بن زيد وابنُ جريج إذ روياه عن عبيد الله بن أبي زياد، عن سباع من غير ذكر أبيه، وسباع قال الذهبي في الميزان: لا يكاد يعرف.

---

(١) التمهيد ٣/ ٤٩٨ بتحقيقنا.

واستدل بحديث خالد بن نجيح، عن موسى بن عليّ بن رباح، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنَّ النبي ﷺ قال: «الهدية رزق من رزق الله، فمن أهدي له فليقبله ولا يردّه، وليعطيه خيرًا منه أو ليكافئ»[1].

وهذا الحديث إسناده ضعيف جدًّا لأجل خالد بن نجيح المصري، كذّبه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل ٣/ ٣٥٥ (١٦٠٥). وهذا الحديث أخرجه الحسين بن حرب المروزي في البرِّ والصِّلة (٢٣٢)، وابن أبي الدُّنيا في مكارم الأخلاق (٣٥٨) من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عُليّ بن رباح عن أبيه مرسلًا. وأخرجه الأزدي في الضعفاء كما في لسان الميزان ٤/ ٢٣٠ من طريق شاهين بن حيّان عن موسى بن عُليّ بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر مرفوعًا. وشاهين بن حيّان ضعيف.

وروى ابن عبد البر من طريق أبي الأسود، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن خالدِ بن عَدِيٍّ الـجُهَنِيِّ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «مَن جاءه مِن أخيه معروفٌ مِن غيرِ سؤالٍ ولا إشرافِ نفسٍ، فلْيقْبَلْه، فإنَّما هو رزقٌ سَاقه اللهُ إليه»[2].

وهو حديث إسناده ضعيف، وقد أخرجه أحمد في المسند ٢٩/ ٤٥٦ (١٧٩٣٦)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده ١/ ٤٠٤ (٣١٠) عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، به. وأخرجه أبو يعلى في مسنده ٢/ ٢٢٦ (٩٢٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٥٦٣)، وابن حبّان في صحيحه ٨/ ١٩٥ (٣٤٠٤) و١١/ ٥٠٩ (٥١٠٨)، والطبراني في الكبير ٤/ ١٩٦ (٤١٢٤)،

---

(١) التمهيد ٣/ ٥٣١.

(٢) التمهيد ٣/ ٥٣٤.

وابن مندة في معرفة الصحابة ص٤٧٠، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢/ ٩٥٠ (٢٤٥٨)، والحاكم في المستدرك ٢/ ٦٢، والبيهقي في شعب الإيمان ٣/ ٢٨١ (٣٥٥١)، وابن الأثير في أسد الغابة ١/ ٥٧٩ من طرق عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، به.

قال أبو حاتم الرازي: هذا خطأ، إنما يروى عن بسر بن سعيد، عن ابن الساعدي، عن عمر، عن النبي ﷺ (علل الحديث ٦٣١). وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/ ٣٣٨: «سألت أبي عن خالد بن عدي الجهني، فقال: لا يُدرى من هو، وهذا الحديث اختلف في الرواية عن بكير بن الأشج، فروى سعيد بن أبي أيوب، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة، عن بسر بن سعيد، عن خالد بن عدي، عن النبي ﷺ. وروى الليث بن سعد، عن بكير بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن ابن الساعدي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو الصحيح»، ومن عجب أن صديقنا الشيخ شعيب قد صححه في تعليقه على مسند أحمد، ولم ينتبه إلى علته، وينظر كتابنا: المسند المصنف المعلل ٧/ ٥٢٥-٥٢٦ (٣٨٤٩)، والحمد لله على مننه.

وروى الإمام مالك في «الموطأ» حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغني»، الحديث مرسلًا[(١)]، وذكر ابن عبد البر أن سفيان بن عيينة وإسماعيل بن أمية قد تابعا مالكًا على روايته مرسلًا أيضًا، ثم قال: «ورواه الثوري عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ»، فذكره. ورواه معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ»[(٢)]. ولم يرجح، فكان لا

---

(١) الموطأ ١/ ٣٦٠ (٧١٨) برواية الليثي.

(٢) التمهيد ٣/ ٥٣٦.

بد في مثل هذا الحال بيان الصواب، فقلنا تعليقاً على رواية سفيان الثوري: أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٤/ ١٠٩ (٧١٥٢) قال: عن الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ. وأخرجها الدارقطني في العلل ١١/ ٢٧٠-٢٧١ (٢٢٧٩) فقال: «وروى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت عن النبيِّ ﷺ، ولم يُسَمِّ رجلًا، وهو الصحيح»، وسبقه إلى ذلك أبو حاتم وأبو زرعة على ما سنذكره عنهما. وقد أخرج هذه الرواية المرسلة أبو داود في سننه بإثر الحديث (١٦٣٦) معلّقة، وكذا البيهقي في الكبرى ٧/ ١٥.

وقد رجَّح أبو حاتم وأبو زرعة فيما نقله عنهما ابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٦١٦ (٦٤٢) الرواية المرسلة على الموصولة فقال: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبيِّ ﷺ...» فذكر الحديث كما سيأتي عند المصنف هنا قريبًا، ثم قال: «فقالا: هذا خطأ، رواه الثوري عن زيد بن أسلم، قال: حدَّثني الثَّبْتُ، قال: قال النبيُّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ. وقال أبي: فإن قال قائلٌ: الثَّبْتُ مَن هو؟ أليس هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يُكَنِّ عنه. قلت لأبي زرعة: أليس الثَّبْتُ هو عطاء؟ قال: لا، لو كان عطاء، ما كان يُكنِّي عنه.

وقد رواه ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء عن النبيِّ ﷺ مرسلًا. قال أبي: والثوريُّ أحفظُ». وقال الدارقطني: وروى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ ولم يسم رجلًا، وهو الصحيح (العلل ٢٢٧٩).

ثم كان لا بد من تخريج الرواية الموصولة التي رواها معمر بن راشد عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، والحكم عليها مقارنة بما رواه الإمام مالك في «الموطأ»، فذكرنا[1] أولًا أن عبد الرزاق قد أخرجها في المصنف ٤/ ١٠٩ (٧١٥١)، وفي التفسير ١/ ٢٧٨-٢٧٩، وأخرجه أحمد في المسند ١٨/ ٩٦-٩٧ (١١٥٣٨) عن عبد الرزاق، به. وأخرجه أبو داود (١٦٣٦)، وابن ماجة (١٨٤١)، وابن الجارود في المنتقى (٣٦٥)، وابن خزيمة في صحيحه ٤/ ٧١ (٢٣٧٤)، والدارقطني في السنن ٣/ ٢٦ (١٩٩٨)، وفي العلل ١١/ ٢٧٠ (٢٢٧٩)، والحاكم في المستدرك ١/ ٤٠٦-٤٠٧، والبيهقي في الكبرى ٧/ ١٥، وفي معرفة السنن والآثار ٩/ ٣٣١ (١٣٣٤٧) من طريق عبد الرزاق، به.

وبيّنا أن هذا حديث اختلف في وصله وإرساله، وقد صحَّح الموصول ابن خزيمة (٢٣٧٤)، والحاكم ١/ ٤٠٦-٤٠٧، والبيهقي ٣/ ٢٦، وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ٣/ ١١١ (١٤١٩) وقال: صحّحه جماعة. وأعل ابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٦١٦ (٦٤٢) رواية معمر هذه الموصولة فيما نقله عن أبيه وأبي زرعة كما أوضحنا ذلك في تعليقنا على الرواية المرسلة.

والذين ذهبوا إلى تصحيح رواية الموصول إنما استندوا إلى قاعدة قبول زيادة الثقة، وعلى هذا قال ابن الجوزي في تحقيقه كما في البدر المنير ٧/ ٣٨٤: «إسناده ثقات، وجمع البيهقي طرقه، وفيها: أنّ مالكًا وابن عيينة أرسَلَا، وأنّ معمرًا والثوري وَصَلا، وهما من جُلَّة الحفّاظ المعتمدين، والصحيح إذن أنّ الحكم للمتَّصل كما صرَّح به أهلُ هذا الفنِّ والأصوليون».

---

(١) التمهيد ٣/ ٥٣٨.

ونحو ذلك قال النووي في المجموع شرح المهذب ٦/ ٢٠٦ وأضاف: «هذا الحديث حسن صحيح، رواه أبو داود من طريقين؛ أحدهما: عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبيِّ ﷺ. والثاني: عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا، وإسناده جيد في الطريقين».

وقال: «وقدَّمنا أيضًا عن الشافعي رضي الله عنه أنه يحتجُّ بالمرسل إذا اعتضد بأحد أربعة أمور: إمّا حديث مسند، وإمّا مرسل من طريق آخر، وإمّا قول صحابيّ، وإمّا قول أكثر العلماء. وهذا قد وُجد فيه أكثر، فقد رُوي مسندًا وقال به العلماء من الصحابة وغيرهم». قلنا: تصحيح الموصول مناقض لعلم العلل، ومخالف لآراء الجهابذة، فمَن ابن خزيمة والحاكم والبيهقي وابن الجوزي والنووي من مالك وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني؟! وينظر كتابنا: المسند المصنف المعلل ٢٨/ ٢٤٣-٢٤٥ (١٢٦٨١).

وربما استدل ابن عبد البر ببعض الروايات الشاذة من غير معرفة شذوذها، أو من غير إشارة إلى شذوذها، فمن ذلك مثلًا أنّه احتج بحديث: «من أدرك ركعتين من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أدرك الصلاة»[1]، فكان لا بد للمحقق أن يبيّن أن هذه رواية شاذّة بهذا اللفظ، تفرَّد بها أبو صالح ـ وهو ذكوان السمان ـ دون أصحاب أبي هريرة عنه. وقد اختُلف عليه فيه في متنه وإسناده، فقد أخرجه أحمد في المسند ١٦/ ١٤ (٩٩١٨) من طريق شعبة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا، وابن خزيمة (٩٨٥) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة بالإسناد المذكور، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/ ١٥٠ من طريق وَهْب بن جرير، عن شعبة، باللفظ المذكور عند المصنف.

---

(١) التمهيد ٣/ ٤٦.

ولكن أخرجه ابن خزيمة (٩٨٥) من طريق ابن أبي حازم ـ وهو قيس ـ وأبو نعيم في الحلية ٧/ ١٤٤ من طريق سفيان الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، به بلفظ: «ركعة من العصر».

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٢٢٨) عن سفيان الثوري، عن الأعمش ـ وهو سليمان بن مهران ـ عن أبي صالح، به موقوفًا.

وكذلك أخرجه النسائي ١/ ٢٥٧ (٥١٤) بلفظ: «ركعتين من صلاة العصر» من رواية معتمر ـ وهو ابن سليمان ـ فقال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني وأحمد بن المقدام عن معتمر، قال: سمعت معمرًا ـ وهو ابن راشد الأزدي ـ عن ابن طاووس ـ وهو عبد الله ـ عن أبيه ـ وهو طاووس بن كيسان اليماني ـ عن ابن عباس عن أبي هريرة مرفوعًا. وخالف معتمرًا عبدُ الأعلى النرسي عند مسلم (٦٠٨) فرواه عن معمر بلفظ: «ركعة من العصر»، وهو المحفوظ.

أما ابن حزم فزعم أنه لا يستدل إلا بالحديث الصحيح، قال في مقدمة كتابه «المحلى»: «وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتجَّ إلا بخبر صحيح من رواية الثقات مسندٍ، ولا خالفنا إلا خبرًا ضعيفًا فبيّنا ضعفه أو منسوخًا فأوضحنا نسخه»[1].

على أن واقع الحال أنه استدل ببعض الأحاديث الضعيفة والتالفة تأييدًا لما ذهب إليه، وردّ أحاديثَ صحيحة حَكَم بضعفها، مما كان على المحقق أن يبيّن ذلك وينبه عليه حتى لا يغتر به مَن ليس الحديثُ صناعتَه فيعمل به أو بها يستفاد منه، فمن أمثلة الأحاديث التي استدل بها ما رواهُ من طريق ابن الأعرابي، عن أبي داود، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن عطاء بن السائب،

(١) المحلى ١/ ٢٠٢ بتحقيقنا.

عن أبي ظبيان، عن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المبتلى حتى يعقل»[1].

وقد وقع ابن حزم في هذا الحديث بغلطين:

الأول: أن المتن الذي ساقه من طريق أبي داود، عن عثمان بن أبي شيبة، عن جرير، عن عطاء، عن أبي ظبيان، عن علي رضي الله عنه ليس هو الذي رواه أبو داود، حيث أنَّ نص متن الحديث الذي رواه أبو داود (٤٤٠٢) بهذا الإسناد هو: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبيّ حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يبرأ». وأمّا اللفظ الذي ساقه المؤلف فهو لفظ السنن الكبرى للنسائي (٧٣٠٤) من حديث عطاء بن السائب، به. فالظاهر أن الأمر اختلط على ابن حزم في متن الحديث بين الكتابين.

وأما الثاني: فإن هذا الحديث إسناده ضعيف من هذا الوجه، فيه غير ما علة، منها: أنَّ أبا ظبيان، واسمه حُصين بن جُندب، لا يثبت له سماع من علي رضي الله عنه (المراسيل لابن أبي حاتم (١٧٧)). ومنها: أن عطاء بن السائب قد خولف فيه، فرواه الأعمش عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي موقوفًا، قال الترمذي: «وكأن هذا أصح من حديث عطاء بن السائب» (ترتيب علل الترمذي الكبير (٤٠٦))، كما رجح النسائي الموقوف الذي أخرجه في سننه الكبرى من طريق إسرائيل عن أبي حَصِين عن أبي ظبيان أن عليًّا قال، موقوفًا، فقال: «وهذا أولى بالصواب، وأبو حَصِين أثبت من عطاء بن السائب، وما حدَّث جرير بن حازم بمصر فليس بذاك، وحديثه عن يحيى بن أيوب أيضًا

---

(١) المحلى ١/ ٢٨٦-٢٨٧.

فليس بذاك» وكذا رجح الإمام الدارقطني الموقوف في العلل (٢٩١)، وتنظر تفاصيل ذلك في كتابنا المسند المصنف المعلل ٢١/ ٣١٩-٣٢٣ (٩٦٣٠).

ومن ذلك قول ابن حزم: «وقد ثبت عن الصديق رضي الله عنه أنه قال: أي أرض تقلني أو أي سماء تظلني إن قلتُ في آية من كتاب الله برأيي أو بما لا أعلم»[1]، فتعقبناه بقولنا: هذا الخبر إسناده ضعيف لأنه مرسل، إذ لا يوجد في الروايات من سمعه من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فقد رواه سعيد بن منصور في سننه (قسم التفسير (٣٩)) من طريق ابن أبي مليكة أن أبا بكر. ورواه ابن أبي شيبة (٣٠٧٢٧) من طريق الشعبي أنّ أبا بكر. ورواه أبو عبيد في فضائل القرآن (٨٢٤)، وابن أبي شيبة (٣٠٧٣١) من طريق إبراهيم التيمي أنّ أبا بكر. ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٢٠٨٢) من طريق ابن جدعان ـ وهو ضعيف ـ عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، أنّ أبا بكر. وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٥٦١) من طريق أبي معمر عبد الله بن سخبرة الأزدي، وأشار إلى أنّ ميمون بن مهران رواه عن أبي بكر أيضًا، وهذه كلها أسانيد منقطعة، لذلك قال الإمام ابن تيمية في مقدمة أصول التفسير ١٠٨: منقطع، وكذا قال ابن كثير في تفسيره ٤/ ٤٧٣، وابن حجر في الفتح ١٣/ ٢٧١، ومن ثم فقول المصنف: «ثبت عن الصديق» فيه نظر.

وربما استدل ابن حزم بمتن معلول، ولم ينتبه إلى المتن الأصح، فقد روى عن علي رضي الله عنه قوله: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه»[2]، ولم يذكر إسناده، وهذا اللفظ من الحديث هو من رواية

---

(١) المحلى ١/ ٣١٣.

(٢) المحلى ١/ ٣١٤.

حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عبد خير، عن علي، أخرجه ابن أبي شيبة (١٩٠٧)، وأبو داود (١٦٢) و(١٦٤)، والدارقطني في السنن (٧٨٣)، والبيهقي في الصغرى (١٢٩)، والكبرى (١٣٨٦)، ومعرفة السنن والآثار (٢٠٧٩)، والبغوي في شرح السنة (٢٣٩).

وذكر إمام علماء العلل أبو الحسن الدارقطني أنَّ الرواة اختلفوا في لفظ هذا الحديث، قال: «فقال حفص بن غياث، عن الأعمش فيه: لو كان الدين رأيًا لكان أسفل الخفين أولى بالمسح. وقال عيسى بن يونس ووكيع عن الأعمش فيه: كنتُ أرى أنّ باطن القدمين أحق بالمسح من أعلاهما، وتابعهما يونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل، والثوري، عن أبي إسحاق. والصحيح من ذلك قول من قال: كنتُ أرى أنّ باطن الخفين أحق بالمسح من أعلاهما. وكذلك قال حكيم بن زيد، عن أبي إسحاق» (العلل (٤٢٤)).

قال بشار: رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٨٣) عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي إسحاق مثل رواية حفص بن غياث، وفي النفس شيء من هذه الرواية لعدة أسباب، منها:

١ ـ أن أحمد رواه في المسند ٢/ ١٣٩ (٧٣٧) عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي إسحاق بلفظ: «كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما».

٢ ـ أن عبد الله بن أحمد رواه عن إسحاق بن إسماعيل وأبي خيثمة زهير بن حرب، عن وكيع بمثل رواية أحمد في المسند (زياداته على مسند أبيه ٢/ ٢٩٥ (١٠١٣))، وكذا أخرجه أبو يعلى (٣٤٦) و(٦١٣) عن أبي خيثمة، عن وكيع.

٣ ـ أن الإمام الدارقطني جعل رواية وكيع مخالفة في المتن لرواية حفص بن غياث.

فلعل هذا من أوهام أبي بكر بن أبي شيبة إن صح ذلك عنه، فقد خالفه في متن الرواية ثلاثة من الثقات هم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو خيثمة زهير بن حرب، والله أعلم بالصواب إليه المرجع والمآب.

بل بلغ الأمر به أن يستدل بحديث موضوع في نفي القياس، حيث روى من طريق نعيم بن حماد، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا عيسى بنُ يونسَ، عن أبي إسحاقَ السَّبيعِيِّ، عن حَرِيزِ بنِ عُثمانَ، عن عبدِ الرَّحمٰن بنِ جُبَيْرِ بنِ نُفيْر، عن أبيهِ، عن عَوْفِ بنِ مالكٍ الأشْجَعِيِّ، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتي على بِضْعٍ وسَبْعِينَ فِرْقةً أعْظَمُها فِتْنةً على أُمَّتي قَوْمٌ يَقيسُونَ الأُمورَ برأيهم، فيُحِلُّونَ الحَرامَ ويُحَرِّمُونَ الحَلالَ»(1).

وهذا حديث موضوع، والمتهم به نعيم بن حماد كما قرره أبو بشر الدولابي فيما نقله عنه ابن عدي في الكامل ٨/ ٢٥٣، ونعيم ضعيف كما بيناه في تحرير التقريب (٧١٦٦)، وسرقه من حماد جماعة من الضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث، منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، والنضر بن طاهر، وثالثهم سويد بن سعيد الأنباري (الكامل ٨/ ٢٥٣، وتاريخ الخطيب ١٥/ ٤٢٣)، وقد ساق هذه الطرق جميعًا الخطيب في تاريخه.

أما حديث حماد هذا فقد أخرجه البزار (١٧٢)، والطبراني في الكبير ١٨/ حديث (٩٠)، وفي مسند الشاميين، له (١٠٧٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٧٢) و(٨١٣)، والحاكم ٣/ ٥٤٧ و٤/ ٤٣٠، والبيهقي في المدخل (٢٠٧)، والخطيب في تاريخه ١٥/ ٤٢١ وفي الفقيه والمتفقه، له ١/ ١٧٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٣٣-١٣٤، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٢/ ١٥١-١٥٣ وغيرهم.

---

(1) المحلى ١/ ٣١٧-٣١٨.

وقد اعتذر بعض العلماء المحبين لنعيم بن حماد بسبب مواقفه الصلبة في نصرة السنة فنسبوا روايته هذا الحديث إلى الوهم، قال أبو زرعة الدمشقي: قلت ليحيى بن معين في حديث نعيم هذا، وسألته عن صحته، فأنكره، قلت: من أين يؤتى؟ قال: شُبّه له، وقال مثل ذلك محمد بن علي بن حمزة المروزي، عن ابن معين (تاريخ الخطيب ١٥/ ٤٢١). وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ المصري: كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فإنما أخذه من نعيم، وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم (تهذيب الكمال ٢٩/ ٤٧٤).

واستدل ابن حزم[١] وابن عبد البر[٢] بحديث علي بن عبد الله الأزدي البارقي، أنه سمع ابن عمر يقول عن رسول الله ﷺ أنه قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

وحديث علي البارقي أخرجه الطيالسي (٢٠٤٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦٦٩٧)، وأحمد في مسنده ٨/ ٤١٠ (٤٧٩١)، والدارمي (١٤٥٨)، والترمذي (٥٩٧)، وابن ماجة (١٣٢٢)، وأبو داود (١٢٩٥)، والنسائي في الكبرى (٤٧٤) والمجتبى (١٦٦٦)، وابن خزيمة (١٢١٠)، وابن الجارود في المنتقى (٢٧٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٣٣٤ (١٩٦٢)، وابن حبان في صحيحه ٦/ ٢٣١ (٢٤٨٢) و(٢٤٨٣) و(٢٤٩٤)، والطبراني في الكبير (١٣٦٧٩)، والدارقطني (١٥٤٦)، والبيهقي في الكبرى ٢/ ٤٨٧ (٤٣٤٩) وغيرهم.

---

(١) المحلى ١/ ٣٥١.

(٢) التمهيد ٣/ ٣٥٥، ودافع عنه في موضع آخر.

وذكْرُ «النهار» في هذا الحديث زيادة شاذة تفرّد بذكرها يعلى بن عطاء، وهو صدوق حسن الحديث ـ كما هو موضح في تحرير التقريب (٤٧٦٢)[١] ـ وقد خالفه فيها بقية أصحاب ابن عمر الثقات فذكروا الحديث من غير هذه الزيادة، قال الإمام الترمذي عقبه: «اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر، فرفعه بعضهم، وأوقفه بعضهم، وروي عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي نحو هذا، والصحيح ما روي عن ابن عمر أنَّ النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وروى الثقات عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه صلاة النهار. وقد روي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى، وبالنهار أربعًا».

وقال النسائي في «الكبرى»: «هذا إسناد جَيّد، ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا عليًا الأزدي، خالفه سالم ونافع وطاووس». وقال في «المجتبى»: «هذا الحديث عندي خطأ، والله تعالى أعلم».

وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في الكامل ٦/ ٣٠٦ في مناكير علي بن عبد الله البارقي، وقال: سمعت أحمد بن حفص يقول: سئل أحمد بن حنبل، يعني وهو حاضر، عن حديث علي الأزدي عن ابن عمر عن النبي ﷺ «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، فقال أحمد: قال محمد بن جعفر: كان شعبة يَفْرَقُه، وقال شعبة: أنا أفرقه[٢].

وقال الدارقطني: «يرويه أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وابن عون، والضحاك بن عثمان، وإبراهيم الصائغ، وابن أبي ليلى، وجرير بن

(١) وثقه ابن حزم، ولا يصح إطلاق توثيقه.

(٢) أي يخاف أن يرفعه إلى النبي ﷺ.

حازم، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في صلاة الليل دون صلاة النهار. وإنما تُعرف صلاة النهار عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر، وخالفه نافع، وهو أحفظ منه» (العلل ٢٩٢٧).

ورواية نافع عن ابن عمر عند البخاري (٤٥٢)، ومسلم (٧٤٩) (١٤٥)، وروايتا سالم وطاووس عند مسلم (٧٤٩) (١٤٦)، وينظر كتابنا المسند المصنف المعلل ١٤/ ٣٦٠-٣٦٢ (٦٩٧٥).

وروى ابن حزم بسنده إلى عبد الرَّزّاق، قال[1]: عن سُفيانَ الثَّوْريِّ، عن أبي إسحاقَ، عنِ الأسْودِ بنِ يَزِيدَ، عن عائشةَ أُمِّ الـمُؤْمنينَ، قالت: كان رَسُولُ الله ﷺ يَنامُ جُنُـبًا ولا يَمَسُّ ماءً، ثم قال:

«فإن قيل: إنَّ هذا الحديثَ أخْطَأَ فيه سُفيانُ، لأنَّ زُهَيْرَ بنَ معاويةَ خالَفَهُ فيه. قلنا: بل أخْطَأَ بلا شَكٍّ من خَطَّأَ سُفيانَ بالدَّعْوى بلا دَليلٍ، وسُفيانُ أحْفظُ من زُهَيْرٍ بلا شَكٍّ»[2] كان لا بد أن نعلق على هذه القالة بقولنا:

لا يصحُّ ما قاله ابن حزم هنا لسببين؛ الأول: أنه نقل عمّن عزا الخطأ فيه لسفيان الثوريِّ، وهذا ما لم يقُل به أحدٌ، فالحفّاظ من أهل الحديث كأحمد بن

(١) في المصنَّف ١/ ٢٨٠ (١٠٨٢)، ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط ٢/ ٢١٢ (٦٠٥).
وأخرجه الطيالسيُّ في مسنده (١٥٠٠)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (١٥١٢)، وأحمد في مسنده ٤١/ ٢٧٥ (٢٤٧٥٥)، وأبو داود (٢٢٨)، والترمذي (١١٩)، وابن ماجة (٥٨٣)، وأبو يعلى في مسنده ٨/ ١٧٤ (٤٧٢٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ١٢٤ (٧٥٧)، والحاكم في معرفة علوم الحديث ١/ ١٢٥، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢/ ٥٣، والبيهقي في الكبرى ١/ ٢٠١ (١٠١٠)، والبغويُّ في شرح السُّنة ٢/ ٣٥ (٢٦٨) من طريق سفيان الثوريّ، به. وهو حديث صحيح دون قوله: «ولا يَمَسُّ ماءً» فضعيفٌ أنكره الحفّاظ على ما سيأتي بيانه.

(٢) المحلى ١/ ٣٦٣ بتحقيقنا.

حنبل وأبي داود والترمذي وأبي حاتم وغيرهم على أن الخطأ فيه من أبي إسحاق السَّبيعيِّ، وقد أ خرج مسلمٌ (٧٣٩) (١٢٩) هذا الحديث من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحاق، به دون قوله: «ولا يمسَّ ماءً» حيث أعلَّها في كتاب التمييز ص١٨١ (٤٠) قال: «فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة، وذلك أن النخعيَّ وعبدَ الرحمن بنَ الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق».

وقال الترمذيُّ: «يَرَون أن هذا غلطٌ من أبي إسحاق»، ونقل أبو داود عن الحسن بن علي الواسطيّ، قال: «سمعت يزيدَ بن هارون يقول: هذا الحديث وهَمٌ؛ يعني حديث أبي إسحاق».

ونقل ابن أبي حاتم في علله ١/ ٥٧٢ (١١٥) عن أبيه قوله: «قال شعبة: قد سمعتُ حديث أبي إسحاق: أنّ النبيَّ ﷺ كان ينامُ جُنبًا، ولكنّي أتَّقيهِ»، وممّا قاله ابن رجب الحنبلي في «فتح الباري»، له ١/ (٢٦٢-٣٦٣): «وهذا الحديث اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن حجّاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني، وحكى ابن عبد البـرِّ عن سفيان الثوري أنه قال: هو خطأ... وقال أحمد بن صالح المصري الحافظ: لا يحلُّ أن يُروى هذا الحديث؛ يعني أنه خطأٌ مقطوع به، فلا تحلُّ روايته من دون بيان علّته. وأمّا الفقهاء المتأخِّرون، فكثيرٌ منهم نَظَر إلى ثقة رجاله فظنَّ صحَّتَه، وهؤلاء يظنُّون أنّ كلَّ حديثٍ رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطَّنُون لدقائق علم عِلَل الحديث، ووافقهم طائفةٌ من المحدِّثين المتأخِّرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي» ثم بسط القول في بيان فساد من حاول الجمع بينه وبين حديث النخعي عن الأسود، عن عائشة، وخلص إلى

القول: «وهذا كلُّه يدلُّ على أن أبا إسحاق اضطرب في هذا الحديث، ولم يُقِمْ لفظه كما ينبغي، بل ساقه بسياقات مختلفة متهافتة».

والثاني: ذكْرُه أنّ زهير بن معاوية خالف سفيانَ الثوريَّ فيه، والمحفوظ في هذا أن زهير بن معاوية رواه عن أبي إسحاق السَّبيعي بمثل ما رواه سفيانُ الثوريُّ، عنه، وروايته عند إسحاق بن راهوية في مسنده (١٥١٥) و(١٥١٦)، وأحمد في المسند ٤١/ ٢٣٣ (٢٤٧٠٦)، وفيه: «ثم نام قبل أن يمسَّ ماءً».

وهذا من جملة تعقُّبات ابنُ القيِّم ابن حزم في تصحيحه هذا الحديث، فقال في حاشية السُّنن ١/ ٣٨٠: «ورواية زهير عن أبي إسحاق كرواية الثوريِّ وغيره عن أبي إسحاق في هذا المعنى، وحديثُ زهيرٍ أتمُّ سياقةً، وقد روى مسلمٌ الحديثَ بكماله في كتاب الصلاة وقال فيه: وإن لم يكن جُنبًا توضّأ للصلاة. وأسقط منه وهَمَ أبي إسحاق، وهو قوله: ثم ينام قبل أن يمسَّ ماءً. فأخطأ فيه بعضُ النَّقلةِ فقال: وإن نام جُنُبًا توضّأ للصلاة؛ فعمد ابنُ حزم إلى هذا الخطأ الحادث إلى زهير فصحَّحه، وقد كان صحَّح خطأ أبي إسحاق القديم، فصحَّح خطأين متضادَّين، وجمع بين غلطين متنافرين».

ثم ردَّ على من صحَّح هذه الرواية غيرَ ابن حزم كالبيهقيِّ، فقال: «والصواب ما قاله أئمّة الحديث الكبار مثل يزيد بن هارون ومسلم والترمذي وغيرهم من أنّ هذه اللفظة وهَمٌ وغلطٌ». قال بشار: ويصحح بعد هذا تعليقي على الترمذي بما ذكرناه هنا، وينظر كتابنا: المسند المصنف المعلل ٣٦/ ٤٧١-٤٧٣ (١٧٦٢٠).

وساق ابن حزم من طريق أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي، قال: حدثنا محمد بن الجارود القطان، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا قتادة، عن محمد بن سيرين، عن صفية بنت الحارث،

عن عائشة أم المؤمنين، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقبلُ اللهُ صلاةَ حائضٍ إلا بخمار»[1]. مستدلًا به، وفي هذا النص فيما أرى غلطين:

الأول: ذكرُ حماد بن زيد في الإسناد، فالمحفوظ أنَّ الذي رواه عن قتادة عن ابن سيرين عن صفية، عن عائشة هو حماد بن سلمة وليس حماد بن زيد، فقد أخرجه إسحاق بن راهوية في مسنده (١٢٨٤) و(١٢٨٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦٢٧٩)، وأحمد في المسند ٤٢/ ٨٧ (٢٥١٦٧) و٤٣/ ٢٩ (٢٥٨٣٤)، وأبو داود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجة (٦٥٥)، وابن الجارود في المنتقى (١٧٣)، وابن الأعرابي في معجمه (١٩٤٤)، وابن خزيمة في صحيحه ١/ ٣٨٠ (٧٧٥)، وابن حبان في صحيحه ٤/ ٦١٢ (١٧١١) و(١٧١٢)، والحاكم في المستدرك ١/ ٢٥٠، والبيهقي في الكبرى ٢/ ٣٣٣ (٣٣٧٩) و٦/ ٥٧ (١١٦٤٤)، والبغوي في شرح السنة ٢/ ٤٣٦-٤٣٧ (٥٢٧) جميعهم من طريق حماد بن سلمة، به.

نعم، رواه عفان بن مسلم، عن حماد بن زيد، ولكن عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين، أن عائشة نزلت على صفية بنت طلحة[2]، كما في مسند الإمام أحمد ٤١/ ١٨٩ (٢٤٦٤٦). ورواه أبو داود (٦٤٢) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٦/ ٥٧ (١١٦٤٥) من طريق محمد بن عبيد، عن حماد بن زيد، به. ومن هنا يتضح أنَّ عفان بن مسلم رواه عن حماد بن سلمة موصولًا، وعن حماد بن زيد مرسلًا، فلا أدري من أين جاءت رواية عفان عن حماد بن زيد عند ابن حزم موصولة، إذ لم نقف عليها من هذا الوجه إلا عنده وأنا أعتقد أنها خطأ،

---

(١) المحلى ١/ ٣٧٠.

(٢) يعني مرسلًا؛ لأن محمد بن سيرين لم يسمع من عائشة شيئًا.

إما من ابن حزم أو ممن نقل منه، ولم أقف عليها في معجم ابن الأعرابي، مع أنه روى الحديث عن حفص بن عمر الضرير، عن حماد بن سلمة، به. هذا فضلًا عن أن الدارقطني لما تناول هذا الحديث في العلل لم يذكر حماد بن زيد ممن رواه موصولًا (٣٧٨٠)، ومن ثم فإن ما قاله محققو مسند الإمام أحمد: «وتابع حماد بن سلمة على هذا الطريق حماد بن زيد عند ابن حزم في المحلى» (٤١/ ١٩٠) غلط محض، لأن رواية ابن حزم غير صحيحة، ومما يؤيد ذلك أنّ ابن عبد البر روى هذا الحديث عن عبد الوارث، عن قاسم بن أصبغ، عن جعفر بن محمد، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة عن ابن سيرين عن صفية بنت الحارث، عن عائشة، به[1].

أما الثاني، فإن هذا الحديث بهذا الإسناد لا يصح، قد خولف فيه حماد بن سلمة، فقد رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن البصري مرسلًا، أخرجه الحاكم في المستدرك ١/ ٢٥١، والبيهقي في الكبرى ٢/ ٢٣٣ بإثر حديث رقم (٣٣٧٩)، وكذا قال أبو داود بإثره.

وقال إمام العلل أبو الحسن الدارقطني: «يرويه محمد بن سيرين واختُلف عنه؛ فرواه قتادة، عن ابن سيرين، واختلف عن قتادة؛ فأسنده حماد بن سلمة، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن صفية بنت الحارث، عن عائشة، عن النبي ﷺ. وخالفه شعبة وسعيد بن بشير فروياه عن قتادة موقوفًا. ورواه أيوب السختياني وهشام بن حسان[2] عن ابن سيرين مرسلًا، عن عائشة أنها نزلت على صفية بنت الحارث حدثتها بذلك، ورفعا الحديث. وقول أيوب وهشام أشبه

---

(١) التمهيد ٤/ ٣٥٢.

(٢) رواية هشام بن حسان القردوسي، وهو ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، عند الإمام أحمد في المسند ٤٣/ ١٤٥ (٢٦٠١٦).

بالصواب[1] (العلل ٣٧٨٠). يعني رفعاه مرسلًا، ومن هنا وجدنا الترمذي يقتصر على تحسين الرواية الموصولة لأنها معلولة، وهو صنيعه في التحسين.

واستشهد ابن حزم بحديث أبي داود (٣٨٦)، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم، قال: حدثني محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد الـمَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: فيمن الأذى بخفيه فطهورهما التراب»[2]، وهو حديث ضعيف لا يثبت؛ أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٣/ ٣٩٧ (٥٠٦٨) من طريق أبي داود.

وأخرجه ابن حبّان في صحيحه ٤/ ٢٥٠ (١٤٠٤) من طريق أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقيِّ، به.

وأخرجه البزار في مسنده ١٥/ ١٣١ (٨٤٣٥)، وابن خزيمة في صحيحه ١/ ١٤٨ (٢٩٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٥١ (٢٨٩)، والبيهقي في الخلافيات (٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٣/ ١٢٧ من طرق عن محمد بن كثير الصنعانـيِّ، به. ولفظه في المطبوع من سنن أبي داود: «إذا وطئ الأذى بخُفَّيه، فطَهُورهما التُّراب». وإسناده ضعيفٌ لضعف محمد بن كثير: وهو ابن أبي عطاء الصنعاني، فقد ضعَّفه أحمد بن حنبل جدًّا، وقال البخاري: «ليِّنٌ جدًّا». وقال عنه أبو داود: «لم يكن يفهم الحديث» وضعَّفه عليّ بن المديني والنسائي وغيرهما كما هو موضَّحٌ في تحرير التقريب (٦٢٥١).

وقال البزار بإثره: «وهذا الحديث قد رواه غير الأوزاعيِّ، عن ابن عجلان، عن المقبُريّ، عن رجل، فالحديثُ لا يثبتُ»، ولهذا قال ابن عبد البـرِّ

---

(١) قول علماء العلل «هو الصواب» ونحوه لا يعني صحة الحديث، بل يعني صحة الطريق أو المتن، سواء أكان ذلك صحيحًا أم خطأ، ثابتًا أم غير ثابت.

(٢) المحلى ١/ ٣٧٥.

في التمهيد ١٣/ ١٠٧: «وهو حديثٌ مضطرب الإسناد، لا يثبت، اختُلف في إسناده على الأوزاعيِّ وعلى سعيد بن أبي سعيد اختلافًا يُسقِط الاحتجاجَ به»، ومع كل هذا قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط مسلم، فإن محمد بن كثير الصنعاني في هذا صدوق».

قال بشار: وهذا من تخليطات الحاكم ومن يتابعه، فمحمد بن كثير لم يرو له مسلم حديثًا واحدًا، فكيف يكون على شرطه!؟

وقد يُعلُّ المؤلف حديثًا بغير علته الحقيقية، فقد أعل ابن حزم مثلًا حديث «إذا تغوّط أحدكم فليمتسح ثلاث مرات»، بضعف ابن أخي الزهري، وقال: «والذي رواه عنه محمد بن يحيى الكناني وهو مجهول»[1].

فكان لا بد للمحقق أن يبين خطأَ مثلِ هذا التعليل، ذلك أنّ ما قاله مردودٌ من عدَّة وجوه لما سنبيِّنه، فالحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ٢/ ١٩٥ (١٦٩٦) من طريق أبي غسّان محمد بن يحيى الكناني، قال: حدثني أبي، عن ابن أخي ابن شهاب، عن ابن شهاب، قال: أخبرني ابنُ خلّاد، أن أباه سمع النبيَّ ﷺ يقول، فذكره. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ولكن ليس للعلّة التي ذكرها، فما أعلَّه به هو أحد الأخطاء الثلاثة التي وقع فيها، وأوّلها تضعيفه لابن أخي الزهري: وهو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهريّ، وقد وثَّقه الأئمَّة كأبي داود، واحتجَّ به البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما من روايته عن عمِّه الزُّهري، ولكن ذُكر أنه أخطأ في ثلاثة أحاديث عن عمِّه الزهريِّ ساقها العُقيليّ في ضعفائه، وليس هذا من بينها، والظاهر أنّ مَنْ ضعَّفه إنما ضعَّفه بسببها، وخلاصة القول فيه أنه صدوق حسنُ الحديث، وتفصيل القول فيه موضّحٌ في تحرير التقريب (٦٠٤٩)،

(١) المحلى ١/ ٣٨٦ بتحقيقنا.

ثم إنه أخطأ في قوله: «والذي رواه عنه محمد بن يحيى الكناني مجهولٌ» ففي هذا نظرٌ من وجهين، أحدهما: أن محمد بن يحيى الكنانيّ إنما يرويه عن أبيه، عن ابن أخي الزُّهريِّ، كما هو مبيَّن في الإسناد، ولم نقف على أحدٍ ساقه من حديث محمد بن يحيى الكناني عن ابن أخي الزهري كما ذكر.

والثاني: قوله عن محمد هذا: «مجهول»! ولا نعلم له سلفًا أو موافقًا في ذلك، وهو ممَّن روى له البخاريُّ في صحيحه، وروى عنه خلقٌ كما في تهذيب الكمال ٣٦/ ٦٣٦.

فالعجب أنه أعلَّ الحديث بما لا ينبغي إعلاله به، وغفل عن العلّة الصحيحة وهي جهالة يحيى بن عليٍّ بن عبد الحميد الكناني والد محمد، فقد ترجم له البخاريُّ في تاريخه الكبير ٨/ ٢٩٧ (٣٠٧١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٩/ ١٧٥ (٧٢٣) ولم يذكُراه إلا برواية ابنه أبي غسّان محمد فقط عنه، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقد تختلط متون الأحاديث بعضها مع بعض آخر، فينسب متنًا إلى غير راويه، من نحو قول ابن حزم: «فإنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ ابنِ مَسْعُودٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «ابْغِنِي أحْجارًا»، فأَتَيْـتُه بحَجَرَيْنِ ورَوْثَةٍ، فأخَذَ الـحَجَرَيْنِ وألْقَى الرَّوْثَةَ وقال: «إنَّها رِكْسٌ». فهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لأَنَّهُ ليس في الـحَدِيثِ أَنَّهُ ـ عليه السَّلامُ ـ اكْتَفى بالحَجَرَيْنِ، وقد صَحَّ أمْرُهُ لهُ عليه السَّلامُ بأنْ يَأْتِيَهُ بأحْجارٍ، فالأمْرُ باقٍ لازِمٌ لا بُدَّ من إبْقائِهِ، وعلى أنَّ هذا الـحَدِيثَ قد قيل فيه: إنَّ أبا إسحاقَ دَلَّسَهُ، وقد رَوَيناهُ من طَريقِ أبي إسحاقَ عن عَلْقَمَةَ، وفيه: « ابْغِنِي ثالِثًا»[1].

(١) المحلى ١/ ٣٨٨.

فبينّا أن هذا الحديث يُروى بألفاظٍ عديدة من حديثي ابن مسعود وأبي هريرة، والمصنِّف هنا أدخل ألفاظ بعضها ببعض، فقوله: «ابغني أحجارًا» أخرجه البخاري (١٥٥) و(٣٨٦٠) من حديث سعيد بن عمرو المكّي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: اتَّبعْتُ النبيَّ ﷺ وخرج لحاجتِه، فكان لا يلتفت، فدَنَوتُ منه، فقال: «ابغِنِي أحجارًا أستَنْفِضُ بها ـ أو نحوَهُ ـ ولا تأتني بعظم ولا روْثٍ»، فأتيتُه بأحجارٍ بطرف ثيابي، فوضعتُها إلى جنبه، وأعرضتُ عنه، فلمّا قضى أتبَعَه بـهِنَّ.

وحديث ابن مسعود أخرجه أحمد في المسند ٧/ ٣٢٦ (٤٢٩٩) من طريق معمر بن راشد، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن علقمة بن قيس، عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنّ النبيَّ ﷺ ذهب لحاجتِه، فأمر ابنَ مسعود أن يأتيه بثلاثةِ أحجار، فجاءَهُ بحَجَرينِ وبرَوْثةٍ، فألقى الرَّوْثةَ، وقال: «إنها رِكْسٌ، ائْتِني بحَجَرٍ».

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط ١/ ٣٥٠ (٣١٢)، والطبراني في الكبير ١٠/ ٦١ (٩٩٥١)، والدارقطني في سننه ١/ ٨٥ (١٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ١٠٣ (٥١٥) من طريق معمر، به. وهو حديث صحيح، وهذا إسنادٌ ضعيف، فقد ذكر ابن معين كما في تاريخ الدُّوري (٢١٠٦)، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان كما في المراسيل لابن أبي حاتم ص١٤٥ (٥٢٤) أن أبا إسحاق السَّبيعي لم يسمع من علقمة شيئًا، وذكر العلائيُّ في تحفة التحصيل ص٢٤٥ أنه قيل له: «شعبة يقول: إنك لم تسمع من علقمة، فقال: صدق شعبة».

ثم إنه اختُلف على أبي إسحاق السَّبيعي في إسناد هذا الحديث كما ذكر الدارقطني في سننه، وأضاف: «وقد بيَّنتُ الاختلافَ في مواضع أُخر» يعني في علله ٥/ ٢٣-٣٣.

وحينما ذكر ابن حزم حديث النسائي الذي رواه في الكبرى ٤/ ٣٨٥ (٤٥٦٢)، قال: أخبرنا محمد بن قدامة، قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله بن عُكيم، قال: كتب إلينا رسول الله ﷺ: «ألّا تستنفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب»، قال: هذا خبر صحيح[1].

وهو في حقيقته خبر ضعيف أخرجه إضافة إلى النسائي: ابن أبي شيبة في المصنَّف (٢٥٧٨٥)، وعنه ابن ماجة (٣٦١٣)، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار/ مسند ابن عبّاس ٢/ ٨٢٧ (١٢٢٦)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (١٥٤) من طريق جرير بن عبد الحميد الضبيِّ، به.

وأخرجه الطيالسي في مسنده (١٣٨٩)، وعبد الرزاق في المصنَّف ١/ ٦٥ (٢٠٢)، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ١١٣، وأحمد في المسند ٣١/ ٧٤ (١٨٧٨٠)، وأبو داود (٤١٢٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٨/ ٢٨٠ (٣٢٣٦)، وفي شرح معاني الآثار ١/ ٤٦٨ (٢٦٨٨)، وابن حبّان في صحيحه ٤/ ٩٤-٩٥ (١٢٧٨)، والطبراني في الأوسط ١/ ٣٩ (١٠٤)، وابن عديّ في الكامل ٤/ ٣١، وتمّام في فوائده (٧٨٣)، والبيهقي في الكبرى ١/ ١٤ (٤١) و(٤٢)، وابن عبد البرّ في التمهيد ٤/ ١٦٢-١٦٣، وابن الأثير في أسد الغابة ٣/ ٢٣٥، والمِزِّيُّ في تهذيب الكمال ١٥/ ٣٢٠، جميعهم من طريق شعبة بن الحجّاج، عن الحكم بن عُتيبة، به. وإسناده ضعيف لانقطاعه واضطرابه، فإنّ عبد الله بن عُكيم فيما ذكر البخاري في تاريخه الكبير ٥/ ٣٩ (٦٧)، وأبو حاتم الرازي فما نقل عنه ابنه في الجرح والتعديل ٥/ ١٢١ (٥٥٦) قد أدرك زمان

---

(١) المحلى ١/ ٤٣٥-٤٣٧ بتحقيقنا.

النبيِّ ﷺ ولا يُعرف له سماعٌ صحيح، ثم إنه قد اضطرب في إسناده اضطرابًا شديدًا، فقد رواه منصور بن المعتمر وشعبة بن الحجّاج كما هو مبيَّنٌ في هذه الرواية عن الحكم بن عتيبة بهذا الإسناد.

ورواه خالدٌ الـحذّاء، عن الـحكم بن عُتيبة، واختُلف عليه، فرواه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي كما عند أحمد في المسند ٣١/ ٧٩ (١٨٧٨٢)، وأبي داود (٤١٢٨)، والبيهقي في الكبرى ١/ ١٥ (٤٣) عنه، عن الحكم، عن عبد الله بن عكيم.

ورواه عنه أيضًا عبّاد بن عبّاد المهلبيّ كما عند أحمد في المسند ٣١/ ٨٠ (١٨٧٨٣) فقال: «عن الحكم بن عتيبة، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الله بن عكيم».

ورواه عبد الملك بن حميد بن أبي غنيّة كما عند الطبراني في الأوسط ٧/ ١٤ (٦٧١٦) فقال: «أخبرني الحكم بن عُتيبة، عن القاسم بن مُخيمرة، عن عبد الله بن عكيم».

ورواه يزيد بن أبي مريم كما عند ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٥/ ٣٦ (٢٥٧٥)، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار/ مسند ابن عباس ٢/ ٨٢٧ (١٢٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٤٦٨ (٢٦٩١)، وفي شرح مشكل الآثار ٨/ ٢٨٤ (٣٢٤١)، وابن حبّان في صحيحه ٤/ ٩٥ (١٢٧٩)، والبيهقي في الكبرى ١/ ٢٥ (٩٣) فقال: «عن القاسم بن مُخيمرة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله بن عُكيم».

ورواه شريك بن عبد الله النخعي كما عند أحمد في المسند ٣١/ ٨٠ (١٨٧٨٤) فقال: «عن هلال بن أبي حُميد، عن عبد الله بن عكيم، قال: حدثنا مشيخةٌ لنا من جُهينة أنّ رسول الله ﷺ كتب إليهم...».

وقد أشار الإمام الترمذي في جامعه، بإثر الحديث (١٧٢٩) إلى هذا الاضطراب، فقال: «ويُروى عن عبد الله بن عُكيم، عن أشياخ له هذا الحديث، وليس العملُ على هذا عند أكثر أهل العلم، وقد رُوي هذا الحديث عن عبد الله بن عُكيم أنه قال: أتانا كتابُ النبيِّ ﷺ قبلَ وفاتِه بشهرين. وسمعتُ أحمد بن الحسن ـ يعني الخلّال ـ يقول: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لِما ذُكر فيه قبلَ وفاته بشهرين، وكان يقول: كان هذا آخِرَ أمْرِ النبيِّ ﷺ، ثم ترك أحمدُ بن حنبل هذا الحديث لمّا اضطربوا في إسناده، حيثُ روى بعضُهم، فقال: عن عبد الله بن عُكيم، عن أشياخ من جُهينة».

وقال الحازميُّ في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، ص٥٧، فيما نقله عن الخلّال أيضًا: إن أحمد توقَّف في حديث ابن عُكيم لمّا رأى تَزلزُلَ الرُّواةِ فيه. وقال: قال بعضُهم: رجع عنه». ثم قال الحازميُّ في هذا الحديث: «كثير الاضطراب، ثم لا يُقاوم حديثَ ميمونة في الصِّحّة».

قلت: وحديث ميمونة في الصحيحين: البخاري (١٤٩٢)، ومسلم (٣٦٣) (١٠٠)، ولهذا قال النسائي في المجتبى بإثر حديث ابن عُكَيْم (٤٢٥١): «أصحُّ ما في هذا الباب في جُلود الميتةِ إذا دُبغت حديثُ الزُّهريِّ، عن عُبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة، والله تعالى أعلم». وقال ابن عبد البر في التمهيد بعد أن ساق بعضًا من وجوه الاختلاف والاضطراب الوارد في إسناده: «وهذا اضطراب كما ترى يوجب التوقف عن العمل بمثل هذا الخبر» (٣/ ٢٧٦ بتحقيقنا).

هذه بعض أمثلة لها مئات النظائر في كتب الفقه، إذ لا بد من تتبع المؤلف فيما جانب الصواب فيه في التصحيح والتضعيف، فهو من أكثر التعليقات فائدة للمستفيد.

ومثل ذلك تعقب الأحكام في الجرح والتعديل والتي بموجبها يذهب المؤلف إلى التصحيح والتضعيف، فقد ضعف ابن عبد البر حديث سفيان بن حسين، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ جهر بالقراءة في كسوف الشمس حينما قال: «وسفيان بن حسين في الزهري ليس بالقوي، وقد تابعه على ذلك عن الزهري: عبد الرحمن بن نمر وسليمان بن كثير، وكلهم ليّن الحديث عن الزهري»[1]. فمثل هذا الحكم لا بد للمحقق العارف بالرجال والحديث أن يبين ما فيه، فعبد الرحمن بن نَمِر، هو اليحصبي أبو عمرو الشامي الدمشقي، صدوق حسن الحديث، وروايته عن الزهري في جملتها مستقيمة، بل قال دحيم: صحيح الحديث عن الزهري، وقال أبو زرعة الدمشقي: حديثه عن الزهري مستوي، وذكر ابن عدي بعد أن سبر أحاديثه أنَّ أحاديثه عن الزهري مستقيمة[2]، والطريف أن البخاري (١٠٦٥) ومسلمًا (٩٠١) (٥) أخرجا له حديث الكسوف هذا من روايته عن الزهري. أما سفيان بن حسين فإنه وإن لم يكن بذاك في الزهري، لكنه توبع في هذا الحديث خاصة، ومن ثم صححه الترمذي (٥٦٣)، فعُلم أنّ هذا من صحيح حديثه.

وقال ابن عبد البر: عاصم بن عمر بن قتادة ليس بالقوي[3]، وهو حكم لا بد من التعليق عليه، فهذا الرجل ثقة، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة الرازي والنسائي[4]، وقال ابن سعد: «وكانت له رواية للعلم، وعلم بالسيرة ومغازي رسول الله ﷺ، وكان كثير الحديث عالـمًا»[5]، ونقل مغلطاي عن البزار قوله:

---

(١) التمهيد ٣/ ٧٢ بتحقيقنا.

(٢) ينظر تهذيب الكمال ١٧/ ٤٦٠-٤٦٢، وتحرير التقريب (٤٠٣٠).

(٣) التمهيد ٣/ ٤٣٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ٥٣٠.

(٥) الطبقات الكبرى، القسم المتمم، ص١٢٨.

ثقة مشهور. إلا أنه نقل عن ابن عبد الحق قوله: «هو ثقة عند أبي زرعة وابن معين، وقد ضعّفه غيرهما»، وقد ردّ عليه ابن القطان الفاسي فقال: بل هو ثقة كما ذكر عنهما، وكذلك قاله غيرهما، ولا أعرف أحدًا ضَعّفه ولا أحدًا ذكره في جملة الضعفاء»[١]، وأخذه ابن حجر فذكره في تهذيب التهذيب[٢] وفتح الباري[٣].

وحينما تناول ابن عبد البر بالدراسة والشرح حديث مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبد؛ اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٤]، قال ابن عبد البر:

«قال أبو عمر: لا خلافَ عن مالكٍ في إرسالِ هذا الحديثِ على ما رواه يحيَى سواءً، وهو حديثٌ غريبٌ، أعْنِي قولَه: «اللَّهُمَّ لا تَجْعَلْ قبرِي وَثَنًا يُعبَدُ». ولا يكادُ يُوجَدُ. وزعَم أبو بكرٍ البَزّارُ أنَّ مالكًا لم يُتابِعْه أحدٌ على هذا الحديثِ إلَّا عمرُ بنُ محمدٍ، عن زيدِ بنِ أسلمَ. قال: وليس بمحفوظٍ عن النبيِّ ﷺ من وجهٍ من الوجوهِ إلَّا من هذا الوجهِ، لا إسنادَ له غيرُه، إلَّا أنَّ عمرَ بنَ محمدٍ أسندَه عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، عن النبيِّ ﷺ. قال: وعمرُ بنُ محمدٍ ثقةٌ، روَى عنه الثوريُّ وجماعةٌ. قال: وأمَّا قولُه ﷺ: «لعَن اللهُ اليهودَ؛ اتَّخَذوا قبورَ أنبيائِهم مساجدَ»، فمحفوظٌ من طرقٍ كثيرةٍ صحاحٍ.

قال أبو عمر: لا وجهَ لقولِ البَزّارِ إلَّا معرفةُ مَن روَى الحديثَ لا غيرُ، ولا خلافَ بينَ علماءِ أهلِ الأثَرِ والفقهِ، أنَّ الحديثَ إذا رواه ثقةٌ عن ثقةٍ حتى

(١) إكمال الإكمال لمغلطاي ٧/ ١١٦-١١٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٥/ ٥٤.

(٣) فتح الباري ١٠/ ١٤٠.

(٤) الموطأ ١/ ٢٤٣ (٤٧٥)، وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢/ ٢٤٠ من طريق مالك، به.

يَتَّصِل بالنبيِّ ﷺ، أنَّه حُجَّةٌ يُعمَلُ بها، إلَّا أنْ يَنْسَخَه غيرُه، ومالكٌ عند جميعِهم حجَّةٌ فيما نقَل، وقد أسْنَد حديثَه هذا عمرُ بنُ محمدٍ، وهو من ثقاتِ أشرافِ أهلِ المدينةِ، روَى عنه مالكُ بنُ أنسٍ، والثَّورِيُّ، وسليمانُ بنُ بلالٍ، وغيرُهم؛ وهو عمرُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عمرَ بنِ الخطابِ. فهذا الحديثُ صحيحٌ عندَ من قال بمراسيلِ الثِّقاتِ، وعندَ من قال بالمسندِ؛ لإسنادِ عمرَ بنِ محمدٍ له، وهو ممَّن تُقْبَلُ زيادَتُه، وبالله التوفيقُ»[1].

وقد جانب الحافظ ابن عبد البر رحمه الله الصواب في كل ما ذكره بإثر هذا الحديث، فكان لا بد من بيانه، ويظهر ذلك من وجوه عديدة:

الأول: ذكره أن البزار روى هذا الحديث موصولًا من طريق عمر بن محمد، معتقدًا أنه عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وإنما أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٤٤٠) من طريق عمر بن صهبان، وهو: عمر بن محمد بن صهبان الـمَدَنيّ، وهو ضعيف لم يوثقه أحد، قال عنه ابن معين كما في تاريخ الدوري ٣/ ٢٥٤ (١١٩٦): لا يساوي فلسًا. وقال البخاري في الضعفاء الصغير ص٩٦ (٢٥٧): منكر الحديث، وقال النسائي في الضعفاء والمتروكون له ص٨٣ (٤٦٩): متروك الحديث.

وقد ذكر الحافظ ابن رجب في فتح الباري له ٣/ ٣٤٦ رواية مالك المرسلة في الموطأ، ورواية محمد بن عمر هذا الموصولة عن أبي سعيد وقال: «وعمر هذا: هو ابن صهبان، جاء منسوبًا في بعض نسخ مسند البزار، وظنَّ ابن عبد البر أنه عمر بن محمد العمري، والظاهر أنه وهمٌ».

---

(١) التمهيد ٣/ ٤٨١-٤٨٢.

وما ذهب إليه ابن رجب هو الصحيح ويؤكِّده أنه وقع التصريح باسمه كما في كشف الأستار في مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر العسقلاني ١/ ١٦٢ (٢٨٦) وقال بإثره: «عمر بن صهبان أجمعوا على ضعفه»، ونحو ذلك قال الهيثمي في المجمع ٢/ ٢٨ بعد أن عزاه للبزار، قال: «وفيه عمر بن صهبان وقد اجتمعوا على ضعفه»!

الثاني: أن ابن عبد البر نقل أقوال البزار في توثيق عمر بن محمد بعد أن ظنَّه الذي ظنَّه، مع أن البزار قد ضعَّف عمر بن محمد بن صهبان في عدَّة مواضع من مسنده فقال مرة بإثر الحديث (٤٩٩٠): «رجل من أهل المدينة ليس بالقوي»، وقال بإثر الحديث (٨٩١١) من مسنده: «لم يكن بالحافظ»، وهذا أمرٌ يتفق مع اتفاق الجهابذة على تضعيف هذا الرجل، إضافة إلى ما نقلناه عن الحفاظ ابن رجب وابن حجر والهيثمي، وعلى هذا فلا معنى لتوثيق ابن عبد البر لعمر بن محمد بعد أن عُلم بأن عمر المذكور في الإسناد هو رجلٌ آخر غير الذي ظنه.

الثالث: أنه عدَّ هذه زيادة ثقةٍ، وهي زيادة راوٍ اتفق على ضعفه، على أن ذلك لو صح ـ ولا يصحّ ـ فإن مثل عمر بن محمد بن زيد لا تُقبل زيادته إن خالفه مَن هو أوثق منه، وأنى هو من مالكٍ، حيث تابعه معمرٌ، فرواه مرسلًا مثله كما في مصنف عبد الرزاق (١٥٨٧).

وجملة: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا» قد جاءت من حديث أبي هريرة بإسناد رواه سفيان بن عُيينة عن حمزة بن المغيرة بن نشيط القرشي المخزومي الكوفي العابد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وهو إسناد حسن رجاله ثقات سوى حمزة بن المغيرة فإنه صدوق حسن الحديث. وقد أخرجه الحميدي (١٠٢٥)، وابن سعد ٢/ ٢٤١، وأحمد ١٢/ ٣١٤ (٧٣٥٨)، والبخاري في

تاريخه الكبير ٣/ ٤٧، وأبو نعيم في الحلية ٧/ ٣١٧ وقال: «غريب من حديث حمزة، تفرّد به عنه سفيان». قلنا: وتفرّد الثقة لا يضرُّ إن لم يخالف.

ومن الضروري أن يبين المحقق مبهمًا قد يقع في إسنادٍ ما، أو اسمًا غير منسوب، لما لذلك من أهمية في تصحيح الحديث وتضعيفه، وما قد يقع عند بعضهم من الوهم فيه، فقد ذكر ابن عبد البر مثلًا حديث همّام، عن قتادة، عن عبد الملك، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَن عرَض له شيءٌ مِن الرزقِ من غيرِ أن يَسْأَلَه فليَقْبَلْه، فإنَّما هو رِزْقٌ سَاقَه اللهُ إليه»[1]، وهو حديث أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ٤/ ٢٢٣ (٢٦٠٠)، وإسحاق بن راهوية في مسنده ١/ ١٨٣ (١٣٢)، وأحمد في مسنده ١٣/ ٢٩٩ (٧٩٢١)، و١٤/ ٤٨ (٨٢٩٤)، و١٦/ ٢٣٥ (١٠٣٥٨)، والبخاري في التاريخ الكبير ٥/ ٤٣٦ (١٤٢٢) من طرق عن همّام، به. وهمّام: هو ابن يحيى العَوْذي. وقتادة: هو ابن دعامة السَّدوسي. وأمّا عبد الملك فلم يقع منسوبًا في أكثر مصادر التخريج، ففي مسند أحمد بتحقيق الشيخ شعيب وأصحابه قالوا: «رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الملك، فلم نتبيَّن مَن هو، ولم ينسبه الحافظان ابن كثير في جامع المسانيد، وابن حجر في أطراف المسند». وقال الشيخ الألباني رحمه الله في الثمر المستطاب ص١٤٩: (وهذا رجاله رجال السِّتة أيضًا غير عبد الملك هذا، فإنه لم يعيَّن عندي الآن، وقد جعله الهيثمي من رجال الصحيح حيث قال: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح» فلعلَّه عبد الملك بن عمير أو عبد الملك بن أبي سليمان، والله أعلم. وقال المنذري: «ورواته محتجٌّ بهم في الصحيح»). قلنا: عبد الملك بن عمير روايته عن أبي هريرة بواسطة، فهو إمّا أن يروي عن أبي

(١) التمهيد ٣/ ٥٣١.

سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة كما عند البخاري (٦٤٨٩)، ومسلم (٢٢٥٦)، أو أنه يروي عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة كما عند مسلم (٢٠٤). وأما عبد الملك بن أبي سليمان وهو العَرْزميّ فإنما يروي عن عطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وأنس بن سيرين وغيرهم من التابعين، أخرج له مسلم عدَّة أحاديث في صحيحه، ينظر مسلم (٣٦٥) و(٧٠٠) و(١٢١٦).

والصحيح في نسبة عبد الملك المذكور في الإسناد ما ذكره البخاري في تاريخه الكبير ٥/ ٤٣٦ حيث أفرد له ترجمة (١٤٢٢) وساق له هذا الحديث فقال: (عبد الملك بن هبيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «مَن عرض له شيء فليقبلْهُ» نَسَبه يوسف بن راشد، حدثنا يحيى بن ضريس، حدّثنا همّام عن قتادة)، وكذلك نسبه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٥/ ٣٧٤ (١٧٤٦) قال: «عبد الملك بن هبيرة، بصري، يروي عن أبي هريرة، روى عنه قتادة، سمعت أبي يقول ذلك»، وكذا ابن حبان في الثقات ٥/ ١٢٢ (٤١٤٩)، وما سوى ذلك من المصادر لم نقف له على ترجمة، ولا ذكره المزي فيمن روى عن أبي هريرة.

أما ابن حزم يرحمه الله فهو كثير المجازفة في الكلام على رجال الحديث، مما يتعين على المحقق تتبع ذلك والتنبيه عليه لما يؤدي إليه من أحكام غير دقيقة مستندة إلى هذه الأقوال، وهو أمر كثير الوقوع في كتابه «المحلى»، أسوق منه أمثلة يسيرة حسْبُ تدل على مثيلاتها، فمنه تضعيفه لعبد السلام بن حرب بن سَلْم النهدي الملائي في روايته لحديثه عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة في الإناء يلغ فيه الكلب أو الهر، قال: «يغسل ثلاث مرات»، وتحميله سبب ضعف الحديث[1] وهذا خطأ ومجازفة ظاهرة؛ إذ كيف

(١) المحلى ١/ ٤١٩ بتحقيقنا.

يصحُّ إطلاق صفة الضعف عليه وقد وثَّقه جماعة من أهل العلم والحفظ المشهود لهم في هذا الفنّ كأبي حاتم الرازي الذي قال عنه: «ثقة صدوقٌ» والترمذي حيث وصفه بقوله: «ثقة حافظ»، وكذا أطلق توثيقه ابن معين كما في رواية ابن محرز ١/ ١٠٧، وقال عنه في رواية الدارمي ص١٥٦ (٥٥٠): «صدوقٌ»، ويعقوب بن شيبة، ولكن زاد بعد أن وثّقه: «في حديثه لين»، وقال الدارقطني: «ثقة حُجّة»، وقال العجليُّ: «هو عند الكوفيِّين ثقةٌ ثبتٌ، والبغداديُّون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيُّون أعلم به»، وله بعض الأحاديث في الصحيحين، ووثّقه الذهبيُّ في الكاشف ١/ ٦٥٢ (٣٣٦٥)، وقال عنه في السير ٨/ ٣٣٥: «كان صاحبَ حديث وحفظٍ، وعُمِّر دهرًا»، ولم يُنكر عليه إلّا ما نقله عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قوله: «كنّا نُنكر من عبد السلام شيئًا، كان لا يقول: حدَّثنا إلّا في حديث واحد، أو حديثين، سمعته يقول فيه: حدَّثنا»، وقال عليٍّ بن المدينيِّ وقد قيل له: أكثرتَ عنه؟ قال: «نعم، حضرتُ له مجلس العامّة، وقد كنت أستنكر بعضَ حديثه، حتى نظرتُ في حديث مَنْ يُكثر عنه، فإذا حديثه مقاربٌ عن مغيرة والناسِ وذلك أنه كان عسرًا. فكانوا يُجمِّعُون غرائبه في مكان، فكنت أنظر إليها مجموعةً، فاستنكرتها»، قال الذهبيُّ في السِّير بعد أن نقل هذه الرواية وغيرها: «لعلّه ما طلَبَ إلا وقد تكهَّل»، وما نقله عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قوله: «ذُكر لابن المبارك عبد السلام بن حرب، فقال: ما تحمِلُني رِجْلي إليه». فهذا مجمل ما فيه من أقوال أهل العلم، وليس من بينها ما يقتضي إطلاقَ صفة الضَّعف عليه، كما فعل المصنِّف هنا، فجمهور أهل العلم على توثيقه، وما ورد عن أحمد بن حنبل وغيره لا يعني بحال إنزاله إلى هذه الرُّتبة، فما أنكره عليه لا يتجاوز حالَ أدائه لرواية الحديث من كونه لا يصرِّح بقوله: «حدثنا»، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: ثقة حافظ له مناكير.

والحديث المشار إليه أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٣ (٧٤) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عبد السلام بن حرب المُلائي، عن عبد الملك بن أبي سليمان، ولم ينفرد عبد السلام بن حرب بروايته لهذا الحديث، فقد رواه عن عبد الملك بن أبي سليمان: إسحاقُ الأزرق ومحمد بن فضيل بن غزوان عند الدارقطني في سننه ١/ ١٠٩ (١٩٦) و١/ ١١٠ (١٩٧)، والبيهقي في الخلافيات ٣/ ٦٢ (٩٠٢-٩٠٤)، قال الدارقطني: «هذا موقوف، ولم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء». وعبدُ الملك بن أبي سليمان، وهو ابن ميسرة العَرْزَميّ، وإن كان قد تفرّد بروايته موقوفًا، وليس عبد السلام بن حرب الملائيّ كما ذكر المصنِّف، فهو ثقة، أطلق الأئمّة توثيقه، ومنهم: أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو زرعة الدمشقي، وابن عمّار، والعجليّ، والنسائي، والترمذي، والدارقطني نفسه وغيرهم كما هو مبيَّن في تهذيب الكمال ١٨/ ٣٢٢-٣٢٨، وتحرير التقريب (٤١٨٤)، والأمر نفسه يقال في بقيّة رجال الإسنادين المشار إليهما عند الدارقطني والبيهقي، وهو معارضٌ لحديث أبي هريرة المرفوع الذي فيه وجوب السَّبع غسلات. وذهب الحنفيّة ـ ومنهم الطحاوي ـ إلى أن هذا الأثر ناسخ للحديث المرفوع، وردَّ ذلك جماعة من أهل العلم كالحازمي الذي أشار إلى ما ذهب إليه الطحاوي، قال في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ص٩٢٨: «فاعتمد على هذا الأثر، وترك الأحاديث الثابتة في الولوغ، واستدلَّ على نسخ السبع على حُسن الظنِّ بأبي هريرة، لأنه لا يخالف النبيَّ ﷺ فيما يرويه عنه، إلّا فيما يثبت عنده نسْخُه، إلى غير ذلك من نظائره التي لا يُكترث بها».

ومثل ذلك قول الحافظ ابن حجر في الفتح ١/ ٢٧٧ بعد أن أشار إلى هذه الروايات، وتعرَّض لما ذهب إليه الطحاوي وغيره: «واعتذر الطحاوي وغيره

عنهم بأمور، منها: كون أبي هريرة راويهِ أفتى بثلاث غسلات، فثبت بذلك نسخ السبع، وتُعقِّب بأنه يحتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده ندبيّة السبع لا وجوبها، أو كان نسِيَ ما رواه، ومع الاحتمال لا يثبُت النسخُ، وأيضًا فقد ثبت أنه أفتى بالغسل سبعًا، وروايةُ مَنْ روى عنه موافقةَ فتياه أرجح من رواية مَنْ روى عنه مخالفتها من حيث الإسنادُ ومن حيث النظر، أمّا النظرُ فظاهرٌ، وأما الإسنادُ فالموافقةُ وردت من رواية حمّادِ بن زيد وأيوب، عن ابن سيرين، عنه، وهذا أصحُّ الأسانيد، وأمّا المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عنه، وهو دون الأوّل في القوّة بكثير». وينظر: شرح معاني الآثار ١/ ٢٣.

وهذا الذي ذكرناه يبيّن أنَّ مدار الحديث على عبد الملك بن أبي سليمان، لا على عبد السلام بن حرب الذي خرج من عهدته، وهو بكل حال لا يقاوم حديث حماد بن زيد وأيوب في السبع غسلات، فالأولى القول بنكارة متنه وإن كان إسناده جيدًا.

وقال في يعيش بن الوليد بن هشام الأموي وأبيه: «وليسا مشهورين»[1]، وهما ثقتان معروفان، فالابن يعيش روى عنه جمع ووثقه العجلي، والنسائي[2]، والذهبي[3]، وابن حجر[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5]. وأما ابنه الوليد فقد روى عنه جمع أيضًا، ووثقه يحيى بن معين، والأوزاعي، والعجلي[6]،

(١) المحلى ٢/ ١١٠ بتحقيقنا.

(٢) تهذيب الكمال ٣٢/ ٤٠٤.

(٣) الكاشف ٢/ ٣٩٨.

(٤) التقريب (٧٨٥٢).

(٥) الثقات ٧/ ٦٥٤.

(٦) تهذيب الكمال ٣١/ ١٠٢-١٠٤.

والذهبي[1]، وابن حجر[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3] وفي مشاهير علماء الأمصار وقال: «من المتقنين»[4].

وقال في عكرمة بن عمار العجلي: «ساقط قد وجدنا عنه حديثًا موضوعًا في نكاح رسول الله ﷺ أم حبيبة بعد فتح مكة»[5]. قلنا: أما عكرمة فهو ثقة، فقد أطلق توثيقه كبار الأئمّة، ومنهم: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو داود، وأبو زرعة الدمشقي، ومن قبلهم أيوب السختياني، وغيرهم كما هو مبيَّنٌ في تهذيب الكمال[6]، وإنما تكلَّموا في روايته عن يحيى بن أبي كثير، فقد أجمعوا على أنها مضطربة، وما سوى ذلك فأحاديثه صحيحة، ولهذا قال ابن عدي في الكامل: «مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة»[7]، وقد روى عنه جمعٌ من الثقات مثل: سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي الذي قال: «ما سمعت فيه إلّا خيرًا» وروى عنه أيضًا يحيى بن سعيد القطّان وشعبة بن الحجاج، ولم يُنقل عن أحدٍ منهم أو عن غيرهم أنه أسقط روايته جملةً، فالقولُ بأنه ساقطٌ هو مما انفرد به ابن حزم هنا، فلم يؤثر عن أحد قبله ولا تابعَهُ عليه أحدٌ، فلو أنه ضعَّف الحديث المذكور لعلَّة الانقطاع بين عبد الله بن عبيد بن عمير ـ وهو ثقة أيضًا ـ وبين عائشة لاستقامَ حُكْمُه، وقد أشار هو إلى ذلك،

---

(١) الكاشف ٢/ ٣٥٥.

(٢) التقريب (٧٤٦١).

(٣) الثقات ٧/ ٥٥٥.

(٤) المشاهير، ص٢٩١.

(٥) المحلى ٢/ ١٩٣-١٩٤ بتحقيقنا.

(٦) تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٥٨-٢٦٣.

(٧) الكامل ٥/ ٢٧٦.

فأصاب، بخلاف قوله في عكرمة بن عمّار بأنه ساقط، ونسبته إلى الوضع كما صرّح بذلك فقال: «وجدنا عنه حديثًا موضوعًا...»، وهذه مجازفة منه تصدّى لها بعض العلماء حيث أنكروا عليه قوله هذا على ما سيأتي توضيحه.

والحديث الموضوع الذي أشار إليه ابن حزم يرحمه الله هو ما رواه مسلم في صحيحه (٢٥٠١) من طريق النَّضْر بن محمد اليمامي، عن عكرمة بن عمّار، عن أبي زُمَيْل سماك بن الوليد الحنفي اليمامي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يُقاعدونَهُ، فقال للنبيِّ ﷺ: يا نبيَّ الله، ثلاثٌ أعْطِنِيْهِنَّ، قال: نعم، قال: عندي أحسَنُ العربِ وأجمَلُه، أُمُّ حبيبة بنت أبي سفيان، أُزوِّجُكَها، قال: نعم، ومعاوية تجعلُه كاتبًا بين يديك، قال: نعم، قال: وتؤمِّرُني حتى أقاتلَ الكفّار كما كنت أقاتلُ المسلمين، قال: نعم. قال أبو زُميل: ولولا أنه طلَب ذلك من النبيِّ ﷺ ما أعطاه ذلك، لأنه لم يكن يُسأل شيئًا إلا قال: نعم».

قلنا: وهذا الحديث من الأحاديث المُشْكِلَة، فمن المشهور عند جمهور العلماء أنه ﷺ تزوَّج أُمَّ حبيبة رملة بنت أبي سفيان بأرض الحبشة سنة ستّ أو سبع، ووقع في هذا الحديث أن ذلك كان بعد فتح مكّة وبعد إسلام أبي سفيان، وهذا ما استنكره المصنِّف؛ وقد تأوّل جماعة من أهل العلم ما وقع في هذا الحديث بجملةٍ من التأويلات، ومن بينهم النوويُّ، حيث تعرّض لهذه المسألة، وتوسَّع في نقل أقوال أهل العلم في ذلك، ومن بينهم ما ذكره ابن حزم هنا، فقال في شرحه لصحيح مسلم ١٦/ ٦٣: «واعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال، ووجْهُ الإشكال أنّ أبا سفيان إنما أسلَمَ يومَ فتح مكّة سنة ثمانٍ من الهجرة، وهذا مشهور لا خلافَ فيه، وكان النبيُّ ﷺ قد

تزوّج أُمَّ حبيبة قبلَ ذلك بزمانٍ طويل، قال أبو عُبيدة وخليفة بن خيّاط وابنُ البَرْقيِّ والجمهورُ: تزوّجها سنةَ ستٍّ، وقيل: سنةَ سبع، وقال القاضي عياضٌ: واختلفوا أين تزوّجها، فقيل بالمدينة بعد قُدومها من الحبشة، وقال الجمهورُ: بأرض الحبشة».

ثم نقل عن القاضي عياض قوله: «والذي في مسلم هنا أنه زوَّجها أبو سفيان غريبٌ جدًّا، وخبَرُها مع أبي سفيان حين ورَدَ المدينةَ في حال كُفره مشهورٌ». ثم تعرَّض لما قاله المصنِّف.

ونقل رأي أبي عمرو ابن الصلاح أنَّ أبا سفيان أراد بذلك تجديد النكاح. وقال آخرون: أنه أراد بذلك ابنته الأخرى عزة أخت أم حبيبة، فدخل الوهم على عكرمة أو غيره فذكر أم حبيبة بدلها.

وقد جمع الأمير الصنعاني في توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ١/ ١٢٢ جملة التأويلات الواردة في هذا الحديث، وخلص إلى القول: «قلت: قد ردَّ الحفّاظ على ابن حزم ما ذكره، وجَمَع ابن كثير الحافظ جزءًا مفردًا في بيان ضعف كلامه، وفي الحديث وهمٌ في اسم المخطوب لها النبيّ ﷺ وهي عزّة بفتح العين المهملة وتشديد الزاي، أخت أُمّ حبيبة، خطب أبو سفيان رسولَ الله ﷺ لها، وخطبته لها أختها أُمُّ حبيبة كما ثبت في الصحيحين، فأخبرها بتحريم الجمع بين الأختين، وقد ذُكر له تأويلات كثيرة، هذا أقربُها، ووجْهُ قُربه أن التأويل في لفظةٍ واحدةٍ أسهلُ، والمُوجِبُ للتأويل ما عُلم من تزوُّج النبيِّ ﷺ أُمَّ حبيبة قبل إسلام أبي سفيان».

قلنا: ومثل هذا الغلط في الحديث لا يؤدي به إلى أن يقال فيه: إنه موضوع.

وقال في عمر بن أبي وهب: «مجهول لا يعرف من هو»[1]، وقال العلّامة الشيخ أحمد شاكر في تعليق له على طبعته من المحلى: «لم أجد له ترجمة»[2].

قال بشار: ترجمته معروفة، وتجهيل العلامة ابن حزم له فيه نظر شديد، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: «عمر بن أبي وهب الخزاعي، بصري روى عن موسى بن ثروان، روى عنه ابن المبارك وأمية بن خالد، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو عمر الحوضي، وهلال بن فياض؛ سمعت أبي يقول ذلك» ثم نقل عن الأثرم أنه سأل الإمام أحمد عنه، فقال: ما أعلم به بأسًا، ونقل عن إسحاق بن منصور الكوسج عن يحيى بن معين توثيقه، وعن أبيه أبي حاتم أنه قال فيه: لا بأس به[3]، وقال ابن حبان في الثقات: «عمر بن أبي وهب الخزاعي، واسم أبي وهب ثروان، وهو الذي أعتق سلام بن أبي مطيع يروي عن البصريين، روى عنه ابن المبارك وعبد الصمد بن عبد الوارث»[4]، وقال البرقاني: «قلت للدارقطني: عمر بن أبي وهب الخزاعي؟ قال: بصري معروف، لا بأس به»[5].

وضَعَّف مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج استنادًا إلى قول تَفرَّد به يحيى بن معين قال فيه: «هو ضعيف ليس حديثه بشيء»[6]، قلنا: بل هو ثقة على مقتضى إطلاق توثيق الأئمة له، ومنهم: الإمام مالكُ بن أنس، وأحمدُ بن حنبل، وعليُّ بن المدينيّ، وأحمدُ بن صالح المصريُّ، وابنُ سعد، وقال أبو حاتم الرازيُّ:

---

(١) المحلى ٢/ ٢٠٥ بتحقيقنا.

(٢) المحلى ٢/ ٣٦ من طبعته.

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ١٤٠.

(٤) الثقات ٧/ ١٨٧.

(٥) سؤالات البرقاني، الترجمة ٣٥١.

(٦) المحلى ٢/ ٤٩١ بتحقيقنا.

«صالح الحديث»، وقال ابن عديّ: «وعند ابن وهب ومعن بن عيسى وغيرهما أحاديث عن مخرمة حسان مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به». وقد انفرد يحيى بن معين بتضعيفه، ولم يكن ذلك منه إلّا بسبب روايته عن أبيه، ولم يسمع منه كما أوضحنا ذلك عند تخريج حديثه، وقد أفصَحَ عن ذلك ابن معين بنفسه، ففي رواية عباس الدُّوريِّ عنه، قال: «مخرمة بن بُكير ضعيف، وحديثه عن أبيه كتاب، ولم يسمعه منه»، وإلّا فهو ثقةٌ في نفسه وله أحاديث صالحة ومستقيمة كما ذكر أبو حاتم وابن عدي، وقد عُرف عن مالك بن أنس أنه كان إذا قال: «حدّثني الثقة» فالمقصود هو مخرمة بن بكير، فلو أن ابنَ حزم اكتفى بتضعيف روايته عن أبيه لكان أحسن من إطلاق تضعيفه جملةً، إلّا أنه تغافل عن توثيق الأئمّة له، وتمسَّك بقول ابن معين، وقد ذكرنا سبب تضعيفه له، فكان هذا من المصنِّف تفرُّدًا، ليس له سلفٌ في ذلك[1].

ومثل هذه التعليقات لا بد منها خدمة للمستفيد، وخلاصة القول أن العناية بالحديث استنادًا ومتنًا، تصحيحًا وتضعيفًا، في كتب الفقه، من أكثر الأمور ضرورة، وهو مما تكاد، من أسف، أن تخلو منه تحقيقات المخطوطات الفقهية إلا النزر اليسير، والله الموفق للصّواب، إليه المرجع والمآب.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٣٦٣-٣٦٤، وتهذيب الكمال والتعليق عليه ٢٧/ ٣٢٥-٣٢٨، وتحرير التقريب (٦٥٢٦).

التعامل مع النصوص الحديثية عند تحقيق مخطوطات التفسير وعلوم القرآن

من المعلوم بداهة أن التعليقات تتباين بين تلك المتصلة بضبط النص وما هو خاص بالمستفيد منه، حيث يتطلب كل علم من العلوم وضع منهج خاص للتعليق عليه بما يفيد المستفيد منه، فتختلف أولويات العناية اختلافًا بيِّنًا.

ففي التفاسير مثلًا، نعلم يقينًا تنوّع مناهج المفسرين، بين تفسير بالمأثور، وتفسير بالرأي، وتفسير بياني، وتفسير علمي يشتمل على سائر العلوم الدينية والدنيوية، وتفسير نوعي أو موضوعي، قد يشمل معانيه حسب، أو مجازه، أو ناسخه ومنسوخه، وأسباب نزوله وهلم جرًا، فكل واحد من هذه الأنواع محتاج إلى منهج خاص بالتعليق عليه بما يحقق فائدة استفادة المستفيد منه على أفضل وجه.

من هنا ندرك أن العناية بالحديث والآثار إنما تتصل بالمخطوطات المعنية بالتفسير بالمأثور عمومًا، سواء أكانت أحاديث مرفوعة أو موقوفة على صحابة أو تابعين أو مفسرين.

كان المفسرون بالمأثور يعمدون إلى الآيات التي تناولت موضوعًا واحدًا فيجمعونها ويقابلون بينها، ليستعينوا بما جاء مسهبًا على فهم ما جاء موجزًا، وبما جاء مُبَينًا على ما جاء مجملًا، وليحملوا المطلق على المقيّد، والعام على الخاص وهلم جرًا فيفسرون القرآن بالقرآن[1].

أما ما نقل عن النبي ﷺ فأكثره مما سأله الصحابة رضوان الله عليهم، فكان الواحد منهم إذا أشكلت عليه آية سأل عنها رسول الله ﷺ فيبينها له؛ لأن من أوجب مهامه ﷺ هو البيان ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ

(١) ينظر تفاصيل ذلك وأمثلة عنه في كتاب محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون ١/٣٨-٤١.

﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وهذه الأحاديث تطبق عليها معايير أصحاب الحديث من حيث الصحة والسقم، وآية ذلك أن القُصّاص والوضاعين قد زادوا في هذا النوع من التفسير كثيرًا، فنسبوا إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله، فلا يُنسب إلى رسول الله ﷺ إلا ما صح عنه، وما ضعف سنده فيعتبر به اعتبارًا، وما روي بسند تالف أو فيه من الكذابين والمتروكين والهلكى فلا يعتد به.

أما تفسير الصحابي الموقوف عليه، الذي لم يعرف عنه اطلاعه أو أخذه عن أهل الكتاب فقد عده بعض العلماء في حكم الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ إذا كان مما ليس للرأي فيه مجال أو في أسباب النزول، إذ مثل ذلك مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبي ﷺ ولا مدخل للرأي فيه[1]، وبذلك توسعت دائرة التفسير بالمأثور بدخول موقوفات الصحابة فيه حينما عُدّت ضمن المرفوعات، فصار المجال واسعًا لمؤلفي كتب التفسير بالمأثور الذين تجاوزوا عصر الصحابة فضموا إليه تفاسير التابعين ورووها بالإسناد فدخلت في هذا المجال أيضًا مع اختلافهم في درجة الاحتجاج بها، قال الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره: «والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجد فمن السنة.. وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم... إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيّب، وأبي العالية (رفيع بن مهران)، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحاك بن مزاحم وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم، فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافًا فيحكيها أقوالًا،

(١) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي، ص٦٤.

وليس كذلك، فإن منهم من يُعبِّر عن الشيء بلازمه أو بنظيره، ومنهم من ينصّ على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطن اللبيب لذلك»[١].

وكتب التفسير بالمأثور كثيرة، وهي الأصل الذي بدأ فيه التفسير عمومًا، وقد أشرنا في محاضرة أخرى إلى جمع المحدثين لأحاديث التفسير مرفوعها، وموقوفها، وتضمينها مجموعاتهم أو إفراد كتاب أو باب لها ضمن كتبهم الحديثية. ثم بينا بعض التفاسير المفردة المشهورة مثل تفسير سعيد بن جبير، وتفسير مجاهد، وتفسير الحسن وأضرابهم.

ومن أوائل التفاسير بالمأثور التي وصت إلينا هو تفسير مقاتل بن سليمان البلخي المتوفى سنة ١٥٠هـ، ثم تفسير يحيى بن سلّام البصري المتوفى سنة ٢٠١هـ، برواية أبي داود أحمد بن موسى بن جرير الأزدي الإفريقي المتوفى سنة ٢٤٤هـ، وصلت منه قطع على الرق محفوظة في المكتبة الأحمدية بتونس برقم ٤٠٤/ ٧٤٤٧ تتضمن الأجزاء من الثالث عشر إلى التاسع عشر وتبدأ من أثناء سورة النحل إلى آخر فاطر.

ومنها تفسير عبد الرزاق بن همام الصَّنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، والأخيران مطبوعان مشهوران. على أن أعظم التفاسير المتقدمة التي عنيت بالتفسير بالمأثور هو كتاب «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لإمام المفسرين أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٥-٣١٠هـ) نزيل بغداد حررها الله تعالى ودفين بلدتي الأعظمية من بغداد.

وتتابعت بعد ذلك التفاسير بالمأثور فاشتهر منها «بحر العلوم» لأبي الليث السمرقندي المتوفى سنة ٣٧٣هـ، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري المتوفى سنة ٤٢٧هـ، و«معالم التنزيل» لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٠هـ، وكتاب «المحرر الوجيز في تفسير

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٧-١٠ (الرياض ٢٠٠٢م).

الكتاب العزيز» لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المتوفى سنة ٥٤١هـ على الصحيح، وقد وصفه الإمام الذهبي بأنه (قدوة المفسرين)، وقال: «لو لم يكن له إلا تفسيره الكبير لكفاه»[١]. ومنها تفسير الإمام عماد الدين بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ، وهو من أجل التفاسير.

ومنها كتاب «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المالكي المتوفى سنة ٨٧٦هـ، وختمها الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) بكتابه الضخم: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» جمع فيه مؤلفه كل تفسير أثر عن النبي ﷺ من الصحيح والسقيم، وما أثر عن الصحابة من موقوفات محذوفة الأسانيد ومن غير حكم عليها.

وإذا استثنينا تفسير ابن كثير، فإن مؤلفي كتب التفسير بالمأثور لم يتكلموا على الأحاديث والآثار التي يوردونها في تفاسيرهم من حيث الصحة والسقم، مما يتعين على المحقق بيان ذلك، لأن صحة التفسير قد تعتمد على هذه الروايات.

إنَّ كتب التفسير بالمأثور جيدها وضعيفها تزخر بأنواع كثيرة من الروايات منها:

١ ـ أحاديث مرفوعة فيها الصحيح والسقيم والموضوع.

٢ ـ إسرائيليات على اختلاف في كميتها بين تفسير وآخر.

٣ ـ أحاديث موقوفة على الصحابة.

٤ ـ أحاديث وتفاسير موقوفة على التابعين فمن بعدهم.

٥ ـ روايات تتصل بمؤلفات في التفسير متقدمة لم تصل إلينا، استعمل في غالبها الإسناد.

ويلاحظ كثرة استشهاد مؤلفي كتب التفسير بالمأثور بالأحاديث الضعيفة و الموضوعة ولا سيما حينما لا يجدون حديثًا صحيحًا ثابتًا في تفسير الآية. وقد اعتد الكثير منهم بمثل هذه الأحاديث ولا سيما الضعيفة منها باعتبارها لا تحل حرامًا ولا تحرم حلالًا، بل ذهب العلّامة محمود شاكر طيّب الله ثراه إلى القول

---

(١) تاريخ الإسلام ١١/ ٧٨٧ (بتحقيقنا).

بأن استدلال الطبري بالآثار الواهية التي يرويها بأسانيدها، لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ أو بيان سياق عبارة، كاستدلال المستدل بالشعر على معنى لفظ في كتاب الله تعالى، وأنه من أجل هذا الاستدلال لم يبال بما في الإسناد من وهن لا يرتضيه فهو لا يسقها لتكون مهيمنة على تفسير آي التنزيل العزيز[1].

هكذا قال في محاولة تبريرية لكثرة الأحاديث والآثار الواهية في كتب التفسير، وهو رأي مرجوح، فإن هذا من ضمن منهجية الطبري في إيراد الصحيح والسقيم في جميع كتبه ومنها تاريخه حيث يقول في مقدمته: «فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا»[2]. ومن ثم فإن الواجب على المحقق، إذا ما أراد إفادة المستفيد من تحقيقه، أن يبيّن صحة الحديث أو الأثر من سقيمه، فإن نسبة قول إلى النبي ﷺ لم يقله أمر خطير قد يقع فيه المرء ضمن دائرة مفهوم الحديث الصحيح المتواتر «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار».

والعلّامة الأستاذ محمود شاكر، وقبله أخوه العلّامة أحمد شاكر يرحمهما الله تعالى نفسهما رخو جدًا في تصحيح كثير من الأحاديث الضعيفة فضلًا عن عدم العناية بكتب العلل، وجنوحهم إلى توثيق كثير من الرواة الضعفاء، أمثال عبد الله بن لهيعة[3]، ودراج أبي السمح[4]، وعلي بن زيد بن جدعان[5]، وأبي صالح باذام[6]،

(١) تنظر مقدمته لطبعته من تفسير الطبري ١/ ١٧، وتعليقه على المجلد الأول ١/ ٤٥٤.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ١/ ٨ (ط. أبو الفضل إبراهيم).

(٣) تفسير الطبري ٢/ ١٠ و٩/ ٥٣٠.

(٤) نفسه ٢/ ٢٦٩ ولا سيما في روايته عن أبي الهيثم العتواري.

(٥) نفسه ٤/ ٥٩٢.

(٦) تفسير الطبري ١/ ٩١ هامش (١)، وص١٥٧.

وبقية بن الوليد[1]، وعباد بن حبيش[2]، ومُري بن قطري[3]، وغيرهم كثير.

وبسبب ذلك صححوا أحاديث ضعيفة، فمن ذلك مثلًا لا حصرًا حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان، عن أمية أنها سألت عائشة عن هذه الآية ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] فقالت: ما سألني عنهما أحد منذ سألت رسول الله ﷺ عنهما فقال: «يا عائشة هذه متابعة الله عز وجل العبدَ بما يصيبهُ من الحُمّة والنَّكْبة[4] والشوكة، حتى البضاعةُ يضعها في كُمّه فيفقدها، فيفزع لها، فيجدها في ضِبْنه[5]، حتى إنَّ المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرجُ التِّبرُ الأحمر من الكير»[6].

وقد صححه العلّامة أحمد شاكر يرحمه الله لقوله بتوثيق علي بن زيد بن جدعان، وهو حديث أخرجه الطيالسي[7]، وأحمد[8]، وإسحاق بن راهوية[9]، والترمذي[10]، والبيهقي[11]، وفيه علة أخرى فضلًا عن ضعف ابن جدعان، وهي جهالة أمية بنت

---

(١) نفسه ١/ ١٣٦.

(٢) نفسه ١/ ١٨٥، وهو مجهول، جَهّله ابن القطان والذهبي وتفرد بالرواية عنه سماك بن حرب (تقريب التهذيب ٢/ ١٧٧).

(٣) نفسه ١/ ١٨٦، وهو مجهول أيضًا (تحرير التقريب ٣/ ٣٦٤).

(٤) النكبة: أن ينكبه الحجر إذا أصاب ظفره أو إصبعه.

(٥) الضبن: ما بين الإبط والكشح.

(٦) تفسير الطبري ٦/ ١١٧ (٦٤٩٥).

(٧) في مسنده (١٦٨٩).

(٨) في مسنده ٤٣/ ٢٩ (٢٥٨٣٥) (ط. الرسالة).

(٩) في مسنده (١٤١٣).

(١٠) في الجامع الكبير (٢٩٩١).

(١١) في شعب الإيمان (٩٣٥٢).

عبد الله أم محمد وهي امرأة والد علي بن زيد بن جدعان[1]، ولذلك قال الترمذي: «حديث حسن غريب من حديث عائشة، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة».

وصحح العلّامة الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله حديث عمر بن حمزة، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم العن أبا سفيان، اللهم العن الحارث بن هشام، اللهم العن صفوان بن أمية»، فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[2] [آل عمران: ١٢٨].

وهذا حديث ضعيف من هذا الوجه، أخرجه أحمد[3]، والترمذي[4]، وقال: «هذا حديث حسن غريب يُستغرب من حديث عمر بن حمزة عن سالم عن أبيه. وكذا رواه الزهري، عن سالم، عن أبيه. لم يعرفه محمد بن إسماعيل (البخاري) من حديث عمر بن حمزة، وعرفه من حديث الزهري». فآفة هذا الوجه هو عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب الذي وثقه العلّامة الشيخ أحمد شاكر، وهو ضعيف وإن روى له مسلم، فقد قال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير[5]، وقال ابن معين: عمر بن حمزة أضعف من عمر بن محمد بن زيد[6]، وقال في موضع آخر: ضعيف[7]، وقال النسائي: ضعيف[8]، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي[9]، وقال أبو زرعة الرازي: ليس بذا خير[10]، وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف[11]، فمن أين يأتيه التوثيق؟!

(١) نص على ذلك الحافظ ابن حجر في التقريب (٨٥٣٩).
(٢) تفسير الطبري ٧/ ٢٠٠ (٧٨١٩).
(٣) في مسنده ٩/ ٤٨٦ (٥٦٧٤).
(٤) في الجامع الكبير (٣٠٠٤).
(٥) الجرح والتعديل ٦/ الترجمة ٥٥٠.
(٦) تاريخ الدوري ٢/ ٤٢٧.
(٧) تاريخ الدارمي (٤٧٨).
(٨) تهذيب الكمال ٢١/ ٣١٢.
(٩) الضعفاء والمتروكون، له (٤٧٠).
(١٠) الضعفاء، له (٣٦٤).
(١١) تقريب التهذيب (٤٨٨٤).

ويلاحظ أنَّ رواية الزهري أخرجها البخاري في مواضع من صحيحه[١]، كما أخرجه آخرون[٢]. وقد خالف عمرُ بنُ حمزة الزهري في أمرين:

الأول: أنَّ رسول الله ﷺ قال ذلك يوم أحد كما نصت رواية الترمذي، بينما ذكر الزهري أنه كان يدعو بذلك إذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الآخرة من الفجر.

الثاني: أنَّ الزهري لم يسم أحدًا في روايته حيث قال: «اللهم العن فلانًا وفلانًا وفلانًا»[٣]، وعن حنظلة بن أبي سفيان: سمعت سالم بن عبد الله يقول: كان رسول الله ﷺ يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام[٤]، لم يذكر فيهم أبا سفيان.

وصحح حديث إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: مَرَّ رجلٌ من بني سليم على نفر من أصحاب رسول الله ﷺ وهو في غنم له، فسلم عليهم فقالوا: ما سلم عليكم إلا ليتعوذ منكم، فعمدوا إليه فقتلوه وأخذوا غنمه، فأتوا بها رسول الله ﷺ، فأنزل الله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾[٥] [النساء: ٩٤].

---

(١) البخاري (٤٠٦٩) و(٤٠٧٠) و(٤٥٥٩) و(٧٣٤٦).

(٢) منهم: عبد الرزاق في المصنف (٤٠٢٧) وفي التفسير ١/ ١٣٢، وأحمد في المسند ١٠/ ٤١٩ (٦٣٤٩)، والنسائي في المجتبى ٢/ ٢٠٣، وفي الكبرى (٦٦٩) و(١١٠٠٩) و(١١٠١٠)، وأبو يعلى في مسنده (٥٥٤٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٦٢٢)، وابن حبان (١٩٨٧) و(٥٧٤٧)، والبزار (٦٠٠٧)، والطبراني في الدعاء (٥٧٠)، والبيهقي في الكبرى ٢/ ١٩٨، ٢٠٧، والواحدي في أسباب النزول ١١٦، ١١٧، والبغوي في التفسير ١/ ٤١٧.

(٣) رواية البخاري (٤٠٦٩) و(٤٥٥٩) و(٧٣٤٦).

(٤) رواية البخاري (٤٠٧٠).

(٥) تفسير الطبري ٩/ ٧٦ (١٠٢١٧) و(١٠٢١٨).

وهذا حديث أخرجه ابن أبي شيبة[1]، وأحمد[2]، والترمذي[3]، وابن حبان[4]، والطبراني[5]، والحاكم[6] والبيهقي[7]، ولم يلتفت العلّامة الشيخ إلى علته وهي اضطراب رواية سماك عن عكرمة[8]، ولذلك اقتصر الترمذي على قوله: «هذا حديث حسن»[9]. فلا يصح من هذا الوجه، إنما يصح من رواية عطاء عن ابن عباس، وهي الرواية التي أخرجها البخاري[10]، ومسلم[11]، وغيرهما.

وصحح حديث الحجاج بن محمد، عن عبد الكريم، عن مقسم مولى عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس مرفوعًا في نزول قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾[12] [النساء: ٩٥]، مع أن الترمذي اقتصر على تحسينه واستغرابه[13] من هذا الوجه؛ لأن الإمام البخاري اقتصر في روايته له على الموقوف منه[14].

وصحح اتصال حديث محمد بن سلمة الحراني، عن ابن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان الحديث الطويل: كان

---

(١) في المصنف (٢٩٥٤٤) و(٢٩٥٤٥) و(٣٣٧٧٧) و(٣٣٧٧٨).

(٢) في مسنده ٣/ ٤٦٧ (٢٠٢٣).

(٣) في الجامع الكبير (٣٠٣٠).

(٤) في صحيحه (٤٧٥٢).

(٥) في المعجم الكبير (١١٧٣١).

(٦) في المستدرك ٢/ ٢٣٥.

(٧) في السنن الكبرى ٩/ ١١٥.

(٨) العلل لعبد الله بن أحمد (٧٩١)، وتهذيب الكمال ١٢/ ١٢٠.

(٩) الجامع الكبير (٣٠٣٠).

(١٠) البخاري (٤٥٩١).

(١١) مسلم (٣٠٢٥).

(١٢) تفسير الطبري ٩/ ٩٢ (١٠٢٤٢).

(١٣) الجامع الكبير (٣٠٣٢).

(١٤) البخاري (٣٩٥٤) و(٤٥٩٥)، وهي رواية هشام بن يوسف وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، عن ابن جريج.

أهل بيت منا يقال لهم: بنو أبيرق... في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ الآيات ١٠٥-١١٦ من سورة النساء[١]، مع أن الترمذي ساقه في «الجامع الكبير» من هذا الوجه وقال: «هذا حديث غريب لا نعلم أحدًا أسنده غير محمد بن سلمة الحراني. وروى يونس بن بُكير وغير واحد هذا الحديث عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة مرسلًا، لم يذكروا فيه عن أبيه عن جده»[٢].

وإنما صحح الشيخ أحمد يرحمه الله الموصول لوروده عند الحاكم من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق موصولًا[٣]، فكأنه بذلك يرد قول الترمذي: «لا نعلم أحدًا أسنده غير محمد بن سلمة الحراني وروى يونس بن بكير وغير واحدٍ هذا الحديث عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر مرسلًا».

وفاته تفرد الحاكم بهذه الرواية الشاذة التي رواها أحمد بن عبد الجبار العطاردي عن يونس بن بكير، فلا يشك العارف بالرجال أن هذا من أوهام أحمد بن عبد الجبار إن صحت عنه، وأحمد بن عبد الجبار فيه كلام ليس بالقليل[٤] فلا يحتمل تفرده بمثل هذا تجاه قول الترمذي.

على أن خدمة العلّامتين أحمد شاكر ومحمود شاكر لما حققاه من هذا التفسير كانت متميزة، وكان من المفترض أن تحتذى في طريقة التحقيق والتدقيق، لكن أكثر ما طبع من كتب التفسير لم يلق الخدمة اللائقة تحقيقًا وتعليقًا، كما صنع هذان العالمان الفاضلان، بل نجد بعض الرسائل الجامعية ممن نالت مرتبة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى كما في تفسير عبد الرزاق الذي حققه الدكتور محمود

---

(١) تفسير الطبري ٩/ ١٧٧-١٨١ (١٠٤١١).

(٢) الجامع الكبير (٣٠٣٦).

(٣) المستدرك ٤/ ٣٨٥.

(٤) تنظر مجمل ترجمته في تهذيب الكمال ١/ ٣٧٨-٣٨٣.

محمد عبدة يقول محققه: «أما ما وجدت له تخريجًا في أحد الكتب الستة، سكت عنه؛ لأن درجته من الصحة معلومة بحسب الكتب التي أخرجته من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الحكم على ثلاثة آلاف وخمس مئة حديث وأثر تقريبًا يحتاج إلى جهد مُحَدِّث، والذي يعنيني هو جانب التفسير»[1].

ولا شك أن مثل هذا الكلام ربما كان من اقتراح المشرف أو مما ارتضته لجنة المناقشة، وإذا كانت الأمة قد تلقت أحاديث الصحيحين في القبول، فكيف يقال عن الحديث الوارد في السنن الأربع: «درجته من الصحة معلومة»، وفيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع؟! ولعلي أظن أنّ من أشرف عليه خوّفه من الحكم على الأحاديث أو ظن أن هذا مما لا قيمة أو أهمية له، فيكتفي بالنقل عن بعض أهل العلم، من نحو تعليقه على الحديث الذي رواه عبد الرزاق عن معمر عن أبان بن أبي عياش، عن أبي العالية، قال: «نزلت الصحف في أول ليلة من شهر رمضان، ونزلت التوراة لستٍ، ونزل الزبور لاثنتي عشرة ليلة، ونزل الإنجيل لثماني عشرة، ونزل الفرقان لأربع وعشرين من شهر رمضان»، فقال المحقق معلقًا:

«أبان بن أبي عياش فيروز البصري أبو إسماعيل العبدي متروك من الخامسة، مات في حدود الأربعين، أخرج له أبو داود (تقريب ١/ ٣١) ولكن للحديث شواهد ومتابعات تجوز به القنطرة، كذا في تنزيه الشريعة (١/ ٩١)»[2].

فأي شواهد ومتابعات لهذا الأثر التالف الذي أمارات التلف عليه لائحة لا تحتاج إلى بيان.

وعَلّق على حديث عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر، وأخبرنا عوف أيضًا، عن قسامة، عن أبي موسى أنّ الله حين أهبط آدم من الجنّة علمه صنعة كل شيء وزوده من ثمار الجنة، فثماركم هذه من ثمار الجنة. غير أنَّ هذه تتغير وتلك لا تتغيّر». فقال معلقًا:

---

(١) تفسير عبد الرزاق، الدراسة ١/ ٢٤٠.

(٢) تفسير عبد الرزاق ١/ ٢٥٤ (٦).

«أخرجه الحاكم وصححه، والبيهقي في البعث، وابن جرير، وابن أبي حاتم، عن أبي موسى موقوفًا كذا بالدر (١/ ٥٦). وأخرجه ابن أبي حاتم (ل٢٩ب) من طريق عبد الرزاق عن أبي موسى موقوفًا. وذكره ابن كثير (١/ ٨٠) وذكره في الدر وعزاه إلى البزار وابن أبي حاتم والطبراني عن أبي موسى مرفوعًا»[١].

فنسأل: ما فائدة مثل هذا التعليق نقلًا عن الدر المنثور وتفسير ابن كثير، ثم عودة إلى الدر المنثور من غير ترجيح أو تقويم، أو حتى رجوع إلى المصادر المذكورة مثل مستدرك الحاكم، والبعث للبيهقي، وتفسير الطبري، والطبراني، والبزار، وهي مطبوعة متوفرة لكل أحد.

ومثل هذا التخريج يوقع في المهالك، فقد عَلّق على أثر عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [البقرة: ٥٨] بقوله:

«وأخرجه مسلم في كتاب التفسير عن أبي هريرة من طريق عبد الرزاق (٤/ ٣١٢)[٢]» ومثل هذا لا وجود له في صحيح مسلم لا في الزهد ولا في غيره، ولعل هذه العبارة قفزت من الأثر الذي بعده، وهو: «سلمة، عن إبراهيم بن الحكم، عن أبيه، عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿حِطَّةٌ﴾ قال: لا إله إلا الله»[٣]، ومع ذلك فإن حديث أبي هريرة عن عبد الرزاق في هذا الموضوع لا علاقة له بهذا من قريب أو بعيد، فالأثر المذكور في تفسير عبد الرزاق هو من زيادات راوي التفسير عن عبد الرزاق سلمة بن شبيب النيسابوري[٤]، عن إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني، عن أبيه الحكم بن أبان العدني، عن عكرمة مولى ابن عباس، وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه المحقق هو الذي أخرجه مسلم عن محمد بن

(١) المصدر نفسه ١/ ٢٦٧ (٤٢).
(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٧١ (٥٦).
(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٧١ (٥٧).
(٤) ترجمته في تهذيب الكمال ١١/ ٢٨٤.

رافع، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن هَمّام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله ﷺ: «قيل لبني إسرائيل: ادخلوا الباب سجدًا وقولوا حطة يغفر لكم خطاياكم فبدلوا فدخلوا الباب يزحفون على أستاهم وقالوا: حبة في شعرة»[1] أقول: فهل شاهد أحد مثل هذا التخريج العجيب الذي يقلب الأمور رأسًا على عقب؟!

وقال معلقًا على أثر عبد الرزاق، قال: حدثنا الثوري، عن ليث، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، قال: الصائبون قوم من اليهود والمجوس ليس لهم دين:

«هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة مات سنة ١٧٥هـ. أخرجه عبد الرزاق في المصنف... إلخ»[2]، فتأمل هذا الخلط الذي جعل سفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة ١٦١هـ يروي عن الليث بن سعد المصري[3] المتوفى سنة ١٧٥هـ، وجعل الليث بن سعد المولود سنة ٩٤هـ يروي عن مجاهد بن جبر المكي[4] المتوفى سنة ١٠١هـ والليث ولد وعاش بالبلاد المصرية فأين لقي مجاهدًا المكيَّ. إنما هو ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي الكوفي الضعيف، وهذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بأسانيد التفسير.

ولما كان من أصول التحقيق العناية بتخريج الحديث أو الأثر من الطريق الذي ورد في النص، فإن المحقق يترك الطريق ويذهب ليذكر شيئًا آخر لا علاقة له بالنص، مثال ذلك تعليق محقق تفسير عبد الرزاق على الأثر الذي رواه «عن معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال: عدولًا لتكون

(١) صحيح مسلم (٣٠١٥).
(٢) تفسير عبد الرزاق ١/ ٢٧٢ (٥٩).
(٣) ترجمة الليث بن سعد في تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٥٥-٢٧٨.
(٤) ترجمته في تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٧٩-٢٨٨.

هذه الأمة شهداء على الناس أن الرسل قد بلغتهم ويكون الرسول على هذه الأمة شهيدًا أن قد بلغ ما أرسل إليه، قال[1]:

«أخرج بعضه ابن جرير (٢/ ٦)، وذكر نحوه القرطبي (٢/ ١٥٣)، وأخرجه البخاري عن أبي سعيد في كتاب التفسير وفي سياق روايته للحديث الذي بعده (٨/ ١٧١). وأخرجه عن أبي سعيد الترمذي برقم (٤٨٢) [كذا والصواب ٢٩٦١] وأحمد في المسند (٣/ ٩)، والثوري (ص١٠)، وذكره عن أبي سعيد في المجمع وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح (٦/ ٣١٦) وابن كثير (١/ ١٩١) والحافظ في الفتح (٨/ ١٧٢) ثم قال: أخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه. وذكره في الدر مختصرًا عن أبي هريرة مرفوعًا وابن عباس موقوفًا (١/ ١٤٤).

فانظر إلى هذا الخلط العجيب الغريب في التخريج، يشرّق فيه المحقق ويغرب من غير فائدة، يخلط الأمور خلطًا لا علاقة له بالسند من قريب أو بعيد، إذ ما علاقة قول قتادة وتفسيره بالحديث الموقوف والمرفوع لأبي سعيد الخدري، ولم يبين لنا لماذا ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وهو عند البخاري والترمذي والنسائي؟ كل هذا يشير إلى انعدام الدراية في أصول التحقيق والتخريج، ليس من جهة الطالب حسب، ولكن ممن أشرف عليه وناقشه وأجاز رسالته وهي على مثل هذه الهيأة.

ومن ثم فإن محقق أمثال هذه الكتب التي تكثر فيها الأحاديث لا بد له من أن يكون متخصصًا في الحديث عارفًا بأصول هذا العلم، أو أ ن يشرك معه من يصلح لذلك، وأن لا يقتحم هذا الميدان وهو مزجى البضاعة فيه.

بين الحديث والتفسير:

ومع أننا ندعو إلى الأخذ بمناهج المُحدِّثين في علوم الشريعة خاصة، من حيث صحة اتصال الأسانيد إلى صاحب الخبر، وضبط الراوي وخلو خبره من

---

(١) تفسير عبد الرزاق ١/ ٢٩٥ (١٣٧).

أن يكون شاذًا أو معلولًا، فإننا لا نأخذ بأحكامهم التي أصدروها في الرجال، فإن مناظيرهم كانت متوجهة إلى المحدثين وضبطهم وأحكامهم، وهي تمثل دراسة معمقة لما رووا من الأحاديث إسنادًا ومتنًا، فهم بذلك راعوا الاختصاص، ونحن في هذا الجانب علينا مراعاة الاختصاص، فغير المختص بالحديث ممن لا عناية معمقة له فيه لا بد وأن يكثر فيه خطؤه، ويصح هذا على كل مختص بعلم من العلوم أو فن من الفنون، إنما يحكم عليه استنادًا إلى مدى تعمقه في علمه وضبطه له، وإنه لمن الخطأ الكبير أخذ العلماء بمقياس واحد.

وقد راعى جهابذة العلماء من قديم الزمان وهلم جرًا هذه الناحية، فكانوا يفرّقون بين المُحَدِّث وغيره ممن ليس الحديث اختصاصه، فيشيدون بالعلم الذي يختص فيه، ومن ذلك علماء علوم القرآن عامة والتفسير خاصة، فمن المقرئين مثلًا حُمران بن أعين الكوفي (ت ١٣٠هـ) من شيوخ حمزة بن حبيب الزيات وصفه الذهبي بالمقرئ الكبير[١]، وضَعّفه المحدّثون[٢].

وتكلّم بعض المحدثين[٣] في الإمام الحجة في القراءة عاصم بن أبي النَّجود أحد السبعة الذي يتعبد المشارقة بقراءته القرآن، وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي[٤].

وقال الإمام أحمد عن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم القارئ المدني المشهور (ت ١٦٩هـ) والذي قال عنه الإمام مالك: «نافع إمام الناس في القراءة»[٥]:

---

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ٧٠ (بتحقيقنا).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٧/ ٣٠٦-٣٠٩.

(٣) ينظر: التقريب للحافظ ابن حجر (٣٠٥٤)، وتحرير التقريب لنا ٢/ ١٦٥.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٥٦، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٨٨.

(٥) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ١٠٨.

«كان يؤخذ عنه القرآن، وليس في الحديث بشيء»[1]، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «صدوق ثبت في القراءة»[2].

وأما الإمام المقرئ حفص بن سليمان الأسدي، مولاهم، الكوفي صاحب عاصم بن أبي النجود الثقة الثبت الضابط للقراءات، وأعلم الناس بقراءة عاصم[3]، فقد قال فيه الإمام أحمد: «متروك الحديث»[4]، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة[5]، وقال في موضع آخر: ليس بشيء[6]، وفي موضع آخر: ضعيف[7]، وقال البخاري: تركوه[8]، وقال مسلم بن الحجاج: متروك[9]، وكذلك قال النسائي[10] وغيره، ولكن قال الخطيب: «ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على عاصم»[11]، وقال الإمام الذهبي: «أما في القراءة، فثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث»[12].

وقال أبو حاتم الرازي في مقرئ دمشق في عصره عراك بن خالد بن يزيد بن صالح المري الدمشقي (ت قبل المئتين): «مضطرب الحديث، وليس بالقوي»[13].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ الترجمة ٢٠٨٩، وتهذيب الكمال ٢٩/ ٢٨٢.

(٢) تقريب التهذيب (٧٠٧٧).

(٣) معرفة القراء الكبار ١/ ١٤٠-١٤١.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ الترجمة ٧٤٤، والضعفاء للعقيلي ١/ ٥٤٥ (٣٣٧) بتحقيقنا.

(٥) تاريخ الدارمي (٢٦٩).

(٦) الضعفاء للعقيلي ١/ ٥٤٥ (٣٣٧).

(٧) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٣/ ٢٦٨، وهي رواية الدوري عنه.

(٨) تاريخه الكبير ٢/ ٣٦٣.

(٩) الكنى، له الورقة ٧٠، وتاريخ الخطيب ٩/ ٦٦.

(١٠) الضعفاء والمتروكون، له (١٣٦).

(١١) تاريخ الخطيب ٩/ ٦٤.

(١٢) معرفة القراء الكبار ١/ ١٤١.

(١٣) الجرح والتعديل ٧/ الترجمة ٢٠٥، وتهذيب الكمال ١٩/ ٥٤٥.

وقال الذهبي في ترجمة قالون المقرئ، عيسى بن ميناء، صاحب نافع (ت ٢٢٠هـ): «أما في القراءة فثبت، وأما في الحديث فيكتب حديثه في الجملة، سُئِل أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك، وقال: تكتبون عن كل أحد!»[١].

أما يعقوب بن إسحاق الحضرمي قارئ أهل البصرة في عصره (ت ٢٠٥هـ) الذي قال فيه أبو القاسم الهذلي: «لم يُر في زمن يعقوب مثله، كان عالمًا بالعربية ووجوهها، والقرآن واختلافه، فاضلًا تقيًّا نقيًّا ورعًا زاهدًا»[٢]، قال عنه محمد بن سعد: «وليس هو عندهم بذاك الثبت»[٣]، يعني في الحديث، وقد أنزله الإمام أحمد[٤] وأبو حاتم الرازي[٥] وابن حجر[٦] إلى مرتبة «صدوق».

وأما أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزّة، أبو الحسن البزي قارئ مكة ومؤذن المسجد الحرام (ت ٢٥٠هـ)[٧] فقد قال أبو حاتم الرازي فيه: «ضعيف الحديث، لا أحدث عنه»[٨]، وقال العقيلي: «منكر الحديث، ويوصل الأحاديث»[٩]، وقال الذهبي في الميزان: «إمام في القراءة ثبت فيها»[١٠].

وضَعَّف الإمام الدارقطني[١١] أبا عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٢٧.
(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٨.
(٣) الطبقات الكبير ٧/ ٣٠٤.
(٤) العلل ٢/ ٢٤٩.
(٥) الجرح والتعديل ٩/ الترجمة ٨٤٩.
(٦) تقريب التهذيب (٧٨١٣).
(٧) معرفة القراء الكبار ١/ ١٧٣.
(٨) الجرح والتعديل ٢/ ١٢٩.
(٩) الضعفاء ١/ ٣٢٥.
(١٠) ميزان الاعتدال ١/ ١٤٤.
(١١) سؤالات الحاكم للدارقطني (٣٠٤)، وميزان الاعتدال للذهبي ١/ ٥٦٦.

صهيب الأزدي الدوري نزيل سامراء (ت ٢٤٦هـ) «مقرئ الإسلام وشيخ العراق في وقته» على حد تعبير الذهبي[١].

والأمثلة على ذلك لا تحصى في كل فن من الفنون، وقد قال أبو حاتم السجستاني في المفضّل بن محمد الضبي صاحب المفضليات: «هو ثقة في الأشعار غير ثقة في الحروف»[٢].

لقد أدرك مؤرخ الإسلام شمس الدين الذهبي أهمية مراعاة الاختصاص في تقويم الرواة والعلماء، فعقب على تضعيف الدارقطني لأبي عمر الدوري بقوله: «وقول الدارقطني: ضعيف، يريد في ضبط الآثار، أما في القراءات فثبت إمام، وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث، كنافع والكسائي وحفص، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرروها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث، كما أنَّ طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث ولم يحكموا القراءة، وكذا شأن كل من برز في فن، ولم يعتن بما عداه، والله أعلم»[٣].

---

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ١٩١.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ١٣١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٤٣.

مناهج تحقيق الروايات الإسرائيلية
في كتب التفسير

القرآن العظيم هو كتاب الله ونوره المبين الذي أشرقت له الظلمات، ورحمته المهداة التي بها صلاح جميع المخلوقات، وهو الصراط المستقيم الذي لا تميل به الآراء، والذكر الحكيم الذي لا تزيغ به الأهواء، والنُّزُل الكريم الذي لا يشبع منه العلماء، لا تفنى عجائبه، ولا تُقلعُ سحائبُهُ ولا تنقضي آياته، فكلما ازدادت البصائر فيه تأملًا وتفكيرًا زادها هداية وتبصيرًا[1].

وقد جعله الله المعجزة الكبرى الخالدة والباقية لرسوله ﷺ، وتحدى به جل ثناؤه الإنس والجن، فقال سبحانه: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وتولى حفظه بنفسه ولم يكل ذلك إلى أحد من خلقه، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، فظهر مصداق ذلك مع طول المدة وامتداد الأيام، وتوالي الشهور، وتعاقب السنين، وانتشار أهل الإسلام، واتساع رقعته.

تدوين التفسير:

وفي عصر التابعين بدأ تدوين التفسير، وأقدم ما وصل إلينا من ذكر التفسير المدون هو تفسير سعيد بن جبير، فقد قال أبو حاتم الرازي في ترجمة عطاء بن دينار الهذلي أبي ريان المصري: «صالح الحديث إلا أن التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الديوان، فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير». وهذا يعني أن سعيد بن جبير قد كتب هذا التفسير قبل سنة ٨٠هـ، وهي السنة التي ثار فيها عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث

(١) هذه العبارات مستفادة من مدارج السالكين لابن القيم ١/ ٧.

الكندي، وكان سعيد بن جبير من جملة الخارجين معه[١]، وبقي مختفيًا إلى أن قبض عليه الحجاج وقتله في سنة ٩٤هـ.

وروى أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي المتوفى سنة ٩٠هـ ـ وهو ثقة ـ نسخة كبيرة من التفسير عن أُبي بن كعب[٢]، وقد روى هذه النسخة عنه الربيع بن أنس، ورواها عن الربيع أبو جعفر الرازي، وقد أفاد منها كثيرًا الإمام أحمد في مسنده، وابن أبي حاتم في تفسيره، والحاكم في المستدرك.

وروى ابن أبي مليكة، قال: «رأيت مجاهدًا (مجاهد بن جبر المتوفى سنة ١٠٤هـ)، سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فقال ابن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله»[٣].

إن هذه النصوص، وغيرها مما يمكن جمعه، تشير بوضوح إلى عناية كبار التابعين بتدوين التفسير، وأن التفسير كان مدونًا في المئة الأولى عند ثلاثة من كبار العلماء في الأقل هم: سعيد بن جبير (ت ٩٤هـ) وأبو العالية رفيع بن مهران الرياحي (ت ٩٠هـ)، ومجاهد بن جبير المكي (ت ١٠٤هـ). ثم وجدنا بعد ذلك انتشار هذه الظاهرة، فقد ذكر يعقوب بن شيبة أن لزيد بن أسلم كتابًا في تفسير القرآن، وزيد توفي سنة ١٣٦هـ[٤]، وذكر ابن خلكان في ترجمة عمرو بن عبيد المعتزلي المشهور (٨٠-١٤٤هـ) أن له كتاب (التفسير عن الحسن البصري)[٥]، والحسن البصري توفي سنة ١١٠هـ، وذكر الذهبي أنه كان «رأسًا في القرآن وتفسيره»[٦].

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٢/ ٧٧٧، ٩٠٥ فما بعدها (بتحقيقنا).

(٢) التفسير والمفسرون للشيخ محمد حسين الذهبي ١/ ١١٥.

(٣) جامع البيان ١/ ٣٠ للطبري (ط. شاكر)، وابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ٢٨.

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٦٥٦.

(٥) وفيات الأعيان لابن خلكان (ط. إحسان عباس).

(٦) تاريخ الإسلام ٣/ ٢٦.

وفي النصف الأول من المئة الثانية كتب مقاتل بن سليمان البلخي (ت ١٥٠هـ) تفسيره المشهور، ومهما قيل في مقاتل من تجريح بسبب ما نُسب إليه من تجسيم، أو وضع لبعض الأحاديث فإن الكبار قد اعترفوا بجودة تفسيره، فقال عبد الله بن المبارك: «ما أحسن تفسيره لو كان ثقة»[(١)]، وقال الشافعي: «الناس في التفسير عيال على مقاتل»[(٢)]، وفي أواخر المئة الثانية كتب عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) تفسيره المشهور.

إن الدراسة المتأنية للمصادر التي اعتمدها أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسيره تؤكد أن النصف الأول من المئة الثانية كان يزخر بالعديد من التفاسير الكاملة للقرآن الكريم، وأما ما أشيع بين الدارسين بأن الأسانيد التي استعملها الطبري هي أسانيد لروايات شفوية ففيه الكثير من سوء الفهم لحركة التأليف في التفسير عند المسلمين، وآية ذلك أن تحليل أسانيد الطبري يشير إلى أن الطبري استعمل مصادر مدونة من المئتين الأولى والثانية.

ثم كان تدوين التفسير زيادة على ذلك يسير في ضمن الإطار العام للحركة الفكرية العربية الإسلامية التي عنيت بالتدوين منذ وقت مبكر، ولا سيما تدوين السنة النبوية[(٣)] فكان الكثير مما وصل إلينا من التفسير هو جزء من الحديث النبوي الشريف، ولا سيما ما أثر عن النبي ﷺ من تفسير، ثم الصحابة والتابعين.

ونحن اليوم على اطلاع تام بثروة التفسير التي رواها المحدثون الأوائل وأودعوها مجموعاتهم سواء أكانت هذه المجموعات منظمة أم غير منظمة، كما في أحاديث مسروق بن الأجدع الهمداني (ت ٦٣هـ)، وعامر الشعبي (ت ١٠٥هـ)،

---

(١) تاريخ الإسلام ٤/ ٢٣٣.

(٢) نفسه ٤/ ٢٣٥، وينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٦٠/ ١٠٩-١٣٤، وتهذيب الكمال ٢٨/ ٣٤٣-٤٥١.

(٣) تنظر دراسة العلامة مولانا مناظر أحسن الكيلاني (تدوين الحديث) ترجمة الدكتور عبد الرزاق إسكندر، ومراجعتي ص٤٨-٧٦، ودراسة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه).

وقتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٧هـ)، ويزيد بن هارون (٢٠٦هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)، وروح بن عبادة البصري (ت ٢٠٥هـ)، وآدم بن أبي إياس العسقلاني (ت ٢٢٠هـ)، وعبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت ٢٦١هـ)، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والنسائي في سننه الكبرى (ت ٣٠٣هـ).

وحين استقل التفسير وصارت له كتبه الخاصة به، تنوعت مناهج المفسرين وتباينت في الطرائق التي تناولت بها التفسير، فمنهم من عُني بجمع أقوال الرسول ﷺ والصحابة والتابعين في التفسير ورواها بالإسناد، فعرف ذلك بالتفسير بالمأثور، ومنهم من فَسَّر القرآن استنادًا إلى معرفته باللغة والنحو والتصريف والاشتقاق والمعاني والبيان والبديع وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ فيُعمل عقله ويقدح فكره ويجتهد وسعه في الكشف عن مراد الله تعالى وهو ما يُعرف بالتفسير بالرأي، ومن العلماء من عُني بتفسير القرآن تفسيرًا لغويًّا صرفًا، كما أن منهم من فسره تفسيرًا بيانيًّا تتبع فيه صور الإعجاز، وعُني آخرون بمحاولة تفسير القرآن الكريم استنادًا إلى معطيات العلم الحديث... إلخ.

وأكثر ما يعنينا في هذا البحث كتب التفسير بالمأثور؛ لأنها من أكثر التفاسير نقلًا للإسرائيليات بجميع أشكالها.

إن الأحاديث والآثار التي تضمنتها كتب التفسير بالمأثور تتمثل بما يأتي:

١ ـ ما نُقِل عن النبي ﷺ، وما نُسب إليه من أحاديث صحيحة وضعيفة وموضوعة.

وهذه الأحاديث تطبق عليها معايير أصحاب الحديث من حيث الصحة والسقم، كما بينا في محاضرة أخرى.

٢ ـ ما نُقِل عن الصحابة، وهو ما أوقف عليهم.

٣ ـ ما نُقِل عن التابعين، رواية واجتهادًا.

٤ ـ ما ذكره المؤلفون المتقدمون في التفسير.

وكتب التفسير بالمأثور كثيرة، وهي الأصل الذي بدأ فيه التفسير عمومًا، وقد أشرنا قبل قليل إلى جمع المحدثين لأحاديث التفسير مرفوعها وموقوفها منذ مدة مبكرة.

ومن كتب التفسير بالمأثور التي وصلت إلينا: تفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، وتفسير يحيى بن سَلّام البصري (ت ٢٠١هـ) برواية أبي داود أحمد بن موسى بن جرير الأزدي (ت ٢٤٤هـ)، وتفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، وتفسير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، وتفسير أبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، وتفسير الثعلبي، أبي إسحاق أحمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٤٢٧هـ)، و«معالم التنزيل» لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، و«المحرر الوجيز» لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٤٥١هـ)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وتفسير عماد الدين ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، و«الجواهر الحسان في تفسير القرآن» لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المالكي (ت ٨٧٦هـ)، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وغيرها.

ولا بد لي من الإشارة في هذا الموضع إلى مآخذ العلماء قديمًا وحديثًا على هذا النوع من الكتب فمن ذلك:

١ ـ احتواؤها على الصحيح والسقيم من الروايات من غير بيان لقوتها وضعفها من حيث العموم (ونستثني من ذلك تفسير ابن كثير).

٢ ـ كثرة إيراد الإسرائيليات فيها، على اختلاف في كميتها ما بين تفسير وآخر.

٣ ـ كثرة الوضع فيها.

ولا بد لي من توضيح وجيز لهذه المسائل الثلاث:

فأما الصحيح والسقيم من الروايات، فإن علماء الحديث تساهلوا في أحاديث التفسير أصلًا واعتدوا بالأحاديث الضعيفة إذا لم تكن مما تحل حرامًا

أو تحرم حلالًا، بل ذهب شيخنا وصديقنا العلّامة محمود شاكر طيّب الله ثراه إلى القول بأن استدلال الطبري بالآثار الواهية التي يرويها بأسانيدها، لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ أو بيان سياق عبارة، كاستدلال المستدل بالشعر على معنى لفظ في كتاب الله وأنه من أجل هذا الاستدلال لم يبال بما في الإسناد من وهن لا يرتضيه فهو لم يسقها لتكون مهيمنة على تفسير آي التنزيل العزيز[1].

كما يمكن لمن رزقه الله سبحانه معرفة بالحديث ورجاله الحكم على هذه الأحاديث عند طبع هذه الكتب بما ينفع القارئ.

وأما إيراد الإسرائيليات في هذه التفاسير وغيرها فيحتاج إلى وقفة منصفة لا بد منها لبيان مسألةٍ أكثرَ الناسُ القول فيها بغير علم ومعرفة فأقول وبالله التوفيق:

تشمل الإسرائيليات ما نقل عن كتب اليهود والنصارى، وهي التوراة، ومنها «الزبور» وهو كتاب داود عليه السلام، وأسفار الأنبياء الذين جاءوا بعد موسى، وهو ما يعرف بالعهد القديم.

ومن المعلوم أن التوراة هي مجموعة ضخمة من أسفار عديدة عائدة إلى أزمنة مختلفة بدءًا من تاريخ خلق الكون وآدم وحواء ونوح وطوفانه وأولاده وذراريهم إلى إبراهيم وذريته ثم إلى موسى وبعده إلى عصر عيسى عليه السلام، ومنها سفر التكوين الذي يعالج خلق الكون، والدارس له يدرك أنه كتب بعد موسى، ولا يمكن أن يكون منزلًا، بل إنه كتب كما يظهر بأقلام متعددة تختلف زمنيًّا، تمثل تراثًا متنوعًا. وكذلك الحال في الأسفار الأخرى التي يظهر فيها تأثرها بالوقائع والأحداث التي حدثت بعد موسى واختلطت الحقائق فيها بالخيال والمبالغات والمفارقات، ونسب فيها إلى الله ورسوله ما يتنزهون عنه، مما يؤكد أنها كتبت بأقلام متعددة وفي أزمنة مختلفة واستقاها كتابها من مصادر مختلفة[2].

---

(١) مقدمته لطبعته من التفسير ١/ ١٧، وتعليقه على المجلد الأول ١/ ٤٥٤، ٤٥٨.
(٢) التفسير الحديث، لمحمد عزة دروزة ٢/ ٤٧٩-٤٨٠ (ط. ١٣٨٣هـ).

وكان لليهود بجانب التوراة المكتوبة: «التلمود»، وهو ما يُعرف بالتوراة الشفهية. وتشتمل على مجموعة من القواعد والوصايا والشرائع الدينية والأدبية والمدنية، فضلًا عن شروح وتفاسير، وهي مما دونه الحاخامون بالكتابة سياجًا للتوراة.

أما الإنجيل فهو يشتمل على العهدين القديم والجديد. يضاف إلى ذلك ما كان يتداوله اليهود والنصارى من روايات وأساطير شعبية غير مدونة، كانت منتشرة في الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة.

كل هذا الكم المتراكم كان يسمى الإسرائيليات؛ لأنه يرجع في محصلته النهائية إلى ثقافة بني إسرائيل، المدونة والشفوية.

وأما ما نقل عن النصارى فهو الأقل، وغالبًا ما يشتمل على بعض المواعظ والحكم المنسوبة إلى سيدنا عيسى عليه السلام.

لقد تناول القرآن الكريم قصص الأنبياء عليهم السلام بشيء من الإيجاز والإجمال مقتصرًا على مواضع العظة من غير تعرض لجزئيات المسائل، فكان المفسرون بحاجة إلى تفصيل هذه القصص، فوجدوا ضالتهم في تراث أهل الكتاب. وقد بدأت هذه الحركة منذ عهد الصحابة، فسُئل عن هذا الأمر من كان على اطلاع على هذا التراث ومعرفة به أو بلغته، ومن أشهرهم: الصحابي الجليل عبد الله بن سلام الإسرائيلي، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وكلهم علماء أجلاء ثقات لا يختلف فيهم اثنان.

والإسرائيليات عمومًا على ثلاثة أضرب:

١ ـ ما هو موافق لشريعتنا، أو موافق لما نُقِلَ عن نبينا ﷺ بالأسانيد الصحيحة، فهذا مقبول لا مشاحة فيه.

٢ ـ ما عُلِم كذبه لمخالفته شرعنا أو منافاته للمنطق والعقل.

٣ ـ ما هو مسكوت عنه، أعني الذي ليس هو من قبيل الأول، ولا هو من قبيل الثاني، وليس فيه ما يحلل حرامًا ولا يحرم حلالًا، فهذا لا ضرر فيه وقد بيّن

لنا رسول الله ﷺ أننا لا ينبغي أن نؤمن به ولا نكذبه، وجَوّز لنا روايته[1]، وهو الصفة الغالبة لما جاء في كتب التفسير، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «بلِّغوا عنّي ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومَن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار»، أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص[2]، ولهذا كان عبد الله بن عمرو بن العاص الذي أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك يحدث منهما، بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك. وقوله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» أخرجه الحميدي[3]، وابن أبي شيبة[4]، وأحمد[5]، وأبو داود[6]، والطحاوي في شرح المشكل[7] من حديث أبي هريرة بإسناد حسن. وقال مالك في تفسير ذلك: المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما عُلم كذبه فلا. وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجيز التحديث بالكذب، فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحديث به عنهم، وهو نظير قوله ﷺ: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»[8]. روى البخاري[9] من حديث أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]، قال الحافظ ابن حجر: «لم يرد النهي عن

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٩.
(٢) البخاري (٣٤٦١)، وأخرجه أحمد ٢/ ١٥٩، ٢٠٢، والدارمي (٥٤٨)، والترمذي (٢٦٦٩).
(٣) المسند (١١٦٥).
(٤) المصنف ٩/ ٦٢.
(٥) مسند أحمد ٢/ ٤٧٤، ٥٠٢.
(٦) السنن (٣٦٦٢).
(٧) شرح المشكل (١٣٥).
(٨) فتح الباري ٦/ ٤٩٨-٤٩٩.
(٩) البخاري (٤٤٨٥).

تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه، نبّه على ذلك الشافعي رحمه الله»[1].

قال الحافظ ابن كثير: وغالب ذلك (التفسير) مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل أسماء أهل الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي شجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلَّم الله موسى عندها إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، لكن نَقْلُ الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾ [الكهف: ٢٢]، إلى آخر الآية[2].

وقد شَدَّد العلّامة أحمد شاكر رحمه الله النكير على الحافظ ابن كثير بسبب هذه القالة فقال: «إن إباحة التحديث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولًا أو رواية في معنى الآيات أو في تعيين ما لم يعين فيها أو في تفصيل ما أجمل فيها شيء آخر، لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله، ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مُبَيِّن لمعنى قول الله سبحانه، ومفصِّلٌ لما أجمل فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله ﷺ إذ أذن بالتحديث عنهم أمرنا ألا نصدقهم ولا نكذبهم، فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟ اللهم غفرًا»[3].

وهذا الذي قاله العلّامة أحمد شاكر رحمه الله فيه مبالغة ظاهرة، فالتفسير منفصل عن كتاب الله، وهو كلام قد يصيب ويخطئ، وهذا منه، ولا سيما إذا كان مما لا يخالف شرعنا. والحق أن جُل المفسرين استعانوا بما عند أهل الكتاب على

---

(١) فتح الباري ٨/ ١٧٠.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٩.

(٣) تنظر مقدمته لكتابه «عمدة التفسير» الذي اختصره من تفسير ابن كثير.

تفاوت فيما بينهم في الانتقاء، وعندي أن هذا لا يضير التفاسير إذا لم يحلل حرامًا أو يحرم حلالًا أو يفسد عقيدة، وعلى أن يُبَيَّن أن هذا مأخوذ من أهل الكتاب ليكون القارئ على بينة من أمره، أما هَدْرُه جملةً فهو إقصاء لثروة تراثية ليست بالقليلة.

والعلة لا تكمن هنا، إنما في السكوت عن مثل هذه الروايات وعدم نقدها نقدًا خارجيًا وداخليًا وبيان مصدرها.

وإذا كان مؤلفو التفاسير قد سكتوا عن نقدها ـ باستثناء الحافظ ابن كثير ـ فإن من واجب المحقق التعليق عليها بما يبين صحتها من سقمها استنادًا إلى قواعد الجرح والتعديل ومناهج المحدثين في النقد والتمحيص إسنادًا ومتنًا.

ومن أشد الأمور خطرًا في هذا الأمر نسبة هذه الإسرائيليات إلى رسول الله ﷺ كما فعل بعض الكذابين الوضاعين والهلكى، فهذا مما يتعين على المحقق بيانه بيانًا شافيًا استنادًا إلى قواعد المحدثين.

على أنَّ أكثر ما روي من هذه الإسرائيليات جاء موقوفًا على الصحابة أو بعض التابعين، فيظن من لا علم له، أن كل ما جاء عن الصحابة في هذا يُعد بحكم المرفوع إذ لا مجال للرأي فيه، وهو أمر تنبه إليه النقاد من المحدثين فقيدوا ذلك بشرطين مهمين:

الأول: أن يكون مما لا مجال للرأي فيه.

الثاني: ألا يكون راويه معروفًا بالأخذ عن أهل الكتاب، أمثال عبد الله بن سَلَام، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وتميم الداري، وابن عباس، ونحوهم.

ومن هنا يتعين الانتباه إلى أن صحة السند إلى الصحابي أو التابعي لا يعني بحال صحتها، كما أنه في الوقت نفسه لا ينبغي تحميل الصحابي أو التابعي راويها وزرها، أو القول بضعفهم، لأنها ليست من وضعهم واختلاقهم، فهم ناقلون لها عن أهل الكتاب أو مما يشاع عنهم، فالصحابة عُدول أتقياء بعيدون عن الكذب والاختلاق، وبعض المعنيين برواية الإسرائيليات من التابعين أُثني عليهم بالعلم والمعرفة من مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه ونحوهما.

أما ما ذُكر عن قول معاوية رضي الله عنه في كعب: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنّا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»[1]، فقد اعتذر عنه على أوجه:

الأول: أن يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به، وهو قول ابن التين[2].

الثاني: أنه يخطئ أحيانًا فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كذابًا، قاله ابن حبان في كتاب «الثقات»[3]. قلت: لعل ابن حبان استند في ذلك إلى أنّ معنى «الكذب» عند أهل الحجاز: الخطأ[4].

الثالث: أن الضمير في قوله «لنبلو عليه» يعود على الكتاب لا على كعب، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرّفوه. وقال القاضي عياض: يصح عوده على الكتاب ويصح عوده على كعب وعلى حديثه وإن لم يقصد الكذب ويتعمده إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد، بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب.

الرابع: المعنى أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبًا لا أنه يتعمد الكذب، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأحبار[5].

على أن إكثار كعب من النقل عن أهل الكتاب ومن الحكايات بالأساطير المنتشرة باليمن خاصة جعلت عمر بن الخطاب يحذّره من ذلك، فقد صح عنه فيما رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه أنه قال لكعب: «لتتركن الأحاديث أو لألحقنك

---

(١) صحيح البخاري (٧٣٦١)، وتهذيب الكمال ٢٤/ ١٩٣.

(٢) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٣٤.

(٣) الثقات ٥/ ٣٣٣.

(٤) ينظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/ ٣٣٨ (ط. المكتبة العتيقة)، ولسان العرب، مادة «كذب»، وتاج العروس مادة «كذب».

(٥) فتح الباري لابن حجر ٣/ ٣٣٥.

بأرض القردة»[1]. على أنه ليس كل ما نسب إليه في الكتب بثابت عنه، فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها.

وأما وهب بن مُنَبّه فقد وثقه الأئمة: أبو زرعة الرازي والنسائي والعجلي وغيرهم[2]، وقال الذهبي: «وكان ثقة صادقًا، كثير النقل من كتب الإسرائيليات»[3]، وذُكِرَ عنه أنه قرأ بضعة وسبعين كتابًا من كتب الأنبياء[4].

ولم تقتصر رواية الإسرائيليات على كتب التفسير بالمأثور، بل نفذت إلى أكثر التفاسير الأخرى مع تفاوت في كميتها بين تفسير وآخر، لكن كتب التفسير بالمأثور أكثر إيرادًا لها.

طرائق التوثيق:

لا شك أن طرائق توثيق الروايات إنما تقوم على دراسة الإسناد استنادًا إلى مناهج المحدثين إلى رواية الخبر من حيث الاتصال ووثاقة الرواة واختصاصهم بالتفسير إذا كان الخبر مسندًا. أما إذا اقتصر فيه على المتن، فلا بد من البحث عن إسناده لمعرفة صحة الطريق إليه، وهو كثير في بعض التفاسير التي لا تعتني بالإسناد مثل تفسير الثعلبي وغيره، إذ غالبًا ما يقتصر على ذكر راوي الخبر من غير إسناد.

إن تحقيق المتن والتأكد من نسبته ومضمونه يحتاج من المحقق الوقوف على مصدره الأصلي من التوراة أو التلمود أو الإنجيل أو بعض المؤلفات الخاصة بمثل هذه الروايات ومقابلة ما في النسخة الخطية بها ما استطاع المحقق إلى ذلك سبيلًا.

فمن ذلك مثلًا قول ابن كثير: «وقد ذكر المفسرون من السلف كالسدي بأسانيده،

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٥٤٤.

(٢) الجرح والتعديل ٩/ الترجمة ١١٠، وتهذيب الكمال ٣١/ ١٤٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ الترجمة ٩٤٣٣.

(٤) تهذيب الكمال ٣١/ ١٤٧.

وأبي العالية، ووهب بن منبه وغيرهم هاهنا أخبارًا إسرائيلية عن قصة الحية وإبليس وكيف جرى من دخول إبليس إلى الجنة ووسوسته»[1] ولم يعلق محققه عليه مع وجود المصدر، وهو ما ورد في الإصحاح العشرين من سفر رؤيا القديس يوحنا أحد حواري المسيح عليه السلام هذه العبارة: «فقبض الملاك على التنين الحية القديمة الذي هو إبليس والشيطان وقيّده». وذكر في كثير من التفاسير، ومنها تفسير البغوي، أن حواء قالت: إن الحية أغوتها وأن إبليس أمرها[2].

ومنه مثلًا ما ورد في كتب التفسير من أن إدريس النبي عليه السلام اسمه خنوخ، وهو جد لنوح عليه السلام[3]، وهذا الاسم ورد في الإصحاح الخامس من سفر التكوين المتداول باعتباره من أجداد نوح عليه السلام. وأمثلة ذلك كثيرة جدًا لمن يريد أن يتتبع هذه الروايات ويوثقها.

ومما يلاحظ أن قلة قليلة جدًا من المحققين من يعنى بالإحالة إلى كتب اليهود والنصارى للتوثيق مع أهمية هذا الأمر في تحقيق النص وصحة نسبته إلى مصدره، فلا يصح فقط أن يقال: إن هذا من الإسرائيليات، ولا نجده في شيء من كتبهم وتراثهم، من ذلك مثلًا ما قاله ابن كثير في تفسيره:

«وقد اختلف الناس في أول من بنى الكعبة؛ فقيل: الملائكة قبل آدم، وروي هذا عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين، ذكره القرطبي وحكى لفظه، وفيه غرابة، وقيل: آدم عليه السلام، رواه عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عطاء وسعيد بن المسيب وغيرهم: أن آدم بناه من خمسة أجبل: من حراء وطور سيناء وطور زيتا وجبل لبنان والجودي، وهذا غريب أيضًا. وروي نحوه عن ابن عباس وكعب الأحبار وقتادة، وعن وَهْب بن منبه: أن أول من بناه شيث عليه السلام، وغالب من يَذكر هذا

---

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٢٣٦.

(٢) تفسير البغوي ٣/ ٢٢١.

(٣) ينظر مثلًا: تفسير ابن كثير ٣/ ٤٣١.

إنما يأخذه من كتب أهل الكتاب، وهي مما لا يصدق ولا يكذب، ولا يعتمد عليها بمجردها، وأما إذا صح حديث في ذلك فعلى الرأس والعين»[1].

والسؤال: أين مثل هذا في كتب أهل الكتاب؟ وهل هناك ذكر للكعبة في كتب أهل الكتاب؟

ولا بد للمحقق أن يُفَرِّق بين الأحاديث والروايات الموضوعة وبين الإسرائيليات، فلا يجوز علميًّا لصق كل خبر موضوع بالإسرائيليات، فمن ذلك نسبة ما قاله آدم من الشعر عندما قتل أحد ابنيه الآخر، كما فعل الشيخ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة يرحمه الله، قال[2]:

«ما نُسب إلى آدم عليه السلام من قول الشعر ومن الإسرائيليات: ما رواه ابن جرير في «تفسيره»[3]، وما ذكره السيوطي في «الدر»[4]: من أن آدم لما قتل أحد ابنيه الآخر، مكث مئة عام لا يضحك حزنًا عليه، فأتى على رأس المئة، فقيل له: حياك الله، وبياك، وبشر بغلام، فعند ذلك ضحك.

وكذلك ما ذكره من أن آدم عليه السلام رثى ابنه بشعر، روى ابن جرير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: لما قتل ابن آدم أخاه بكى آدم، فقال:

تغيرت البلاد ومن عليها ... فوجه الأرض مغير قبيح

تغير كل ذي لون وطعم ... وقل بشاشة الوجه المليح

قال السيوطي: وأخرج الخطيب[5] وابن عساكر[6] عن ابن عباس قال: لما قتل ابن آدم أخاه قال آدم عليه السلام: وذكر البيتين السابقين باختلاف قليل.

---

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٤٢٥.

(٢) الإسرائيليات والموضوعات، ص١٧٨ (ط. مكتبة السنة ٢٠٠٦م).

(٣) جامع البيان ١٠/ ٢٠٩.

(٤) الدر المنثور ١/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٥) تاريخ مدينة السلام ٦/ ٣٢٦ (بتحقيقنا).

(٦) تاريخ دمشق ٦٠/ ٤٥٤ و٦٤/ ٩.

فأجابه إبليس عليه اللعنة:

تـنح عـن الـبلاد وسـاكنيها ... فبي في الخلد ضاق بك الفسيح

وكنـت بهـا وزوجـك في رخـاءٍ ... وقلبـك مـن أذى الـدنيا مـريح

فمـا انفكـت مكايـدتي ومكـري ... إلـى أن فاتـك الـثمن الـرَّبيح»

ولا علاقة لهذا بالإسرائيليات، فالخبر الأول، رواه ابن جرير الطبري عن شيخه مجاهد بن موسى، عن يزيد بن هارون، قال: حدثنا حسام بن مصك، عن عمار الدهني، عن سالم بن أبي الجعد، ولعل آفته حسام بن مصك، وهو أبو سهل الأزدي البصري، قال غندر: أسقطنا حديثه، وقال أحمد: مطروح الحديث، وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث، وضَعّفه غير واحد[1].

وأما خبر عليّ فرواه الطبري عن شيخه محمد بن حميد الرازي، عن سلمة، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي إسحاق السبيعي، عن علي، وآفته غياث بن إبراهيم، وهو النخعي الكوفي، قال عباس الدوري عن ابن معين: كذاب ليس بثقة ولا مأمون[2]، وقال البخاري: تركوه[3]، وقال: الجوزجاني: يضع الحديث[4].

وأما حديث ابن عباس فرواه الخطيب من طريق أحمد بن المُخَرِّمي، عن عبد العزيز بن الرمّاح، عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، وآفته المُخَرّمي أو شيخه كما قال الإمام الذهبي في «الميزان»[5].

وقال الزمخشري: «روي أنَّ آدم مكث بعد ابنه مئة سنة لا يضحك، وأنّه

---

(١) تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٦/ ٥-٨.

(٢) تاريخ الدوري (٢٢٩٨)، وضعفاء العقيلي ٣/ ٤٧٨ (بتحقيقنا).

(٣) تاريخ الكبير ٧/ ١٠٩.

(٤) أحوال الرجال (٣٧٠). وينظر: ميزان الاعتدال ٣/ ٣٣٧.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ١٥٤.

رثاه بشعر، وهو كذب بحت، وما الشعر إلا منحول ملحون، وقد صح أن الأنبياء معصومون من الشعر»[1].

والسؤال: هل في كتب أهل الكتاب شعر بالعربية حتى يقال: إن هذا من الإسرائيليات؟

ومن هنا صار من المتعين التثبت من مثل هذه الأمور جهد المستطاع. على أننا قلّما وجدنا محققًا توثق من مثل هذه المقولات أو أعارها التفاتًا، إلا من صنيع العلّامة الشيخ محمود شاكر، يرحمه الله، في بعض المواضع[2]. أما الذين أكملوا نشر تفسيره، فلم يشيروا إلى ذلك إلا في موضع واحد فقط[3].

وهذا حال أكثر التفاسير، فعلى كثرة إشارات الحافظ ابن كثير إلى الإسرائيليات لم نجد أحدًا ممن حقق الكتاب حاول توثيق هذه الروايات ومقابلتها بكتب أهل الكتاب.

على أن بعض المؤلفين المُحْدَثين استعانوا بالتوراة والإنجيل في تفاسيرهم، مثل القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) في تفسيره[4]، ورشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ) في تفسيره[5]. ومن المكثرين محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) في كتابه «التحرير والتنوير»[6]، ومثله محمد عزة دروزة[7] (ت ١٤٠٤هـ).

---

(١) الكشاف ١/ ٤٣١.

(٢) تفسير الطبري ٥/ ٢٩١-٢٩٥، ٣١٩، ٣٥٥، ٣٦٠، ٤٥٢ و٩/ ٣٧٢ و١٠/ ١٨٢-١٨٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٢٨ و١١/ ٥٠٨.

(٣) تفسير الطبري ١٧/ ٣٧٧.

(٤) محاسن التأويل ١/ ٣٦٦، ٤٢٦ و٢/ ١٨-١٩، ١٨١-١٨٤، ٢٤٥-٢٤٨، ٣٢١-٣٢٣، ٣٥٤، و٣/ ٣٩٣-٣٩٤، ٤٢٠-٤٢١، و٥/ ٢٠٠ و٨/ ٣٩٧.

(٥) تفسير المنار ٣/ ١٣٠، ٢٣٩ و٩/ ٣٤٨ و١٠/ ٣٤٧.

(٦) حيث ذكر التوراة والإنجيل في أكثر من (١٣٠) مئة وثلاثين موضعًا من تفسيره.

(٧) التفسير الحديث، حيث أحال على التوراة والإنجيل في أكثر من مئة موضع، وهو من أفضل من أفاد من التوراة خاصة في تفسيره.

في مناهج تحقيقِ نصوص الشِّعر

من المعلوم في بَدائِه علم تحقيق النصوص ضرورةُ توفُّر متطلَّباتٍ عامة عند تحقيق النصِّ التّراثيِّ في جميع المجالات: التاريخيّة، والأدبيّة، والحديثيّة، والفقهيّة، والعلميّة، تتمثّلُ في ضرورة جَمْع النُّسخ ودراستِها واختيار المناسب منها لاعتمادِه في التحقيق، والمقابلة بينَها، وترجيح الصّواب الذي كتَبَه المؤلِّفُ بعدَ تعليل هذا الترجيح، ثم توحيدِ الانتساخ وتنظيم مادّة النصِّ بما يُظهِرُ معانيَه ودِلالاتِه، والإشارةِ إلى مَناجمِه الظاهرة والخَفِيّة والمُقْتَبَسِ منه، وضبطِه بالحركاتِ الضَّرورية المؤدِّية إلى قراءةٍ سليمة، وتلبيةِ رغَباتِ المؤلِّف في التقديم والتأخير والحَذْف والإضافة والتغيير بناءً على إشاراته.

على أنَّ كلَّ علم من العلوم أو نصٍّ من النُّصوص يتعين أن توضعَ له خُطّةٌ في التحقيق والتعليق تناسبُ موضوعَ النصِّ ونوعيّةَ المستفيدينَ منه، ومن ذلك: النصوصُ الشِّعرية.

وأوّلُ الأشياء التي يتعيَّنُ مراعاتُها في تحقيق نصوص الشِّعر أن يكونَ المحقِّق مختصًّا به، عارفًا بأوزانِه، مُدرِكًا لمعانيه وإشاراتِه وإثاراتِه، قادرًا على تمييز مَآخذِه، وأصالة معانيه وتمييزها عن المُنتحَل المصنوع في المباني والمعاني على حدٍّ سواء، مما يُمكِّنُه من حلِّ كلِّ ما يعترضُه من صعوباتٍ في قراءة النصِّ وضبطِه وإدراكِ مَراميه وعلاقتِه بما سَبَقَه، فضلًا عن تمكُّنه منَ العربيّة لغةً ونحوًا وصرفًا ومعانيَ ودلالاتٍ تُعينُه على فَهْم النصِّ وقراءتِه قراءةً سليمةً.

تحقيق النسبة:

وأُولى القضايا التي ينبغي للمحقِّق التنبُّهُ إليها وأنْ لا يهجَعَ عنها هو صحّةُ نسبة النّصوص إلى مؤلِّفيها، إذْ هي منَ الأمورِ الخطيرة التي لا بدَّ من تجريدِ العناية بها، وإظهار الكِفاية فيها، لِمآلاتِها الخطيرة التي قد تَخْفَى على غير المختصِّ، فكثيرٌ من المخطوطات تُنسَبُ إلى غير مؤلِّفيها، وقد جَرَّبْنا ذلك في العديد منها، ومنها المتّصلةُ بالشِّعر والشُّعراء.

ومن أمثلةِ ذلك ما أنْبَهَني إليه صديقي الصَّدوقُ معالي الأستاذِ الدكتور صَلاح جَرّار إلى وجودِ مخطوطة في المكتبة الوطنيّة بتونُسَ تُعنَى بالشُّعراء الأندَلُسيِّين، عنوانُها «إهداءُ الأُمراء في تواريخ الشُّعراء» لمؤلِّفٍ اسمُه: يوسُفُ بنُ إبراهيمَ القُرْطُبيُّ، وحثَّني على تصويرها لنقومَ سَوِيّةً بتحقيقِها ونَشْرها ضمن «سلسلة التراجم الأندَلُسيّةِ» التي نَشَرَتْها دارُ الغَرْب الإسلاميّ.

وحينَ وجدتُ الفكرةَ حقيقةً بالمتابعة، سألتُ عن هذه النُّسخة صديقي الصَّدوقَ الكُتُبيَّ العالِمَ الفاضلَ الحاجَّ حبيبًا اللَّمْسيَّ الذي لم يؤخِّرْ لي أمرًا ولم يَدّخرْ عنّي بِرًّا، فجَرّد في هذا الأمر عنايتَه، وأظهرَ فيه كفايتَه، إذ سُرْعانَ ما وَصَلت إليَّ النسخةُ المذكورة؛ فلمّا بدأتُ في قراءتها وجدتُ التراجمَ بعيدةَ البُعد كلِّه عن الأندَلُس والأندلسيِّين، فاشتَدّ حِرصي على معرفة حقيقة هذه النسخة، وجعلتُ هذا الأمرَ دَيْدني وهِجِّيراي وإرْبي الذي لا يُعطِّلُه تزاحمُ الأمور وتراكُم الأشغال، فلم يمضِ كَبيرُ وقتٍ حتى تيقَّنتُ أنّ هذه النسخةَ هي مجلد، لعلّه المجلدُ الخامس والأخيرُ من «تاريخ إرْبِل» المسَمّى «نَباهةَ البلدِ الخامل بمَن وَرَده منَ الأماثل»، وهو المجلَّدُ الخاصُّ بالشُّعراء منه[1].

---

(١) كان الصديق الدكتور سامي الصقار قد حقق المجلد الثاني الخاص بالأخيار والصلحاء والمحدثين من هذا التاريخ ونال به رتبة الدكتوراه من جامعة كيمبرج، ونشرته وزارة الثقافة العراقية.

تقعُ المخطوطةُ في مئتَيْ ورقة وورقتَيْن، كلُّ ورقة ذاتُ وجهَيْن، والورقةُ الأولى، وهي طُرّة النُّسخة وما خَلْفَها ـ فيما أرى ـ مُلصَقةٌ بالكتاب الذي من المحتمَل أن تكونَ الورقةَ الأُولى الأصْليّة قد انتُزِعت منه وأُبدِلت بهذه لسَرِقة الكتاب أو لأمرٍ آخَرَ نجهَلُه قد يكونُ من فعلِ بعض الجَهَلة وإن كنتُ أميلُ إلى الأوّل، كما سيأتي بيانُه، وقد جاء في طُرّة النُّسخَة: «كتابُ إهداءِ الأُمراء في تواريخ الشُّعراء، تأليفَ العبدِ الفقير [المحتاج] إلى عَفْو ربِّه القدير يوسُفَ بن إبراهيمَ القُرطُبيِّ أسألُه أن يَرحَمني ويرحمَ مَن طالَعَ في كتابي هذا، آمين». وعلى طُرّة العُنوان هذه تملُّكاتٌ متعدِّدة.

وجاء في ظَهْر الورقة الأُولى (١ب): «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمدُ لله ربِّ العالمين والعاقبةُ للمتّقين، والصّلاةُ والسلام على أشرفِ المخلوقات وأفضل الموجودات سيّدِنا وسنَدِنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأهل بيته خير البَرِيّات عدَدَ القائمينَ والقاعدين، وبعدُ: فهذا مجموعٌ ظريف قد حَوى كلَّ فنٍّ نظيف، خصوصًا فنَّ التاريخ، سألَني بعضُ الظُّرفاء أن أجمعَ له تاريخًا جامعًا لتواريخِ الشّعراء وسمَّيتُه إهداءَ الأمراء في تواريخ الشّعراء، مستعينًا بالله وطالبَ العون.

هشام بن زُهْر رئيسُ الشعراء. ظَهَر في زمانِ مروانَ سنة خمسِ مئةٍ وخمسينَ وكان فيها».

وإلى هنا تنتهي الورقةُ الأُولى التي أرى أنّها أُلصِقت بالكتاب لتبدأَ الورقةُ الثانيةُ بما يأتي:

قال رحمه الله:

عَرَصاتِ دارِهمُ عليكِ سلامُ　　　هل فيكِ بعدَ الظاعنينَ مقامُ

وهذه القصيدةُ في حقيقة الأمر لأبي الحَسَن عليِّ بن أحمدَ بن عثمانَ بن وَهْب ابن عُمر المعروفِ بابن الجَمّاس المتوفَّى بحَرّان في رمضانَ سنة تسع وست مئة

هجرية، وهو مترجَمٌ في قلائدِ الجُمان لابن الشعّار[1] وتكملة المنذري[2] وتاريخ ابن الفرات[3] وقد ذَكَرت له المخطوطةُ قصيدتَه التي مطلَعُها (وقال المؤلّف: أنشَدَني لنفسه):

صَبٌّ عَراهُ من الصَّبابةِ ما عَرَى وسَرَى الخيالُ بقَلْبِه لمّا سَرَى[4]

وقد أورَدَ ابنُ الشعّار القصيدةَ نفسَها وصَدَّرها بقوله: «أنشَدني الوزيرُ الصاحبُ أبو البَرَكات المستوفي، رحمه اللهُ تعالى، قال: أنشَدَني ابنُ الجَمَّاس لنفسه من قصيدة أولها:

صَبٌّ عَراهُ من الصَّبابةِ ما عَرَى وسَرَى الخيالُ بقَلْبه لمّا سَرَى

وذَكَر المؤلّفُ في آخر الترجمة ما يشيرُ إلى أنّ الترجمةَ لابن الجَمّاس المذكور فقال: «وكان ابنُ الجَمّاس رجلًا من إرْبلَ طالبًا للمعاش قاصدًا بلادَ الشام مادحًا مُسْتَجْدِيًا للرِّفْد، ولم يكنْ خَرَج لذلك غيرَ هذه المرّة، وذلك في شهور سنة تسع وستِّ مئة... وبلغَتْني وفاتُه في شهرِ رمضانَ من سنة تسعٍ وستِّ مئة، ودُفن بحَرّان»[5].

وقد حَوَت المخطوطةُ (٣٣٤) ترجمةً كلُّها لشُعراءَ من أهل إربلَ أو منَ الواردينَ إليها[6]، مما يعزِّز كونَ النسخة أحدَ مجلّدات «تاريخ إربل» لابن المستوفي،

---

(١) ابن الشعار: قلائد الجمان، تحقيق كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٥م ٣/ ٢٤٨.

(٢) المنذري: التكملة لوفيات النقلة، بتحقيقنا، مؤسسة الرسالة، ط٤، بيروت ١٩٨٨م ٢/ الترجمة ١٢٦٥.

(٣) ابن الفرات: التاريخ ٩/ الورقة ٥٢-٥٣ (نسخة التيمورية رقم ٢١١٠ تاريخ).

(٤) الورقة ٢ب.

(٥) الورقة ٣أ.

(٦) وأكثر الشعراء ممن ورد إليها، لذلك سماه مؤلفه «نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل».

فإضافةً إلى الأرابلة المترجَمين فيه حَرِص المؤلّفُ على استعمال عباراتٍ ذاتِ دلالة على اتّصال المترجَم بإربلَ، من نحو قوله: «وَرَد إربلَ في شهر ربيعٍ الأول من سنة اثنتَيْ عشْرةَ وستِّ مئة»[١]، و«ورد إربلَ المرةَ الأخيرةَ في سنة إحدى عشْرةَ وستِّ مئة»[٢]، و«وَرَد إربلَ وأقام بها مرةً بدار حديثها ومرةً بمدارسِها يتفقّهُ على مذهب الإمام أبي حنيفةَ رضي الله عنه»[٣]، و«يَرِدُ إربلَ في كلِّ سنة طالبًا لصَدَقةِ مالكِها»[٤]، وقولِه: «ثم اجتمعتُ به في ثامنِ عِشْري جُمادى الأولى من سنة أربعَ عشْرةَ وستِّ مئة بظاهرِ إربلَ بزاويةٍ تُعرَفُ بزاوية أحمدَ بن المظفَّر الخَرّاط، وكان وَرَد إربلَ عَقِيبَ اعتقالِه بمدة بالموصل»[٥]، وقولِه: «وَرَد إربلَ ومعه كتبٌ للتجارة»[٦]، و«وَرَد إربلَ وأقام بدار الحديث بها مدةً»[٧]، و«يتردَّد إلى إربلَ مُستعطيًا نَزْرَ العطاء»[٨]، و«وَرَد إربلَ ببضاعةٍ مزجاة»[٩] ونحوِ ذلك[١٠].

والنسخةُ فيما أرى كُتِبت في حياة المؤلّف أو بُعيدَ وفاته بسُنّيات قليلة، يدُلُّ على ذلك وجودُ خطِّ كمال الدين ابن الشعّار المَوْصِلي صاحب «قلائدِ الجُمان» والمتوفَّى سنة ٦٥٤هـ عليها، فقد جاء بهامش الورقة (١٠٨ب) عند ترجمة هارونَ

(١) الترجمة ٢٩.

(٢) الترجمة ٣٣.

(٣) الترجمة ٣٦.

(٤) الترجمة ٣٨.

(٥) الترجمة ٤٠.

(٦) الترجمة ٤٣.

(٧) الترجمة ٤٧.

(٨) الترجمة ٥١.

(٩) الترجمة ٥٢.

(١٠) تنظر مثلًا التراجم ٤٨، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٨٦، ٨٨، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١١٢... إلخ.

ابن الزَّوَال تعليقٌ لابن الشعّار يقولُ فيه: «قال الفقيرُ إلى الله تعالى المبارَكُ بنُ أبي بكر المَوْصِلي: هو هارونُ بن العباس بن محمدِ بن أحمدَ بن محمدِ بن عليٍّ بن يعقوبَ بن الحُسين ابن أميرِ المؤمنين المأمونِ ابن الرشيد ابن المَهْدي ابن المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطَّلب، أبو محمد بنُ أبي شُجاع البغدادي المعروفُ بابن الزَّوَال، توفي في سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ وخمسِ مئة ودُفن بالمختارة، محلّةٌ بشَرْقيِّ بغداد. وكان فيه فضلٌ وله معرفةٌ بالأدب، سمع قاضيَ المارستانِ وغيرَه وحَدّث. وصار إليَّ من تآليفه كتابٌ سماه (منهاجَ الطالبين في ذكرِ السالفين) يشتملُ على خمسة أجلادٍ في التاريخ والحوادث، ذَكَر فيه إلى أيامِه».

وخَطُّ ابن الشعار معروفٌ عندي، وله تعليقاتٌ بخطِّه على النسخة الخطية من المجلّد الثاني من «تاريخ إربلَ» المحفوظة في جِستربتي[1]، ومعلومٌ أنّ هذا المجلدَ كُتِب سنةَ ٦٤١هـ كما نصَّ عليه الناسخُ في آخره. على أنّ المقابلةَ بينَ النسختينِ تشيرُ إلى اختلافٍ في الخطِّ وتنظيم التراجم وتخطيط الأوراق مما يقطعُ أنّ المجلد الذي بين أيدينا ليس جزءًا من النسخة التي وَصَل إلينا المجلدُ الثاني منها، لكن من المتيقَّن أنها قديمةٌ لوجود خطِّ ابن الشعارِ عليها.

ومن الطريفِ أنّ مَن ألصَقَ الورقةَ الأُولى بهذه النسخة ـ وهي طُرّةُ كتاب «إهداءِ الأمراء» ـ قد كَتَب في أسفل الورقة «التِّباعة» للدلالة على صحةِ الورقة الثانية بعدَها، وهي عبارةُ «قال رحمه الله»، وهذه «التِّباعة» لم تُستعمَلْ في بقيّةِ أوراق المخطوطة. كما أنه كُتِب في الورقةِ الأخيرة منَ المخطوط بخطٍّ مخالف: «تَمّ ما أرَدْنا جمعَه من كتابِ إهداءِ الأُمراء في تواريخ الشعراء على يدِ مؤلِّفه الفقيرِ يوسفَ بن إبراهيمَ القرطبيِّ سنةَ ثمانِ مئة»، علمًا بأنّ آخرَ تاريخٍ مذكور

(١) تنظر الأوراق ٣٤ب، ٣٥ب، ٦٧ب، ١١٧أ، ١٨١ب، ٢٠٣أ، ٢١٠أ، ٢١٢أ...إلخ.

في هذه النسخةِ الخطية هو سنةُ ٦٣٢هـ[١]، وهذا كلُّه يدُلُّ على محاولة انتحالِ هذا الكتاب.

وممّا يؤكِّد كونَ هذه النسخةِ مجلدًا من «تاريخ إربِلَ» لابن المستوفي ظهورُ ذاتيّة المؤلِّف في كثير من تراجم الكتاب، ومنها:

أولًا: العنايةُ بذكْرِ شيوخِه:

فقد قال في ترجمة أبي الرّأْيِ هارونَ المتوفَّى في رمضانَ سنة ٦٠٨هـ: «سمع الحديثَ معي على أبي المظفَّر المبارَك بن طاهر الخُزاعي، وأبي المظفّر نصرِ الله بن سلامةَ الهيتي، وأبي المعالي صاعدِ بن عليٍّ الواسطي»[٢]، وقال في ترجمة صَدَقةَ الموصلي: «كان يتردَّدُ إلى حلقةِ شيخِنا أبي الحَرَم مكيِّ بن ريّانَ رحمهُ الله»[٣]، وقال في ترجمة أبي عبد الله الحُسين بن الحَسن بن عبد الله الإربِلي: «كان يُعلِّم الصبيانَ بقلعةِ إربلَ في مسجدٍ تُجاهَ المدرسة... أوّلُ من أُسلِمتُ عندَه لتعلُّم الخط، كان رقيعًا من المعلمين»[٤]، وقال في ترجمة ابن كودلا الطّحان: «كان بإربلَ في جمادى الآخرةِ سنةَ تسع وسبعينَ وخمسِ مئة، رأيتُه وأنا صبيٌّ وهو يَنسَخُ كتابَ التذكِرة لابن حمدون»[٥]، ومعلومٌ أنّ ابنَ المستوفي وُلد سنةَ ٥٦٤هـ[٦].

---

(١) الترجمة ٨٢، وفيها: «قتل يوم الخميس... من سنة اثنتين وثلاثين وست مئة»، كما ذكرت وفاة بعضهم سنة ٦٣١هـ (الترجمة ١٦٩ و١٧٩ و١٨٨)، وآخر في شوال سنة ثلاثين وست مئة (الترجمة ١٤٩). وقد لاحظ الدكتور الصقار في القسم الذي حققه أن آخر تاريخ مذكور فيه هو سنة ٦٣١هـ (تنظر المقدمة ١/ ٢٣)، وهذا كله يدل على أن المؤلف ظل يتعاهد كتابه إلى سنة ٦٣٢هـ ثم توقف عن ذلك.

(٢) الورقة ٥ب، الترجمة ٢، وتنظر الترجمة ٣، ١٣، ٢٢.

(٣) الورقة ٩٨ب، الترجمة ١٤٢، وتنظر الترجمة ٤٢.

(٤) الورقة ٢٠ب (الترجمة ٢٤).

(٥) الورقة ٨١أ (الترجمة ١٠٩).

(٦) ابن خلكان: وفيان الأعيان ٤/ ١٥١.

وسيرةُ ابن المستوفي تتفقُ معَ ما قدَّمنا من ذكْرِ الشيوخِ، قال الذهبيُّ في تاريخ الإسلام: «وُلد بإربلَ في سنة أربع وستينَ وخمس مئة. قرأ القرآنَ والأدبَ على أبي عبد الله محمد بن يوسفَ البَحْراني، وأبي الحَرَم مكيّ بن ريّانَ الماكْسيني. وسمع من عبد الوهاب بن أبي حَبّة، والمبارك بن طاهر الخُزاعي، وحَنْبل بن عبد الله، وعمرَ بن طَبَرْزَد، وعبد اللّطيف بن أبي النَّجيب السُّهْرَوَردي، وأبي المعالي نصر الله بن سلامةَ الهِيتي، وخَلْقٍ كثير من القادمينَ إلى إربل»[1].

ثانيًا: ذكْرُ أقربائه:

قال في ترجمة أبي بكرٍ محمد بن هبة الله بن إبراهيمَ بن شَمّاس الإربليِّ المعروفِ بسعدِ الدين المَرَنْدي: «وله القصيدةُ المشهورة في تعليم الرياضة سمعتُه وهو يُمليها على أخي أبي العزِّ المظفَّر بن أحمدَ بن المبارك بن موهوبٍ في منزلِ والدي زمنَ حياته، وهي طويلةٌ أولُها... إلخ»[2].

وقال في ترجمة أبي عبد الله حُسين بن الحَسَن الإربليِّ المعروفِ بالأديب حُسينا: «ونقلتُ من خطِّه يقول لعمِّي أبي الحَسَن عليِّ بن المبارك رحمه الله»[3].

وأبوه وعمُّه معروفان، قال الزّكيُّ المنذريُّ في ترجمته: «وهُو من بيتِ فضيلةٍ وتقدُّم؛ والدُه أبو الفتح أحمدُ وَلِي الاستيفاءَ بإربلَ بعدَ والدِه إلى أن مات، وأخوه أبو الحَسَن عليُّ بن المبارك تَأدّبَ وسمع الحديثَ، وكان فاضلًا يَكتُبُ العربيةَ والعَجَمية، وله نَظْمٌ ونثر، وكَتَب لصاحب إربلَ مدةً. ووالدُهما أبو البركات المبارك بن موهوب تَولّى الاستيفاءَ بإربلَ مدةً وله شعرٌ»[4].

---

(١) تاريخ الإسلام ١٤/ ٢٥٦ بتحقيقنا.

(٢) الورقة ١٧ب (الترجمة ٢١).

(٣) الورقة ٢١أ (الترجمة ٢٤).

(٤) التكملة، ٣/ الترجمة ٢٩٠٨.

ثالثًا: مدحُ الشُّعراءِ له:

يلاحِظُ القارئُ أنّ كثيرًا من المقطَّعاتِ والقصائدِ الشِّعريّة موجَّهةٌ إليه إمّا مدحًا له أو استعطافًا، أو أملًا في عطية، أو توسطًا لدفع مَظْلِمة أو حَلّ مشكلة، لِما كان يتمتَّعُ به من المنزلةِ الرفيعةِ في هذه المدينة بحُكم منزلتِه الوظيفيّة وعَراقةِ بيتِه ويسارِه.

ومن هذا الشِّعر ما صَرّح بشيءٍ منَ اسمه من نحوِ قولِه في ترجمة ابن شيبوص: «وكَتَب إليَّ...».

قصدتُكَ يا ابنَ موهوبَ المُرَجَّى ... وفيكَ منَ المديح نظمتُ شِعرا[1]

ومن ذلك ما جاء في ترجمة عبد الرحمن بن أبي بكر بن زكريا الشيباني:

يـا آلَ موهـوبٍ وأنـتمْ جُنَّتـي ... مِـن سـائرِ الأعـداءِ والأشـرارِ
وذَخيرتي لـصُروفِ دَهْـرٍ جائرٍ ... قد ناشَنِي بالنّـابِ والأظفـارِ[2]

رابعًا: تصريحُ الناقلينَ منه:

كما أنّ النقلَ الحَرْفيَّ من «تاريخ إربلَ» يؤكِّدُ صحةَ هذه النسخة ونسبتَها. وقد أكثرَ المؤلِّفونَ الذين جاءوا بعدَ ابن المستوفي من النقل من كتابه، مثلَ: ابن الشعار (ت٦٥٤هـ) في قلائد الجمان، وابن العديم (ت٦٦٠هـ) في بغية الطلب، وابن خلكان (ت٦٨١هـ) في وفيات الأعيان، والذهبي (ت٧٤٨هـ) في تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء وغيرِهما، وصلاح الدِّين الصفدي (ت٧٦٤هـ) في الوافي بالوَفَيات، وابن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) في فوات الوفيات، والسيوطي (ت٩١١هـ) في بغية الوعاة وغيرهم، وهي منَ الكثرة بما لا يتّسعُ المجالُ لذكْرِها هنا.

---

(١) الورقة ٨٥ب (الترجمة ١١٧).

(٢) الورقة ٩٤أ (الترجمة ١٣٤).

على أنني أرى منَ المفيد الإشارةَ إلى النقل الحَرْفيِّ الذي صَرّح به ابنُ الشعّار في النقل من هذا المجلّدِ خاصةً في كتابِه «قلائد الجمان في شعراءِ هذا الزمان»، نظرًا لكونِ هذا الكتابِ من المصادر الأساسية لابن الشعار، ولعلّ فيما أذكُرُه من أمثلةٍ قليلةٍ، يكفي للتدليل على صحّة ما ذهَبْتُ إليه من الجَزْم بأنّ هذا المخطوط هو مجلدٌ من «تاريخ إربل» لابن المستوفي.

١ ـ قال في ترجمة هارونَ بن الحُسين بن كُرْجي بن هارون:

«ذَكَره الصاحبُ الوزيرُ شرفُ الدين أبو البركات المستوفي رضي اللهُ عنه في تاريخه وقال: إربليُّ المولدِ والمنشَأ، خَدِينٌ لا يَطمَعُ الغدرُ في وفائه، وقرينٌ لا يَحُلُّ الدهرُ عَقْدَ إخائه، ومُصاحبٌ استوى في الصحبة مغيبُه ومشهدُه، ومُخالطٌ، اعتَدلَ في الخُلْطة مصدَرُه وموردُه؛ فهو مؤمونةٌ مكائدُه وغوائلُه، محمودة أواخرُهُ وأوائلُهُ، عَذُبت أخلاقُه رِقةً وصفاءً، ومُلئ وجهُهُ بِشرًا وحياءً، له أدبُ نَفْس كالزَّهْر النَّضير، ووثيقةُ رأي مُحكمةُ التَّدْبير، وإشفاقٌ على مُعاشرِه وصديقِه يجاوزُ إشفاقَ الأخ على شقيقِه، ونصيحةٌ للمستشير بآرائه يُستَشفُّ المَغِيبُ من ورائه... إلخ»[1].

وهذا النصُّ موجودٌ بحروفِه في ترجمة أبي الرأي هارونَ منَ النسخةِ الخطية (الورقة ٣أ-٣ب)، ثم ساق كثيرًا من شعرِه الذي ذَكَره ابنُ المستوفي في هذا المجلّد من تاريخه.

٢ ـ وقال في ترجمة أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن عليِّ بن محمود بن هبةِ الله الكَفْرَعزِّي:

«حدّثني الصاحبُ أبو البركاتِ في تاريخِه، قال: توفِّي أبو إسحاق بإربلَ ليلةَ الجُمُعة تاسعَ شهر رمضان سنةَ عشرينَ وستِّ مئة، ووصَّى أن يُحمَلَ إلى كَفْرَعزّةَ ويُدفَنَ فيها، فحُمِل ودُفن بها. ثم قال: وذَكَر لي القاضي أبو عبد الله محمدُ بن عليِّ بن محمد الكَفْرَعزِّي: أنّ عُمرَه خمسٌ وثمانونَ سنة.

(١) قلائد الجمان ٧/ ١٨١.

وأنشَدني الصاحبُ أبو البركات، قال: أنشَدني أبو إسحاقَ لنفسه:

لعَمْرُك ما فَعَلَ الأُسودُ إذا اعتَدْت ... ولا السَّمْهَرِيّاتُ العوالي ولا الظُّبَى

كما تفعلُ الأشواقُ في قلبِ وامِقٍ ... إذا حَنَّ يومًا للمعالي أو صَبَا»[١]

وهذه النصوصُ جميعُها في النسخة الخطية (الورقة ٨ب و٩أ).

٣ ـ وقال في ترجمة أبي محمدٍ عبد السلام بن عبد الرحمن بن يوسفَ البُوباني[٢] المَغْربي:

«حدّثني الصاحبُ أبو البركات المستوفي ـ رضي اللهُ عنه ـ بإربلَ قال: كان أبو محمد ينسخُ ويَكتُب واضحًا، قَدِم إربلَ غيرَ مرةٍ، وتوفِّي بها سنة أربع وستِّ مئة، وأخَذ عاملُ التركات تركتَه. وكان قد قَصَد بشعرِه الملوكَ، أنشَدني رحمه الله لنفسِه في شهرِ رجبَ من سنةِ ثمانٍ وتسعينَ وخمس مئة بإربل، وهي أولُ قَدْماتِه:

رُوَيْدَكَ أيها الرشأُ الغَرِيرُ ... فكم أغْرى بغُرّتكِ الغُرورُ»[٣]

ثم أكملَ القصيدةَ وهي في اثنَيْ عشَرَ بيتًا، والترجمةُ معَ القصيدة بتمامها في النسخةِ الخطيّة (الورقة ١٥أ).

٤ ـ وقال في ترجمة أبي يوسفَ يعقوبَ بن سُنقُرَ بن عبد الله التُّركيِّ الإربلي:

«ذَكَره الصاحبُ الوزيرُ العالِمُ أبو البركات المستوفي، رحمه الله تعالى، في كتابِه وقال: من أولاد مماليكِ الفقير إلى الله تعالى أبي سعيدٍ كُوْكُبُوري بن عليٍّ بن بُكْتِكين، رضي الله عنه[٤]، كان أبوه سُنقُرُ يُلقَّبُ بالمعتمِد. ويعقوبُ ولدُه هذا[٥]:

---

(١) قلائد الجمان ١/ ٩٨.

(٢) في النسخة: البوني.

(٣) قلائد الجمان ٢/ ٣٦٤.

(٤) قوله: «بن بكتكين، رضي الله عنه» ليست في النسخة الخطية.

(٥) قوله: «ويعقوب ولده هذا» من زيادات ابن الشعار.

صبيٌّ ذكيٌّ له طبعٌ صحيحٌ في الشعر[١]، غيرَ أنه في أكثرِ شعره، لا بل في أقلِّه، لا يكادُ يقيمُ الإعرابَ والوزن. له أشعارٌ كثيرة. وكان له معَ صِغَرِه منزلةٌ من الفقير إلى الله تعالى أبي سعيدٍ كُوكُبُوري بن عليّ لم يَعرِفْ قَدْرَها فيشكرَها، وكان لا يواظبُ على خدمةِ بابِه، فحبَسَه مرارًا فلم يَستقمْ فأخرَجَه، وسافَر إلى الموصِل مرارًا فأقام فيها في دَرْبِ المطربينَ بين لهوٍ وقَصْفٍ وشُربٍ وعَزْفٍ[٢]، يَخرُج من دارِ هذه إلى دار أختِها. ثم خَرج عنِ الموصل، فهُو الآنَ بخلاط[٣] على ما كان عليه بالموصل، وقال الشِّعرَ صغيرًا وكثَّر منه.

ثم قال: وأنشَدني لنفسه بالموصل في سنةِ ستٍّ وتسعينَ وخمسِ مئة وحَلّفتُه بالله أنّها له فحَلَف على ذلك (ثم ذَكَر ثلاثةَ أبيات)[٤]»، وهذه الترجمةُ بتمامها معَ الأبيات الثلاثة كلُّها في النسخة الخطية (الورقة ١٦ب-١٧أ).

٥ ـ وفي ترجمة أبي العبّاس أحمدَ بن الخَضِر بن أبي بكرٍ بن حَسْكُويه نَقَل ابنُ الشعّار عن أبي البركات ابن المستوفي في تاريخه أنه قال فيه: «إربليُّ المولدِ والمنشأ، ويُعرَفُ بحُمَيْدان. أولَ ما اشتَغل بالفقه على مذهبِ الإمام الشافعيِّ رضي اللهُ عنه[٥]، بالمدرسة المُجدَّدة بدَرْب السَّهْرية، وكان ذكيًا وَقِحًا، وأخَذ شيئًا من الخلاف، وسَمع معنا الحديثَ على الشيخ أبي المظفّر المبارك بن طاهرِ بن المبارك البغداديِّ الخُزاعيِّ المقرئ[٦]، وخَتَم عليه الكتابَ العزيز...

---

(١) قوله: «في الشعر» ليس في المخطوط.

(٢) في المطبوع من القلائد: «وغرف»، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع من القلائد: «بخلاف»، وهو تحريف.

(٤) قلائد الجمان ٨/ ٨٩.

(٥) قوله: «على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه» ليس في النسخة الخطية.

(٦) قوله: «بن المبارك البغدادي الخزاعي المقرئ» ليس في النسخة الخطية فكأن العبارة من زيادة ابن الشعار للتعريف بالشيخ.

أنشَدني لنفسِه ونَقَلتُه من خطّه وكَتَبها إلى أبي الثناء محمود بن محمد بن الأنجَب:

قُل للذي فاقَ الوَرَى   بالفَضْل والتفضّلِ»

(فذَكَر سبعةَ أبيات، ثم سبعةَ أبياتٍ كَتَب بها إليه جوابًا أبو الثناء محمودُ بن أحمد)، وكان ذَكَر وفاتَه يومَ الأربعاء ثانيَ عَشَرَ شهرِ رجبٍ سنةَ ٦١٣هـ[١]، وهذه الترجمةُ بتمامها في المخطوط كما نَقَل ابنُ الشعّار (١٨ب-١٩أ).

٦ ـ أنّ جميعَ الأشعار المذكورةِ في قلائد الجمان لأبي عبد الله محمد بن أبي الحَسَن بن حَمّاد الإربليِّ المولد والمنشَأ[٢] مأخوذةٌ من تاريخ إربلَ لابن المستوفي (المخطوط، الورقة ٢٥ب-٢٦أ).

٧ ـ ونَقَل جميعَ ترجمة أبي القاسم محمدِ بن محمد بن محمد بن أبي حنيفةَ الفَرَضيِّ عنِ ابنِ المستوفي تصريحًا[٣]، كما جاءت في النسخة الخطية (الورقة ٢٦أ).

٨ ـ وقال في ترجمة أبي البركاتِ هبة الله بن أبي الحَسَن بن بَيْمَكَ النَّصرانيِّ المِصري:

«وقد ذَكَره الوزيرُ الصاحبُ العالِمُ أبو البركات المستوفي، رضي الله عنه، في تاريخِه الذي ألّفه لإربل، وقال: سألتُ أبا البركات بنَ بَيْمَكَ عن مولدِه، فقال: وُلدت في دَمَنْهورِ الوَحْش سنة ثلاثٍ وستينَ وخمسِ مئة».

وقال: «وَرَد إربلَ بعدَ أنِ اعتُقل مدةً طويلة، وكان يلي بعضَ أعمال المَلِك الأشرف موسى بن أبي بكر بن أيوبَ، فنَقِم عليه وأخَذ مالَه، فوَرَد إربلَ والتحق بالمَلِك المعظَّم أبي سَعيد كُوْكُبُوري بن عليّ لمّا كان في بلادِ العَجَم سنةَ إحدى عشْرةَ وستِّ مئة، ووَصَل إلى إربلَ، فتوصَّل إلى أنْ صار له إشرافُ الديوانِ بالقلعة. يَكتُب حَسَنًا. وزَعَم بعض المصريِّين أنّ بيمكَ: امرأةٌ نُسِبوا إليها[٤].

---

(١) قلائد الجمان ١/ ٢١٩-٢٢٠.

(٢) قلائد الجمان ٥/ ٢٥٠-٢٥١.

(٣) قلائد الجمان ٦/ ٣٠٩-٣١٠.

(٤) حققنا الكتاب بمشاركة صديقنا العلّامة الدكتور صلاح جرار ونشرته دار الغرب الإسلامي سنة ٢٠١٣م.

وقد يكون المخطوطُ عَرِيًّا عن النِّسبة، فالواجبُ على المحقِّق بدراسة النصِّ وتميُّزِه للمخطوط ونوعيّةِ الورق والأحبار المستعمَلة: أنْ يسعى للوقوفِ على مؤلِّف النصِّ ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

ومن ذلك أنْ أهدَى إليَّ الصديقُ الأستاذ أبو بكر بَلْقاسم ضَيْف، عندَ رحتلي إلى «الجَلْفة» منَ الجزائر ربيعَ سنةِ ٢٠١٣م، مجموعةً من صُورِ مخطوطاتٍ نفيسة، كان من بينها قطعةٌ من مخطوطٍ مكوَّن من (٧٤) لوحةً يتناولُ شعراءَ أندلسّيينَ ونماذجَ من شعرهم.

وحين قرَأْنا المخطوطَ، وتأمّلنا خطَّه تبيَّن لنا ما يأتي:

أولًا: أنَّ هذه القطعة جزءٌ من كتاب لعليِّ بن موسى بن سَعيد (٦١٠-٦٨٥هـ) أكمَلَ فيه كتابَ «عرائسِ الأدب» الذي لم نقفْ على مَن وَضَع تصميمَه الأوّل على الرُّغم من طُول البحث والفحص.

ثانيًا: أنَّ القطعةَ المذكورةَ بخطِّ ابن سَعيدٍ نفسِه، عرَفْنا ذلك بمقابلةِ خطِّه هنا بما وَصَل إلينا من كتاب «المُغرِب» بخطِّه، مما لا مجالَ للشكِّ فيه.

ثالثًا: أنَّ ابنَ سعيد كَتَب النصَّ سنة ٦٦٢هـ أو بعدَها، وهي السنةُ التي توَلَّى فيها مُحيي الدِّين ابنُ سُراقَة مشيخةَ دار الحديثِ الكاملية في القاهرة وتوفِّي فيها[1]، حيث ذُكِر في ترجمته أنه كان شيخًا لدارِ الحديث الكاملية.

---

(١) أما ما ذكره المقري في نفح الطيب ٢/ ٦٤ ونقله عنه الدكتور شوقي ضيف في تعليقه على المغرب ٢/ ٣٨٨، من أنه تولى مشيخة دار الحديث الكاملية سنة ٦٤٢هـ، فغلطٌ محض، حيث كان عبد العظيم المنذري شيخها إلى حين وفاته سنة ٦٥٦هـ، ثم تولاها بعده الرشيد العطار إلى حين وفاته في ثاني جمادى الأولى سنة ٦٦٢هـ (تاريخ الإسلام ١٥/ ٦٦)، والظاهر أن ابن سراقة تولاها بعده وإلى حين وفاته في العشرين من شعبان من السنة نفسها، أعني سنة ٦٦٢هـ (تاريخ الإسلام ١٥/ ٦١)، فولايته لها لأشهر معدودات.

رابعًا: أنّ ابنَ سعيد كَتَب لنفسِه ترجمةً رائقةً ساقَ فيها جُملةً وافرة من جيّد شعرِه مما لا يوجَدُ في كتابٍ آخر، وهي أوسعُ ترجمةٍ وقَفْنا عليها إذا استثنَيْنا ما نَقَله المَقّريُّ في «نَفْح الطيب»[1]، قال فيها:

«عليُّ بن موسى بن سعيد مُكمِّلُ تصنيفِ «عرائسِ الأدب» وأحدُ كُتّاب سلطانِ إفريقيّةَ يحيى بن عبد الواحد.

كنتُ أوّلَ ما نَظَمْتُ الشِّعرَ جامحًا في ما عليه أكثرُ الشُّعراءِ من إقامةِ الوَزْن والقافية، وكنتُ أعرِضُ ما أنظُمُه على والدي فيقول: إلى الآنَ ما شَعَرتَ، ولكنْ لا تكسّلْ ولا تَيْأسْ، فسيكونُ منك شاعرٌ... إلخ.

وبذلك تحقَّق عنوانُ الكتاب وتحقَّقت نسبتُهُ إلى مؤلِّفِه نتيجةً لدراسةِ نصوصِه ومعرفةِ خطِّ مؤلّفِه[2].

تحقيقُ النُّسخ الفريدة:

ومن المشاكلِ التي تواجهُ محقّقي النصوص الشِّعرية سواءٌ أكانت مجاميعَ أم دواوينَ: عدمُ توفُّر أكثرَ مِن نسخةٍ خطيّةٍ واحدة للنصِّ في بعض الأحيان، ممّا يزيدُ من صعوبةِ ضبطِ النصّ ويؤدِّي إلى مشاكلَ غيرِ قليلة، حيث يصعبُ في

---

(١) كتب ابن سعيد ترجمة لنفسه في «المغرب» استغرقت سبع صفحات ونصفًا ٢/ ١٧٢-١٧٩. وله ترجمة في اختصار القدح المعلى ١، ورايات المبرزين ٦٥، والذيل والتكملة لابن عبد الملك ٣/ ٣٤٧. وترجمه الصفدي في الوافي ٢٢/ ٢٥٣، وابن شاكر في فوات الوفيات ٣/ ١٠٣، وابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار ٨/ ٣٨٢، والزركشي في عقد الجمان ٢٢٨، والأدفوي في البدر المسافر ٣٥، وابن رافع السلامي، كما في منتخب المختار ١٤٥، وابن الخطيب في الإحاطة ٤/ ١٥٢، وابن فرحون في الديباج المذهب ٢٠٨، والسيوطي في بغية الوعاة ٣٥٧ وحسن المحاضرة ١/ ٥٥٥، والمقّري في نفح الطيب ٢/ ٢٦٢ وما بعدها، وسواها.

(٢) يظهر قريبًا بتحقيق بشار عواد معروف وصلاح جرار.

بعض الأحيان ترميمُ النقْص الحاصل في النّص، أو إقامةُ تحريفٍ أو تصحيف يقعُ فيه، ونحوُ ذلك من المشاكل، ذلك أنّ توفُّرَ أكثرَ مِن نسخةٍ يوفّرُ للمحقِّق خِياراتٍ في الترجيح للوصول إلى الصواب، وهو أمرٌ يكادُ أن يكونَ معدومًا في حالة النُّسخة الخطيةِ الفريدة.

ومن هنا، فإنّ تحقيقَ النصِّ على نُسخة فريدة أكثرُ صعوبةً من تحقيق النصِّ على نسختَيْنِ أو أكثرَ، إذْ كلّما تعدَّدتِ النُّسَخُ توفَّرت خِياراتٌ أكثرُ للمحقِّق في الترجِيح والتعليل.

على أنّ تحقيقَ النصوصِ الشِّعريّة على نسخةٍ فريدة، هو مِثلُ غيرِه منَ المجالاتِ الأدبيّةِ والإنسانيّة، يَحتاجُ إلى منهج خاصٍّ يعتمدُ الخُطُواتِ الآتيةَ إنْ لم يكنْ بخطِّ مؤلِّفِه:

١ ـ العنايةُ التامّةُ بمواردِ النصِّ ومقابلتُها بالنصِّ المحقَّق.

٢ ـ تتبُّعُ كلِّ اقتباسٍ من النصِّ ومقابلتُه به، ففيه إصلاحُ خطأٍ قد يقعُ في النصِّ الفريد. من ذلك مثلًا: ما جاء في بيتين لأبي البركات هبةِ الله بن أبي الحَسَن بن بَيْمَك النَّصرانيِّ: وَرَدا في مخطوطة المجلّد الخامس من تاريخ إربل لابن المستوفي[1]، كما يأتي:

دَعْني والسُّرى ومُحالَ عيسى ... لعلّـي مُـدرِكًا مـا في النُّفـوسِ

فلـم يكـنْ بالغًـا أمـرًا نفيـسًا ... فتًـى مـا لـم يُغَـرَّرْ بـالنَّفيسِ

فأصلحنا قولَه: «دَعْني» إلى: «دَعِيني»، و«يَكنْ» إلى: «يَكُ» من قلائدِ الجمان لابن الشعّار، حيث وَرَدا فيه نقلًا من هذا الكتاب[2].

---

(١) تاريخ إربل (قسم الشعراء)، ص١٢١.

(٢) قلائد الجمان ٧/ ١٤٢.

وممّا ورد فيها أيضًا لميّاسٍ الموصلي، قولُه[1] من ضمن قصيدةٍ له:

عنـدي عَقْـدُ ودٍّ لا انفـصامَ لـهُ   وعندَهُ الأقْبحانِ: الغَدْرُ والمَلَـلُ

والصدر من هذا البيت مختلّ أُصلح ممّا وَرَد في قلائد الجمان لابن الشعّار[2]:

عندي [لهُ] عَقْدُ ودٍّ لا انفصامَ لـهُ   وعندَه الأقبحانِ: الغَـدْرُ والمَلَـلُ

٣ ـ الاطّلاعُ التامُّ على مؤلَّفاتِ صاحبِ النصّ الأخرى والإفادةُ منها، لمعرفةِ أسلوبِه، وإمكاناتِه اللُّغويّة والأدبيّة، ممّا قد يساعدُ المحقِّقَ على إصلاح ما يعتقدُ أنه من غلطِ النّسّاخ، وليس من غلطِ المؤلّف.

٤ ـ عَرْضُ النصِّ على كُتب اللّغةِ والنحو، ومراجعةُ كلِّ معلومةٍ إلى الكتُب الخاصّة بها، فتُضبَطُ الأسماءُ على كُتب الرجالِ والتراجم، ولا سيّما كتبُ المشتبه، لأنّها شيءٌ لا يَدخُلُه القياس، ليس هناك شيءٌ قبلَها يدُلُّ عليها، ولا بعدَها يدُلُّ عليها، وتُضبَطُ البُلدانُ على المعجماتِ الخاصة بها، ومثلُها اللغة ونحوها.

٥ ـ الإشارةُ بصريح العبارة إلى المواضع التي لم يستطع المحقِّقُ حلَّها، من نحوِ عَدَم الوقوفِ على ترجمةِ شاعر في غير النصِّ الذي يحقِّقُه، فيَذكُرُ: «لم أقفْ على ترجمةٍ له في غير هذا الكتاب» أو ما هذا معناه، أو شكِّهِ في عبارةٍ أو لفظة، فهذا من صميم عملِ المحقِّق ليُنبِّهَ مَن يأتي بعدَه إلى أهميةِ حلِّ مثلِ هذه الإشكالات.

---

(١) تاريخ إربل، ص٣٣١.

(٢) قلائد الجمان ٦/ ١٢٣.

التحرُّز من إصلاح خطأِ الشاعر أو المؤلف:

على أنّ هذا لا يعني إصلاحَ النصِّ على وَفْقِ قواعدِ اللُّغةِ والنحو والوَزْن، فقد يكونُ هذا من صنيع المؤلّف، أو الناظم، إذِ الإبقاءُ على الخطأ، إنْ تَرجَّح عندَ المحقِّق، أنه من قوْلِ المؤلِّفِ أو الشاعر، هو الصّواب، فالشاعرُ قد يخطئُ في اللّغةِ أو النحو أو الوَزْن، ومثلُه مؤلّفُ أيِّ كتابٍ شعريّ، فإصلاحُ مثل هذه الأخطاء منَ الأمور المستقبَحة[1]، والأصلُ الإبقاءُ عليها، وهكذا كان السلفُ منَ العلماء يفعلون، فقد ذكَر ابنُ المستوفي (ت ٦٣٧هـ) في ترجمة أبي الحسنَ عليِّ بن عثمانَ بن المُجَلّي الواعظِ الجَزَري من تاريخ إربلَ أبياتًا من شعره منها البيتُ الآتي:

ما يريدُ الغرامُ من قلبِ صَبٍّ ضَلَّ يَنهَلُّ دمعُه المسكوبُ

وعَلّق عليه بقوله: «كذا بخطِّه: ضَلّ، بالضاد»، ثم قال بعدَ أن ذَكَر منها سبعةَ أبيات: «وهي طويلة، وإذا كتبتُ عن أحدٍ من أمثالِه شيئًا ولم يكنْ من أهلِه ولا أثقُ به، فإنّما أحكيه على ما سمعتُه أو آتي به على ما وجَدتُه، والعُهدةُ فيه عليه»[2]، وقال في ترجمة حُسَينٍ المعلِّم: «وأشعارُه ملحونةٌ رَدِيئةٌ ساقطة»[3]، وقال في ترجمة يوسفَ الخرّاط الإرْبليِّ: «وأكثرُ شعرِه رديءٌ لا معنى له»[4]، وقال في بعض شِعر الواعظ الجَزَريِّ: «وهذا شعرٌ تَرْكُ تدوينِه أوْلى لولا عُذْري في ذلك»[5]، ومثلُ هذا كثير.

---

(١) ينظر كتابي: «تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين»، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠١٠م.

(٢) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٥) المصدر نفسه، ص١٧٢.

وإذا استثنَيْنا التعليقَ على النصِّ بما يُفيدُ ضبطَه والوصولَ إلى معانيه التي أرادها صاحبُه، من مؤلِّفٍ أو ناظم، فإنّ تعليقَ العالِم بالشعرِ عليه بما ينفعُ المستفيدَ منه هو الذي يميزُ المحقِّقَ الجيِّدَ عن غيرِه، وينبئُ من غيرِ شكٍّ عن قُدُراتِه ومَلكتِه ومعرفتِه بهذا العِلم وما يتّصلُ به.

فمن الأمورِ التي يتعيَّنُ التنبيهُ عليها أنَّ الشعرَ تختلفُ رواياتُه وألفاظُه عند الرُّواةِ أو المؤلِّفين، وأنّ كلَّ روايةٍ تُمثِّلُ نصًّا مستقلًّا، فلا كبيرَ فائدةٍ من ذكرِ الاختلافاتِ الكثيرة بينَ الرِّوايات وإثقال الهوامش بها، فالشِّعرُ يُروى على أنحاءٍ مختلفة: قليلةٍ أو كثيرة، فانظُرْ مثلًا إلى البيتِ المنسوبِ إلى مجنونِ بني عامِر:

تَعَلَّقــتُ ليلــى وهــي ذاتُ ذُؤابــةٍ ... ولم يَبْدُ للأَتْرابِ من ثَـدْيِها حَجْـمُ[1]

وفي رواية[2]:

وعُلِّقْتُهــا غَــرّاءَ ذاتَ ذَوائــبٍ ... ولـم يَبْـدُ للأتـرابِ مـن ثَـدْيِها حجـمُ

وفي ديوانِه[3]، وكتاب الشِّعر والشعراء[4]:

تعَلَّقــتُ ليلــى وهْــي غِــرٌّ صــغيرةٌ ... ولـم يَبـدُ للأَتْـرابِ مـن ثَـدْيِها حجـمُ

وفي تزيِنِ الأسواق في أخبارِ العشّاق[5]:

تعلّقــتُ ليلــى وهْــي ذاتُ تمــائمٍ ... ولـم يَبـدُ للأَتْـرابِ مـن ثَـدْيِها حجـمُ

---

(١) أبو الفرج الأصبهاني: الأغاني ٢/ ١٠ (ط. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠م).

(٢) الأغاني ٢/ ١١.

(٣) ديوان مجنون ليلى، ص١٠٤.

(٤) ابن قتيبة: الشعر والشعراء ٢/ ٥٥٠ (دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ).

(٥) داود الأنطاكي: تزيين الأسواق في أخبار العشاق، ص٤٤ (الشاملة).

ومن ذلك بيتُه المشهورُ:

بِرَبِّكَ هل ضَمَمْتَ إليكَ ليلى   قُبَيْلَ الصُّبْح أو قَبَّـلْتَ فاها[1]

جاء البيتُ في خزانةِ الأدب للبغدادي[2]:

بدِينِكَ هل ضَمَمْتَ إليك ليلى   وهل قَبَّلْتَ قبلَ الصُّبح فاها

ومثلُ هذا كثيرٌ لا يُحصَر، ولكنّ مقابلةَ النصوص بمواردِها منَ الأمورِ الضّرورية، ولا يَعدَمُ المحقِّقُ منَ الإشارة إلى ديوانِ الشاعر إن كان من أصحابِ الدواوين فيحيلُ إليه. ومنَ المُستحسَن عندَ ذكْرِ موردِ القصيدة أو مَن ذَكَرها الإشارةُ إلى أنّها تُروى باختلافٍ لَفْظيٍّ يسيرٍ، أو كثير، إن كانت كذلك، فانظُرْ مثلًا إلى قولِ أحمدَ الأحول: «لمّا قُبض على محمدِ بن عبدِ الملِك ابنِ الزّيات الوزيرِ تَلطَّفتُ في أنْ وصَلْتُ إليه، فرأيتُهُ في حديدٍ ثقيل، فقلتُ: يَعِزُّ عليّ ما أرى، فقال:

سَـلْ ديـارَ الحـيّ مـا غَيّرهـا   وعَفَاهــا ومَحَــا منظرهــا

وهــيَ الــدنيا إذا مــا انقَلَبــتْ   صَــيَّرَت معروفَهــا مُنْكَرَهــا

إنّمــا الــدُّنيا كظــلٍّ زائــلٍ   نحمــدُ اللهَ كــذا قَــدَّرها

وهذه روايةُ الخطيب في تاريخه[3]. ثم وجَدْنا هذه الحكايةَ والأبياتَ عن أحمدَ الأحول نفسِه عندَ ابن خَلِّكانَ في وَفَيات الأعيان باختلاف[4]:

سَـلْ ديـارَ الحـيِّ مَـن غَيّرهـا   وعَفَاهــا ومَحــا مَنْظرَهــا

(١) الأغاني ٢/ ٢٣.

(٢) البغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٢١٠.

(٣) تاريخ مدينة السلام ٣/ ٥٩٥.

(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٠١ (ط. إحسان عباس).

وهــيَ الــدُّنيا إذا مــا **أقْبَلَــتْ** صَــيّرت معروفَهــا منكرَهــا

إنمّــا الـــدُّنيا كظـــلٍّ **مائـــلٍ** نحمــــدُ اللهَ كــــذا قَــــدَّرها

فهاتانِ روايتانِ مختلفتانِ اكتفَيْنا بالقول: ذكَرها ابنُ خلّكان في وَفَيات الأعيان باختلافٍ يسير.

أمّا اختلافُ الرِّويات بين نُسَخ الكتاب الواحد فشيءٌ آخرُ، وهو يحتاجُ إلى مُراجعةِ المواردِ الأخرى للمساعدة في ترجيح روايةٍ على أخرى وتعليلِها.

فمن ذلك: ما قال الشاعرُ داودُ بن سالم مُخاطبًا محمَد بنَ عبدِ العزيز بنُ عمَر بن عبدِ الرّحمن بن عَوْفٍ الزُّهريَّ حينما عُزِل عن قضاء المدنية:

أمينًــا كُنــتَ تَحكُــمُ حيــن كُنتــا تريــدُ اللهَ جُهــدَكَ مــا اســتطعتا

تُــذكّرُنا الأمــينَ أبــاكَ بَــخْ بَــخْ غَــداةَ لــهُ يقــولُ النــاسُ أنتــا

فــإنْ تُعــزَلْ فلــيس بــشرٍّ شُــؤْمٍ أتــاكَ اليــومَ منــهُ مــا أردتــا

وموضعُ الاستشهادِ في البيت الأولِ قولُه: «أمينًا» حيثُ وَرَد في نسخةٍ والمطبوعةِ القديمة من تاريه الخطيب: «وأمسٍ»، فأثبَتْنا ما جاء في نسخةٍ متقَنة من تاريخ الخطيب، ويَعضُدُه ما في أخبارِ القضاةِ لوكيع ١/ ٢١٥ وتاريخ ابن عساكر ١٧/ ١٥٣، وإنْ جاء فيهما بصيغةِ الرَّفع: «أمين» وهو محتَملٌ أيضًا كونَه إمّا خبرَ مبتدأٍ محذوف تقديرُه: أنت، أو منادًى مبنيًّا على الضمّ.

وموضعُ الاستشهاد في الثاني أنه ورَد في إحدى النُّسخ، والمطبوعةِ القديمة من تاريخ الخطيب: «يُذكِّرنا لأمسِ أراك» بدلًا من: «تُذكِّرُنا الأمينَ أباك»، وهو تحريفٌ ظاهرٌ أُصلح من نُسخةٍ متقَنة، ويَعضُدُه ما جاء في المصدرَيْنِ المذكورَيْنِ آنفًا.

وأمّا موضعُ الاستشهادِ في البيتِ الثالث فأنّه ورَد في إحدى النُّسخ، والمطبوعة القديمة من تاريخ الخطيب: «بسُوءِ شُؤْم» بدلًا من: «بِشرِّ شُؤْم»، فأُصلح من نسخةٍ أخرى، وهُو الموافقُ لِما جاء في أخبارِ القضاة لوكيع.

أما المبالغة في تخريج القصائد والأبيات على الاستقصاء فهو أمر نفعه قليل وضرره تضخيم الحواشي بما لا طائل تحته.

ضبط النصّ:

ولا بد لمُحقِّقِ النصِّ الشِّعري، بل مُحقِّق كلِّ نصٍّ أدبي، من ضبطِ النصِّ بالحركاتِ التي تدفع اللَّبْس وتوضِّح المعنى، فانظر مثلًا إلى قولِ أبي تمّام وهو يمدَحُ ابنَ أبي دُؤاد القاضي المعتزلي المشهور:

لقد أمْست مساوئَ كُلِّ دهرٍ محاسنُ أحمدَ بن أبي دُؤاد[1]

كيف أساء ناشر تاريخ بغداد سنة ١٩٣٠م حينما فتح نون محاسن، فأخطأ المعنى المراد.

التعليلُ عند الترجيح:

ولا بدّ لمحقِّقِ النصِّ الشّعريِّ من ضرورةِ التعليل عند الترجيح بينَ الروايات، فقد كَتَب بعضُ أهلِ الأدب إلى أبي بكرٍ بن داودَ الفقيه الأصبهاني[2]:

يا ابنَ داودَ يا فقيهَ العراقِ أفْتِنا في قواتلِ الأحداقِ

هل عليها القِصَاصُ في القتلِ يومًا أم حلالٌ لها دمُ العُشّاقِ

ولفظةُ «حلالٌ» جاءت في بعضِ نُسخَ تاريخ الخطيب: «حرامٌ»، ففَضّلْنا عليها ما أثبتناه، وعلَّلنا ذلك بأنه هو الأليَقُ والأَوْفَق، وهُو الذي عندَ ابن خلّكانَ في وفيات الأعيانِ[3] والصَّفَديِّ في الوافي بالوَفَيات[4] فيما نَقَلاهُ عن الخطيب.

---

(١) ديوانه ٧٩، وتاريخ مدينة السلام للخطيب ٥/ ٢٣٨ (بتحقيقنا).

(٢) تاريخ الخطيب ٣/ ١٦٠.

(٣) وفيات الأعيان ٤/ ٢٦١.

(٤) الوافي بالوفيات ٣/ ٦٠.

ومن ذلك ما جاء في تاريخ الخطيب(1): «بَلَغني عن أبي الفتح عُبيد الله بن أحمدَ النّحويِّ، أنشَدَنا أبو العبّاس اليشكُريُّ في مجلسِ أبي عُمَر محمدِ بن عبد الواحد اللُّغويِّ يمدَحُه:

هو الشُّختُ جسمًا والفضائلُ جمّةٌ فأعجِبْ بمهزولٍ سَمينٍ فضائلُهْ

وموضعُ الاستشهاد في قولِه: «مجلس»، حيث وَرَد في إحدى نُسَخ تاريخ الخطيب: «محاسن»، فقُلنا: «محرَّفةٌ، وما هنا من ل٢، وهُو الموافقُ لِما نَقَله ياقوتٌ في معجم الأدباء»(2).

والموضعُ الثاني في قولِه: «الشُّخْت»، حيث وَرَد في نُسخة وفي المطبوعة القديمة: «السُّحْب» فذكَرْنا أنه تصحيفٌ لا معنى له، وعلَّلْنا ذلك بتفسيرِ الشُّخْت الموافقِ للمعنى، وهُو: الضامرُ من غير هُزَال.

لجوءُ الشاعر إلى الضرورة في غيرِ ما حاجةٍ:

وممّا ينبغي للمحقّق: التنبُّهُ إلى استعمالِ الشاعرِ للضرورة ممّا كان يُمكنُه أن يستعيضَ عنها بغيرِها، من نحوِ قولِ حُسَينٍ المعلّم:

وما هَبّ الصَّباءُ بأرض نجْدٍ عَشِيّاتٍ وما سَجَعَ الحمَامُ

فمدّ المقصورَ ضرورةً، وهي قبيحةٌ، ولو قال: «وما هبّ النّسيمُ» لخَلَص من الضّرورة(3).

نسبةُ الشعرِ غيرِ المنسوب:

ومن ذلك: ضرورةُ نسبةِ الشِّعر غيرِ المنسوبِ ما استطاع المحقِّقُ إلى ذلك سبيلًا، فإنْ كان يُنسَبُ إلى غيرِ واحدٍ بيَّنَه وأشار إلى مُوْردِه.

---

(1) تاريخ الخطيب ٣/ ٦٢٣.

(2) معجم الأدباء ٦/ ٢٥٥٩.

(3) ابن المستوفي، تاريخ إربل، ص٧٣.

فأمّا المجهولُ المستعصي على النِّسبة فيُشارُ إليه عسى أن يكونَ تنبيهًا لمن يَعثُرُ عليه في قابلِ الأيام.

شرحُ الغريب:

ولمّا كان بعضُ الشُّعراء يُكثِرُ منَ استعمالِ الغريب، صار منَ المُتعيِّنِ على محقِّق النصِّ الشعريِّ توضيحُه للمستفيد؛ فمن ذلك مثلًا: القصيدةُ التي مَدَح بها أبو الحَسن عليُّ بن عيسى السُّكّريُّ أبا بكرٍ القاضيَ المعروفَ بالباقِلّاني التي مطلَعُها:

يا عُتْبُ هل لتعتُّبي من مُعْتبِ   أم هْل لديكِ لراغبٍ من مُرغِبِ

ومنها:

لكنّني طَوْعٌ لكلِّ خَريدةٍ   رُودُ الشبابِ وكلِّ خَوْدٍ خَرْعَبِ

فلا بدَّ مِنَ التعليقِ المُبيِّن أنّ الخريدةَ هي البِكرُ العَذْراء، والرُّودُ: هُو المُهَلُّ، والخَوْدُ: الحَسَنةُ الخَلْق، والخَرْعبُ: الشابّةُ الحَسَنة الخَلْق أو البيضاءُ الليّنةُ الجَسِيمةُ اللَّحِيمةُ الدقيقةُ العَظْم[1].

ومن أكثرِ مَن عُني بشرحِ غريبِ الكَلِم في الشّعر: محقِّقو كتابِ الأغاني لأبي الفَرج الأصبَهاني بدارِ الكتُبِ المصريّة والهيئةِ المصريّة العامة للتأليفِ والنَّشْر، إذ يَعجَبُ الباحثُ من طُول نَفَسِهم وصَبْرِهم على مثِل هذا العمل المُرهق المستغرِق الأوقاتَ[2]، وهُو أمرٌ ظاهرٌ لكلّ مُنصِف، مما يتعيّنُ أن يُحتَذَى.

---

(١) تاريخ الخطيب ٣/ ٣٦٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: وصف الناقة في الأغاني ٢/ ٢٢٤.

ترميمُ النصّ:

وإذا استطاعَ المحقّقُ ترميمَ النصّ فلهُ ذلك، على أنْ يَضَعَه بينَ حاصرتيْنِ ليُعلمَ أنّ ذلك منَ استرجامِه، لا سيمّا في النُّسَخ الفريدة.

مثالُ ذلك: ما جاء في بيتٍ من قصيدةٍ لأبي بكرٍ المَرَنْدي:

واصْغِ إلى قولِ امرئٍ جَرَّبَها   واصبرْ لها [صبرًا] فما أتْعَبَها

فما بينَ الحاصرَتَيْنِ كان فراغًا في الأصل(١).

ومنهُ من شعرِ عبد الله بن محمدٍ البغدادي:

أيا [مولايَ] خادمُكَ الأَرِيبُ   مريضُ القلبِ مشتاقٌ كئيبُ

فلا وصَلَتْ إليكَ ولا أصابَتْ   أيا [مولايَ] ساحتَكَ الخطوبُ

وكان ما بينَ الحاصرتَيْنِ في البيتَيْنِ المذكورَيْنِ فراغًا في الأصل استَرْجَمْنا اللفظَ المذكورَ ليستقيمَ المعنى والوزن(٢).

على أنّ المحقّقَ لو تَرَكَ البياضَ في موضعِ الكلمة وأشارَ إليه ونَبَّه عليه فهُو عملٌ محمودٌ أيضًا، بل هُو الأصلُ في ذلك.

عُيوبُ الشعر:

ويتعيّنُ على محقِّقِ النصِّ الشعريِّ: التنبيهُ على ما قد يقعُ في النصّ من خَلَلٍ في الوزنِ أو مِن عيوبٍ، كالإقواءِ والزِّحافِ وغيرِهما، من نحوِ قولِ حُسَين المعلِّم:

فقلتُ: أليسَ صَفِيُّ الدّين حيٌّ   أجـلٌّ ماجـدٌ صـدرٌ إمـامُ

---

(١) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص٦٥.

(٢) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص١٥٦.

فهذا تضّمن زِحافًا، فلو قال: «فقلتُ: أمَا صفيُّ الدِّينِ حيٌّ» سَلِم منه[1].

وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ في البحوثِ التي تناولت عيوبَ الشعر لا مجالَ لعرضِها.

الانتحال:

ومن أخطرِ الموضوعاتِ التي يواجُهها محقِّقُ النصِّ الشعريِّ هي قضيّةُ الانتحالِ بمَفاصِله المتعدِّدة؛ انتحالِ المؤلَّفات، كما بيَّنّا في أولِ هذا البحث، وانتحالِ القصائدِ والأبيات، وانتحالِ المباني والمعاني.

وقد عُني مصنِّفو كتُب الشعرِ والشّعراء بهذه المسألةِ منذُ مدّةٍ مُبكِّرة، فتناولَ محمدُ بن سلّام الجُمَحيُّ في كتابِه «طبقاتِ فحولِ الشعراء» مسألةَ الانتحالِ في الشّعرِ القديم، وظلّ الانتحالُ موجودًا في الشعرِ والشعراءِ الذين نَجَموا بعدَه، ومِن ثَمّ ستظلُّ الحاجةُ ماسّةً إلى المحقِّقِ الناقد العارِف بمضمونِ الشِّعرِ ومدى الجِدَةِ فيه، وتنبيهِ القارئ إلى ما فيه منَ انتحالٍ للمباني أو الألفاظِ أو المعاني، وهُو مِن أعقدِ الأمورِ التي يَبرَعُ فيها محقِّقُ النصِّ الشعريِّ عن غيره، فتأتي هنا أهميةُ الاختصاصِ ومعارفُ المحقّق بالموضوع الذي يحقّقُه.

ومنه: نَحْل بعضِ الشعرِ إلى شعراءَ مشهورينَ، فمن ذلك مثلًا لا حصرًا: قولُ أبي الفرج الأصبهانيِّ (ت ٣٥٦هـ) عندَ كلامِه على مجنونِ بني عامرٍ من كتابِ الأغاني: «وأنا أذكُرُ ممّا وَقَع إليّ من أخبارِه جملًا مُستحسَنةً متبـرّئًا من العُهدة فيها، فإنّ أكثَر أشعارِه المذكورة في أخبارِه ينسُبُها بعضُ الرُّواةِ إلى غيرِه، وينسُبُها من حُكِيَتْ عنه إليه»[2].

ومن ذلك أيضًا: انتحالُ الأبياتِ بألفاظِها، فقد ساق ابنُ المستوفي في «تاريخ إربَل» لأبي العبّاس أحمد بن المبارك الضّرير مما أنشَده لنفسِه:

---

(١) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص٧٢-٧٣.

(٢) الأغاني ٢/ ١٠.

بـكَ أضـحَى جِيـدُ الزّمـانِ مُحلّـى بعــدَ أنْ كــان مــن حُــلاه مُخلَّــى

لا يجاريـــكَ في نِجـــارِك خَلْــقٌ أنــت أعلــى قَــدْرًا وأغلــى محَــلّا

عِشتَ تُحيي ما قد أُميت منَ الفضـ ـــل وتَنْفــي فقــرًا وتطــرُدُ مَحْــلا

ثم قال ابنُ المستوفي: «هذه الأبياتُ الثلاثةُ أنشَدَنِيها عليُّ بن عَدْلانَ الموصليُّ[1] في شهرِ ربيعٍ الآخِر سنةَ أربعَ عشْرةَ وستِّ مئة للشيخ الإمام أبي البقاءِ عبد الله بن الحُسين العُكْبَريِّ[2] النّحويِّ الضرير، ولا شكَّ أنّ أحمدَ بنَ المباركِ هذا انتَحلَها قلّةَ حياءٍ منه»[3].

ومن ذلك: الانتحالُ بتغييرٍ يسير، ذَكَر أبو الفرج الأصبهانيُّ في ترجمةِ الشاعرِ ابنَ ميّادةَ (الرّمّاحِ بن أبردَ بن ثَوْبانَ) ثلاثة أبياتٍ له، هي:

أجارتَنـا إنّ الخطـوبَ تنـوبُ علينـا وبعـضَ الآمنـين تـصيبُ

أجارتنـا لـستُ الغـداةَ ببـارحٍ ولكن مقيمٌ ما أقام عسيبُ[4]

فإنْ تسأليني: هل صَبَرْتَ فإنني صبورٌ على رَيْب الزّمانِ صَليبُ

ثم عَقَّب على ذلك بقولِه: «هذه الأبياتُ الثلاثةُ أغارَ عليها ابنُ مَيّادةَ فأخَذَها بأعيانِها، أمّا البيتانِ الأوّلانِ فهما لامرئ القيس، قالهما لمّا احتُضر بأنْقِرة في بيتٍ واحد، وهو:

أجارتَنـا إنّ الخطـوبَ تنـوبُ وإني مقـيمٌ مـا أقـام عَـسِيبُ

---

(١) توفي بالقاهرة سنة ٦٦٦هـ، وترجمته مشهورة استوعبناها في تعليقنا على ترجمته من صلة التكملة لوفيات النقلة لعز الدين الحسيني ٢/ ٥٦٤ (ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م).

(٢) توفي سنة ٦١٦هـ، وترجمته في تكملة المنذري ٢/ الترجمة ١٦٦٢ (بتحقيقنا).

(٣) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٤) عسيب: اسم جبل بعالية نجد.

والبيتُ الثالثُ لشاعرٍ من شعراءِ الجاهلية تَمثَّل به أميرُ المؤمنينَ عليُّ بنُ أبي طالب عليه السلامُ في رسالةٍ كَتَب بها إلى أخيه عَقيل بن أبي طالب، فنَقَله ابنُ مَيّادة نقلًا»[1].

وقد عَقَد أبو عليّ الحاتميُّ (محمدُ بن الحَسَن بن المظفَّر ت ٣٨٨هـ) فصلًا في كتابه «حِليةِ المُحاضرة» عن السّرِقاتِ والمحاذّات قال فيه: «هذا فصلٌ أودَعْتُه فِقَرًا من أنواع الانتحالِ والاختزال والاقتضاب والاستعارة، والإحسان في السَّرِق والإساءة والنّظرِ والإشارة، والنّقل والعكس، والتركيبِ والاهتدام، والسابقِ واللاحق، والمبتدَع والمتَّبَع، وغيرِ ذلك...»[2].

وكما رُوي عن سيّدنا عليّ بن أبي طالب أنه كان يُحلِّفُ على رواية الحديث[3]، فإنّ أبا البركاتِ ابنَ المستوفي كان يُحلِّفُ من يَذكُرُ أنّ الشِّعرَ له، قال في ترجمة يعقوبَ بن سُنْقُر: «فأنشَدني بالموصل في سنة ستٍّ وتسعينَ وخمس مئةٍ لنفسِه، وحلّفتُه بالله إنّها له فحَلَف على ذلك»[4].

أمّا انتحالُ المعاني فهو من أخطرِ القضايا التي قد تَخْفى على من لا دُرْبةَ له ولا سَعةَ اطّلاع.

وقد تنبه النقّادُ في وقت مبكر جدًّا إلى سرقة المعاني، فأفاضوا في الكلام عليها، لا سيّما في الشعر، بل ربّما تتَبَّعوا سرقةَ معنى بيت واحد من الشِّعر، ولعلّ المثلَ الآتيَ يوضِّحُ هذا الأمرَ بجلاء معَ كثرة الأمثلة الطافحة في كتُب الأدب،

---

(١) الأغاني ٢/ ٢٨١-٢٨٢.

(٢) حلية المحاضرة، ص٨٩ (الشاملة).

(٣) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص٤٩ (مصر، ١٣٢٦هـ)، وصحيح مسلم بشرح النووي ٣/ ١١٨-١١٩.

(٤) ابن المستوفي، تاريخ إربل، ص٦٢.

فقد رَوى الخطيبُ البغداديّ في ترجمة الشاعر سَلْم الخاسِر أنَّ بشارَ بنَ بُرد غَضِب على سَلْم الخاسِر، وكان من تلامذتِه ورُواتِه، فاستَشْفَع عليه بجماعة من إخوانه، فأتَوْه فقالوا: جئناكَ في حاجة، فقال: يعني: كلُّ حاجة لكم مَقْضيّة إلا سَلْمًا. قالوا: ما جئناكَ إلّا في سَلْم، ولا بدّ من أن ترضَى عنه، قال: فأين هو؟ قالوا: ها هو ذا، فقام سَلْم فقبَّل رأسَه ويدَيْه، وقال: يا أبا معاذ، خِرِّيجُكَ وأديبُكَ، فقال بشار: فمن الذي يقول:

مَن راقبَ الناسَ لم يظفَرْ بحاجتِهِ ... وفازَ بالطيِّباتِ الفاتكُ اللَّهِجُ

قال: أنت يا أبا معاذ، جعَلَني اللهُ فداك، قال: فمن الذي يقول:

مَن راقبَ الناسَ ماتَ همًّا ... وفازَ باللَّذةِ الجَسورُ

قال: خِرِّيجُكَ يقول ذلك، قال: فتأخُذُ معانيَّ التي قد عَنِيتُ بها، وتَعِبت فيها وفي استنباطِها فتكسُوها ألفاظًا أخفَّ من ألفاظي حتى يُروى ما تقول ويذهبُ شعري؟ لا أرضى عنك أبدًا، فما زال يتضرّعُ إليه ويشفعُ له القومُ حتى رضي عنه[1].

وذكر ابنُ بسّام في «الذّخيرة»[2] أنّ بيتَ أبي عُمر أحمدَ بن محمد بن درّاج القَسْطلي[3]:

ومن شِيمةِ الماءِ القُراح وإنْ ... إذا اضْطَرَمَتْ من تحتِه النارُ أن يَغلي

هو نفسه قول أبي عيينة بن محمد بن أبي عيينة[4]:

ولا بدّ للماء في مِرْجَلٍ ... على النار موقَدةً أن يَفُورا[5]

---

(١) الخطيب: تاريخ مدينة السلام ١٠/ ٢٠٠-٢٠١ بتحقيقنا.

(٢) الذخيرة ١/ ٧٢ (تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، بيروت، ٢٠٠٠م).

(٣) ديوانه، ص٤٨.

(٤) ترجمته في طبقات ابن المعتز، ص٢٨٨، والأغاني ١٩/ ٢٠.

(٥) البيت في الكامل للمبرّد ٢/ ٣٢. وانظر: أمثلة أخرى في الذخيرة ١/ ٧٢، ٧٣، ٨٠.

ومن ذلك قولُ الشاعر محمدِ بن أبي الحَسَن بن مُنازِل الإربليّ:

لمّا انثَنى سكرانَ يخفِضُ صوتَهُ ... ويدايَ منه تحُلُّ عَقْد التِّكّةِ

نَبّهتُه سَحَرًا وقلتُ له: اصطبِحْ ... فلقد ظفِرتُ بمُنْيَتي يا مُنيتي

وهذان البيتانِ مسروقةٌ معانيهما من قولِ ابن المعتزّ.

فوَكَزْتُه سَحَرًا وقلتُ له: انتبِهْ ... يا فرحةَ الجُلساءِ والنُّدَماءِ

فأجابني والسكرُ يخفضُ صوتَهُ ... بتلجلُجٍ كتلجلُج الفَأْفاءِ[1]

ولا يَخفَى على الباحثينَ أنّ هذا الموضوعَ قد وُضِعتْ فيه الكُتُب والأبحاثُ الكثيرة، قديمًا وحديثًا، وإنّما المقصدُ من إيراد هذه المسألة التنبيهُ على أنّ المحقِّقَ البارعَ يمكنُ أن يُفيدَ المستفيدَ من النصِّ الشعريِّ ببيانِه أوجُهَ انتحالِ المباني أو المعاني، فهُو الذي خَبِر النصَّ ووَقَف على إشاراتِه وإثاراتِه، والله الموفِّق للصواب إليه المرجعُ والمآب.

---

(١) ينظر: ابن المستوفي، تاريخ إربل، ص٨٣. وبيتا ابن المعتز باختلاف لفظي يسير في أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم، ص٢٨٢ (الشاملة).

تكشيف النص
الآليات والنوع

أولًا: معنى تكشيف النص:

التكشيف (الفهارس) هو كشف لمحتويات النص، وعرض لأبرز محتوياته في ترتيب ييسر الإفادة منه.

ثانيًا: أهمية تكشيف النص:

وتعد عملية التكشيف وإعداد الكشافات من العمليات الفنية الأساسية الملحقة بتحقيق النصوص، إذ أصبحت من مستلزمات هذا العلم في معالجة المعلومات الواردة في النص لعدة أغراض من أبرزها:

١ ـ التنظيم والحفظ والاسترجاع خدمة للباحثين والدارسين المستفيدين من النص المحقق بحيث يتيسر الوصول إلى المعلومات والبيانات المطلوبة بأسرع وقت وأقل جهد ممكن.

٢ ـ إنها وسيلة من وسائل ضبط النص، وآية ذلك أن اسم الشخص المكرر، أو الموضع، أو أية معلومة أخرى مندرجة في الكشافات المجمهرة، سوف تكشف بسهولة ويسر عن وقوع أي اختلاف في المادة المكشفة، سواء أكان ذلك في اختلاف اللفظ من اسم شخص أو موضع أو نحو ذلك أم من طريقة ضبطه. وقد جربنا في الكتب الكبيرة من ذوات المجلدات المتعددة كيف أن الكشافات قد اكتشفت الخلف الواقع في النصوص المتشابهة ولا سيما عند تباعدها.

ثالثًا: آليات تكشيف النص وقواعده:

يتعين على المحقق عند بدء عمل الكشافات أن يحدد أنواع الكشافات التي يراها ضرورية ومفيدة لتكشيف النص وتوضيحه ومدى إفادة الباحثين والدارسين منها.

ومما لا شك فيه أن كل نص من النصوص يحتاج إلى كشافات تتسق وطبيعة موضوعه ونوعية المستفيدين منه، فلا يمكن وضع أنواع ثابتة من الكشافات لجميع النصوص، نظرًا لاختلاف مضامينها وطبيعة المادة المحتواة، ونوعية المستفيدين منها.

وقد وجدت من تجربتي الخاصة أن أفضل طريقة لعمل أي كشاف هو استعمال الجزازات، حيث يدون المحقق ما يريد فهرسته على جزازة مستقلة يذكر فيها المجلد والصفحة أو الرقم حسب ما هو مستعمل في النص.

ومن المحققين من يجمهر أنواع الكشافات في كشاف واحد محتوٍ على جميع ما يراد تكشيفه، وهي طريقة استعملها بعض المستشرقين والعرب المتأثرين بهم، وهي أيسر في العمل لكنها أقل فائدة.

أما أكثر صانعي الكشافات فيجعلون كل كشاف على حدة، فكشاف للموضوعات، وآخر لأطراف الحديث، وثالث للأعلام، ورابع للمواضع والبلدان... الخ من الأنواع التي سنأتي على ذكرها وهي الطريقة الأدق والأكثر فائدة.

والسؤال: هل يقوم صانع الكشافات بتدوينها على الجزازات مرة واحدة أم يعمل كل كشاف على حدة؟

إن تجربتي في عمل الكشافات تبين أن الكشافات إن كانت قليلة العدد، فلا بأس أن يقوم صانع الكشافات بتدوين كل نوع في جزازة مستقلة، ثم يضع جزازات كل كشاف على حدة. على أن أكثر النصوص الكبيرة ذوات الموضوعات المتنوعة تحتاج إلى كشافات متعددة ربما تبلغ العشرة أو تزيد، فأرى من المستحسن عمل كل كشافين أو ثلاثة مرة واحدة، دفعًا للوهم والإرباك بين كشاف وآخر، فضلًا عن أن صانع الكشافات سوف يكون أكثر تركيزًا وهو يسلك هذه الطريقة إذ ينصب انتباهه على نوعين أو ثلاثة أنواع من الكشافات. وفي هذه الطريقة فائدة

أخرى ذلك أن المحقق أو صانع الكشافات سيقرأ النص أكثر من مرة، وبذلك يكثر صواب النص، ويقل غلطه، جراء إعادة القراءة أكثر من مرة.

والمتعارف عليه أن يرتب كل كشاف على حروف المعجم المشرقية، ويراعى في ذلك الحرف الأول والثاني والثالث وهلم جرًا إلى أن يحصل الاختلاف بين مادة وأخرى. كما أن من المتعارف أيضًا إهمال «أل» التعريف ويرتب على ما بعدها، ومنهم من يهمل «ابن» و«أبو» و«بنت» عند مجيئها في أول الأسماء مثل «ابن الدبيثي» و«ابن النجار» و«ابن المديني»، فيضع الأول في حرف الدال، ويضع الثاني في حرف النون، والثالث في حرف الميم وهلم جرًا، ومنهم من يجمع الأبناء «ابن» والآباء «أبو» في حرف الألف حسب ترتيبها من الترتيب المعجمي.

أما الشعر فيرتب على حروف المعجم استنادًا إلى قوافيه، ومنهم من يراعي تقديم المرفوع، ثم المنصوب، فالمجرور للحرف الواحد، ومنهم من يلتزم ترتيب الحرف الواحد حسب البحور الشعرية، ومنهم من يذكر البيت الأول من القصيدة، ومنهم من يلتزم بذكر اللفظة الأخيرة من البيت الأول من القصيدة، وهو الأولى، ويستحسن ذكر جدول بما يأتي:

القافية	البحر	الشاعر	المجلد والصفحة

وأما ترتيب الآيات القرآنية فيمكن ترتيبها على أنحاء شتى منها:

١ ـ ترتيبها على حروف المعجم استنادًا إلى أول حرف فيها.

٢ ـ ترتيبها حسب ورودها في المصحف.

٣ ـ ترتيبها على وفق المادة التي استشهد بها إن كان النص من هذا النوع.

٤ ـ ترتيبها استنادًا إلى ورودها في النص.

وفي كل الأحوال فإن صانع الكشاف ملزم بتبيان الطريقة التي انتهجها في ترتيب الكشافات، إما في أول كل كشاف، أو في مقدمة وجيزة تسبق جميع الكشافات، وهو المستحسن.

على أن بعض صانعي الكشافات يذكرون اسم العلم أو الموضع أو الكتاب بصيغ مختلفة كما ورد في النص، فيتعدد العلم أو الموضع أو اسم الكتاب مثلًا في الكشاف بصيغه المختلفة، وهو عمل غير علمي، بل ينفي قيمه الكشافات أو يقلل من فائدتها للمستفيد، فعلى صانع الكشافات أن يكون عالمًا بما يصنع، فهي ليست عملية آلية كما يظن البعض، فيعهد بها إلى قليلي المعرفة فيقع منهم المحذور الذي يتعين تجنبه.

وهذا الأمر فيما أرى من أخطر الأمور التي تفسد قيمة الكشافات حين يعهد بها إلى غير عارفين، ففي كشاف الأعلام مثلًا قد يرد العَلَم بكنيته تارة، وقد يأتي باسمه الأول فقط، وقد يأتي بنسبته حسبُ، وقد يأتي تامًا، وقد يذكر الاسم ويُذكر الأب بكنيته، وقد يُنْسب إلى جده... الخ مما يطول ذكره، بل إن بعض المؤلفين يولع بتدليس الشيوخ والموارد فيذكرهم بأشكال متنوعة، فإن لم يستطع صانع الكشاف أن يعلم أن هذه الصيغ مثلًا كلها لعلم واحد يتعين ذكره في مكان واحد، لم يصنع شيئًا وفسد عمله حين جعل العلم علمين أو أكثر، وهو أمر ضرره وبيل بكل حال.

فمن ذلك مثلًا لا حصرًا أن الخطيب البغدادي كان يذكر شيوخه بصيغ مختلفة ربما تخفى على كثير من العارفين بفن التَّراجم. وقد عَدَّ بعضُهم هذا منه تدليسًا، قال رفيقه وتلميذه الأمير ابن ماكولا: «وشيخُنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن منصور العَتيقي... وكان الخطيب رُبما دَلَّسه وروى عنه وهو في الحياة يقول: أخبرني أحمد بن أبي جعفر القَطِيعي لسُكناه في قَطيعة أمِّ عيسى»[1]، ونقل كلامَه هذا السَّمْعاني في «القَطِيعي» من الأنساب.

وقد أشار الخطيبُ في كتابه «الكفاية» إلى هذا النوع من التَّدليس، فقال: «أن يروي المحدِّثُ عن شيخ سمعَ منه حديثًا فغيَّر اسمَه أو كنيتَه أو نسبَه أو

(١) الإكمال ٧/ ١٥٠ وانظر: تاريخ الخطيب ٢/ ٤٠ و٤٦ و٦٢... إلخ. وسماه في موضع آخر: أحمد بن محمد المجهز ٢/ ٤٠٩.

حالَه المشهور من أمرِه لئلا يُعرَف، والعلّةُ في فِعْله ذلك كَون شيخه غير ثقة في اعتقاده أوفي أمانته، أو يكون متأخر الوفاة قد شارك الراوي عنه جماعةٌ دونه في السّماع منه، أو يكون أصغر من الراوي عنه سنًّا، أو تكون أحاديثه التي عنده عنه كثيرة فلا يحب تكرار الرِّواية فيُغيِّر حالَه لبعض هذه الأمور»[١]، ثم قال: «وفي الـجُملة فإنَّ كلَّ من روى عن شيخ شيئًا سمعه منه وعدلَ عن تعريفه بما اشتُهرَ من أمرِه، فخفي ذلك عن سامعه، لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث للسامع، لكون الذي حدَّث عنه في حاله ثابت الـجَهالة معدومُ العَدالة، ومَن كان هذا صِفَته فحديثُه ساقطٌ والعملُ به غير لازم»[٢].

على أنَّ العُلماء نقلوا عن الخطيب خلافَ ذلك في مثل هذا التَّدليس، فقال ابنُ الصَّلاح: «وتَسمَّحَ بذلك جماعةٌ من الرواة الـمُصنِّفين، منهم الخطيب أبو بكر، فقد كان لَـهِجًا به في تصانيفه»[٣].

وهذا الذي أشارَ إليه ابنُ الصَّلاح صحيحٌ في صَنيع الخطيب، على أنه أكثر ما يُدلِّس عن متأخري الوفاة، أو عمَّن أكثرَ عنهم، فلا يحب تكرار الرواية بصيغة الاسم نفسها. وهو صنيعٌ فيه كثير من المخاطر، فقد أتعَبَنا عند قيامنا بعَمل فِهْرس لشيوخ الخطيب، ولربما فاتنا الشيء لشدة التَّدليس، فقد يذكرُ شيخَه باسمه أو بكُنيته، أو بابن فلان ينسبه إلى أبيه أو جده، أو يُغيِّر نسبتَه من حين إلى حين حينما تكون له نسبًا متعدِّدة ونحو ذلك مما ستوضحه الأمثلة الآتية.

فقد ترجم لشيخه الحسن بن غالب بن عليّ، أبي علي المقرئ المعروف بابن المبارك (٣٦٦-٤٥٨هـ)، وهو أحد الكذّابين[٤]، وسمّاه في رواية رواها

---

(١) الكفاية ص٥٢٠-٥٢١.

(٢) الكفاية ص٥٢٧.

(٣) المقدمة ص١٧٢.

(٤) تاريخه ٨/ ٤٠٨-٤٠٩.

عنه: «الحسن بن غالب الـحَرْبي»[1]، نَسبَه حربيًا مع أنه لم يذكر شيئًا من ذلك في ترجمته.

وترجم لشيخه عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل بن شكر بن بَكْران أبي القاسم الخيّاط من أهل باب الأزج (٣٥٦-٤٤٤هـ) [2]، فسمّاه في روايات له: «عبد العزيز بن علي الطحان»[3]، ولم يذكر هذه النسبة في ترجمته، ولعله كان طحانًا، فأهل باب الأزج معروفون بهذه المهنة، كما يُستدَلُّ من مادة «الأزجي» في أنساب السَّمعاني، لكن أحدًا ممن ترجم لهذا الرجل لم ينسبه طحانًا!

أما شيخُه أبو القاسم عُبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهري الصَّيرفي (٣٥٥-٤٣٥هـ)[4] فقد أكثر عنه جدًا، فذكره بصيغ مختلفة، فتارة يذكره بنسبته الأزهري[5]، وتارة بكنيته ونسبته الأزهري[6]، وأخرى يقول فيه: عبيد الله بن أحمد الصَّيرفي[7]، وتارة رابعة يسميه: عبيد الله بن أبي الفَتح[8].

وترجم لشيخه المشهور أبي الـحُسين محمد بن الـحُسين بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن يوسف بن سالم الأزرق القطّان الـمَتُّوثي الأصل (٣٣٥-٤١٥هـ) وهو ممن أكثر عنهم جدًا[9]، فكان يُقلِّبه على أوجه متعددة عند

(١) تاريخه ٤/ ٦٨٣.
(٢) تاريخه ١٢/ ٢٤٤.
(٣) تاريخه ٣/ ٤٤٩ و١٠/ ١٥٢.
(٤) تاريخه ١٢/ ١٢٠-١٢١.
(٥) تاريخه ٢/ ١٤ و١٦ و٢٧... إلخ.
(٦) تاريخه ٢/ ٩ و١١ و٢٤... إلخ.
(٧) تاريخه ٣/ ٢٧.
(٨) تاريخه ٢/ ١٠٢ و٣/ ٢٢ و٣١.
(٩) تاريخه ٣/ ٤٤-٤٥.

الرواية عنه، منها: «محمد بن الـحُسين بن الفَضْل القطّان»[1]، و«أبو الـحُسين بن الفَضْل القطّان»[2]، و«ابن الفَضْل القطّان»[3]، و«ابن الفَضْل»[4]، و«محمد بن الـحُسين بن محمد الـمَتُّوثي»[5]، و«محمد بن الـحُسين الأزرق»[6]، أو «محمد بن الـحُسين بن محمد الأزرق»[7]، و«محمد بن أبي القاسم الأزرق»[8].

أما صديقُه وشيخُه محمد بن علي بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الصُّوري المتوفى سنة ٤٤١هـ[9]، فعلى الرُّغم من أنه ذكره بنسبته المعروفة «الصُّوري»[10]، أو بكنيته ونسبته «أبو عبد الله الصُّوري»[11]، فإنه ذكره عند الرواية عنه في مواضع كثيرة باسم: «محمد بن أبي الـحَسَن»[12]، و«محمد بن أبي الحسن السَّاحِلي»[13]، و«محمد بن عليّ الصِّلْحي»[14]!

وترجم الخطيب لشيخه الذي أكثرَ عنه أبي القاسم علي بن الـمُحَسِّن بن عليّ بن محمد بن أبي الفَهْم التَّنُوخي (٣٦٥-٤٤٧هـ)[15]، فذكره عند الرواية

(١) تاريخه ٢/ ٨ و٥٣ و٧١.
(٢) تاريخه ٣/ ٤٦٥.
(٣) تاريخه ٢/ ١٠ و٤٠ و٤٥٠.
(٤) تاريخه ٢/ ٢٧ و٢٨ و٣٣.
(٥) تاريخه ٢/ ١٧٥ و٥٦٩ و٣/ ٢٠٢.
(٦) تاريخه ٣/ ١٣٨ و١٤٩ و١٨٢.
(٧) تاريخه ٣/ ٣٠٧ و٧/ ٤٠٧.
(٨) تاريخه ١٦/ ٢٤١.
(٩) تاريخه ٤/ ١٧٢.
(١٠) تاريخه ٢/ ٧٩ و٥/ ٥٥٣ و٦/ ٣٢٢.
(١١) تاريخه ٢/ ١٦٩ و٥٠٠ و٣/ ٢٨.
(١٢) تاريخه ٢/ ١٨١ و١٨٣ و١٨٤ و٣/ ١٧٤.
(١٣) تاريخه ٢/ ٣٤٠ و٣٥٧ و٣/ ١٦٢.
(١٤) تاريخه ١٠/ ٢٨٦.
(١٥) تاريخه ١٣/ ٦٠٤-٦٠٥.

عنه بنسبته[١]، أو بكنيته ونسبته[٢]، كما سمّاه «علي بن الـمُحَسِّن القاضي»[٣]، و«عليّ بن أبي علي الـمُعدَّل»[٤]، و«عليّ بن أبي علي البَصْري»[٥].

أما شيخه أبو عليّ الحسن بن الـحُسين بن العباس المعروف بابن دُوما النِّعالي (٣٤٦-٤٣١هـ)، فهو متكلّم فيه[٦]، فسماه في كثير من الروايات الحسن بن أبي القاسم[٧].

وحين روى عن شيخه أبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان البَزّاز (٣٣٩-٤٢٦هـ)[٨] سماه في كثير من المواضع: «الحسن بن أبي بكر»[٩].

إن هذا الاختلاف الكثير في ذكر اسم العلم الواحد قد جعلنا، حينما عملنا كشافًا لشيوخ الخطيب، كأننا نسير في حقل مليء بالأشواك، إذ كان لا بد لنا من ذكر العلم بصيغة واحدة، وعمل الإحالات اللازمة لكل صيغة من هذه الصيغ، وهو عمل شاق يحتاج إلى خبرة ودربة كبيرة لا تتحصل لكل أحد من الناس.

ومثل ذلك أسماء الكتب الواردة في النص، ولا سيما في الموسوعات الكبرى، فإن المؤلفين كانوا يتجوزون في ذكر مواردهم بصيغ مختلفة أو بغير أسمائها، فالذهبي مثلًا يقول: ذكره ابن خلكان في تاريخه، ويريد «وفيات الأعيان»، ويقول: «قال ابن النجار في تاريخه» ويريد: «التاريخ المجدد لمدينة السلام»، وقد يستعمل لفظة

---

(١) تاريخه ٢/ ١٧٧ و٤٦٥ و٣/ ٤٤٠.

(٢) تاريخه ٣/ ٧٠١ و٤/ ٤٧ و٥٦.

(٣) تاريخه ٢/ ١٥٣.

(٤) تاريخه ٢/ ٢٣ و٣٩٦.

(٥) تاريخه ٢/ ٢٤٩ و٣٥٨ و٤٣٥.

(٦) تاريخه ٨/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٧) تاريخه ٥/ ١٠٧ و٥٦٣ و٧/ ٧.

(٨) تاريخه ٨/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٩) تاريخه ٢/ ١٩ و٣٥ و٤٦.

«الذيل» للدلالة عليه باعتباه قد ذيّل به على تاريخ الخطيب البغدادي، ومنه قوله: «قال ابن الدبيثي في تاريخه» ويريد به «ذيل تاريخ مدينة السلام»، وهلم جرًا.

إن هذا الاختلاف في ذكر أسماء الكتب ينبغي أن لا يصرف صانع الكشاف الخاص بأسماء الكتب الواردة في المتن عن معرفة أسمائها الصحيحة، وذكرها في اسم واحد، وعمل الإحالات الدالة على مثل هذا الاختلاف.

ومثل هذا الاختلاف في ذكر أسماء الكتب موجود عند المؤلفين والمحققين المعاصرين مما سبب لبعض قليلي المعرفة من المحققين عد الكتاب الواحد مجموعة كتب عند ذكر مصادر تخريج بعض التراجم، فقد جاء في مجلد (٥٠١-٥٢٠) ص٤٢ و٥٩ و٨١ و٩٢ وغيرها من (تحقيق) الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتاريخ الإسلام أسماء ثلاثة مصادر هي: السياق، والمنتخب من السياق، وذيل تاريخ نيسابور، وهذه الثلاثة كلها لاسم واحد هو «المنتخب من السياق» لعبد الغافر الفارسي حيث أن كتاب «السياق» الأصل لم يصل إلينا، و«ذيل تاريخ نيسابور» هو «السياق»، فلا وجود له. ومن ذلك أيضًا عَدَّه لتاريخ ابن النجار كتابين، فقد ذكره في مجلد (٥٢١-٥٤٠) ص٢٨٤ باسم «ذيل تاريخ بغداد لابن النجار» وأحال على الطبعة الهندية، ثم بعد ذلك بصفحتين (ص٢٨٦) قال: «التاريخ المجدد لمدينة السلام»، وهما واحد!

ومثل هذا يقع حتى في أسماء المواضع، إذ ربما كان اسم الموضع يتكرر في أماكن مختلفة من العالم الإسلامي، فالرصافة مثلًا اسم لمواضع كثيرة منها رُصافة أبي العباس، بناها أبو العباس السفاح إلى جانب الأنبار وسكنها، ومنها رصافة البصرة؛ مدينة صغيرة قربها، ومنها رصافة الحجاز، ومنها رصافة بغداد: بالجانب الشرقي معروفة إلى يوم الناس هذا، ومنها رصافة الشام: وتعرف برصافة هشام بن عبد الملك، في غربي الرقة، ومنها رصافة قرطبة: أنشأها عبد الرحمن بن

معاوية بن هشام بقرطبة، ومنها رصافة الكوفة: أحدثها المنصور العباسي، ومنها رصافة نيسابور وهي ضيعة بها، ومنها رصافة واسط[1].

فهذا مثل واحد له عشرات نظائر يتعين عند ذكر مثل هذا الموضع أن يلحق به ما يميزه عن غيره عند عمل الكشافات فلا يقال مثلًا «الرصافة» حسب، وقد ألف ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) كتابًا في المواضع المتفقة لفظًا المختلفة صقعًا، وهو عظيم الفائدة.

ومثله أيضًا عند ذكر كشاف أطراف الأحاديث المرفوعة، إذ يتعين ذكر راوي الحديث عن النبي ﷺ حتى يتميز الحديث المذكور عن عدد من الصحابة بألفاظ متفقة في طرفه الأول الذي سينتظمه الكشاف الخاص به، فمن ذلك مثلًا:

«احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم» فهو من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري، ومن حديث ابن عباس، فيتعين عند ذكره مثلًا أن يذكر مرتين، مرة من حديث جابر، وأخرى من حديث ابن عباس.

ومنه حديث: «أخذ رسول الله ﷺ بعضلة ساقي»، فهو من حديث البراء بن عازب، ويأتي من رواية حذيفة بن اليمان.

ومنه مثلًا حديث: «أخّر رسول الله ﷺ صلاة العشاء». إذ يروي من حديث أنس بن مالك تارة، ومن حديث ابن عمر تارة أخرى، ومن حديث عبد الله بن مسعود تارة ثالثة باللفظ نفسه، فيتعين عند عمل الكشاف أن يعد ثلاثة أحاديث إن جاءت مجتمعة في كتاب واحد كما فعلنا في كشاف كتابنا الوسيع «المسند المصنف المعلل»[2]، ومثل هذا كثير.

ويلاحظ في المدة الأخيرة استعمال الـحَسَّابات (الكومبيوترات) في عمل بعض الكشافات، وهي عملية تحتاج إلى خبرة كبيرة ودقة متناهية وانتباه شديد نظرًا للمشاكل التي ذكرتُ بعضها فيما تقدم.

---

(١) تنظر مادة «الرصافة» في معجم البلدان، ومراصد الاطلاع.

(٢) ينظر: المجلد ٤١ ص٢٨.

ويبقى العمل اليدوي هو الأسلم في الوقت الحاضر حتى تتطور أعمال الحسابات بشكل أوسع في هذا المضمار إذ يحتاج الأمر عمل برامج أكثر تطورًا. ومع ذلك فيستطيع صانع الكشافات الإفادة من الحسابات في تدقيق عمله حيث يمكن تلقين الحسابة الصيغ المتنوعة للعلم أو غيره ومتابعة المواضع المذكورة فيه بسهولة ويسر.

رابعًا: أنواع الكشافات والفهارس:

بينت فيما تقدم أنَّ كل نص يحتمل أنواعًا متعددة من الكشافات تتفق وطبيعة النص، فقد صنع مفهرسو كتاب «البداية والنهاية» لابن كثير الذي حققه مجموعة من المحققين وأشرفت على مراجعته وتدقيقه ونشرته دار ابن كثير بدمشق سبعة عشر كشافًا هي:

١ ـ الآيات الكريمة.

٢ ـ الأحاديث القولية.

٣ ـ الأحاديث الفعلية والآثار.

٤ ـ الأعلام.

٥ ـ الموضوعات.

٦ ـ الشمائل والتاريخ.

٧ ـ مصادر ابن كثير والكتب المذكورة في الكتاب.

٨ ـ مشايخ ابن كثير.

٩ ـ الأقوال والخطب والرسائل والوصايا والتوقيعات.

١٠ـ الأماكن والبلدان والمواضع.

١١ـ الحيوان والنبات.

١٢ـ الشروح اللغوية وشروح الغربيين.

١٣ـ القوافي والأشعار.

١٤ـ الأمثال والحكم العربية.

١٥ـ الأساليب العربية.

١٦ـ الفوائد.

١٧ـ فهرس الفهارس.

وكان يمكن أن يضاف إليها كشافان مهمان هما: الكشاف الحضاري وكشاف المصادر والمراجع المستعملة في التحقيق.

وحين حققت كتاب «التكملة لوفيات النقلة» للحافظ زكي الدين المنذري بين ١٩٦٥-١٩٦٧م وجدت المنذري يُعنى عناية بالغة في تقييد الكثير من الأسماء والمواضع بالحروف، فصنعت له كشافاً بالألفاظ الذي قيدها، لتضاف إلى كتب المشتبه.

وعملت الصنيع نفسه في تحقيقي لكتاب «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي، إذ كان من المعنيين بتقييد الأسماء والكنى والأنساب بالحروف.

وحينما عنيتُ بتحقيق موسوعة «سلسلة التراجم الأندلسية» التي صدر منها إلى الآن ثمانية عشر مجلدًا عنيتُ إلى جانب كثير من الكشافات المصنوعة لها باختراع كشاف مهم ذكرت فيه العلماء المنسوبين إلى كل مدينة من مدنها، تهيئة للدارسين وتيسيرًا لمن يريد كتابه الحركة الفكرية في أي صقع من أصقاعها.

ولما حققت الكتاب المسمى بالحوادث، مجهول المؤلف، لاحظت ضرورة عمل فهرس حضاري يشمل الأقوام، والملل، والوظائف، والأطعمة، والملابس، والضرائب، وطبقات المجتمع، والمصطلحات، ونحوها، نظرًا لكثرة دورانها في هذا الكتاب وعظيم أهميتها في المدة التي تناولها.

المحتويات